

# مُلْتَقَى الْإِبْجَرِ

هذا متن موجز مختصر في علم الفقه \* مسمى بمتاقى الإبحر \* للفقير العالم  
العلامة المحقق \* والتقى الفاضل الفهامة المدقق \* إبراهيم بن محمد بن  
إبراهيم الحلبي \* عليه رحمة ربه الغني \* كان أستاذا وخطيبا بجامع السلطان  
محمد خان \* بمدينة قسطنطينية المحمية \* ومدرساً بدار القراءة التي بناها سعدى  
أفندي \* ومات في سنة ست وخمسين وتسعمائة \* وقد جاوز التسعين  
عمره \* روح الله روحه \* وزاد في أعلى غرف الجنان فتوحه \*



معارف نظارت جليد سنك ٦٢٢ نومردی رفهتار سید



در سعادت

( مطبعة عثمانیه )

١٣٠٩

﴿ فهرست ملحق البحر ﴾

صحيفة	صحيفة
٣	كتاب الطهارة
٤	فصل ويجوز الطهارة بالماء المطلق
٥	فصل تنزح البثر
٥	باب التيمم
٦	باب المسح على الخفين
٧	باب الحيض
٨	فصل المستحاضة
٨	باب الانحسار
٩	كتاب الصلاة
١٠	باب الاذان
١٠	باب شروط الصلاة
١١	باب صفة الصلاة
١١	فصل ينبنى الخشوع
١٣	فصل يجهر الامام بالقراءة
١٤	فصل الجماعة سنة مؤكدة
١٥	باب الحدث في الصلاة
١٥	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها
١٦	فصل وكره عبثه
١٧	باب الوتر والتوافل
١٧	فصل التراويح
١٨	فصل في الكسوف
١٨	فصل في الاستسقاء
١٨	باب ادراك الفريضة
١٩	باب الفوائت
١٩	باب سجود السهو
٢٠	باب صلاة المريض
٢٠	باب سجود التلاوة
٢١	باب المسافر
٢٢	باب الجمعة
٢٣	باب العيدين
٢٣	باب صلاة الخوف
٢٤	باب صلاة الجنازة
٢٤	فصل في الصلاة على الميت
٢٥	باب الشهيد
٢٦	باب الصلاة في الكعبة
٢٦	كتاب الزكاة
٢٧	باب زكاة السوائم
٢٧	فصل وليس في اقل من ثلثين من البقر
٢٧	فصل في زكاة الغنم
٢٨	فصل في زكاة الخيل
٢٨	باب زكاة الذهب والفضة والعروض
٢٩	باب العاشر
٢٩	باب الركاز
٣٠	باب زكاة الخاراج
٣١	باب المصرف
٣١	باب صدقة الفطر
٣٢	كتاب الصوم
٣٣	باب موجب الفساد
٣٤	فصل يباح الفطر

فهرست ملتی الاجمر

صفحه	موضوع	صفحه	موضوع
۳۴	فصل نذر صوم یومی العید	۵۳	باب ایقاع الطلاق
۳۵	باب الاعتکاف	۵۴	فصل قال انت طالق غدا
۳۵	کتاب الحج	۵۴	فصل قال لها انت طالق هكذا
۳۶	فصل واذا اراد الاحرام	۵۴	فصل طلق غیر المدخول بها
۳۶	فصل فاذا دخل مکة	۵۵	فصل وکنایته
۳۸	فصل ان لم يدخل الحرم مکة	۵۵	باب التفویض
۳۹	باب القران والتمتع	۵۶	باب التعليق
۴۰	باب الجنایات	۵۷	باب طلاق المریض
۴۰	فصل وان طاف للقدوم	۵۸	باب الرجعة
۴۱	فصل ان قتل المحرم صیدا	۵۹	باب الایلاء
۴۲	باب مجاوزة المیقات بلا احرام	۶۰	باب الخلع
۴۳	باب اضافة الاحرام الى الاحرام	۶۱	باب الظهار
۴۳	باب الاحصار والفوات	۶۲	باب اللعان
۴۴	باب الحج عن الغیر	۶۳	باب الغین
۴۴	باب الهدی	۶۳	باب العدة
۴۵	مسائل منشورة	۶۴	فصل تحد معتدة
۴۵	کتاب النکاح	۶۵	باب ثبوت النسب
۴۵	باب المحرمات	۶۶	باب الحضانة
۴۶	باب الاولیاء والاکفاء	۶۶	باب النفقة
۴۷	فصل تعتبر الکفاءة	۶۷	فصل ونفقة الطفل
۴۷	فصل ووقف تزویج الفضولی	۶۸	کتاب الاعتاق
۴۸	باب المهر	۶۹	باب عتق البعض
۵۰	باب نکاح الرقیق	۷۰	باب العتق المبهم
۵۱	باب نکاح الکافر	۷۱	باب الحلف بالعتق
۵۲	باب القسم	۷۱	باب العتق علی جعل
۵۲	کتاب الرضاع	۷۱	باب التدریر
۵۲	کتاب الطلاق	۷۲	باب الاستیلاء

﴿ فهرست ملحق الإبحر ﴾

صفحة	كتاب الإيمان	صفحة
٨٩	فصل لا يمكن مستأمن	٧٢
٨٩	باب العشر والخراج	٧٣
٩٠	فصل في الجزية	٧٤
٩١	باب المرتد	والإتيان والسكنى وغير ذلك
٩٢	باب البغاة	٧٥
٩٢	كتاب اللقيط	باب اليمين في الأكل والشرب
٩٢	كتاب اللقطة	واللبس والكلام
٩٣	كتاب الآبق	٧٧
٩٣	كتاب المفقود	باب اليمين في الطلاق والعق
٩٤	كتاب الشرقة	٧٧
٩٥	فصل ولا يجوز الشرقة	باب اليمين في البيع والشراء
٩٦	كتاب الوقف	والتزوج وغير ذلك
٩٧	فصل اذا بنى مسجدا	٧٨
٩٧	كتاب البيوع	باب اليمين في الضرب والقتل
٩٨	فصل يدخل البناء	وغير ذلك
٩٩	باب الخيارات	٧٩
١٠٠	فصل من اشترى مالم يره جاز	كتاب الحدود
١٠٠	فصل في خيار العيب	٨٠
١٠٢	باب البيع الفاسد	باب الوطى الذى يوجب الحد
١٠٤	فصل قبض المشتري	والذى لا يوجبه
١٠٤	باب الاقالة	٨٠
١٠٥	باب المراجعة والتولية	باب الشهادة على الزنى والرجوع
١٠٦	فصل لا يصح بيع المنقول	عنها
١٠٦	باب الربا	٨١
١٠٧	باب الحقوق والاستحقاق	باب حد الشرب
١٠٧	فصل البيئة حجة	٨١
١٠٨	باب السلم	باب حد القذف
		٨٢
		فصل في التعزير
		٨٣
		كتاب السرقة
		٨٣
		فصل في الحرز
		٨٤
		فصل في كيفية القطع واثباته
		٨٥
		باب قطع الطريق
		٨٥
		كتاب السير
		٨٦
		باب الغنائم وقسمتها
		٨٧
		فصل وتقسيم الغنيمة
		٨٨
		باب استيلاء الكفار
		٨٨
		باب المستأمن

فهرست ملتی الاجر

صفحه	صفحه
باب دعوی الرجلین ۱۳۰	۱۰۹ مسائل شتی
فصل فی التنازع بالایدی ۱۳۱	۱۱۰ کتاب الصرف
باب دعوی النسب ۱۳۲	۱۱۱ کتاب الکفالة
کتاب الاقرار ۱۳۲	۱۱۳ فصل ولو دفع الاصل
باب الاستثناء وما فی معناه ۱۳۴	۱۱۴ باب کفالة الرجلین والعبدین
باب اقرار المریض ۱۳۴	۱۱۴ کتاب الحوالة
کتاب الصلح ۱۳۵	۱۱۵ کتاب القضاء
فصل یجوز الصلح ۱۳۵	۱۱۶ فصل واذا ثبت الحق
باب الصلح فی الدین ۱۳۶	۱۱۶ فصل اذا شهدوا
فصل ان صلح ۱۳۶	۱۱۷ فصل ویجوز قضاء المرأة
کتاب المضاربة ۱۳۷	۱۱۸ فصل ولو حکم الخصمان
باب المضارب بضارب ۱۳۸	۱۱۸ مسائل شتی
فصل ولا یتفق المضارب ۱۳۹	۱۱۹ فصل مات نصرانی
کتاب الودیعة ۱۴۰	۱۲۰ کتاب الشهادات
کتاب العارية ۱۴۱	۱۲۰ فصل یشهد بكل ما سمعه
کتاب الهبة ۱۴۲	۱۲۱ باب من قبل شهادته ومن لا قبل
باب الرجوع فیها ۱۴۳	۱۲۱ باب الاختلاف فی الشهادة
فصل ومن وهب امة ۱۴۳	۱۲۲ باب الشهادة علی الشهادة
کتاب الاجارات ۱۴۴	۱۲۳ باب الرجوع عن الشهادة
باب ما یجوز من الاجارة ۱۴۴	۱۲۳ کتاب الوكالة
وما لا یجوز	۱۲۴ باب الوكالة بالبیع والشراء
باب الاجارة الفاسدة ۱۴۵	۱۲۵ فصل لا یصح عقد الوکیل
فصل الاجیر المشترك ۱۴۶	۱۲۶ باب الوكالة بالخصومة والقبض
باب فسخ الاجارة ۱۴۸	۱۲۷ باب عزل الوکیل
مسائل منشورة ۱۴۸	۱۲۷ کتاب الدعوی
کتاب المكاتب ۱۴۹	۱۲۹ باب التحالف
باب تصرف المكاتب ۱۴۹	۱۲۹ فصل قال ذوالید

فهرست ملتی الا بحر

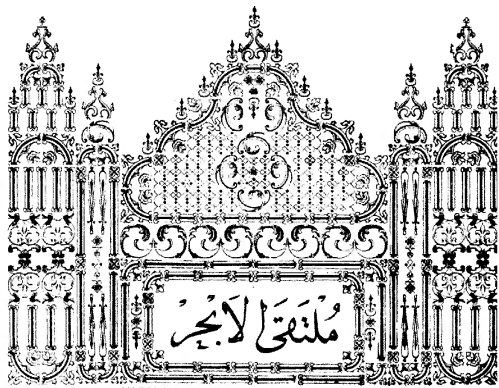
صفحه	صفحه
۱۶۸ فصل فی الاکل	۱۵۰ فصل واذا ولدت
۱۶۸ فصل فی الکسب	۱۵۰ باب کتابه العبد المشترك
۱۶۹ فصل فی اللبس	۱۵۱ باب العجز والموت
۱۷۰ فصل فی النظر ونحوه	۱۵۲ کتاب الولاء
۱۷۰ فصل فی الاستبراء	۱۵۲ فصل ولاء الموالاة
۱۷۱ فصل فی البیع	۱۵۲ کتاب الاکراه
۱۷۱ فصل فی المتفرقات	۱۵۳ کتاب الحجر
۱۷۳ کتاب احیاء الموات	۱۵۴ فصل یحکم ببلوغ الغلام
۱۷۳ فصل فی الشرب	۱۵۵ کتاب المأذون
۱۷۴ فصل وکری الانهار	۱۵۶ فصل تصرف الصبی
۱۷۴ کتاب الاشربة	۱۵۶ کتاب الغصب
۱۷۵ کتاب الصيد	۱۵۷ فصل وان غیر ماغصبه
۱۷۷ کتاب الرهن	۱۵۸ وان غیب ماغصبه
۱۷۸ باب مايجوز ارتھانه والرهن به وما لايجوز	۱۵۹ کتاب الشفعة
۱۷۹ باب الرهن بوضع علی يدعدل	۱۶۰ فصل وان اختلف الشفع
۱۸۰ باب التصرف فی الرهن وجنایته والجنایة علیه	۱۶۱ باب ماتجب فيه الشفعة ومالا تجب وما یبطلها
۱۸۱ فصل رهن عصیرا	۱۶۱ فصل وتبطل الشفعة
۱۸۲ کتاب الجنایات	۱۶۲ کتاب القسمة
۱۸۲ باب ما یوجب القصاص	۱۶۳ فصل ویبني للقائم
وما لا یوجبه	۱۶۳ فصل وتجاوز المهایاة
۱۸۳ باب القصاص فیما دون النفس	۱۶۴ کتاب المزارعة
۱۸۳ فصل ویقطع القصاص	۱۶۵ کتاب المساقاة
۱۸۴ فصل ومن قطع یدرجل	۱۶۶ کتاب الذبایح
۱۸۴ باب الشهادة فی القتل	۱۶۶ فصل ویحزم
۱۸۵ کتاب الدیات	۱۶۷ کتاب الاضحية
۱۸۵ فصل فی النفس الدیة	۱۶۸ کتاب الکراهية

## ﴿ فهرست ملتي الاجبر ﴾

صحيفة	صحيفة
١٩٨ باب الوصية بالخدمة والسكنى	١٨٦ فصل لاقود
والنفرة	١٨٧ فصل ومن ضرب بطن امرأة
١٩٩ باب وصية الذمي	١٨٧ باب ما يحدث في الطريق
١٩٩ باب الوصى	١٨٩ فصل ان مال حائط
٢٠٠ فصل شهد الوصيان	١٨٩ باب جناية البهيمة وعليها
٢٠٠ كتاب اغتني	١٩٠ باب جناية الرقيق والجناية عليها
٢٠١ مسائل شتى	١٩١ فصل دية العبد
٢٠٤ كتاب الفرائض	١٩٢ فصل وان جنى مدبر
٢٠٥ فصل في العصبات	١٩٢ باب غصب العبد والصبي
٢٠٥ فصل في الحجب	١٩٣ باب القسامة
٢٠٦ فصل واذا زادت سهام الفريضة	١٩٤ كتاب المعاقل
٢٠٧ فصل ذوالرحم	١٩٥ كتاب الوصايا
٢٠٧ فصل والفرقى والهدمى	١٩٥ باب الوصية بثلاث المال
٢٠٧ فصل ولا يرث المجوسى	١٩٧ باب العتق في المرض
٢٠٨ فصل المناسخة	١٩٨ باب الوصية للاقارب وغيرهم
٢٠٨ حساب الفرائض	
٢٠٩ فصل وتداخل المدينين	

تمت





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى وفقنا للتفقه فى الدين \* الذى هو حبله المتين \* وفضله المين \* وميراث الانبياء والمرسلين \* وحجته الدامغة على الخلق اجمعين \* ومحجته السالكة الى اعلى عليين \* والصلاة والسلام على خير خلقه محمد المبعوث رحمة للعالمين \* وعلى آله وصحبه والتابعين \* والعلماء العاملين \* وبعد \* فيقول المفتقر الى رحمة ربه الغنى ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبى قد سألنى بعض طلابي الاستفادة ان اجمع له كتابا يشتمل على مسائل القدورى والمختار والكنز والوقاية بعبارة سهلة غير مغلفة فاجبته الى ذلك واضفت اليه بعض ما يحتاج اليه من مسائل المجمع ونبذة من الهداية \* وصرحت بذكر الخلاف بين اثنتا وقد تمت من اقاويلهم ماهو الارجح واخرت غيره الا ان قيده بما يفيد الترجيح \* واما الخلاف الواقع بين المتأخرين او بين الكتب المذكورة فكل ماصدرة بلفظ قيل او قالوا وان كان مقرونا بالاصح ونحوه فانه مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك \* ومتى ذكرت لفظ التثنية من غير قرينة تدل على مرجعها فهو لابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى \* ولم آل جهدا فى التنبيه على الاصح والاقوى وما



هو المختار للفتوى وحيث اجتمع فيه الكتب المذكورة (سميته بملتقى البحار)  
ليوافق الاسم المسمى \* والله سبحانه وتعالى اسئل ان يجعله خالصا لوجهه  
الكريم \* وان يتغنى به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم \*

### ﴿ كتاب الطهارة ﴾

قال الله تعالى ﴿ يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا وجوهكم وايديكم  
الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين ﴾ ففرض الوضوء غسل  
الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس \* والوجه ما بين قصاص الشعر واسفل الذقن  
وشحمة الاذنين \* فيفرض غسل ما بين العذار والاذن خلافا لابي يوسف  
رحمه الله \* والمرقان والكعبان يدخلان في الغسل \* والمفروض في مسح  
الرأس قدر الربع \* وقيل يحجزىء وضع ثلاث اصابع \* ولو مده اصابع  
او اصبعين لا يجوز \* ويفرض مسح ربع اللحية في رواية والاصح مسح  
ما يلاقى البشرة \* وسنته غسل اليدين الى الرسغين ابتداء والتسمية وقيل هي  
مستحبة والسواك وغسل الفم بماء والاقف بماء وتحليل اللحية والاصابع  
هو المختار وقيل هو في اللحية فضيلة عند الامام ومحمد وتليث الغسل والنية  
والترتيب المنصوص واستيعاب الرأس بالمسح \* وقيل هذه الثلاثة مستحبة والولاء  
ومسح الاذنين بماء الرأس \* ومستحبة التيامن ومسح الرقبة \* والمعاني  
الناقضة له خروج شئ من احد السيلين سوى ريح الفرج او الذكر \*  
وخروج نجس من البدن ان سال بنفسه الى ما يلحقه حكم التطهير \* والقيء  
ملا الفم ولو طعما او ماء او مرّة او علقا لا يلغى مطلقا خلافا لابي يوسف رحمه الله  
في الصاعد من الجوف \* ويشترط في الدم المائع والقيح مساواة الزايق لا الملاء  
خلافا لحمد رحمه الله وهو يعتبر اتحاد السبب لجمع مائة قليلا قليلا \* وابو  
يوسف رحمه الله اتحاد المجلس وما ليس حدثا ليس نجسا \* والجنون والسكر  
والاغماء وقهقهة بالغ في صلاة ذات ركوع وسجود \* ومباشرة فاحشة خلافا  
لحمد رحمه الله \* ونوم مضطجع او متكى او مستند الى ما لو ازيل لسقط \*  
لانوم قائم او قاعد او راكع او ساجد \* ولا خروج دودة من جرح او لحم  
سقط منه ومس ذكر وامرأة \* وفرض الغسل غسل الفم والاقف وسائر  
البدن لادلكه \* قيل ولا يدخل الماء جلدة الاقلف \* وسنته غسل يديه

وفرجه ونجاسته ان كانت \* والوضوء الارجليه وتثليث الغسل المستوعب ثم  
غسل الرجلين لا في مكانه ان كان في مستنقع الماء \* وليس على المرأة نقض  
ضفيرتها ولا بلها ان بل اصلها \* وفرض لانزال منى ذى دق وشهوة ولو في  
نوم عند انفصاله لآخروجه خلافا لابى يوسف رح \* ولرؤية مستيقظ  
لم يتذكر الاحتلام بللا ولو مذكيا خلافا له \* ولايلاج حشفة في قبل او دبر  
من آدمى حتى وان لم ينزل على الفاعل والمفعول \* ولا تقطاع حيض ونفاس  
\* لالمذى وودى واحتلام بلابلل وايلاج في بهيمة او مية بلا انزال \* وسن  
للجمعة والعيدن والاحرام وعرفة \* ووجب للميت كفاية وعلى من اسلم  
جنبا والاندب \* ولا يجوز لمحدث مس مصحف الا بغلافه المنفصل لا المتصل  
في الصحيح \* وكره بالكم ولا مس درهم في سورة الابصرة \* ولاجنب  
دخول المسجد الا لضرورة \* ولا قراءة القرآن ولودون آية الاعلى وجه  
الدعاء او التاء \* ويجوز له الذكر والتسبيح والدعاء \* والحائض والنفساء كالجنب

### ﴿ فصل ﴾

وتجوز الطهارة بالماء المطلق كماء السماء والعين والبئر والادوية والبحار وان غير  
طاهر بعض اوصافه كالتراب والزعفران والاشنان والصابون او اتين بالملك لا بما  
خرج عن طبعه بكثرة الاوراق او بقلة غيره او بالطبخ كالاشربة والحل وماء الورد  
وماء الباقلاء والمرق \* ولا بماء قليل وقع فيه نجس ما لم يكن غديرا لا يتحرك  
طرفه المستجس بتحريك طرفه الا آخر او لم يكن عشرا في عشر \* وعمقه مالا  
تنحسر الارض بالعرف فانه كالجارى وهو ما يذهب بنبته فتجوز الطهارة به ما لم يراثر  
التجاسة وهو لون او طعم او ريح \* والماء المستعمل طاهر غير مطهر وهو المختار \*  
وعن الامام انه نجس مغلط وعند ابى يوسف مخفف \* وهو ما يستعمل لقربة او لرفع  
حدث خلافا لمحمد رح \* ويصير مستعملا اذا انفصل عن البدن وقيل اذا استقر  
في مكان \* ولو انفس جنب في البئر بلانية فليل الماء والرجل نجسان عند الامام  
\* والاصح ان الرجل طاهر والماء مستعمل عنده \* وعند ابى يوسف رح  
هما بحالهما وعند محمد رح الرجل طاهر والماء طهور \* وموت ما يعيش  
في الماء فيه لا ينجسه كالسمك والضفدع والسرطان \* وكذا موت  
ما لا نفس له سائلة كالبلق والذباب والزنبور والقرب \* وكل اهاب ديف

فقد طهر الاجلاد الآدمي لكرامته والخنزير لتجاسة عينه والبقيل كالسبع  
وعند محمد رح كاخنزير \* قالوا وما طهر جلده بالديباغ طهر بالزكاة وكذا لحمه  
وان لم يؤكل \* وشعر الميتة وعظمها وعظباها وقرنها وحافرها طاهر \* وكذا  
شعر الانسان وعظمه فيجوز الصلاة معه وان جاوز قدر الدرهم \* وبول  
ما يؤكل لحمه نجس خلافاً لمحمد رح ولا يشرب ولو للتداوي خلافاً لابن يوسف رح

### ﴿ فصل ﴾

تنزه البئر لوقوع نجس لا ينحو بهر وروث وخنثي ما لم يستكثر \* ولا ينجره  
حمام وعصفور فانه طاهر \* واذا علم وقت الوقوع حكم بالتجسس من  
وقته والا فمن يوم وليلة ان لم ينتفخ الواقع او لم يتفسخ \* ومن ثلثة ايام  
وليلها ان انتفخ او تفسخ \* وقالوا من وقت الوجدان \* وعشرون  
دلو اوسطاً الى ثلثين بموت نحو فأرة او عصفور او سام ابرص \* واربعون  
الى ستين بنحو حمامة او دجاجة او سنور \* وكله بنحو كلب او شاة او  
آدمي او انتفاخ الحيوان او تفسخه \* وان لم يمكن نزحها نزح قدر ما كان  
فيها \* ويقضى بنزح مائتي دلو الى ثلثمائة وما زاد على الوسط احتسب به  
وقبل يعتبر في كل بئر دلوها \* وسؤر الآدمي والفرس وما يؤكل لحمه  
طاهر \* وسؤر الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس \* وسؤر الهرة  
والدجاجة الخلالة وسباع الطير وسواكن البيت كالخية والفأرة مكروه  
\* وسؤر البغل والحمار مشكوك يتوضأ به ان لم يجد غيره ويتمم وايا  
قدم جاز \* وعرق كل شيء كسؤره \* وان لم يوجد الا نبيذ التمر يتمم ولا يتوضأ  
به عند ابن يوسف رحمه الله وبه يقضى \* وعند الامام يتوضأ به وعند محمد يجمع بينهما

### ﴿ باب التيمم ﴾

يتيمم المسافر ومن هو خارج المصر لبعده عن الماء ميلاً او لمرض خاف زيادته  
او بطؤ برئه او لخوف عدو أو واسع او عطش او لفقد آلة بما كان من جنس الارض  
كالتراب والرمل والنورة والجص والكحل والزرنينخ والحجر ولو بلا تقع  
خلافاً لمحمد رح \* وخصه ابو يوسف بالتراب والرمل ويجوز بالنقع حال  
الاختيار خلافاً له \* وشرطه المعجز عن استعمال الماء حقيقة او حكماً \* وطهارة  
الصعيد والاستيعاب في الاصح والنية \* ولا بد من نية قربة مقصودة لا تصح

بدون الطهارة \* فلو تيمم كافر للإسلام لا يجوز صلاته به خلافاً لإبي يوسف  
 رح \* ولا يشترط تعيين الحدث أو الجنابة هو الصحيح \* وصفته أن يضرب يديه  
 على الصميد فينفضهما ثم يمسح بهما وجهه ثم يضرب بهما كذلك ويمسح بكل كف ظاهر  
 الذراع الأخرى وباطنها مع المرفق \* ويستوى فيه الجنب والحدث والحائض  
 والنفساء \* ويجوز قبل الوقت ويصلى به ماشياً من فرض ونفل كالوضوء \* ويجوز  
 خوف فوت صلاة جنازة أو عيد ابتداء \* وكذا بناء بعد شروعه متوضئاً  
 وسبق حدثه خلافاً لهما لا تخوف فوت جمعة أو وقية \* ولا ينقضه ردة بل  
 ناقض الوضوء والقدرة على ماء كاف لطهارته وعلى استعماله فلو وجدت وهو  
 في الصلاة بطلت صلاته لأن حصل بعدا \* ولونسى المسافر في رحله  
 وصلى بالتيمم لا يبعد \* وقال أبو يوسف يعيد مادام في الوقت \* ويستحب لراحي  
 الماء تأخير الصلاة إلى آخر الوقت \* ويجب طلبه أن ظن قر به قدر غلوة  
 والأفلا \* ويجب شراء الماء أن كان له ثمنه ويباع ثمن المثل والأفلا \* وإن كان  
 مع رفيقه ماء طلبه فإن منعه تيمم \* وإن تيمم قبل الطلب أو الجنب في المصر  
 لحوف البرد جاز خلافاً لهما \* ولا يجمع بين الوضوء والتيمم فإن  
 كان أكثر الأجزاء جريحا تيمم والاغسل الصحيح ومسح على الجرح

### ﴿ باب المسح على الخفين ﴾

يجوز بالسنة من كل حدث موجه الوضوء لأمّن وجب عليه الغسل أن كانا  
 ملبوسين على طهر تام من وقت الحدث يوماً وليلة للمقيم وثلاثة أيام وليلاتها  
 للمسافر من وقت الحدث \* وفرضه قدر ثلاث أصابع من اليد على الأعلى \*  
 وسنته أن يبدأ من أصابع الرجل ويمد إلى الساق مفرجاً أصابعه خطوطاً مرة  
 واحدة \* ويمتنع الحرق الكبير وهو ما يبدو منه قدر ثلاث أصابع الرجل  
 أصغرها \* ويجمع في خف لآفي خفين بخلاف النجاسة والانكشاف \* وينقضه  
 ناقض الوضوء ونزع الخلف ومضى المدة أن لم يخف تلف رجله من البرد فلو  
 نزع أو مضت وهو متوضئ غسل رجله فقط \* وخروج أكثر القدم إلى  
 ساق الخلف نزع \* ولو مسح مقم فمسافر قبل يوم وليلة تم مدة المسافر \*  
 ولو مسح مسافر فاقام لتمام يوم وليلة نزع والائتمها \* والمعدور أن لبس على  
 الانقطاع فكالصحيح والامسح في الوقت لا بعد خروجه \* ويجوز المسح  
 على الجرموق فوق الخف أن لبسه قبل الحدث \* وعلى الجورب مجلداً أو متعللاً

وكذا على الثخينين في الاصح عن الامام وهو قولهما لاعلى عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين \* ويجوز المسح على الجيرة وخرقة القرحة او نحوها وان شذها بلا وضوء وهو كالغسل فيجمع معه ولا يتوقت \* ويمسح على كل العصابة مع قرحتها ان ضره حلها كانت تحتها جراحة اولا \* \* ويكفي مسح اكثرها فان سقطت عن برء بطل والا فلا ولو تركه من غير عذر جاز خلافا لهما وان وضع على شقاق رجله دواء لا يصل الماء تحته يحجز به اجراء الماء على ظاهر الدواء \* ولا يفترق الى نية في مسح الحنف والرأس

### ﴿ باب الحيض ﴾

هو دم ينفضه رحم امرأة بالغة لاداء بها واقله ثلثة ايام بلياليها وعن ابي يوسف يومان واكثر الثالث واكثره عشرة ايام وما نقص عن اقله اوزاد على اكثره فهو استحاضة \* وما تراء من الالوان في مدته سوى الياسخ الخالص فهو حيض وكذا الطهر المتخلل بين الدمين فيها وهو يمنع الصلاة والصوم وتقضيه دونها ودخول المسجد والطواف وقربان مأثمت الازار وعند محمد قربان الفرج فقط \* \* ويكفر مستحيل وطئها \* وان انقطع لتام العشرة حل وطئها قبل الغسل \* \* وان انقطع لاقل لا يحل حتى تغسل او يمضي عليها ادنى وقت صلاة كاملة وان كان دون عاداتها لا يحل وان اغتسلت \* \* واقل الطهر خمسة عشر يوما ولاحد لاكثره الا عند نصب العادة في زمن الاستمرار \* \* واذا زاد الدم على العادة فان جاوز العشرة فالزائد كله استحاضة والا حيض \* \* وان كانت مبتدئة وزاد على العشرة فالعشرة حيض والزائد كله استحاضة \* \* والنفاس دم يعقب الولد وحكمه حكم الحيض ولاحد لاقله واكثره اربعون يوما \* \* وما تراء الحامل حال الحمل وعند الوضع قبل خروج اكثر الولد استحاضة وان زاد على اكثره ولها عادة فالزائد عليها استحاضة والا فالزائد على الاكثر فقط استحاضة والعادة تثبت وتنقل بمرّة في الحيض والنفاس عند ابي يوسف وبه يفتى \* \* وعندها لا بد من المعاودة \* \* ونفاس التوأمين من الاول خلافا لمحمد وانقضاء العدة من الاخير اجباعا \* \* والسقط ان ظهر بعض خلقه فهو ولد تصير به امه نساء والامة ام ولد ويقع الطلاق المعلق بالولد وتنقض به العدة \* \* ودم الاستحاضة كزاف دائم لا يمنع صلاة ولا صوما ولا وطئا

﴿ فصل ﴾

المتحاضة ومن به سلس بول او استطلاق بطن او انقلاط ريج او رعاف دائم او جرح لا يرقأ يتوضأون لوقت كل صلاة ويصلون به في الوقت ماشاؤا من فرض ونفل \* ويبطل بخروجه فقط وقال زفر رح بدخوله فقط وقال ابو يوسف بايهما كان \* فالتوضي وقت الفجر لا يصلى به بعد الطلوع الا عند زفر \* والمتوضي بعد الطلوع يصلى به الظهر خلافا له ولا يي يوسف \* والمعدور من لا يمضي عليه وقت صلاة الا والعذر الذي ابتلى به يوجد فيه

﴿ باب الانجاس ﴾

يطهر بدن المصلي وثوبه من النجس الحقيقي بالماء وبكل مائع طاهر مزيل كالخل وماء الورد لا الدهن وعند محمد لا يطهر الا بالماء \* والخف ان تجس نجس له جرم بالدلك المبالغ ان جف خلافا لمحمد وكذا ان لم يجف عند ابي يوسف وبه يفتي \* وان تجس بمائع فلا بد من الغسل \* والمثني نجس ويطهر ان يمس بالفرك والا يغسل \* والسيف ونحوه بالمسح مطلقا والارض بالجفاف وذهاب الاثر للصلاة لا للتيمم \* وكذا الاجر المفروش والخص المنسوب والشجر والكلاء غير المقطوع هو المختار \* والمنفصل والمقطوع لا بد من غسله \* وطهارة المرتي بزوال عينه ويعفى اثر شق زواله \* وغير المرتي بالغسل ثلثا او سبعا والعصر كل مرة ان امكن عصره والا فالتجفيف كل مرة حتى ينقطع التقاطر وقال محمد بعدم طهارة غير المتعصر ابدا \* ويطهر بساط تجس بجمري الماء عليه يوما وليلة \* ونحو الروث والعذرة بالحرق حتى يصير رمادا عند محمد هو المختار خلافا لابن يوسف \* وكذا يطهر حمار وقع في المملحة فصار ملحا \* وعفى قدر الدرهم مساحة كمرض الكف في الرقيق ووزنا بقدر مثقال في الكفيف من نجس مغلط كالدم والبول ولو من صغير لم يأكل \* وكل ما يخرج من بدن الآدمي موجبا للتطهير والحرق وخرء الدجاج ونحوه \* وبول الحمار والهرة والفسارة وكذا الروث والخطي خلافا لهما \* ومادون ريع الثوب من مخفف كبول الفرس وما يؤكل لحمه وخرء طير لا يؤكل \* وبول انتضخ مثل رؤس الابر عفو \* ودم السمك وخرء

طيور ما كولة طاهر الا الدجاج والبط ونحوها \* ولعاب البغل والحمار طاهر  
وعند ابى يوسف مخفف \* وماء ورد على نجس نجس ككسه \* ولو لف  
توب طاهر في رطب نجس فظهرت فيه رطوبته ان كان بحيث عصر قطر  
لو تجس والا فلا كما لو وضع رطبا على مطين بطين نجس جاف \* ولو تجس  
طرف ثوبه فغسل طرفا بلا تحرّ حكم بطهارته كخطة بالك عليهما  
حر تدوسها فغسل بعضها او ذهب طهر كلهما وانقذه الميتة ولبنها طاهر خلافا لهما  
والاستنجاء سنة مما يخرج من احد السيلين غير الريح \* وما سن فيه  
عدد بل يسحه بنحو حجر حتى ينقيه يدبر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر  
بالتالث في الصيف \* ويقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني والتالث في الشتاء \* وغسله  
بالماء بعد الحجر افضل يغسل يديه او لا ثم المخرج بطن اصبع او اصبعين  
او ثلث لا برؤسها \* ويرى مبالغة ان لم يكن صائما ويجب ان جاوز النجس  
المخرج اكثر من درهم ويعتبر ذلك وراء موضع الاستنجاء \* ولا يستنحي بعظم  
وروث وطعام ويمينه \* وكراه استقبال القبلة واستدبارها البول ونحوه ولو في الخلاء

### كتاب الصلاة

وقت الفجر من طلوع الفجر الثاني وهو الياسض المعترض في الافق الى  
طلوع الشمس \* ووقت الظهر من زوالها الى ان يصير ظل كل شيء مثليه  
سوى في الزوال وقالوا الى ان يصير مثلا \* ووقت العصر من انتهاء  
وقت الظهر الى غروب الشمس \* ووقت المغرب من غروبها الى مغيب  
الشفق وهو الياسض الكائن في الافق بعد الحمرة وقالوا هو الحمرة  
قيل وبه يفتى \* ووقت العشاء والوتر من انتهاء وقت المغرب الى الفجر  
الثاني \* ولا يقدم الوتر عليها للترتيب \* ومن لم يجد وقتها لا يجبان عليه  
\* ويستحب الاسفار بالفجر بحيث يمكن اداؤه بترتيل اربعين آية او اكثر  
ثم ان ظهر فساد الطهارة يمكنه الوضوء واعادته على الوجه المذكور  
والا براد بظهر الصيف وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس والعشاء الى  
ثلث الليل والوتر الى آخره لمن يثق بالانتباه والا فقبل النوم \* وتعميل ظهر  
الشتاء والمغرب وتعميل العصر والعشاء يوم الغيم وتأخير غيرها \* ومنع  
عن الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجنازة عند الطلوع والاستواء

والغروب الا عصر يومه \* وعن التفل وركعتي الطواف بعد صلاة الفجر  
والعصر \* لاعن قضاء فائسة وسجدة تلاوة وصلاة جنازة وعن التفل بعد طلوع  
الفجر باكثر من سنته وقبل المغرب ووقت الخطبة ايا كانت وقبل صلاة العيد \*  
وعن الجمع بين صلاتين في وقت الا بعرفة ومزدلفة \* ومن طهرت في وقت عصر  
او عشاء صلتها فقط ومن هو اهل فرض في آخر وقت يقضيه لامن حاضت فيه

### ﴿ باب الاذان ﴾

سن للفرائض دون غيرها \* ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها و يعاد فيه  
لو فعل خلافا لابي يوسف في الفجر \* ويؤذن للفائسة ويقم وكذا لاولى  
الفوائت وخير فيه للبواقي \* وكره تركهما للمسافر لالمصل في بيته في المصر  
\* وندا لهما للانساء \* وصفة الاذان معروفة \* ويزاد بعد فلاح اذان  
الفجر ( الصلاة خير من النوم ) مرتين والاقامة مثله ويزاد بعد فلاحها  
( قد قامت الصلاة ) مرتين ويترسل فيه ويحذر فيها ويكره الترجيع  
والتلحين \* ويستقبل بهما القبلة \* ويحول وجهه يمنة ويسرة عند حي على الصلاة  
وحي على الفلاح \* ويستدير في صومعته ان لم يقدر التحويل واقفا ويحمل  
اصبعه في اذنيه \* ولا يتكلم في اثناهما ويجلس بينهما الا في المغرب فيفصل  
بسكتة وقالا بمجلسة خفيفة \* واستحسن المتأخرون الثوب في كل الصلوات  
ويؤذن ويقم على طهر \* وجاز اذان المحدث وكره اقامته واذان الجنب ويعاد  
كاذان المرأة والمجنون والسكران ولا تعاد الاقامة \* ويستحب كون المؤذن عالما  
بالسنة والاوقات \* وكره اذان الفاسق والصبي والقاعد لا اذان العبد والاعمى  
والاعرابي وولد الزنا \* واذا قال حي على الصلاة قام الامام والجماعة \* واذا قال قد  
قامت الصلاة شرعوا \* وان كان الامام غائبا او هو المؤذن لا يقومون حتى يحضر

### ﴿ باب شروط الصلاة ﴾

هي طهارة بدن المصلي من حدث وخبث وثوبه ومكانه وستر عورته واستقبال القبلة  
والنية \* وعورة الرجل من تحت سرة الى تحت ركبته \* والامة مثله مع زيادة بطمها  
وظهرها \* وجميع بدن الحر عورة الا وجهها وكفيها وقدميها في رواية \* وكشف  
ربع عضو هو عورة يمنع كالطن والفخذ والساق وشعرها النازل وذكره بمفرده  
والاثنين وحدها وحلقة الدبر بمفردها \* وعند ابي يوسف انما يمنع ان يكشف الاكثر



وفي النصف عنه روايتان \* وعادم ما يزيل النجاسة يصلى معها ولا يبعد \*  
ولو وجد ثوبا ربه طاهر وصلى عاريا لا يحز به وفي اقل من ربه يخبر  
والافضل الصلاة به وعند محمد تلزم \* وان لم يجد ما يستر عورته فصلى قائما  
بركوع وسجود جاز والافضل ان يصلى قاعدا بايماء \* وقبله من بركة عين  
الكعبة ومن بعد جهتها \* فان جهلها ولم يجد من يسأله عنها تحرى وصلى  
فان علم بخطأه بعدها لا يبعد \* وان علم به فيها استدار وبى وكذا ان تحول  
رأيه \* وان شرع بلا تحرى لا تجوز وان اصاب وعند ابى يوسف ان اصاب  
جازت \* وان تحرى قوم جهات وجعلوها حال امامهم جازت صلاة من لم يتقدمه  
بخلاف من تقدمه او علم حاله وخالفه \* وقبله الخائف جهة قدرته \* ويصل قصد  
قلبه الصلاة بستر يمتها \* وضم التلطف الى القصد افضل \* ويكنى مطلق التيه للنفل  
والسنة والتراويح في الصحيح \* وللغرض شرط تعيينه كالعصر مثلاً \* والمقتدى ينوى  
المتابعة ايضا \* وللجنازة ينوى الصلاة لله والدعاء للميت ولا يشترط نية عدد الركعات

### ❦ باب صفة الصلاة ❦

فرضها التحريمية وهى شرط \* والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعود  
الاخير قدر التشهد وهى اركان \* والخروج بضعه فرض خلافا لهما \*  
واجبها قراءة الفاتحة وضم سورة وتعيين القراءة في الاولين ورعاية الترتيب  
في فعل مكرر وتعديل الاركان وعند ابى يوسف هو فرض والقعود الاول  
والتشهدان ولفظ السلام وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين والجهر في محله  
والاسرار في محله \* وسننها رفع العيدين للتحريمية ونشر اصابعه وجهر الامام  
بالتكبير والثناء والتعوذ والتسمية والتأمين سرّا ووضع يمينه على يساره تحت  
سرته وتكبير الركوع وتسيحه ثلثا والرفع منه واخذ ركبتيه بيديه وتفرج  
اصابعه وتكبير السجود وتسيحه ثلثا ووضع يديه وركبتيه وافترش رجله  
اليسرى ونصب اليمنى والنومة والجلسة والصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم والدعاء \* وآدابها نظره الى موضع سجوده وكظم فمه عند التساؤب  
واخراج كفيه من كفيه عند التكبير \* ودفع السعال ما استطاع \* والقيام  
عند حى على الصلاة وقيل عند حى على الفلاح \* والشروع عند قد قامت الصلاة

### ❦ فصل ❦

ينبئ الخشوع في الصلاة \* واذا اراد الدخول فيها كبر حاذفا بعد

رفع يديه محاذيا بإبهاميه شحمتي اذنيه وقيل ماسا وعند ابي يوسف  
يرفع مع التكبير لاقبله \* والمرأة ترفع حذاء منكيها ومقارنة تكبير المؤتم  
تكبير الامام افضل خلافا لهما \* ولو قال بدل التكبير الله اجل او اعظم  
او الرحمن اكبر او لاله الا الله او كبر بالفارسية صح وكذا لو قرأ بها  
عاجزا عن العربية اودع وسعى بها وغير الفارسية من اللسان مثلها  
في الصحيح \* ولو شرع باللهم اغفر لي لا يجوز وقال ابو يوسف ان كان  
يحسن التكبير لا يجوز الا به ثم يعتمد بيمينه على راسه يساره تحت سرتيه  
في كل قيام سن فيه ذكر وعند محمد في قيام شرع فيه قراءة \* فيضع  
في القنوت وصلاة الجنازة خلافا له \* ويرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات  
العبد اتفاقا ثم يقرأ سبحانك الخ \* ولا يضم وجهه وجهي الخ خلافا  
لابي يوسف \* ثم يتعوذ سرا للقراءة فيأتي به المسبوق عند قضاء ماسبق  
لالمقتدى وبؤخر عن تكبيرات العبد وعند ابي يوسف هو تبع للشاء فيأتي  
به المقتدى ويقدم على تكبيرات العبد ويسمى سرا اول كل ركعة  
لاين الفاتحة والسورة خلافا لمحمد في صلاة الخفاة وهي آية من القرآن  
انزلت للفصل بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة  
\* ثم يقرأ الفاتحة وسورة او تلك آيات \* فاذا قال الامام ولا الضالين  
امن هو والمؤتم سرا ثم يكبر راكعا ويعتمد بيديه على ركبتيه ويفرج  
اصابعه باسطا ظهره غير رافع رأسه ولا منكس له ويقول ثلثا  
سبحان ربى العظيم وهو ادناه \* ويستحب الزيادة مع الارتفاع  
للمنفرد \* ثم يرفع الامام رأسه قائلا (سمع الله لمن حمده) ويكتفي به وقالا  
يضم اليه (ربنا لك الحمد) ويكتفي المقتدى بالتحميد اتفاقا والمنفرد يجمع  
بينهما في الاصح وقيل كالمقتدى \* ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه ثم يديه  
ثم وجهه بين كفيه ضامما اصابع يديه محاذية اذنيه ويبدئ ضبعيه  
ويجافي بطنه عن فخذه ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة \* والمرأة  
تخفض وتلزم بطنها بفخذيه ويقول (سبحان ربى الاعلى) ثلثا وهو  
ادناه ويسجد بانفه وجهته \* فان اقتصر على احدهما او على كور  
عمامة جاز مع الكراهة \* وقالا لا يجوز الاقتصار على الاتف من غير  
عذر \* ويجوز على فاضل ثوبه وعلى شئ يحد حجمه وتستقر جهته

عليه لأعلى مالا تستقر \* وان سجد للزحمة على ظهر من هو معه في صلاته جاز \* وهي تم بالرفع عند محمد وعند أبي يوسف بالوضع \* ثم يرفع رأسه مكبرا ويجلس مطمئنا ويكبر ويسجد مطمئنا \* ثم يكبر للتهوض فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه وينهض قائما من غير قعود ولا اعتماد بيديه على الأرض \* والثانية كالاولى الا انه لا يثنى ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا في ( فقمص صميج ) فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الثانية افترش رجله اليسرى فجلس عليها ونصب يمينه نصبا ووجهه اصابعها نحو القبلة ووضع يديه على فخذيه وبسط اصابعه موجهة نحو القبلة \* وقرأ تشهد ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وهو ( التحيات لله والصلوات والطيبات \* السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته \* السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين \* اشهد ان لا اله الا الله \* واشهد ان محمدا عبده ورسوله ) ولا يزيد عليه في القعدة الاولى \* ويقرأ فيما بعد الاولين الفاتحة خاصة وهي افضل وان سبح اوسكت جاز والقعود الثاني كالاول والمرأة تتورك فيهما وهو أن تجلس على اليتما اليسرى وتخرج كلتا رجليها من الجانب الايمن \* فاذا اتم التشهد فيه صلى على النبي عليه السلام ودعا بما شاء مما يشبه الفاظ القرآن والادعية المأثورة لا بما يشبه كلام الناس ثم يسلم عن يمينه مع الامام فيقول ( السلام عليكم ورحمة الله ) وعن يساره كذلك وينوي الامام به من عن يمينه ويساره من الحفظة والناس الذين معه في الصلاة والمقتدى كذلك وينوي امامه في الجانب الذي هو فيه وفيهما ان حاذاه \* والمنفرد بالحفظة فقط

### ﴿ فصل ﴾

وبجهر الامام بالقراءة في الجمعة والعيدين والفجر واولي العشاين اداء وقضاء \* وخير المنفرد في نفل الليل وفي الفرض الجهرى ان كان في وقته وفضل الجهر ويخفيان حتما فيما سوى ذلك \* وادنى الجهر اسماع غيره وادنى الخافتة اسماع نفسه في الصحيح \* وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق والاستثناء وغيرها \* ولو ترك سورة اولى العشاء قضاها في الاخرين مع الفاتحة وجهر بهما ولو ترك فاتحتهما

لا يقضيها \* وفرض القراءة آية وقال ثلاث آيات قصار آية طويلة \* وسنتها في السفر عجلة الفاتحة وائى سورة شاء \* وامنة نحو البروج وانشتت في الفجر \* وفي الحضر اربعون آية او خمسون واستحسنوا طوال المفصل فيها وفي الظهر واواسطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب ومن الحجرات الى البروج طوال ومنها الى لم يكن اوساط ومنها الى الا خر قصار \* وفي الضرورة بقدر الحال \* وتطال الاولى على الثانية في الفجر فقط وعند محمد في الكل \* ولا يتعين شئ من القرآن لصلاة بحيث لا يجوز غيره وكره التعيين \* ولا يقرأ المؤتم بل يستمع وينصب وان قرأ امامه آية الترغيب او الترهيب او خطب اوصلى على النبي عليه الصلاة والسلام والثاني والداني سواء

### فصل

الجماعة سنة مؤكدة \* واولى الناس بالامامة اعملهم بالسنة ثم اقرأهم وعند ابى يوسف بالعكس ثم اورعهم ثم اسنهم ثم احسنهم خلقا \* وتكره امامة العبد والاعرابى والاعمى والفاسق والمتدع وولد الزنا فان تقدموا جاز \* ويكره تطويل الامام الصلاة \* وكذا جماعة النساء وحدهن فان فعلن وقف الامام وسطهن كالعراة \* ولا يحضرن الجماعات الا المعجوز في الفجر والمغرب والعشاء وجوزا حضورها في الكل ومن صلى مع واحد اقامه عن يمينه ويتقدم على الاثنين فصاعدا \* ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء \* فان حاذته مشتهاة في صلاة مطلقة مشتركة تحرمة واداء في مكان متحد بلا حائل فسدت صلاته ان نوى امامتها ولا تدخل في صلاته بلانية ايها \* فسدت اقتداء رجل بامرأة اوصبى وطاهر بمعذور وقارى بامى ومكتس بعار وغير موم بموم ومفترض بمتفل او بمفترض فرضا آخر \* ويجوز اقتداء غاسل بماسح ومتفل بمفترض وموم بمثله وقائم بأحد \* وكذا اقتداء المتوضى بالتيمم والقائم بالقاعد خلافا لمحمد فيهما \* وان علم ان امامه كان محدثا اعاد \* وان اقتدى امى وقارى بامى فسدت صلاة الكل وقال صلاة القارى فقط \* ولو استخلف الامام القارى اميا في الاخرين فسدت

﴿ باب الحدث في الصلاة ﴾

من سبقه حدث في الصلاة تَوْضُأً وَبَنَى وَالْإِسْتِنَافَ أَفْضَلَ \* وَإِنْ كَانَ  
أَمَامَهُ جَرَّةٌ آخَرُ إِلَى مَكَانِهِ فَإِذَا تَوَضَّأَ عَادَ وَاتَمَّ فِي مَكَانِهِ حَتَّى إِنْ كَانَ  
أَمَامَهُ لَمْ يَفْرُغْ وَالْأَفْهَمُ مَخِيرٌ بَيْنَ الْعُودِ وَالْإِتِمَامِ حَيْثُ تَوَضَّأَ كَالْمُفْرَدِ  
\* وَلَوْ أَحْدَثَ عَمْدًا اسْتَأْنَفَ وَكَذَا لَوْ جَنَّ أَوْ أَعْمَى عَلَيْهِ أَوْ احْتَلَمَ أَوْ قَهَقَهُ  
أَوْ أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ مَانِعَةٌ أَوْ شَجَّ أَوْ ظَنَّنَ أَنَّهُ أَحْدَثَ فَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ  
أَوْ جَاوَزَ الصَّفُوفَ خَارِجَهُ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَحْدَثْ وَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ أَوْ لَمْ يَجَاوِزْ  
بَنَى \* وَلَوْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ تَوَضَّأَ وَسَلَّمَ \* وَإِنْ تَعَمَّدَهُ فِي هَذِهِ  
الْحَالَةِ أَوْ عَمِلَ مَا يَنْبَغِيهَا تَمَّتْ \* وَتَبَطَّلَ عِنْدَ الْإِمَامِ إِنْ رَأَى فِي هَذِهِ  
الْحَالَةِ وَهُوَ مُتِمِّمٌ مَاءً أَوْ تَمَّتْ مَدَّةُ الْمَسْحِ أَوْ نَزَعَ خَفِيَهُ بِعَمَلٍ قَلِيلٍ أَوْ تَعَلَّمَ  
الْأُمِّي سُورَةَ أَوْ وَجَدَ الْعَارِي ثَوْبًا أَوْ قَدَّرَ الْمُؤَمِّي عَلَى الْأَرْكَانِ أَوْ تَذَكَّرَ  
صَاحِبَ التَّرْتِيبِ فَائْتَنَ أَوْ اسْتَخْلَفَ الْقَارِئُ أَمَّا أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فِي الْفَجْرِ  
أَوْ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ فِي الْجُمُعَةِ أَوْ زَالَ عَذْرُ الْمَعْدُورِ أَوْ سَقَطَتِ الْجُبَيْرَةُ  
عَنْ بَرٍّ \* وَلَوْ اسْتَخْلَفَ الْإِمَامُ مَسْبُوقًا صَحَّ فَإِذَا أَتَمَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ يَقْدُمُ مَدْرَكَهَا  
لَيْسَلِمَ بِهِمْ ثُمَّ لَوْ فَعَلَ مَنَاقِبًا بَعْدَهُ يَضُرُّهُ وَالْأَوَّلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرُغَ وَلَا يَضُرُّ  
مَنْ فَرُغَ \* وَلَوْ قَهَقَهُ الْإِمَامُ عِنْدَ الْإِخْتِمَامِ أَوْ أَحْدَثَ عَمْدًا فَسَدَتْ صَلَاةُ  
مَنْ كَانَ مَسْبُوقًا إِنْ أَنْ تَكَلَّمَ أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ \* وَمَنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ فِي رُكُوعٍ  
أَوْ سُجُودٍ أَعَادَهَا حَتَّى إِنْ بَنَى \* وَمَنْ تَذَكَّرَ سُجْدَةً فِي رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ فَسَجَدَهَا تَدْبِيبًا  
أَعَادَتْهُمَا \* وَمَنْ أَمَّ فَرَدًا فَاحْدَثَ فَإِنْ كَانَ الْمُأْمُومُ رَجُلًا تَعَيَّنَ لِلِاسْتِخْلَافِ وَإِنْ لَمْ  
يَسْتَخْلَفْهُ وَالْأَفْقَلُ يَتَعَيَّنُ فَتُسَدُّ صَلَاتُهُمَا وَقِيلَ لَا تُفْسَدُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ  
فَتُسَدُّ صَلَاتُهُ دُونَ الْإِمَامِ \* وَلَوْ حَصَرَ عَنِ الْقِرَاءَةِ جَاوَزَهُ الْإِسْتِخْلَافُ خِلَافًا لَهَا

﴿ باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ﴾

يُفْسِدُهَا الْكَلَامُ وَلَوْ سَهْوًا أَوْ فِي نَوْمٍ \* وَكَذَا الدُّعَاءُ بِمَا يَشَبُهْ كَلَامَ النَّاسِ  
وَهُوَ مَا يُمْكِنُ طَلَبُهُ مِنْهُمْ \* وَالْأَنِينُ وَالنَّوْءُ وَالتَّأْفِيفُ وَلَوْ كَانَتْ بِحَرْفَيْنِ  
خِلَافًا لِابْنِ يَوْسُفَ \* وَالْبَكَاءُ بِصَوْتٍ لَوْ جَمَعَ أَوْ مُصِيبَةٌ لِأَنَّهُ كَرَجَةٌ أَوْ نَارٌ  
وَالْتَنَحُّجُّ بِإِعْذَرٍ وَتَشْمِيتُ عَاطِسٍ وَقَصْدُ جَوَابٍ بِالْحَمْدِ أَوْ الْهِلَّةِ  
أَوْ السَّبْحَةِ أَوْ الْإِسْتِرْجَاعِ أَوْ الْحَوْقَةِ خِلَافًا لِابْنِ يَوْسُفَ \* وَلَوْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَعْلَامَهُ

انه في الصلاة لا تفسد اتفاقا \* ولو فتح على غير امامه فسدت لان فتح على امامه مطلقا في الاصح \* والسلام عمدا وردته وقراءته من مصحف خلافا لهما واكله وشربه وسجوده على نجس خلافا لابي يوسف فيما اذا اعاده على طاهر \* والعمل الكثير وشروعه في غيرها لاشروعه فيها ثانيا \* ولا ان نظر الى مكتوب وفهمه او اكل ما بين اسنانه دون الحصة وتفسد في قدرها \* وان مر مرة في موضع سجوده اذا كان على الارض او حاذى الاعضاء الاعضاء اذا كان على الدكان اثم المارة ولا تفسد \* وينبغي ان يفرز امامه في الصحراء سترة طول ذراع وغلط اصبع ويقرب منها ويجعلها على احد حاجبيه ولا يكتفى الوضع ولا الخط ويدرا المارة بالاشارة او التسبيح لانهما ان عدت السترة او قصد المرور بينه وبينها وجاز تركها عند امن المرور وسترة الامام مجزئة عن القوم ولو صلى على ثوب بطانته نجسة صح ان لم يكن مضربا وكذا لو صلى على الطرف الطاهر من بساط طرف منه نجس سواء تحرك احدهما بحركة الآخر او لا

﴿ فصل ﴾

وكره عبث بشوبه او بدنه \* وقلب الحصى الامرة ليكنه السجود \* وفرقة الاصابع والتخصر والالتفات والاقفاء واقتراش ذراعيه ورد السلام بيده والترجيع بلا عذر وكف ثوبه وسدله والتأويب والتغطى وتقيض عينيه \* والصلاة معقوص الشعر او حاسر الرأس لا تذلا او في ثيابه البذلة \* ومسح جبهته فيها من التراب ونظرة الى السماء وعدة الآيات او التسبيح بيده خلافا لهما \* وقيام الامام في طاق المسجد وانقراده على الدكان او الارض والقيام خلف صف فيه فرجة \* ولبس ثوب فيه تصاوير وان يكون فوق رأسه او بين يديه او بجذائه صورة الا ان تكون صغيرة لا تبدو للناسر اولغير ذي روح او مقطوع الرأس لا قتل الحية والمقرب وقيام الامام في المسجد ساجدا في طاقه \* والصلاة الى ظهر قاعد يتحدث والى مصحف او سيف معلق او الى شمع او سراج او على بساط ذي تصاوير ان لم يسجد عليها \* وكره البول والتخلى والوطء فوق مسجد وغلق بابه والاصح جوازه عند الخوف على متاعه \* ويجوز نقشه بالخص وماء الذهب \* والبول ونحوه فوق بيت فيه مسجد

﴿ باب الوتر والنوافل ﴾

الوتر واجب وقال سنة وهو ثلث ركعات بسلام واحد يقرأ في كل ركعة منه الفاتحة وسورة ويقت في ثلثه دائماً قبل الركوع بعد ما كبر ورفع يديه ولا يقت في صلاة غيرها \* ويتبع المؤتم قانت الوتر ولو بعد الركوع \* ولا يتبع قانت الفجر خلافاً لابي يوسف بل يقف ساكناً في الاظهر والسنة قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان \* وقبل الظهر والجمعة وبمدها اربع \* وعند ابي يوسف بعد الجمعة ست \* وندب الاربع قبل العصر اوركتان \* والست بعد المغرب \* والاربع قبل العشاء وبمدها وكره الزيادة على اربع بتسليمه في نفل النهار لافي نفل الليل الى ثمان خلافاً لهما \* ولا يزداد على الثمان والافضل فيهما رباع وقال في الليل المثنى افضل وطول القيام افضل من كثرة الركعات \* والقراءة فرض في ركعتي الفرض وكل النفل والوتر \* ويلزم نفل شرع فيه قصداً ولو عند الطلوع والغروب لان شرع ظاهراً انه عليه \* ولو نوى اربعاً وافسد بعد القعود الاول او قبله قضى ركعتين وقال ابو يوسف يقضى اربعاً لو افسد قبله \* وكذا الخلاف لو جرد الاربع من القراءة او قرأ في احدى الآخرين فحسب ولو قرأ في الاولين او الآخرين فقط او تركها في احدى الاولين او احدى الآخرين فقط قضى ركعتين اتفاقاً \* ولو قرأ في احدى الاولين لاغير او في احدى الاولين واحدى الآخرين قضى اربعاً وقال محمد يقضى ركعتين \* ولو ترك القعدة الاولى فيه لا تبطل خلافاً لمحمد \* ولو نذر صلاة في مكان فادّاها في ادى شرفاً منه جاز ولو نذرت صلاة او صوما في غدا فحاضت فيه لزماً القضا \* ولا يصلي بعد صلاة مثلها \* وصح النفل قاعداً مع القدرة على القيام \* ولو قعد بعد ما افتتحه قائماً جاز ويكره لوبلا عذر وقال لا يجوز الا لعذر \* ويتنفل راكباً خارج المصر مومياً الى اى جهة توجهت دابته وبني بنزوله خلافاً لابي يوسف وبركوبه لا يبنى

﴿ فصل ﴾

التراويح سنة مؤكدة في كل ليلة من رمضان بعد العشاء قبل الوتر وبمده

بجماعة عشرون ركعة بمشر تسليمات وجلسة بعد كل اربع بقدرها  
\* والسنة فيها الحتم مرة فلا يترك لكسل القوم \* وتكره قاعدا مع القدرة  
على القيام ويوتر بجماعة في رمضان فقط \* والافضل في السن المنزل الا التراخي

﴿ فصل في الكسوف ﴾

يصلى امام الجمعة بالناس عند كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوع واحد \*  
ويطيل القراءة ويخفيها وقال لا يجهر ثم يدعو بعدها حتى تنجلي الشمس \* ولا يخطب  
فان لم يحضر صلوا فرادى ركعتين او اربعا كالخسوف والظلمة والريح والفرق

﴿ فصل في الاستسقاء ﴾

لا صلاة بجماعة في الاستسقاء بل دعاء واستغفار فان صلوا فرادى  
جاز وقال يصلى الامام بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة \* ويخطب بعدها  
خطبتين كالمعيد عند محمد وعند ابى يوسف خطبة واحدة \* ولا يقلب القوم  
اردتهم ويقلب الامام عند محمد \* ويخرجون ثلثة ايام فقط ولا يحضره اهل الذمة

﴿ باب ادراك الفريضة ﴾

من شرع في فرض فاقم ان لم يسجد للاولى يقطع ويقتدى وان سجد  
وهو في الرباعي يتم شفعا \* ولو سجد للثالثة يتم ويقتدى متطوعا الا في  
المصر \* ولو في الفجر او المغرب يقطع ويقتدى ما لم يقيد الثانية  
بسجدة \* فان قيد يتم ولا يقتدى \* ولو كان في سنة الظهر او الجمعة  
فاقم او خطب يقطع على شفع وقيل يتمها \* وكره خروجه من مسجد  
اذن فيه قبل ان يصل ما اذن لها الا من تقام به جماعة اخرى وان  
صلى لا يكره الا في الظهر والعشاء ان شرع في الاقامة \* ومن خاف  
فوت الفجر بجماعة ان ادى سنته يتركها ويقتدى وان رجا ادراك  
ركعة لا يترك بل يصلها عند باب المسجد ويقتدى \* ولا تقضى  
الاتباع للفرض وعند محمد تقضى بعد الطلوع ويترك سنة الظهر في الحالين  
ويقضيهما في وقته قبل شفعه وغيرها وغير الفرائض الخمس والوتر لا يقضى  
اصلا \* ومن ادرك ركعة واحدة من الظهر بجماعة لم يصله بجماعة بل ادرك  
فضلها \* ومن اتى مسجدا ولم يدرك جماعة يتطوع قبل الفرض ماشاء  
ما لم يخف فوته \* ومن ادرك الامام راكعا فكبر ووقف حتى رفع رأسه



لم يدرك تلك الركعة \* ومن ركع قبل امله فادركه امامه فيه صح ركوعه

### ﴿ باب الفوائت ﴾

الترتيب بين الفائتة والوقتية وبين الفوائت شرط \* فلو صلى فرضا ذا كرافائنة فسد فرضه موقوفا وعند ما بانا \* فلو قضاه قبل اداء ست بطلت فرضية ماضى والا حلت عنده لاعدتها \* والوتر كالقرض عملا فذكره مفسد خلافا لهما ولو صلى العشاء بلا وضوء ناسيا ثم صلى السنة والوتر به يعيد السنة لاعادة العشاء ولا يعيد الوتر خلافا لهما وببطلان الفرضية لا يبطل اصل الصلاة خلافا لمحمد \* ويسقط الترتيب بضيق الوقت وبالتسيان \* وبضرورة الفوائت ستا حديثة او قديمة ولا يعود بعودها الى القلة \* فمن ترك ستا او اكثر وشرع يؤدى الوقتيات مع بقاء الفوائت ثم فاته فرض جديد فصلى وقتية بعده ذا كراهة تحت وقتية \* وكذا لو قضى تلك الفوائت الا فرضا او فرضين فصلى وقتية ذا كراهة \* ولا يقتل تارك الصلاة عمدا ما لم يحجد ولو ارتد عقب فرض صلاه ثم اسلم في الوقت لزمه اعادته ولا يلزم قضاء ما فاته زمان الردة ولا قضاء ما فاته بعد اسلامه في دار الحرب ان جهل فرضيته

### ﴿ باب سجود السهو ﴾

اذا سها بزيادة او نقصان سجد سجدتين بعد التسليمتين وقيل بعد واحدة وتشهد وسلم ويأتى بالصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح \* ويجب ان قرأ في ركوع او قعود او قدم ركنا او اخره او كرره او غير واجبا او تركه كر كوع قبل القراءة وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد وركوعين والجهر فيما ينبغي وبالعكس وترك القعود الاول وقيل كله يؤول الى ترك الواجب وان تشهد في القيام او الركوع لا يجب وان سها مرارا يكفيه سجدتان ويلزم المقتدى بسهو امامه ان سجد لا بسهو والمسبق يسجد مع امامه ثم يقضى \* وان سها عن القعود الاول وهو اليه اقرب عاد والا لا ويسجد للسهو \* وان سها عن الاخير عاد ما لم يسجد وسجد للسهو فان سجد بطل فرضه برفعه عند محمد وبوضعه عند ابي يوسف وصارت نفلا خلافا لمحمد فيضم سادسة ان شاء \* وان قعد في الرابعة ثم

ان يقول لهم (اتموا صلاتكم فاني مسافر) ويبطل الوطن الاصلى بمثله لا بالسفر  
 ووطن الإقامة بمثله والسفر والاصلى \* وفائنة السفر تقضى في الحضر ركعتين  
 وفائنة الحضر تقضى في السفر اربعاً والمعتبر في ذلك آخر الوقت والعاصى كغيره  
 ونية الإقامة والسفر تعتبر من الاصل دون التبع كالعبد والمرأة والجندي

### ﴿ باب الجمعة ﴾

لا تصح الايسة شروط المصر او فناءه والسلطان او نائبه ووقت الظهر  
 والخطبة قبلها في وقتها والجماعة والاذن العام \* والمصر كل موضع له  
 امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وقيل ما لواجتمع اهله في اكبر  
 مساجده لا يسعهم وفناءه ما اتصل به معدة المصالحه \* وتصح في مصر  
 في مواضع هو الصحيح وعن الامام في موضع فقط وعند ابى يوسف  
 تجوز في موضعين ان حال بينهما نهر \* ومنى مصر في الموسم تصح الجمعة فيها  
 للخليفة او امير الحجاز لا لاميير الموسم ولا بقرقات \* وفرض الخطبة  
 تسبيحة او نحوها وعندها لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة \* وسنتها  
 ان يخطب قائماً على طهارة خطبتين يفصل بينهما بمجلسة مشتملتين  
 على تلاوة آية والايعاء بالتقوى والصلاة على النبي عليه السلام فيكره  
 ترك ذلك \* واقل الجماعة ثلثة سوى الامام وعند ابى يوسف اثنان  
 وقيل محمد معه \* فلو نفرؤا قبل سجوده يستأنف الظهر \* وعندها  
 لا يستأنفها الا ان نفرؤا قبل شروعه \* ويبطل بخروج وقت الظهر  
 \* وشروط وجوبها ستة الإقامة بمصر والذكورة والصحة والحرية وسلامة  
 العينين والرجلين فلا تجب على الاعمى وان وجد قائداً خلافاً لهما  
 وكذا الخلاف في الحج \* ومن هو خارج المصر ان كان يسمع النداء تجب عليه  
 عند محمد وبه يفتى \* ومن لاجعة عليه ان اذاها اجزأته عن فرض الوقت  
 \* وللمسافر والمبد والمريض ان يؤتم فيها وتنقذ بهم \* ومن لا عذر له  
 لو صلى الظهر قبلها جاز مع الكراهة ثم اذا سعى اليها والامام فيها يبطل ظهره  
 وقال لا يبطل ما لم يدرك الجمعة ويشرع فيها \* وكره للمعذور والمسجون  
 اداء الظهر بجماعة في المصر يومها \* ومن ادر كها في التشهد او سجود السهو يتم  
 جمعة \* وقال محمد يتم ظهره ان لم يدرك اكثر الثانية \* واذا خرج الامام

فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ من خطبته \* وقال يباح الكلام بعد خروجه ما لم يشرع في الخطبة \* ويجب السعي وترك البيع بالاذان الاول \* فاذا جلس على المنبر اذن بين يديه ثانيا واستقبلوه مستمعين منصتين فاذا اتم الخطبة اقيمت

﴿ باب العيدين ﴾

تجب صلاة العيد وشرائطها كشرائط الجمعة وجوبا واداء سوى الخطبة \* ونائب في الفطر ان يأكل شيئا قبل صلاته ويستاك ويفتسل وينتطب ويلبس احسن ثيابه ويؤدى فطرته ويتوجه الى المصلى \* ولا يجهر بالتكبير في طريقه خلافا لهما ولا يتقل قبلها \* ووقتها من ارتفاع الشمس قدر ربح او ربحين الى زوالها \* وصفتها ان يصلى ركعتين يكبر تكبيرة الاحرام ثم يثنى ثم يكبر ثلثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يركع ويسجد ويبدأ في الثانية بالقراءة ثم يكبر ثلثا ثم اخرى للركوع ويرفع يديه في الزوائد \* ويخطب بعدها خطبتين يعلم الناس فيهما احكام الفطرة \* ولا تقضى ان فاتت مع الامام \* وان منع عذر عنها في اليوم الاول صلوا في الثاني ولا تصلى بعده \* والاضحى كالفطر لكن يستحب تأخير الاكل فيها الى ان يصلى ولا يكبر قبلها في المختار \* ويجهر بالتكبير في طريق المصلى ويعلم في الخطبة تكبير التشريق والاضحية ويجوز تأخيرها الى الثاني والثالث بعذر وبغير عذر \* والاجتماع يوم عرفة تشبها بالواقفين ليس بشئ \* ويجب تكبير التشريق من فجر عرفة الى عصر يوم العيد على المقيم بالمصر عقيب فرض احدى بجماعة مستحبة وبالاقداء يجب على المرأة والمسافر وعندها الى عصر آخر ايام التشريق على من يصلى الفرض وعليه العمل \* وصفته ان يقول مرة (الله اكبر الله اكبر لاله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد) ولا يتركه المؤمن ان تركه امامه

﴿ باب صلاة الخوف ﴾

ان اشتدت الخوف من عدو اوسع جعل الامام طائفة بازاء العدو وصلى بطائفة ركعة ان كان مسافرا او في الفجر وركعتين ان كان مقبلا او في المغرب ومضت هذه الى العدو وجاءت تلك وصلى بهم ما بقى وسلم وحده وذهبوا الى العدو وجاءت الطائفة الاولى واتموا بقراءة ثم الطائفة الاخرى واتموا بقراءة \* ويبطلها المشي والركوب والمقاتلة \* وان اشتد

خيمة او قتل من المعركة حيا او اوصى مطلقا عند ابي يوسف وقال محمد ان اوصى باصر اخروى لا يغسل \* ومن قتل بجدة او قصاص غسل وصلى عليه \* ومن قتل لبني اقطع طريق غسل ولا يصلى عليه وقيل لا يغسل ايضا \* ويصلى على قاتل نفسه خلافا لابن يوسف

### ﴿ باب الصلاة في الكعبة ﴾

صح فيها الفرض والتفل ومن جعل فيها ظهره الى ظهر امامه جاز ولو الى وجهه لا يجوز وكره ان يجعل وجهه الى وجهه \* ولو تحلقوا حولها وهو فيها جاز \* وان كان خارجها جازت صلاة من هو اقرب اليها منه ان لم يكن في جانبه \* وتجاوز الصلاة فوقها وتكره

### ﴿ كتاب الزكاة ﴾

هي تملك جزء من المال معين شرعا من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاة مع قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى \* وشرط وجوبها القبل والبلوغ والاسلام والحرية وملك نصاب حولي فارغ عن الدين وحاجته الاصلية تام ولو تقديرا ملكا تاما \* فلا تجب على مجنون ولا صبي وكافر ولا مملوك ولا على مالك نصاب لا يحول عليه الحول ولا مكاتب ولا مديون مطالب من العباد في قدر دينه ولا في مال ضار وهو المفقود والساقط في البحر والمنصوب الذي لا يئنه عليه ومدفون في بركة نسي مكانه وما اخذ مصادرة ودين كان قد جحد ولا يئنه عليه بخلاف دين على مقر متى او مصر او مفلس او جاحد عليه يئنه او علم به قاض خلافا لمحمد في المفلس وبخلاف ما دفن في البيت ونسي مكانه \* وفي المدفون في الارض والكرم اختلاف \* ويزكي الدين عند قبضه فنحو بدل مال التجارة عند قبض اربعين وبدل مال ليس كذلك عند قبض نصاب وبدل ما ليس بمال عند قبض نصاب وحولان حول وقال يزكي ما قبض منه مطلقا الا الدية والارش وبدل الكتابة فعند قبض نصاب وحولان حول \* وشرط ادائها نية مقارنة للاداء ولعزل المقدار الواجب \* ولو تصدق بالكل ولم ينوها سقطت ولو بالبعض لانسقط حصته عند ابي يوسف خلافا لمحمد وتكره الحيلة لاسقاطها عند محمد خلافا لابن يوسف \* ولو اشترى عبدا للتجارة

فوى استخدامه بطل كونه للتجارة ومانوى للخدمة لا يصير للتجارة بالنية مالم يبعه \* وكذا ماورث وان نوى التجارة فيما ملكه بهبة او وصية اونكاح او خلع او صلح عن قود كان لها عند ابى يوسف خلافا لحمد وقيل الخلاف بالعكس ولغا تعيين الناذر للتصدق اليوم والدرهم والفقير

### ﴿ باب زكاة السوائم ﴾

السائمة التى تكتفى بالرعى فى أكثر الحول وليس فى اقل من خمس من الابل زكوة فاذا كانت خمسا سائمة ففيها شاة وفى العشر شاتان وفى خمس عشرة ثلاث شياه وفى عشرين اربع شياه وفى خمس وعشرين الى خمس وثلاثين بنت مخاض وهى التى طغت فى الثانية وفى ست وثلاثين الى خمس واربعين بنت لبون وهى التى طغت فى الثالثة وفى ست واربعين الى ستين حقة وهى التى طغت فى الرابعة وفى احدى وستين الى خمس وسبعين جذعة وهى التى طغت فى الخامسة وفى ست وسبعين الى تسعين بنتا لبون وفى احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ثم فى كل خمس شاة الى مائة وخمس واربعين ففيها حقتان وبنت مخاض الى مائة وخمسين ففيها ثلث حقائق ثم فى كل خمس شاة الى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلث حقائق وبنت مخاض الى مائة وست وثمانين ففيها ثلث حقائق وبنت لبون الى مائة وست وتسعين ففيها اربع حقائق الى مائتين ثم يفعل فى كل خمسين كما فعل فى الحسين التى بعد المائة والحسين \* والبخت والعراب سواء

### ﴿ فصل ﴾

وليس فى اقل من ثلثين من البقر زكاة فاذا كانت ثلثين سائمة ففيها تبع وهو ماطن فى الثانية او تبعه الى اربعين ففيها مسن وهو ماطن فى الثالثة او مسنة ولا شئ فيما زاد الى ان يبلغ ستين وعند الامام فيه بحسابه وفى ستين تبعان وفى سبعين مسنة وتبع وهكذا يحسب كلما زاد عشر فى كل ثلثين تبع وفى كل اربعين مسنة والجواميس كالبحر

### ﴿ فصل فى زكاة الغنم ﴾

وليس فى اقل من اربعين من الغنم زكاة \* فاذا كانت اربعين سائمة ففيها شاة الى مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان الى مائتين وواحدة ففيها

ثلاث شياه الى اربعمائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة والضأن والمز  
سواء \* وادنى ما يتعلق به الزكاة ويؤخذ في الصدقة التي وهو ماتمت له سنة منها

### ﴿ فصل في زكاة الخيل ﴾

اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واناثا ففيها الزكاة خلافا لهما فان شاء  
اعطى عن كل فرس ديناراً وان شاء قوتها واعطى من قيمتها ربع  
العشر ان بلغت نصاباً وليس في الذكور الخالص شيء اتفاقاً \* وفي الاناث  
الخالص عن الامام روايتان ولا شيء في البغال والحمر ما لم تكن للتجارة  
\* وكذا الفصلان والحلان والمجايل الا ان يكون معها كبير \* وعند  
ابن يوسف فيها واحدة منها ولا شيء في الحوامل والعوامل والعلوفة وكذا  
السائمة المشتركة الا ان يبلغ نصيب كل منهما نصاباً \* ومن وجب عليه  
مسن فلم يوجد عنده دفع ادنى منه مع الفضل او اعلى منه واخذ  
الفضل وقيل اخيار للساعي \* ويجوز دفع القيم في الزكاة والعشر  
والخراج والكفارات والتذور وصدقة الفطر \* وتسقط الزكاة بهلاك المال  
بعد الحول وان هلك بعضه سقطت حصته ويصرف الهالك الى العفو  
او لاثم الى نصاب يليه ثم وثم عند الامام \* وعند ابن يوسف يصرف  
بعد العفو الاول الى النصب شائعاً \* والزكاة تتعلق بالنصاب دون العفو  
وعند محمد بهما \* فلو هلك بعد الحول اربعون من ثمانين شاة تجب شاة  
كاملة وعند محمد نصف شاة \* ولو هلك خمسة عشر من اربعين بعيراً  
تجب بنت مخاض \* وعند ابن يوسف خمسة وعشرون جزءاً من ستة  
وثلاثين من بنت لبون \* وعند محمد نصف بنت لبون وثمنها \* ويأخذ  
الساعي الوسط لا الاعلى ولا الادنى \* ولو اخذ البغاة زكاة السوائم او العشر  
او الخراج يبقى اربابها ان يمدوها خفية ان لم يصرفوها في حقها الا الخراج

### ﴿ باب زكاة الذهب والفضة والعروض ﴾

نصاب الذهب عشرون مثقالاً ونصاب الفضة مائتا درهم وفيهما ربع  
العشر \* ثم في كل اربعة مثاقيل واربعين درهماً بحسابه \* وقالوا ما زاد بحسابه  
وان قل \* والمعتبر فيهما الوزن وجوباً واداءً وفي الدراهم وزن سبعة وهو  
ان تكون الشرة منها وزن سبعة مثاقيل \* وما غلب ذهبه اوفضته حكمه

حكم الذهب والفضة الخالصين وما غلب غشه تعتبر قيمته لا وزنه \* وتشرط نية التجارة فيه كالعروض وتجب في تبرها وحلبها وآتيتهما \* وفي عروض تجارة بلغت قيمتها نصابا من احدهما تقوم بما هو اضع للفقراء \* وتضم قيمتها اليهما ليم النصاب ويضم احدهما الى الآخر بالقيمة وعندها بالاجزاء ويضم مستفاد من جنس نصاب اليه في حوله وحكمه \* وتقضان النصاب في اثناء الحول لا يضر ان كمل في طرفه \* ولو عجل ذو نصاب لسنين او نصاب صبح \* ولا شيء في مال الصبي التغلبي \* وعلى المرأة منهم ما على الرجل

﴿ باب العاشر ﴾

هو من نصب على الطريق ليأخذ صدقات التجار \* يأخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصفه ومن الحربى تمامه ان بلغ ماله نصابا و لم يعلم قدر ما يأخذون منا وان علم اخذ مثله لكن ان اخذوا الكل لا يأخذ بل يترك قدر ما يبلغه ما منه وان كانوا لا يأخذون شيئا لا يأخذ منهم شيئا ولا من القليل وان اقربان في بيته ما يكمل النصاب ويقبل قول من انكر تمام الحول والفرار من الدين او اذعى الاداء الى الفقراء بنفسه في المصر في غير السوائم او الاداء الى عاشر آخر ان وجد عاشر آخر مع يمينه ولا يشترط اخراج البراءة \* ولا يقبل في ادائه بنفسه خارج المصر ولا في السوائم ولو في المصر \* وما قبل من المسلم قبل من الذمي لا من الحربى الا في قوله لامته هي ام ولدى \* وان مر الحربى ثانيا قبل مضى الحول فان مر بعد عوده الى داره عشر ثانيا والا فلا \* ويشتر قيمة الحر لقيمة الخنزير وعند ابى يوسف ان مر بهما معا يعشرهما \* ولا يعسر مال ترك في المصر ولا بضاعة ولا مضاربة ولا كسب مأذون الا ان كان لادين عليه ومعه مولاه \* ومن مر بالخوارج فعشروه عشر ثانيا

﴿ باب الركاذ ﴾

مسلم او ذمى وجد معدن ذهب او فضة او حديد او رصاص او نحاس في ارض عشر او خراج اخذ منه خمسة والباقي له ان لم تكن الارض مملوكة والا فلما لكها \* وما جده الحربى فكله في وان جده في داره لا يخمس خلافا لهما وفي ارضه روايتان \* وان وجد كثر في علامة

الاسلام فهو كاللقطة وما فيه غلامه الكفر خمس وبقية له ان كانت ارضه غير مملوكة وان كانت مملوكة فكذلك عند ابي يوسف \* وعندها بقيه لمن ملكها اول الفتح ان علم والا فلاقصى مالك عرف لها في الاسلام \* وما اشبه ضربه يجعل كافريا في نظام المذهب وقيل اسلاميا في زماننا \* ومن دخل دار الحرب بامان فوجد في صحرائها ركازا فكله له وان وجد في دار منارده على مالها \* وان وجد ركاز متاعهم في ارض منها غير مملوكة خمس وبقية له ولاخمس في نحو فيروزج وزبرجد وجد في جبل \* ويخمس زبيب لالؤلؤ وغبر وعند ابي يوسف بالعكس

### ﴿ باب زكاة الخراج ﴾

فما سقته السماء اوسق سيقا واخذ من ثمر جبل العشر قل اوكثر بلا شرط نصاب وبقاء وعندها انما يجب فيما يبق سنة اذا بلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا \* وما لا يوسق فاذا بلغت قيمته خمسة اوسق من ادنى ما يوسق عند ابي يوسف وعند محمد يجب اذا بلغ خمسة امثال من اعلى ما يقدر به نوعه واعتبر في القطن خمسة احمال وفي زعفران خمسة امان \* ولا شيء في حطب وقصب فارسي وحشيش وتبن وسف \* وفيما سقى بغرب او دالية او سانية نصف العشر قبل رفع مؤن الزرع \* وفي المسل العشر قل اوكثر اذا اخذ من جبل او ارض عشرية \* وعند محمد اذا بلغ خمسة افراق والفرق ستة وثلاثون رطلا \* وعند ابي يوسف اذا بلغ عشر قرب ويؤخذ عشرا من ارض عشرية لتغلي وعند محمد رحمه الله عشر واحدا ان كان اشتراها من مسلم ولو اشتراها منه ذمي اخذ منه العشران \* وكذا لو اشتراها منه مسلم او اسلم هو خلافا لابي يوسف وقيل محمد معه \* وعلى المرأة والصبي منهم ما على الرجل \* ولو اشترى ذمي عشرية من مسلم فعليه الخراج \* وعند محمد تبقى على حالها \* وان اخذها منه مسلم بشفعة اوردت على البايع لفساد البيع عاد العشر \* وفي دار جعلت بستانا خراج ان كانت لذمي او لمسلم سقاها بماء \* وان سقاها بماء العشر فعشر \* ولا شيء في الدار ولو لذمي \* وماء السماء والبئر



والعين عشرى وماء انهار حفرها المعجم خراجى \* وكذا سيحون  
وجيحون ودجلة والفرات عند ابى يوسف خلافا لمحمد \* وليس فى عين  
قير او فسط او ملح فى ارض عشر شئ \* وان كانت فى ارض خراج فى حريمها  
الصالح للزراعة الخراج لا فيها \* ولا يجتمع عشر وخراج فى ارض واحدة

### باب المصروف

هو الفقير وهو من له شئ دون نصاب والمسكين من لاشئ له وقيل  
بالعكس \* والعامل يعطى بقدر عمله ولو غنيا والمكاتب يمان فى فك  
رقبه ومديون لا يملك نصابا فاضلا عن دينه ومنقطع الغزاة عند ابى يوسف  
والحج عند محمد ان كان فقيرا ومن له مال فى وطنه لأمه \* ويجوز دفعها  
الى كلهم والى بعضهم \* ولا تدفع لبناء مسجد او لتكفين ميت او قضاء  
دينه او ثمن قن يعتق ولا الى ذمى وصح غيرها ولا الى غنى يملك نصابا  
من اى مال كان او عبده او طفله بخلاف ولده الكبير وامرأته ان كانا  
فقيرين ولا الى هاشمى من آل على او عباس او جعفر او عقيل او الحارث  
ابن عبد المطلب ولو كان عاملا عليها \* قيل بخلاف التطوع ومواليهم مثلهم \*  
ولا يدفع المزكى زكاته الى اصله وان علا او فرعه وان سفل او زوجته \* وكذا  
لا تدفع الى زوجها خلافا لهما ولا الى عبده او مكاتبه او مدبره او ام ولده \*  
وكذا عبده المعتق بعضه خلافا لهما \* ولو دفع الى من ظنه مصرفا فبان  
انه غنى او هاشمى او كافر او ابوه او ابنه اجزاء خلافا لابي يوسف \*  
ولو بان انه عبده او مكاتبه لا يجزئ \* ونذب دفع ما يغنى عن السؤال  
يومه \* وكره دفع نصاب او اكثر الى فقير غير مديون ونقلها الى بلد  
آخر الا الى قريبه او احوج من اهل بلده \* ولا يسئل من له قوت يومه

### باب صدقة الفطر

هى واجبة على الحر المسلم المالك لنصاب فاضل عن حوائجه الاصلية  
وان لم يكن تاميا \* وبه تحرم الصدقة \* وتجب الاضحية عن نفسه  
وولده الصغير الفقير وعبده للخدمة ولو كافرا وكذا مدبره وام ولده  
لا عن زوجته وولده الكبير وطفله الغنى بل من مال الطفل والمجنون  
كالطفل ولا عن مكاتبه ولا عن عبيده للتجارة ولا عن عبد أبى  
الا بعد عوده ولا عن عبد او عيد بين اثنين وعندها تجب على كل

فطرة ما يخصه من الرأس دون الاشقاق ولو بيع بخيار فملى  
من يتقرر الملك له وتجب بطول فجر يوم الفطر \* فمن مات قبله او اسلم  
او ولد بعده لا تجب فطرته \* وصح تقديمها بلا فرق بين مدة ومدة  
ونذب اخراجها قبل صلاة العيد \* ولا تسقط بالتأخير \* وهى نصف  
صاع من برّ او دقيقه او سوقه او صاع من تمر او شعير والزبيب  
كالبز \* وعندهما كالشعير وهو رواية الحسن عن الامام \* والصاع  
ما يسع ثمانية ارطال بالعراق من نحو عدس او ح \* وعند ابى يوسف  
خمة ارطال وثلاث رطل \* ولو دفع منوى برّ صح خلافاً لحمد \* ودفع  
البرّ فى مكان تشتري به الاشياء فيه افضل وعند ابى يوسف الدرهم افضل

### ﴿ كتاب الصوم ﴾

هو ترك الاكل والشرب والوطى من الفجر الى الغروب مع نية من اهله  
وهو مسلم عاقل طاهر من حيض ونفاس \* وصوم رمضان فريضة  
على كل مسلم مكلف اداء وقضاء \* وصوم المنذور والكفارة واجب  
 وغير ذلك نفل \* وصوم العيدين وايام التشريق حرام \* ويجوز  
اداء رمضان والنذر المعين بينة من الليل والى ما قبل نصف النهار لانه  
فى الاصح وبمطلق النية وبنية النفل \* وصوم رمضان بنية واجب آخر  
للمصحيح المقيم لا النذر المعين بل عما نواه \* ولو نوى المريض او المسافر فيه  
واجبا آخر وقع عما نوى وعندهما عن رمضان \* والنفل كله يجوز  
بنية قبل نصف النهار \* والقضاء والنذر المطلق والكفارات لا تصح  
الا بنية معينة من الليل \* ويثبت رمضان برؤية هلاله او بعد شعبان  
ثلاثين \* ولا يصام يوم الشك الا تطوعا وهو احب ان وافق صوما يعتاده  
والا فيصوم اطوارا ويفطر غيرهم بعد نصف النهار \* وكره صومه  
عن رمضان او عن واجب آخر \* وكذا ان نوى ان كان رمضان فنه  
والافن نفل او عن واجب آخر \* وصح فى الكل عن رمضان ان ثبت  
والا فأنوى ان جزم ونفل ان ردّ \* وان قال ان كان رمضان فانا صائم  
عنه والا فلا لا يصح ولو ثبت رمضانيته ولا يصير صائما \* واذا كان  
بالسواء علة قبل فى هلال رمضان خبر عدل ولو عبدا او اثنى او محمدا

في قذف تاب ولا يشترط لفظ الشهادة \* وفي هلال الفطر وذى الحجة شهادة حرتين او حرتين بشرط العدالة ولفظ الشهادة لا الدعوى \* وان لم يكن بالسبب علة فلا بد في الكل من جمع عظيم يقع العلم بخبرهم وفي رواية يكتفى باثنين \* وقال الطحاوي يكتفى بواحد ان جاء من خارج البلد او كان على مكان مرتفع \* ولو صاموا ثلثين ولم يروه حل الفطر ان صاموا بشهادة اثنين وان بشهادة واحد لا يحل \* ومن رأى هلال رمضان او الفطر ورده قوله صام وان افطر قضى فقط \* ويجب على الناس التماس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان ومن رمضان واذا ثبت في موضع لزم جميع الناس \* وقيل يختلف باختلاف المطالع

﴿ باب موجب الفساد ﴾

يجب القضاء والكفارة ككفارة الظهار على من جامع او جموع في رمضان عمدا في احد السيلين او اكل او شرب عمدا غداء او دواء \* وكذا لو احتجم او اغتاب فظن انه فطره فاكل عمدا \* ولا كفارة بافساد صوم غير رمضان ويجب القضاء فقط لو افطر خطأ او مكرها او احتقن او استعط او افطر في اذنيه او داوى جائفة او آمة فوصل الدواء الى جوفه او دماغه او ابتلع حصاة او حديدا او استقاء ملأ فقه او تسحر بظنه ليلا والفجر طالع او افطر بظن الغروب ولم تغرب او اكل ناسيا فظن انه افطر فاكل عمدا او صب في حلقه نائما او جمعت نائمة او مجنونة او لم ينو في رمضان صوما ولا فطرا وكذا لو اصح غير ناو للصوم فاكل وعندها تجب الكفارة ايضا \* ولو اكل او شرب او جامع ناسيا لا يفطر \* وكذا لو نام فاحتم او انزل بنظر او اذنه او اكل او قبل او اغتاب او احتجم او غلبه القيء او تقيأ قليلا او اصح جنبا او صب في اذنه ماء وكذا لو صب في احليله دهن او غيره خلافا لابي يوسف \* وان دخل حلقه غبار او دخان او ذباب لا يفطر \* ولو مطر او ثلج افطر في الاصح \* ولو وطئ ميتة او بهيمة او في غير السيلين او قبل او لمس ان ازل افطر والا فلا \* وان ابتلع ما بين اسنانه فان كان قدر الحصة قضى وان كان دونها لا يقضى الا اذا اخرجه ثم اكله

\* ولو أكل سسمة من الخارج ان ابتلعها افطر وان مضغها فلا \* والقي  
ملاً الفم ان اعاد او اعيد يفسد عند ابي يوسف وان كان قليلاً لا يفسد  
وعند محمد يفسد باعادة القليل لا يعود الكثير \* وكره ذوق شيء ومضغه  
بلا عذر ومضغ العلك والقبلة ان لم يأمن على نفسه لان امن ولا الكحل  
ودهن الشارب والسواك ولوعشبا ومضغ طعام لا بد منه لطفل  
ولا الحجامه \* ويكره عند الامام الاستنشاق للتبرء وكذا الاغتسال والتلفف بثوب  
ولا يكره ذلك عند ابي يوسف \* وقيل تكره المضضة لغير عذر والمباشرة  
والمعاينة والمصافحة في رواية ويستحب السحور وتأخيرها وتسهيل الفطر

### فصل

يباح الفطر لمريض خاف زيادة مرضه بالصوم وللمسافر وصومه احب  
ان لم يضرمه ولا قضاء ان ماتا على حالهما \* ويجب بقدر ما قاتهما  
ان صح او اقام بقدره والا فبقدر الصحة والاقامة فيقطع عنه وليه لكل  
يوم كالفطرة ويلزم من الثلث ان اوصى والا فلا لزوم وان تبرع به صح  
والصلاة كالصوم \* وفدية كل صلاة كصوم يوم وهو الصحيح ولا يصوم  
عنه وليه ولا يصلي \* وقضاء رمضان ان شاء فرقه وان شاء تابعه  
فان اخره حتى جاء آخر قدم الاداء ثم قضى ولا فدية عليه \* والشيخ  
الفاني اذا عجز عن الصوم يفطر ويطلع لكل يوم كالفطرة وان قدر بعد  
ذلك لزمه القضاء \* وحامل او مرضع خافت على نفسها او ولدها ففطر  
وقضى بلا فدية ولا كفارة \* ويلزم صوم نفل شرع فيه الا في الايام المنهية  
ولا يباح له الفطر بلا عذر في رواية ويباح له بعذر الضيقة ويلزم القضاء ان  
افطر \* ولو نوى المسافر الفطر ثم اقام ونوى الصوم في وقتها صح ويلزم  
ذلك ان كان في رمضان كما يلزم مقيماً سافر في يوم منه لكن لو افطر فلا كفارة  
فيهما \* ومن اغمى عليه اياما قضاها الا يوماً حدث فيه اوفى ليلته ولو جن كل  
رمضان لا يقضى وان افاق ساعة منه قضى ما مضى سواء بلغ مجنوناً او عرض له  
بعده في ظاهر الرواية \* ولو بلغ صبي او اسلم كافر او اقام مسافر او طهرت حائض  
في يوم من رمضان لزمه امساك بقية يومه ولا يلزم الاولين قضاؤه بخلاف الآخرين

### فصل

نذر صوم يومي العيد وايام التشريق صح وافطر وقضى \* وكذا النذر

صوم السنة يفطر هذه الايام ويقضيها ولاعهدة لوصامها ثم ان نوى  
النذر فقط اونواه ونوى ان لا يكون يمينا او لم ينو شيئا كان نذرا فقط \* وان  
نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان يمينا فحسب فتجب بالفطر كفارة  
اليمين لا القضاء \* وان نواها او اليمين فقط كان نذرا ويمينا فيجب القضاء  
والكفارة ان افطر وعند ابي يوسف نذر في الاول يمين في الثاني \* ولا يكره  
اتباع الفطر بصوم ستة من شوال وتفرقها ابعده من الكراهة والتشبه بالنصارى

### باب الاعتكاف

هو سنة مؤكدة \* ويجب بالنذر وهو اللبث في مسجد جماعة مع النية  
واقفه يوم عند الامام واكثره عند ابي يوسف وساعة عند محمد والصوم  
شرط في الاعتكاف الواجب \* وكذا في النفل في رواية والمرأة تعتكف  
في مسجد بيتها \* ولا يخرج المعتكف الا لحاجة الانسان او الجمعة في وقت  
بدرهما مع سنتها ولا يلبث في الجامع اكثر من ذلك فان لبث فلا فساد  
فان خرج ساعة بلا عذر فسد وعندهما لا يفسد ما لم يكن اكثر اليوم واكله  
وشربه ونومه فيه \* ويجوز له ان يبيع ويتاع فيه بلا احضار السلعة  
ولا يجوز لغيره \* ويحرم عليه الوطى ودواعيه ويفسد بوطئه ولوناسيا  
او في الليل وباللمس والقبلة والوطى في غير فرج ايضا ان انزل والا فلا  
\* ويكره له الصمت والكلام الا بخير ومن نذر اعتكاف ايام لزمته بلياليها وان  
نذر يومين لزمه بليلتها خلافا لابي يوسف في الليلة الاولى منهما \* وان نوى  
النهر خاصة صحت ويلزم التسابع وان لم يلتزمه ويلزم بالشروع الا عند محمد

### كتاب الحج

هو زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص \* فرض في العمر  
مرة على الفور خلافا لمحمد بشرط اسلام وحرية وعقل وبلوغ وصحة  
وقدرة زاد وراحلة ونفقة ذهابه وايابه فضلت عن حوائجه الاصلية ونفقة  
عيله الى حين عوده مع امن الطريق \* وزوج او محرم للمرأة ان كان  
بينها وبين مكة مسافة سفر ولا تحج بلا احدهما وشرط كون المحرم عاقلا بالغاً  
غير مجوسى ولا فاسق ونفقته عليها \* وتحج معه حجة الاسلام بغير اذن زوجها  
فلو احرم صبي او عذيق بلغ او اعتق فضى لا يجوز عن فرضه فان جدد الصبي  
احرامه للفرض صح بخلاف العبد \* وفرضه الاحرام وهو شرط والوقوف

بمرقات وطواف الزيارة وهما ركنان وواجه الوقوف بمزدلفة والسعي بين الصفا والمروة ورمى الجمار وطواف الصدر للآفاق والخلق والتقصير وكل ما يجب بتركه الدم وغيره اسنن وآداب \* واشهره شوال وذوالقعدة والعشر الاول من ذي الحجة ويكره الاحرام له قبلها والعمرة سنة \* والمواقيت للمدنيين ذوالحليفة وللشاميين جحفة وللعراقيين ذات عرق وللتجديين قرن ولليمنيين بلعم لاهلها ولبن مربةا ويحرم تأخير الاحرام عنها لمن قصد دخول مكة وجاز التقديم وهو افضل ويحل لمن هو داخلها دخول مكة غير محرم ووقته الحل للمكي في الحج الحرم وفي العمرة الحل

﴿ فصل ﴾

واذا اراد الاحرام ندب ان يقلم اظفاره ويقص شاربه ويحلق عاتيه ثم يتوضأ او يغتسل وهو افضل ويلبس ازارا ورداء جديدين ابيضين وهو افضل ولو كانا غسيلين او لبس ثوبا واحدا يستر عورته جاز ويتطيب ويصلي ركعتين فان كان مفردا بالحج يقول عقيبهما اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني \* وان نوى بقلبه اجزأه ثم يلي فيقول ( ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ) ولا ينقص منها وتجوز الزيادة فاذا لبى ناويا فقد احرم فليترك الرفث والفسوق والجدال وقتل صيد البر والأشارة اليه والدلالة عليه وقتل القمل والتطيب وقلم الظفر وحلق شعر رأسه او بدنه وقص لحيته وستر رأسه او وجهه وغسل رأسه او لحيته بالخطمي ويلبس قيص او سراويل او قباء او عمامة او قلنسوة او خفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما من اسفل الكعبين ويلبس ثوب صغ يزغفران او ورس او عصفر الا ما غسل حتى لا ينفض \* ويجوز له الاغتسال ودخول الحمام والاستظللال بالبيت والمحمل وشدة الهميان في وسطه ومقابلة عدوه \* ويكثر التلبية رافعا بها صوته عقب الصلوات وكلما علا شرفا واهبط واديا او لقي ركبا وبالسحار

﴿ فصل ﴾

فاذا دخل مكة ابتدأ بالمسجد \* فاذا عاين البيت كبر وهلل وابتدأ بالحجر الاسود فاستقبله وكبر وهلل رافعا يديه كالصلاة ويقبله ان استطاع من غير اذى او يستلمه او يمسه شيئا في يده ويقبله او يشير اليه

مستقبلاً مكبراً مهللاً حامداً لله تعالى ومصلياً على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويطوف آخذاً عن يمينه مما يلي الباب وقد اضطلع رداءه بان جعله تحت ابطه الايمن والقي طرفيه على كتفه الايسر ويجعل طوافه وراء الحطيم سبعة اشواط يرمل في الثلثة الاول منها ويمشي في الباقي على هيئة ويستلم الحجر كلما مر به ويحتم طوافه بالاستلام واستلام الركن اليماني كلما مر به حسن \* ثم يصلي ركعتين عند المقام او حيث تيسر من المسجد وهما واجبتان بعد كل اسبوع وهذا طواف القدوم وهو سنة لغير المقيم بمكة ثم يعود ويستلم الحجر \* ويخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويهلل ويصلي على النبي عليه الصلاة والسلام رافعاً يديه للدعاء ويدعو بما شاء ثم يخط نحو المروة ويمشي على مهل \* فاذا بلغ نحو بطن الوادي بين الميلىن الاخضرين يسعى سعيًا حتى يجاوزها \* ويفعل على المروة كفعله على الصفا وهذا شوط فيسوي بينهما سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة \* ثم يقيم بمكة محرمًا ويطوف بالبيت فلاما اراد \* فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة يخطب الامام خطبة يعلم الناس فيها المناسك وكذا يخطب في التاسع بعرفات وفي الحادى عشر بمنى فاذا صلى الفجر يوم التروية خرج الى منى فيقيم بها الى صلاة فجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين كالجمعة وعلم فيهما المناسك وصلى بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر معا باذان واقامتين \* وشرط الجمع صلاتهما مع الامام خلافا لهما وكونه محرمًا فيهما \* ثم يقف راكبًا مع الامام يوضوء او غسل \* وهو السنة قرب جبل الرحمة \* وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة \* ويستقبل القبلة رافعاً يديه باسطة حامداً مكبراً مهللاً ملياً مصلياً على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم داعياً بحاجته بمجهد \* ويقف الناس وراء الامام بقربه مستقبلين سامعين لقوله \* ثم يفيضون معه بعد الغروب الى مزدلفة وينزل بقرب جبل قزح ويصلى المغرب والعشاء باذان واقامة \* ومن صلى المغرب في الطريق او بعرفات فعليه اعادتها ما لم يطلع الفجر خلافا لابي يوسف رحمه الله \* ويبيت بمزدلفة فاذا طلع الفجر صلى بنلس

\* ووقف بالمسعر الحرام وضع كما في عرفة \* ومزدلفة كلها موقف الا وادى محسر \* فاذا اسفر فجر قبل طلوع الشمس الى منى \* فبدأ فيها برمي جرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات كحصى الخذف يكبر مع كل حصاة ويقطع التلبية باؤها ولا يقف عندها \* ثم يذبح ان احب ثم يحلق وهو افضل او يقصر وقد حل له غير النساء \* ثم يذهب من يومه او الغدا بعده الى مكة فيطوف للزيارة بلا رمل ولا سعى ان كان قدمهما والا رمل فيه وسعى بعده \* وقد حل له النساء \* ووقته بعد طلوع فجر يوم النحر وهو فيه افضل \* وكره تأخيره عن ايام النحر \* ثم يعود الى منى فيرمي الجمار الثلاث في اليوم الثاني بعد الزوال \* يبدأ بالتي تلى المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو ثم بالتي تليها كذلك ثم بحجرة العقبة كذلك الا انه لا يقف عندها ثم يفعل في اليوم الثالث كذلك ثم ان شاء نحر الى مكة وله ذلك قبل طلوع فجر اليوم الرابع لا بعده حتى يرمى وان شاء اقام فرمى كما تقدم وهو احب \* وان رمى فيه قبل الزوال جاز خلافا لهما وجاز الرمي راكبا وغير راكب افضل في غير جرة العقبة ويبيت ليلتي الرمي بمنى \* وكره تقديم نقله الى مكة قبل نفره \* فاذا نحر الى مكة نزل بالمحصب ولو ساعة \* فاذا اراد الظعن عنها طاف للصدر سبعة اشواط بلا رمل ولا سعى وهو واجب الاعلى المقيم بمكة ثم يستقي من زمزم ويشرب ثم يأتي الباب وقبل العتبة ويضع صدره وبطنه وخده الايمن على الملتزم بين الباب والحجر الاسود ويتشبث بالاستار ساعة ويدعو محتجدا ويبكي ويرجع القهقري حتى يخرج من المسجد

### ﴿ فصل ﴾

ان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفة ووقف بها سقط عنه طواف القدوم ولا شيء عليه لتركه \* ومن وقف او اجتاز بعرفة ساعة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة وطلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج ولو نائما او نغى عليه او لم يعلم انها عرفة \* ومن قاته ذلك فقد قاته الحج فيطوف ويسعى ويتحلل ويقضى من قابل ولادم عليه \* ولو امر رفيقه ان يحرم عنه عند اغماؤه ففعل صح وكذا ان فعل بلا امر خلافا لهما \* والمرأة في جميع ذلك كالرجل الا انها تكشف وجهها لارأسها \* ولو سدت على وجهها شيئا وجأته جاز \* ولا تحجر بالتلبية ولا ترمل ولا تسى بين الميادين ولا تحلق بل تقصر



وتلبس الخيط ولا تقرب الحجر اذا كان عنده رجال \* ولو حاضت عند الاحرام اغتسلت واتت بجميع المناسك الا الطواف \* وان حاضت بعد طواف الزيارة سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها لتركه كما يسقط عن اقام بمكة ولو بعد الفر عند ابى يوسف وعند محمد لا يسقط بالاقامة بعده \* ومن قلد بدنة تطوع او نذر او جزاء صيد او نحوه وتوجه معها يريد الحج فقد احرم وان لم يلب فان بعث بها ثم توجه فلا حتى يلحقها الا في بدنة المتعة فان جللها او اشعرها او قلد شاة لا يكون محرماً والبدن من الابل والبقر

### باب القران والتمتع

القران افضل مطلقا وهو ان يهلل بالعمرة والحج معا من المقيات ويقول بعد الصلاة ( اللهم انى اريد الحج والعمرة فيسرهما لى وتقبلهما منى ) فاذا دخل مكة ابتدأ فطاف للعمرة وسعى ثم طاف للحج طواف القدوم وسعى فلو طاف لهما طوافين وسعى سبعين جاز واساء ثم يحج كحجهم فاذا رمى جرة العقبة يوم النحر ذبح دم القران شاة او بدنة او سبع بدنة فان عجز عنه صام ثلاثة ايام قبل يوم النحر والافضل كون آخرها يوم عرفة وسبعة اذا فرغ ولو بمكة فان لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر تعين الدم \* وان وقف القارن بعرفة قبل طوافه للعمرة فقد رفضها فعليه دم لرفضها ويقضيها وسقط عنه دم القران \* والتمتع افضل من الافراد وهو أن يأتي بالعمرة في اشهر الحج ثم يحج من عامه فيحرم بها من المقيات ويطوف لها ويسعى ويتحلل منها ان لم يسق الهدى ويقطع التلبية باول الطواف ثم يحرم بالحج من الحرم يوم التروية وقبله افضل ويحج ويذبح كالقارن فان عجز فكحكمة وجاز صوم الثلاثة قبل طوافها ولو في شوال بعد الاحرام بها لا قبله فان شاء سوق الهدى وهو افضل احرم وساقه وهو اولى من قوده وان كان بدنة قد بها بمزادة او نعل وهو اولى من التحليل والاشعار جائز عندها وهو شق سنماها من الایسر وهو الاشبه بفعله عليه السلام او من الايمن ويكره عند الامام ثم يعتمر كما تقدم ولا يتحلل ويحرم بالحج كحجهم فاذا حلق يوم النحر حل من احراميه \* ولا تمتع ولا قران لاهل مكة ومن هو داخل المواقيت \* فان عاد الممتع الى اهله بعد العمرة ولم يكن ساق الهدى بطل تمتعه وان كان قد ساقه لا \* ومن طاف

للعمره قبل اشهر الحج اقل من اربعة واتم بعد دخولها وحج كان متمعا  
وان كان طاف اربعة فلا \* ولو اعتمر كوفي في اشهر الحج وتحلل  
واقام بمكة وحج صح تمتعه \* وكذا لو اقام ببصرة وقيل لا يصح عندها  
\* ولو افسد عمرته واقام ببصرة وقضاها وحج لا يصح تمتعه الا ان يعود  
الى اهله ثم ياتي بهما وعندها يصح وان لم يعد \* وان بقي بعد الفساد  
بمكة وقضى وحج من غير عود لا يصح تمتعه اتفاقا \* وما افسده المتمتع من  
عمرته واجبه مضى فيه وسقط عنه دم التمتع \* ومن تمتع فضح لا يجزئه عن دم التمتع

### ﴿ باب الجنائيات ﴾

ان طيب المحرم عضوا لزمه دم \* وكذا لو اذنه بزيت وعندها صدقة \* ولو  
خضب رأسه بخناه او ستره يوما كاملا فعليه دم \* وكذا لو لبس مخيطا يوما كاملا  
او حلق ريع رأسه او لحيته او حلق رقبته او ابطيه او احدها او اعانته \* وكذا  
لو حلق محاجه وعندها صدقة وان قص اظافر يديه ورجليه في مجلس واحد فعليه  
دم \* وكذا لو قص اظافر يد واحدة او رجل \* وان قص اظافر يديه  
ورجليه في اربعة مجالس فعليه اربعة دماء وعند محمد دم واحد \* وان طيب اقل  
من عضو او ستر رأسه او لبس المخيط اقل من يوم فعليه صدقة \* وكذا لو حلق اقل  
من ريع رأسه او لحيته او حلق بعض رقبته او اعانته او احد ابطيه او رأس غيره  
او قص اقل من خمسة اظفار او خمسة متفرقة وعند محمد رح في الحمة  
المتفرقة دم \* وان طيب او لبس او حلق لعذر خيران شاء ذبح شاء وان شاء تصدق  
بثلاثة اصوع على ستة مساكين وان شاء صام ثلثة ايام \* ولو ارتدى او اتشح بالقميص  
او اتزر بالسراويل فلا بأس به \* وكذا لو ادخل منكبه في القباء ولم يدخل يديه في كفيه

### ﴿ فصل ﴾

وان طاف للقدوم او للصدر جنباً فعليه دم \* وكذا لو طاف للركن محدثا  
او ترك طواف الصدر او اربعة منه او دون اربعة من الركن او افاض  
من عرفة قبل الامام او ترك السعى او الوقوف بمزدلفة او رمى الجمار  
كلها او رمى يوم او رمى جمرة العقبة يوم النحر او اكثره \* ولو  
طاف للقدوم او للصدر محدثا فعليه صدقة \* وكذا لو ترك دون اربعة  
من الصدر او رمى احدا الجمار الثلث \* ولو ترك طواف الركن او اربعة

منه بقى محرما ابدا حتى يطوقها \* وان طافه جنبا فعليه بدنة والافضل ان يعيده مادام بمكة ويسقط الدم \* ولو طاف للصدر طاهرا في آخر ايام التشريق بعد ما طاف للركن محدثا فعليه دم \* ولو كان بعد ما طاف له جنبا فدمان وعندهما دم فقط ايضا \* وان طاف لعمرته وسعى محدثا يميدها \* فان رجع الى اهله ولم يعدها فعليه دم ولا شيء لو اعاد الطواف فقط هو الصحيح \* وان جامع المحرم في احد السيلين قبل الوقوف بعرفة ولو ناسيا فسد حجه ويمضى فيه ويقضيه وعليه دم وليس عليه ان يفرق عن زوجته في القضاء \* وان جامع بعد الوقوف قبل الحلق لا يفسد وعليه بدنة \* ولو بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه دم \* وكذا لو قبل اومس بشهوة وان لم يزل \* وكذا لو جامع في عمرته قبل طواف الاكثر وفسدت وقضاها وان بعد طواف الاكثر لزم الدم ولا تقصد \* ولا شيء ان انزل بنظر ولو الى فرج \* وان اخر الحلق او طواف الزيارة عن ايام التحريم فعليه دم خلافا لهما \* وكذا الخلاف لو اخر الرمي او قدم نسكا على نسك هو قبله \* وان حلق في غير الحرم لحج او عمرة فعليه دم خلافا لابي يوسف رح فلو عاد المعتزم بعد خروجه فقصر فلا دم اجماعا \* ولو حلق القارن قبل الذبح لزمه دمان وعندهما دم \* والدم حيث ذكر شاة تجزى في الاضحية \* والصدقة ما تجزى في الفطرة

### ﴿ فصل ﴾

ان قتل محرم صيد برّ اودل عليه من قتله فعليه الجزاء وهو قيمة الصيد بتقويم عدلين في موضع قتله او في اقرب موضع منه ان لم يكن له فيه قيمة \* ثم ان شاء اشترى بها هديا ان بلغت هديا فذبحه بالحرم \* وان شاء اشترى بها طعاما فتصدق به على كل فقير نصف صاع من برّ او صاع من تمر او شعير لا اقل \* وان شاء صام عن طعام كل فقير يوما \* فان فضل اقل من طعام فقير تصدق به او صام عنه يوما كاملا \* وعند محمد الجزاء نظير الصيد في الجنة فيما له نظير وفي الظبي شاة وفي الضبع شاة وفي الارنب عناق وفي البربوع جفرة وفي النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة وما لا نظير له فكقولهما \* والعمد والناسى والعاث والمبتدى

في ذلك سواء وان جرح الصيد او قطع عضوه او نتف شعره ضمن ما نقص من قيمته وان نتف ريشه او قطع قوائمه فخرج عن حيز الامتاع فعليه قيمته كاملة \* وان حلبه فقيمة لبنه \* وان كسر بيضه فقيمة البيض \* وان خرج من البيض فرخ نيت فقيمة الفرخ \* ولا شيء بقتل غراب وحادأة وذئب وحية وعقرب وفارة وكلب عقور وبعوض ونمل وبرغوث وقراد وسلحفاة وان قتل قطة او جرادة تصدق بما شاء وتمرة خير من جرادة ولا يتجاوز شاة في قتل السبع \* وان صال فلا شيء بقتله \* وان اضطر المحرم الى قتل الصيد فقتله فعليه الجزاء \* وللمحرم ذبح شاة وبقرة وبغير ودجاج وبط اهلى وصيد سمك وعليه الجزاء بذبح حمام مسرول او طي مستأنس \* ولو ذبح صيدا فهو ميتة ولو اكل منه فعليه قيمة ما اكل مع الجزاء بخلاف محرم آخر اكل منه \* ويحبل للمحرم لحم صيد صاده حلال وذبحه ان لم يدل عليه ولا امره بصيده ولا اعانه \* ومن دخل الحرم وفي يده صيد فعليه ارساله فان باعه رد البيع ان كان باقيا وان فات لزمه الجزاء \* ومن احرم وفي يده او قصصه صيد لا يلزم ارساله \* وان اخذ حلال صيد ثم احرم فارسله احد ضمن المرسل بخلاف ما اخذه محرم \* فان قتل ما اخذه المحرم محرم آخر ضمنا ورجع اخذه على قاتله \* وان قتل الحلال صيد الحرم فعليه قيمته وان حلبه فقيمة لبنه \* ومن قطع حشيش الحرم او شجره غير منبت ولا مما ينبت الناس ضمن قيمته الا ما جف \* والتصدق متعين في هذه الاربعة ولا يجزئ الصوم \* وحرم رمي حشيشه وقطعه الا الا ذخر \* وكل ما على المفرد به دم فعلى القارن به دمان الا ان يجاوز الميقات غير محرم \* وان قتل محرمان صيدا فعلى كل منهما جزاء كامل \* وان قتل حلالان صيد الحرم فعليهما جزاء واحد \* ويبطل بيع المحرم الصيد وشراؤه \* ومن اخرج ظلية الحرم فولدت وماتا ضمنهما وان اذى جزاءهما ثم ولدت لا يضمن الولد

﴿ باب مجاوزة الميقات بلا احرام ﴾

من جاوز الميقات غير محرم ثم احرم لزمه دم \* فان عاد اليه محرما مليا سقط وغدهما يسقط بعوده محرما وان لم يلب \* وان عاد قبل ان يحرم فاحرم منه سقط \* وكذا لو احرم بعمره ثم افسدها وقضاها وان عاد بعد

ما شرع في الطواف لا يسقط \* وان دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة غير محرم وميقاته البستان \* ومن دخل مكة بلا احرام لزمه حج او عمرة فلو عاد واحرم بحجة الاسلام سقط ما لزمه بدخول مكة ايضا وان عاد بعد عامه لا يسقط \* وان جاوز مكة او تمتع الحرم غير محرم فهو كمن جاوز الميقات ووقوفه كطوافه

﴿ باب اضافة الاحرام الى الاحرام ﴾

مكي طاف لعمرة شوطا فاحرم بالحج رفضه وعليه دم وقضاء حج وعمرة فلو اتهمنا صح وعليه دم \* ومن احرم بحج ثم بأخر يوم التحريم فان كان قد حلق في الاول لزمه الثاني ولادم عليه والالزيمه وعليه دم سواء قصر بعد احرام الثاني او لم يقصر \* وعندها ان لم يقصر فلا دم عليه \* ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى لزمه دم \* ولو احرم آفاقي بحج ثم بعمرة لزمه \* فان وقف بعرفة قبل فمال العمرة فقد رفضها لا لوتوجه ولم يقف \* فان احرم بها بعد طوافه للحج ندب رفضها ويقضيها وعليه دم فان مضى عليها صح ولزمه دم وهو دم جبر في الصحيح \* وان اهل الحاج بعمرة يوم النحر وايام التشريق لزمته ولزمه رفضها وقضاؤها ودم فان مضى عليها صح وعليه دم \* ومن فاته الحج فاحرم بحج او عمرة لزمه الرضض والقضاء والدم

﴿ باب الاحصار والفوات ﴾

ان احصر المحرم بعدو او مرض او عديم محرم او ضياع نفقة فله ان يبعث شاة تذبح عنه في الحرم في وقت معين \* ويتحلل بعد ذبحها من غير حلق ولا تقصير خلافا لابي يوسف رح \* وان كان قارنا يبعث دمين ويجوز ذبحها قبل يوم النحر لا في الحل وعندها لا يجوز قبل يوم النحر ان كان محصرا بالحج \* وعلى المحصر بالحج اذا تحلل قضاء حج وعمرة وعلى المعتصر عمرة وعلى القسارن حجة وعمرتان فان زال الاحصار بعد بعث الدم وامكنه ادراكه قبل ذبحه وادراك الحج لا يجوز له التحلل ولزم المضي \* وان امكن ادراكه فقط تحلل \* وان امكن ادراك الحج فقط جاز التحلل استحسانا \* ومن منع بمكة عن الركبتين فهو محصر \* وان قدر على احدهما فليس بمحصر \* ومن فاته الحج بفوات الوقوف بعرفة فليتحلل بافعال العمرة وعليه الحج

من قابل ولادم عليه \* ولا فوات للعمرة وهي احرام وطواف وسعى وتجاوز في كل السنة وتكره يوم عرفة والتحر وايام التشريق ويقطع التلبية فيها بول الطواف

### ﴿ باب الحج عن الغير ﴾

تجاوز النيابة في العبادات المالية مطلقا \* ولا تجوز في البدنية بحال \* وفي المركب منهما كالحج تجوز عند العجز لاعند القدرة \* ويشترط الموت او العجز الدائم الى الموت وانما شرط العجز للحج الفرض لا النفل \* فمن عجز فاجح صح ويقع عنه \* وينوى النائب عنه فيقول \* ليك بحجة عن فلان \* ويرد ما فضل من النفقة الى الوصى او الورثة ويجوز ايجاج الضرورة والمرأة والعبد وغيرهم اولى \* ومن امره رجلان فاحرم بحجة عنهما ضمن نفقتهما والجحاة له \* وان ابهم الاحرام ثم عين احدهما قبل المضي صح خلافا لابي يوسف رح وبمده لا \* ودم التمتع والقران على المأمور \* وكذا دم الجناية ودم الاحصار على الامر خلافا لابي يوسف رح \* وان كان ميتا ففي ماله \* وان جامع قبل الوقوف ضمن النفقة \* وان مات المأمور في الطريق يحج من منزل امره من ثلث ما بقى من ماله وعندهما من حيث مات المأمور \* لكن عند ابي يوسف بما بقى من الثلث وعند محمد بما بقى من المال المدفوع ويرد ما فضل من النفقة الى الوصى او الورثة \* ومن اهل بحجة عن ابويه ثم عين احدهما جاز \* وللانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره في جميع العبادات

### ﴿ باب الهدى ﴾

هو من ابل او بقر او غنم واقله شاة ولا يجب تعريفه \* ويجزى فيه ما يجزى في الاضحية \* ويجزى الشاة في كل موضع الا اذا طاف للزيارة جنباً او جامع بعد وقوف عرفة قبل الخلق \* فلا يجزى فيهما الا البدنة \* وياكل من هدى التطوع والتمتع والقران لا من غيرها \* وخص ذبح هدى التمتع والقران بايام التحريم دون غيرها والكل بالحرم \* ويجوز ان يتصدق به على فقير الحرم وغيره \* ويتصدق بحلله وخطامه ولا يهبط اجر الجزار منه \* ولا يركبه الا عند الضرورة \* فان نقص بركوبه ضمنه ولا يحلله \* فان حله تصدق به وينضح ضرعه بالماء البارد لينقطع لبنه \* فان عطب الهدى الواجب او تعيب فاحشا اقام غيره مقامه وصنع بالمعيب ماشاء \* وان عطب التطوع نحره وصنع نعله بدمه وضرب به صفحته \* ولا يأكل

منه هو ولا غنى وليس عليه غيره وتقلد بدنة التطوع والتمتع والقران لاغيرها

﴿ مسائل منشورة ﴾

شهدوا ان هذا اليوم الذى وقف فيه يوم النحر بطلت \* ولو شهدوا انه يوم التروية صحت \* ومن ترك الحجرة الاولى فى اليوم الثانى فان شاء رماها فقط والاولى ان يرمى الكل \* ومن نذر ان يحج ماشيا يمضى من بيته حتى يطوف \* وقيل من حيث يحرم فان ركب لزمه دم \* حلال اشترى امة محرمة بالاذن فله ان يحللها والاولى تحليلها بقص شعر او ظفر قبل الجماع

﴿ كتاب النكاح ﴾

هو عقد يرد على ملك المتعة قصدا يجب عند التوقان ويكره عند خوف الجور \* ويسن مؤكدا حالة الاعتدال \* وينقد بايجاب وقبول كلاهما بلفظ الماضى او احدهما كزوجنى فقال زوجت وان لم يعلما معناها \* ولو قال دادى او يذيرنى فقال داد او يذيرفت بلاميم صح كبيع وشراء \* ولو قال اعد الشهود مازن وشويم لا ينقد \* وانما يصح بلفظ نكاح وتزويج وماوضع لتمليك العين فى الحال كبيع وشراء وهبة وصدقة وتمليك لاجارة واباحة واعارة ووصية \* وشرط سماع كل من العاقدين لفظ الآخر \* وحضور حرين او حرّ وحرّتين مكلفين مسلمين ان كانت الزوجة مسلمة سامعين معا لفظهما \* فلا يصح ان سمعا متفرقين \* وجاز كونهما فاسقين او محدودين فى قذف او اعميين او ابى العاقدين او ابى احدهما \* ولا يظهر بشهادتهما عند دعوى القريب \* وصح تزويج مسلم ذمية عند ذميين خلافا لمحمد \* ولا يظهر بشهادتهما اذعت \* ومن امر رجلا ان يزوج صغيرته فزوجها عند رجل صح ان كان الاب حاضرا والا لا \* وكذا لو زوج الاب بالغة عند رجل ان حضرت صح والا فلا

﴿ باب المحرمات ﴾

يحرم على الرجل امه وجدته وان علت وبنته وبنت ولده وان سفلت واخته وبنتها وبنت اخيه وان سفلتا وعمته وخالته وام امرأته مطلقا وبنت امرأة دخل بها وامرأة ابيه وان علا وابنه وان سفل والكل رضاعا والجمع بين الاختين نكاحا ولو فى عدة من باين او رجعى او وطأ بملك يمين \* فلو تزوج اخت امته التى وطأها لا يبطأ واحدة منهما حتى تحرم الاخرى \* ولو تزوج اختين فى عقدتين ولم يعلم

الاولى فرق بينه وبينهما ولهما نصف المهر \* والجمع بين امرأتين لو فرضت احد بهما ذكرا تحرم عليه الاخرى \* بخلاف الجمع بين امرأة وبنت زوجها لانها \* والزنا يوجب حرمة المصاهرة \* وكذا المس بشهوة من احد الجانبين \* ونظره الى فرجها الداخل ونظرها الى ذكره بشهوة ومادون تسع سنين غير مشتهة وبه يفتى \* ولو انزل مع المس لاثبت الحرمة هو الصحيح \* وصح نكاح الكتابية والصائبية المؤمنة بنى المقررة بكتاب لاعادة كوكب \* وصح نكاح المحرم والحرمة والامة المسلمة والكتابية ولو مع طول الحرمة والحرمة على الامة \* واربع فقط للحر من حرائر واماء وللمبدثنان وحلبى من زنا خلافا لابى يوسف \* ولا توطأ حتى تضع وموطوءة سيدها اوزان \* ولو تزوج امرأتين بعقد واحد واحدهما محرمة صح نكاح الاخرى والمسمى كله لها وعندها يقسم على مهر مثلها \* ولا يصح تزوج امته او سيده او مجوسية او وثنية \* ولا خامسة فى عدة رابعة ابانها \* ولا امة على حرة او فى عدتها خلافا لهما فيما اذا كانت عدة البائنة \* ولا حامل من سبي او حامل ثبت نسب حملها ولو من سيدها \* ولا نكاح المتعة والموقت

﴿ باب الاولياء والاكفاء ﴾

فقد نكاح حرة مكلفة بلاولى وله الاعتراض فى غير الكفو \* وروى الحسن عن الامام عدم جوازه وعليه فتوى قاضى خان \* وعند محمد يتعقد موقوفا ولو من كفو \* ولا يجبر ولى بالغة ولو بكرا \* فان استأذن الولى البكر فسكت او ضحكت او بكت بلا صوت فهو اذن ومع الصوت رد وكذا الوزو جها قبلها الخبر \* وشرط فيهما تسمية الزوج لا المهر هو الصحيح \* ولو استأذنها غير الولى الاقرب فلا بد من القول \* وكذا لو استأذن الثيب \* ومن زالت بكارتها بوشة او حيضة او جراحة او تنيس فهمى بكرا \* وكذا لو زالت بزنا خفى خلافا لهما \* ولو قال لها الزوج سكت وقالت رددت ولا بينة له فالقول لها \* وتحلف عندها لا عند الامام وللولى انكاح المجنونة والصغيرة والصغيرة ولو ثيبا \* فان كان ابا او جدنا لزم وان كان غيرها فلمها الخيار اذا بلغا او علما بالنكاح بعد البلوغ خلافا لابى يوسف \* وسكوت البكر رضى ولا يمتد خيارها الى آخر المجلس وان جهلت ان لها الخيار بخلاف المعتقة وخيار الغلام والثيب لا يبطل ولو قاما عن المجلس ما لم يرضا صريحا او دلالة \* وشرط القضاء



للفسخ في خيار البلوغ لا في خيار العتق \* فان مات احدهما قبل التفريق ورثه الآخر بلغا أولا \* والولى هو العصبة نسبا اوسبيا على ترتيب الارث وابن الجحونة مقدم على ابيه خلافا لمحمد \* ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كافر على ولده المسلم فان لم يكن عصبة فلام ثم للاخت لابون ثم للاخت لاب ثم لولد الام ثم لذوى الارحام الاقرب فالاقرب التزويج عند الامام خلافا لمحمد \* وابو يوسف مع محمد في الاشهر \* ثم لمولى الموالاة ثم لقاض في منشوره ذلك \* وللابعد التزويج اذا كان الاقرب غائبا بحيث لا ينتظر الكفو الحاطب جوابه \* وقيل مسافة السفر \* وقيل بحيث لا تصل القوافل اليه في السنة الاسرة ولا يبطل بعوده \* ولو تزوجها وليان متساويان فالعبرة للاسبق وان كانا معا بطلا \* ويصح كون المرأة وكيلة في النكاح

### فصل

تعتبر الكفاءة في النكاح نسبا فقر يش بعضهم اكفاء بعض وغيرهم من العرب ليس كفؤا لهم بل بعضهم اكفاء بعض \* وبنوا باهلة ليسوا كفؤا غيرهم من العرب \* وتعتبر في المعجم اسلاما وحرية فسلم او حر ابوه كافر او رقيق غير كفؤ لمن لها اب في الاسلام او الحرية \* ومن له اب فيه او فيها غير كفؤ لمن لها ابوان خلافا لابن يوسف \* ومن له ابوان كفؤ لمن لها آباء وتعتبر ديانة خلافا لمحمد فليس فاسق كفؤا لبنات صالح وان لم يعلن في اختيار الفضلى وتعتبر مالا \* فالعاجز عن المهر المعجل والنفقة غير كفؤ للفقيرة والقادر عليهما كفؤ لذات اموال عظام عند ابى يوسف خلافا لهما \* وتعتبر حرقة عندهما وعن الامام روايتان \* فثانك او حجام او كناس او دباغ غير كفؤ لطار او بزاز او صراف وبه يفتى \* ولو تزوجت غير كفؤ فللولى ان يفرق \* وكذا لو نقصت عن مهر مثلها له ان يفرق ان لم يتم خلافا لهما \* وقبضه المهر وتجهيزه او طلبه بالنفقة رضى لاسكوته \* وان رضى احد الاولياء فليس لغيره الاعتراض

### فصل

ووقف تزويج فضولى او فضولين على الاجازة ويتولى طرفى النكاح واحد بان كان وليا من الجانبين او وكلا منهما او وليا واصيلا او وليا ووكيلا او وكيلا

واصيلا ولا يتولاها فضولى ولو من جانب خلافا لابي يوسف \* ولو امره ان يزوجه امرأة فزوجه امة لا يصح عندها وهو الاستحسان وعند الامام يصح \* ولو زوجه امرأتين في عقدة لا يلزم واحدة منهما ولو زوج الاب والجد الصغير او الصغيرة بغير فاحش في المهر او من غير كفؤ جاز خلافا لهما وليس ذلك لغير الاب والجد

### باب المهر

يصح النكاح بلا ذكره ومع نفيه واقله عشرة دراهم فلو سمي دونها لزمته العشرة وان سهاها او اكثر لزم المسمى بالدخول او موت احدها ونصفه بالطلاق قبل الدخول والخلوة الصحيحة \* وان سكت عنه او نفاه لزم مهر المثل بالدخول او الموت \* وبالطلاق قبل الدخول والخلوة متممة معتبرة بحاله في الصحيح لا تنقص عن خمسة دراهم ولا تزداد على نصف مهر المثل وهي درع وخار وملحفة \* وكذا الحكم لو تزوجها بخمر او خنزير او بهذا الدن من الخلل فاذا هو خمر خلافا لهما \* او بهذا العبد فاذا هو حر خلافا لابي يوسف او بنوب او بدابة لم يبين جنسهما او بتعليم القرآن او بخدمة الزوج الحر لها سنة وعند محمد لها قيمة الخدمة وكذا يجب مهر المثل في الشغار وهو ان يزوجه بنته على ان يزوجه بنته او اخته معاوضة بالعقدين \* ولو تزوجها على خدمته لها سنة وهو عبد فلها الخدمة \* ولو اعتق امته على ان يزوجه فعتقها صداقها عند ابي يوسف وعندها لها مهر المثل \* ولو ابت ان تزوجه فعليها قيمتها له اجابا \* وللمفوضة ما فرض لها بعد العقد ان دخل او لم يات والمتعة ان طلق قبل الدخول وعند ابي يوسف نصف ما فرض \* وان زاد في مهرها بعد العقد لزمته وتسقط بالطلاق قبل الدخول وعند ابي يوسف تنصف ايضا وان حطت عنه من المهر صح واذا خلاها بلا مانع من الوطى حسا او شرعا او طبعا كرض بمنع الوطى ورتق وصوم رمضان واحرام فرض او نفل وحيض ونفاس لزمه تمام المهر ولو كان خصيا او عتيا \* وكذا لو كان مجبوا خلافا لهما وصوم القضاء غير مانع في الاصح \* وكذا صوم النذر في رواية وفرض الصلاة مانع \* والعدة تحب بالخلوة ولو مع المانع احتياطا \* والمتعة واجبة لمطلقة قبل الدخول لم يسم لها مهر ومستحبة لمطلقة بعد الدخول وغير مستحبة لمطلقة قبله سمي لها

مهر \* ولو سمي لها الفا وقبضته ثم وهبته له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصفه وكذا كل مكمل وموزون ولو قبضت النصف ثم وهبت الكل او الباقي لا يرجع خلافا لهما \* ولو وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي رجع عليها الى تمام النصف وعندها بنصف المقبوض ولو لم يقبض شيئا فوهبته لا يرجع احدها على الآخر وكذا لو كان المهر عرضا فوهبته قبل القبض او بعده \* وان تزوجها بالف على ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يتزوج عليها فان وفي فلها الالف والا فمهر المثل \* ولو تزوجها على الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها فان اقام فلها الالف والا فمهر المثل لا يزاد على الفين ولا ينقص عن الف وعندها لها الالف ان اخرجها \* ولو تزوجها بهذا العبد او بهذا العبد فلها الاعلى ان كان مثل مهر مثلها او اقل \* والادنى ان كان مثله او اكثر ومهر مثلها ان كان بينهما \* وعندها لها الادنى بكل حال \* وان طلقها قبل الدخول فلها نصف الادنى اجماعا \* وان تزوجها بهذين العبدين فاذا احدها حر فلها العبد فقط عند الامام ان ساوى عشرة \* وعند ابى يوسف العبد مع قيمة الحر لو كان عبدا \* وعند محمد العبد وتام مهر المثل ان هو اقل منه \* وان تزوجها على فرس او ثوب هروى بالغ في وصفه او لا خير بين دفع الوسط او قيمته \* وكذا لو تزوجها على مكمل او موزون بين جنسه لاصفته \* وان بين صفته ايضا وجب هو لقيمته \* وقيل الثوب مثله ان بولغ في وصفه \* وان شرط البكارة فوجدها ثيبا لزمه كل المهر \* وان اتفقا على قدر في السر واعلنا غيره عند العقد فالمعتبر ما اعلناه وعند ابى يوسف رح ما اسراه ولا يجب شيء بلا وطىء في عقد فاسد وان خلا \* فان وطىء وجب مهر المثل لا يزاد على المسمى وعليها العدة وابتنائها من حين التفريق لا من آخر الوطئات هو الصحيح \* وبثت فيه النسب ومدته من حين الدخول عند محمد وبه يفتى \* ومهر مثلها يعتبر بقوم ابيها ان تساوى اسنا وجالا ومالا وعقلا ودينا وبلدا وعصرا وبكارة وثيابة \* فان لم يوجد منهم فن الاجانب فان لم يوجد جميع ذلك فما يوجد منه \* ولا يعتبر بامها او خالتها ان لم تكونا من قوم ابيها \* وصح ضمان وليها مهرها وتطالب من شاءت منه ومن الزوج \* ويرجع الولي على الزوج اذا ادعى ان ضمن بامرء والا فلا \* وللمرأة منع نفسها من الوطىء والسفر حتى يوفيهما قدر ما بين تعجيله من

مهرها كالا او بعضا ولها السفر والخروج من المنزل ايضا ولها النفقة لومنت  
لذلك وهذا قبل الدخول وكذا بعده خلافا لهما فيما لو كان الدخول برضاها  
غير صبية ولا مجنونة \* وان لم يبين قدر المعجل فقد ر ما يجعل من مثله عرفا  
غير مقدر بربع ونحوه وليس لها ذلك لواجل كله خلافا لابي يوسف رح \*  
واذا اوفاهها ذلك فله ثقلها حيث شاء مادون السفر \* وقيل له السفر بها  
في ظاهر الرواية والقنوى على الاول \* وان اختلفا في قدر المهر فالقول لها  
ان كان مهر مثلها كما قالت اواكثر \* وله ان كان كما قال اواقل \* وان كان  
بينهما تحالفا ولزم مهر المثل \* وفي الطلاق قبل الدخول القول لها ان كانت  
متعة المثل كنصف ما قالت اواكثر \* وله ان كانت كنصف ما قال اواقل \*  
وان كانت بينهما تحالفا ولزمت المتعة \* وعند ابي يوسف رح القول له قبل  
الدخول وبعده الا ان يذكر ما لا يتعارف مهرها لها وايها برهن قبل  
\* وان برهانا فينته اولى حيث يكون القول لها ويبتها اولى حيث  
يكون القول له \* وان اختلفا في اصله وجب مهر المثل وموت احدهما  
حكماتهما \* وفي موتهما بعد الدخول ان اختلف الورثة في قدره  
فالقول لورثة الزوج عند الامام ولا يستثنى القليل وعند محمد رح كالحياة  
وان اختلفوا في اصله يجب مهر المثل عندهما وبه يفتى \* وعند الامام القول  
لنكر التسمية ولا يجب شيء \* وان بعث اليها شيئا فقالت هو هدية وقال هو  
مهر فالقول له في غير ما هي للاك \* وان نكح ذمي ذمية او حر بي حربية ثم  
على ميتة او بلا مهر وذلك جائز في دينهم فلا شيء لها خلافا لهما سواء وطئت  
او طلقت قبله او مات احدهما \* وان نكحها بخمر او خنزير معين ثم اسلم او اسلم  
احدهما قبل القبض فلها ذلك \* وان كان غير معين فقيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير  
\* وعند ابي يوسف مهر المثل في الوجهين \* وعند محمد القيمة فيهما \* وفي الطلاق  
قبل الدخول تجب المتعة عند من اوجب مهر المثل ونصف القيمة عند من اوجبه

### باب نكاح الرقيق

نكاح العبد والامة والمدير والمكاتب وام الولد بلا اذن السيد موقوف فان  
اجاز نفذ وان رد بطل \* وقوله طلقها رجعية اجازة \* لا طلقها او فارقتها \* فان  
نكحوا باذنه فالمر عليهم بيع العبد فيه \* ويسى المدير والمكاتب ولا يباعان  
\* واذنه لعبد بالنكاح يشمل جائزه وفاسده فيباع في المهر لو نكح فاسدا

فوطىء ويتم الاذن به حتى لو نكح بعده جائزا توقف على الاجازة \* وان زوج عبده المأذون المديون صح وهي اسوة الغرماء في مهر مثلها \* ومن زوج امته لا يلزمه تبويثها ويطلق الزوج متى ظفر ولا تنفقه عليه الا بالتبويث وهو ان يحل بينها وبين الزوج في منزله ولا يستخدمها \* فان بواها ثم رجع صح وسقطت النفقة وان خدمته بلا استخدام لا تسقط \* وان زوج امته ثم قتلها قبل الدخول سقط المهر \* بخلاف ما لو قتل الحرمة نفسها قبله \* والاذن في العزل عن الامة للسيد وعندها لها \* وان تزوجت امة او مكاتبه بالاذن ثم عقت فلها الخيار في الفسخ حرًا كان زوجها او عبدا \* وان تزوجت بلا اذن فعتقت نفذ \* وكذا العبد ولا خيار لها والمسمى للسيد ان وطئت قبل العتق ولها ان وطئت بعده \* ومن وطىء امة ابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه منه ولزمه قيمتها لامهرها ولا قيمة ولدها وتصيرام ولده \* والجد كالأب بعد موته لاقبله \* وان زوج امته اباه جاز وعليه مهرها لاقيمتها فان انت بولد لا تصيرام ولد وهو حر بقرابته \* حرّة قالت لسيد زوجها اعتقه عني بالف ففعل ففسد النكاح ولزمها الالف والوالا لها \* ويصح عن كهارتها لو نوت به \* وان لم تقل بالف لا يفسد والوالا له خلافا لابن يوسف \* وللمولى اجبار عبده وامته على النكاح دون مكاتبه ومكاتبته

### باب نكاح الكافر

واذا تزوج كافر بلا شهود او في عدة كافر آخر وذلك جائز في دينهم ثم اسلما اقرّا عليه خلافا لهما في العدة \* ولو تزوج المجوسى محرمة ثم اسلما او احدهما فرق بينهما \* وكذا لو ترافعا الينا وبمرافعة احدهما لا يفرق خلافا لهما \* والطفل مسلم ان كان احد ابويه مسلما او اسلم احدهما وكتابي ان كان بين كتابي ومجوسى \* ولو اسلمت زوجة الكافر او زوج المجوسية عرض الاسلام على الآخر فان اسلم ففيه له والافرق بينهما \* فان ابى الزوج فالفرقة طلاق خلافا لابن يوسف لا ان ابتهى ولها المهر لو بعد الدخول والاقتصفه لو أبى ولا شيء لو ابتهى \* ولو كان ذلك في دارهم لاتين حتى تحيض ثلثا قبل اسلام الآخر \* وان اسلم زوج الكتابية بقى نكاحهما \* وتبين الدارين سبب الفرقة لالنبي \* فلو خرج احدهما اليها مسلما او اخرج مسييا بانت وان سبيا معالا \* ومن هاجرت اليها بانت ولا عدة عليها خلافا لهما \* وارتياد

احد الزوجين فسخ في الحال وعند محمد ارتداد الرجل طلاق وللموطوعة المهر  
ولغيرها نصفه ان ارتدت ولا شيء لها ان ارتدت \* وان ارتدت امعا واسلما  
معالتين وان اسلما متعاقبا بانت \* ولا يصح تزوج المرتدة او المرتدة احدا

### ﴿ باب القسم ﴾

يجب العدل فيه يتوته لاوطئا \* والبكر والثيب والجديدة والقديمة والمسلمة  
والكتابية فيه سواء \* وللأمة والمكاتب والمذبرة وام الولد نصف الحرمة \* ولا قسم  
في السفر فيسافر بمن شاء \* والقرعة احب وان وهبت قسمها لغيرها صح ولها ان ترجع

### ﴿ كتاب الرضاع ﴾

هو مص الرضيع من ثدي الأم في وقت مخصوص وبثب حكمه بقليله  
وكثيره في مدته لا بعد ما \* وهي حولان ونصف وعندها حولان \* فيحرم به  
ما يحرم من النسب الاجدة ولده واخت ولده وعمه ولده وام اخيه واخته  
وام عمه او عمته او خاله او خالته والا اخا ابن المرأة لها وقس عليه  
\* وتحل اخت الاخ رضاعا ونسبا كاخ من الاب له اخت من امه تحل  
لاخيه من ابيه \* ولا حل بين رضيعي ثدي وان اختلف زمانهما \* ولا بين  
رضيع وولد مرضعته وان سفل \* وولد زوج لبنها منه فهو اب  
للرضيع وابنه اخ وبنته اخت واخوه عم واخوته عمة \* ولا حرمة  
لورضا من شاة او من رجل ولا في الاحتقان بلبن المرأة \* ولبن البكر  
والميتة محرم وكذا الاستعاط \* واللبن المخلوط بالطعام لا يحرم خلافا لهما  
عند غلبة اللبن \* ويعتبر الغالب لو خلط بماء او دواء او لبن شاة \* وكذا  
لو خلط بلبن امرأة اخرى \* وعند محمد تتعلق الحرمة بهما \* وان  
ارضعت ضرعتها حرمتا ولا مهر للكيرة ان لم توطأ وللصغيرة نصفه  
ويرجع به على الكيرة ان علمت بالكاح وقصدت الفساد لان لم تعلم به  
او قصدت دفع الجوع والهلاك او لم تعلم انه مفسد والقول قولها فيه \* وانما  
يثبت الرضاع بما يثبت به المال \* ولو قال هذه اختي من الرضاع ثم ادعى الخطأ صدق

### ﴿ كتاب الطلاق ﴾

هو رفع القيد الثابت شرعا بالكاح \* احسنه تطليقها واحدة في طهر لاجتماع  
فيه وتركها حتى تمضي عدتها \* وحسنه وهو سنى تطليقها ثلثا في ثلثة اطهار

الاجماع فيها ان كانت مدخولا بها ولغيرها طلاقه ولو في الحيض والآيسة والصغيرة والحامل يطلقن للسنة عند كل شهر واحدة \* وعند محمد لا تطلق الحامل للسنة الا واحدة وجاز طلاقهن عقيب الجماع \* وبدعيه تطايقها ثلثا او ثنتين بكلمة واحدة او في طهر واحد لارجعة فيه ان كانت مدخولا بها او في طهر جامعها فيه \* وكذا تطليقها في الحيض ويجب مراجعتها في الاصح وقيل تستحب \* فاذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء \* وقيل يجوز أن يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة \* ولو قال للموطوءة انت طالق ثلثا للسنة وقع عند كل طهر واحدة وان نوى الوقوع جملة صحت نيته \* ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ولو مكرها او سكران او اخرس بشارته المهودة \* لا طلاق صبي ومجنون ونائم وسيد على زوجة عبده واعتباره بالنساء \* فطلاق الحرمة ثلاث ولو تحت عبد \* وطلاق الامة ثنتان ولو تحت حر

### ﴿باب ايقاع الطلاق﴾

صريحه ما استعمل فيه خاصة ولا يحتاج الى نية \* وهوانت طالق ومطلقة وطلقتك وقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى اكثر او باينة \* وقوله انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا يقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى ثنتين او باينة \* وان نوى بانت طالق واحدة وطلاق اخرى وقتا وان نوى الثلاث وقمن \* ويقع باضافته الى جملتها كما مر \* او الى ما يعبر به عن الجملة كالرقبة والعنق والرأس والوجه والروح والبدن والجسد والفرج \* او الى جزء شايع منها كنصفها وثلثها لا باضافته الى يدها او رجلها او ظهرها او بطنها \* ولو طلقها نصف تطليقة او سدسها او ربعها طلقت \* ويقع في انت طالق ثلثة انصاف تطليقتين ثلاث وفي ثلثة انصاف تطليقة ثنتان وقيل ثلاث وفي من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة وعندهما ثنتان \* وفي الى ثلاث ثنتان وعندهما ثلاث \* وفي واحدة في ثنتين واحدة ان لم ينو شيئا او نوى الضرب والحساب \* وان نوى واحدة وثلثين او مع ثنتين فثلاث \* وفي غير الموطوءة واحدة مثل واحدة وثلثين \* وان نوى مع ثنتين فثلاث فيها ايضا \* وفي ثنتين في ثنتين ثنتان وان نوى الضرب \* وفي انت طالق من هنا الى الشام فواحدة رجعية \* وفي انت طالق بمكة او في مكة تطلق للحال حيث كانت \* ولو قال اذا دخلت مكة او في دخولك لا يقع ما لم تدخلها وكذا الدار

﴿فصل﴾

قال انت طالق غدا او في غد يقع عند الصبح \* وان نوى الوقوع وقت العصر صحت ديانة وفي الثاني قضاء ايضا خلافا لهما \* ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يعتبر الاول ذكرا \* ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك فهو لغو \* وكذا انت طالق امس وقد نكحها اليوم وان نكحها قبل امس وقع الا ان قال انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت للحال حتى لو علق الثلاث وقمن بسكوته \* وان وصل انت طالق وقع واحدة \* ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع ما لم يمت احدهما واذا بلانية مثل ان وعندهما مثل متى ومع نية الشرط او الوقت فانوى واليوم للتهار مع فعل ممتد ولطلق الوقت مع فعل لا يمتد فلو قال امرك بيدك يوم يقدم زيد فقدّم ليلا لا تحبر \* وان قال يوم اترجك فانت طالق فنكحها ليلا وقع \* ولو قال انا منك طالق فهو لغو وان نوى \* ولو قال انا منك باين او انا عليك حرام بان ان نوى \* ولو قال انت طالق مع موتى او مع موتك فهو لغو \* وكذا لو قال انت طالق واحدة او لا خلافا لمحمد في رواية \* وان ملك امرأته او شقصها او ملكته او شقصه بطل العقد فلو طلقها بعد ذلك لغا \* ولو قال لها وهى امة انت طالق ثنتين مع اعتاق سيديك اياك فاعتقها ملك الرجعة \* وان علق طلقتهما بمجى الغد وعلق مولاها عتقها به فجاء لا تحل له الا بعد زوج آخر وعند محمد يملك الرجعة وتعتد كالحرّة اجماعا

﴿فصل﴾

قال لها انت طالق هكذا مشيرا باصابعه وقع بعددها فان اشار ببطونها تعتبر المنشورة وان بظهورها تعتبر المضمومة \* ولو وصف الطلاق بضرب من الشدة بان قال انت طالق باين او البتة او الخش الطلاق او اخبته او اشدّه او طلاق الشيطان او البدعة او كالجليل او كالف او ملاء البيت او تطليقة شديدة او طويلة او عريضة وقع واحدة باينة بلانية \* وكذا ان نوى الثنتين الا اذا نوى بقوله طالق واحدة وبقوله باين او البتة اخرى فيقع باينان \* وصحت نية الثلاث في الكل

﴿فصل﴾

طلق غير المدخول بها ثلثا وقمن وان فرق بانث بالاولى ولا تقع الثانية \* ولو



قال انت طالق واحدة وواحدة وقع واحدة \* وكذا لو قال واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة \* ولو قال بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها واحدة فنتان وفي الموطوءة ثنتان في الكل \* ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت يقع واحدة وعندها ثنتان \* ولو اخر الشرط فنتان اتفاقا ويقع بعدد قرن بالطلاق لابه \* فلو مات قبل ذكر العدد في قوله انت طالق واحدة لا تطلق

### ﴿ فصل ﴾

وكنايته ما احتمله وغيره ولا يقع بها الابنية او دلالة حال فتها اعتدى واستبرئى رحك وانت واحدة يقع بكل منها واحدة رجعية وماسواها تقع بها واحدة باينة الا ان ينوى ثلثا فيقعن \* ولا تصح نية الثنتين وهي باين بنة بنة حرام خلية برية حبلك على غاربك الحق باهلك وهبتك لاهلك سرحتك فارقتك امرك بيدك اختارى انت حرة تقضى تخمري استرى اغربى اخرجى اذهبى قومي ابنتى الازواج فلو انكر النية صدق مطلقا حالة الرضاء \* ولا يصدق قضاء عند مذاكرة الطلاق فيما يصلح للجواب دون الرد \* ولا عند الغضب فيما يصلح للطلاق دون الرد والشتم ويصدق ديانة في الكل \* ولو قال ثلث مرات اعتدى ونوى بالاولى طلاقا وبالباقى حيضا صدق \* وان لم ينو بالباقى شيئا وقع الثلاث \* وتطلق بلسنلى بامرأة اولست لك بزواج ان نوى الطلاق \* والصريح يلحق الصريح والباين \* والباين يلحق بالصريح لا البايين الا اذا كان معلقا بالشرط

### ﴿ باب التفويض ﴾

واذا قال لها اختارى ينوى الطلاق فاخترت نفسها في مجلسها الذى علمت به فيه بانت بواحدة \* ولا تصح نية الثلاث وان قامت منه او اخذت في عمل آخر بطل ولا بد من ذكر النفس او الاختيار في احد كلاميهما \* وان قال لها اختارى فقالت انا اختار نفسي او اخترت نفسي تطلق وان قال لها ثلث مرات اختارى فقالت اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة يقع الثلاث بلائية وعندها واحدة باينة \* ولو قالت اخترت اختيارا وقع الثلاث اتفاقا \* ولو قالت طلقت نفسي او اخترت نفسي بتطليقة بانت بواحدة في الاصح وقيل يملك الرجعة \* ولو قال امرك بيدك في تطليقة او اختارى تطليقة

فاختارت نفسها وقع واحدة رجعية \* ولو قال امرك بيدك ينوى ثلثا فقالت  
 اخترت نفسي بواحدة او بمرّة واحدة وقع الثلاث \* وان قالت طلقت نفسي  
 واحدة واخرت نفسي بتطبيقه فواحدة باينة \* ولو قال امرك بيدك اليوم  
 وبعد غد لا يدخل الليل فيه وان ردتّه اليوم لا يرتدّ بعد غد \* وان قال اليوم  
 وغدا يدخل الليل وان ردتّه اليوم لا يبقى غدا \* ولو مكنت بعد التفويض  
 يوما ولم تقم او كانت قائمة فجلست او جالسة فاتكأت او متكئة فقمعدت او على  
 دابة فوقفت او دعت اباه للمشورة او شهودا للشهاد لا يبطل خيارها \* وان  
 سارت دابتها بطل لا يسير فلك هي فيه \* ولو قال لها طلقي نفسك ولم ينوبه  
 او نوى واحدة فطلقت وقمت رجعية وكذا لو قالت ابنت نفسي \* وان طلقت  
 ثلثا ونواه وقمن ولغت نية الثنتين \* ولو قالت اخترت نفسي لا تطلق ولا يملك  
 الرجوع بعد قوله طلقي نفسك \* ويتقيد بالجلس الا اذا قال متى شئت  
 \* ولو قال لها طلقي ضرتك او لا آخر طلقي امرأتى يملك الرجوع ولا يتقيد  
 بالجلس الا اذا زاد ان شئت \* ولو قال لها طلقي نفسك ثلثا فطلقت واحدة  
 وقع واحدة وفي عكسه لا يقع شيء \* وعندها يقع واحدة \* وفي طلقي نفسك  
 ثلثا ان شئت فطلقت واحدة لا يقع شيء \* وكذا في عكسه وعندها يقع واحدة  
 \* ولو امرها بالباين او الرجعي فعكست وقع مامر \* ولو قل انت طالق ان  
 شئت فقالت شئت ان شئت فقال شئت ينوى الطلاق لا يقع شيء \* وكذا لو علقت  
 المشية بمعدوم وان علقت بموجود وقع \* ولو قال انت طالق متى شئت او متى ماشئت  
 او اذا شئت او اذا ماشئت فردت الامر لا يرتدّ ولها ان تطلق واحدة متى  
 شاءت ولا تزيد \* ولو قال لها انت طالق لكما شئت فلها ان تطلق ثلثا متفرقا  
 لا مجموعا ولا بعد زوج آخر \* ولو قال انت طالق حيث شئت او اين شئت  
 لا تطلق ما لم تنشأ في مجلسها \* ولو قال انت طالق كيف شئت فان شاءت موافقة  
 لنيته رجعية او باينة او ثلثا وقع كذلك وان تخالفا يقع رجعية \* وكذا ان لم تنشأ  
 وعندها لا يقع شيء \* وان لم يكن له نية يقع ماشاءت \* ولو قال انت طالق  
 كم شئت او ماشئت طلقت ماشاءت في المجلس لابعده \* وان قال طلقي نفسك  
 من ثلاث ماشئت فلها ان تطلق مادون الثلاث لا الثلاث خلافا لهما

### باب التعليق

انما يصح في الملك كقوله لتكوحته ان زرت فانت طالق او مضافا الى الملك

كقوله لاجنية ان نكحتك فانت طالق فيقع ان نكحها \* ولو قال لاجنية ان زرت فانت طالق فنكحها فزارت لا تطلق \* والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكما ومتى ومتى ما ففى جميعها اذا وجد الشرط انتهت اليمين الا فى كلا فانها تنهى فيها بعد الثلاث ما لم تدخل على التزوج \* فلو قال كذا تزوجت امرأه فهى طالق تطلق بكل تزوج ولو بعد زوج آخر \* وان قال كلما دخلت الدار فانت طالق لا تطلق بعد الثلاث وزوج آخر \* وزوال الملك لا يبطل اليمين والملك شرط لوقوع الطلاق لا لانحلال اليمين \* فان وجد الشرط فيه انحلت اليمين ووقع الطلاق والا انحلت ولا يقع \* وان اختلفا فى وجود الشرط فالقول له الا اذا برهنت \* وفى ما لا يعلم الا منها القول لها فى حق نفسها لا فى حق غيرها \* فلو قال ان حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت طلقت هى لا فلانة \* وكذا لو قال ان كنت تحمين عذاب الله فانت طالق وعبدى حر فقالت احب طلقت ولا يعتق \* ولا يقع فى ان حضت ما لم يستمر الدم ثلثا فاذا استمر وقع من ابتدائه \* ولو قال ان حضت حصة يقع اذا طهرت \* ولو قال ان ولدت ذكرا فانت طالق واحدة وان ولدت اثنى فانت طالق اثنتين فولدت لهما ولم يدر الاول تطلق واحدة قضاء واثنين تنزها وتنقض العدة \* ولو علق بشرطين شرط للوقوع وجود الملك عند آخرها فان وجدا او آخرها فيه وقع \* وان وجدا او آخرها لافيه لا يقع \* ويبطل تحييز الثلاث بتعليقه فلو علقها بشرط ثم نجحها قبل وجوده ثم تزوجها بعد التحليل فوجد لا يقع شئ \* ولو علق الثلاث او العلق بالوطى لا يجب المقر باللبث بعد الايلاج ولا يصير به مراجعا فى الرجعى ما لم يتزوج ثم يولج خلافا لابي يوسف رح \* ولو قال ان نكحتها عليك فهى طالق فنكحها عليها فى عدة البائن لا تطلق \* وان وصل بقوله انت طالق قوله ان شاء الله او ان لم يشأ الله او ما شاء الله او ما لم يشأ الله او الا ان يشاء الله لا تطلق \* وكذا لو مات قبل قوله ان شاء الله \* وان مات هو يقع \* وفى انت طالق ثلثا الا واحدة يقع ثنتان \* وفى الاثنتين واحدة وفى الاثلاث ثلاث

### باب طلاق المريض

الحالة التى يصير بها الرجل فارقا بالطلاق ولا ينفذ تبرعه فيها الا من الثلث ما يغلب فيها الهلاك كمرض يمنعه عن اقامة مصالحه خارج البيت ومبارزته رجلا وتقديمه

ليقتل في قصاص او رجم \* فلو ابان امرأته وهو بتلك الحالة ثم مات عليها بذلك  
السبب او بغيره وهي في العدة وورث \* وكذا لو طلبت رجعية فطأها ثلثا \* ومبانة  
قبلت ابنه بشهوة \* ولو ابانها وهو محصور او في صف القتال او محبوس لقصاص  
او رجم او يقدر على القيام بمصلحه خارج البيت لكنه متشك او محبوم لا ترث  
\* وكذا المختلعة ومخيرة اختارت نفسها \* ومن طلق ثلثا بامرها او بغير امرها  
لكن صح ثم مات \* ولو ارتدت بعد ما ابانها ثم اسلمت \* وكذا مفرقة بسبب  
الجب او العنة او خيار البلوغ او العتق ولو فعلت ذلك وهي مريضة لا تقدر  
على القيام بمصلح بيتها ثم ماتت وهي في العدة ورثها \* ولو ابانها بامرها في مرضه  
او تصادقا انها كانت حصلت في صحته ومضت العدة ثم اوصى لها او اقرت بدين فلها  
الاقول من ارثها وما اوصى او اقرت \* وان علق الطلاق بفعل اجنبي او بمجيء  
الوقت فوجد فان كان التعليق والشرط في مرضه ورثت وان كان احدهما  
في الصحة لا ترث \* وان علق بفعل نفسه وهما في المرض او الشرط فقط ورثت  
\* وكذا لو علق بفعلها ولا بد لها منه وهما في مرضه وكذا لو كان الشرط فقط  
فيه خلافا لمحمد رح \* وان كان لها منه بد لا ترث على كل حال \* وان قذفها  
ولا عن وهو مريض ورثت \* وكذا لو كان القذف في الصحة واللعان في المرض  
خلافا لمحمد رح \* وان آلى منها وبانت به فان كانا في المرض ورثت وان كان  
الايلاء في الصحة لا \* وفي الرجعي ترث في جميع الوجوه ان ماتت وهي في العدة والا لا

### باب الرجعة

هي استدامة النكاح القائم في العدة \* فمن طلق مادون الثلاث بصريح الطلاق  
او بالثلاث الاول من كنياته ولم يصفه بضرب من الشدة ولم يكن بمقابله مال  
فله ان يراجع وان ابت مادامت في الفسدة بقوله راجعتك او راجعت امرأتى  
او بفعل ما يوجب حرمة المصاهرة من وطئ ومس ونحوه من احد الجانبين  
\* وندب الاشهاد عليها واعلامها بها \* ولو قال بعد العدة كنت راجعتك  
فيها فصدقه صحت والا فلا ولو قال راجعتك فقالت بحية له انقضت عدتي فالقول لها  
ولا تصح الرجعة خلافا لهما \* وان قال زوج الامة بعد العدة كنت راجعتك  
فيها فصدقه سيدها وكذبه فالقول لها \* وعندهما للسيد وفي عكسه القول  
للسيد اتفاقا في الصحيح \* وان قال راجعتك فقالت مضت عدتي وانكر فالقول

لها واذا طهرت من الحيض الاخير لعشرة انقطعت الرجعة وان لم تغتسل  
 \* وان انقطع لاقل لا مالم تغتسل او يمضي عليها وقت صلاة او تيمم وتصلى  
 وعند محمد تنقطع بالتيمم وان لم تصل \* وفي الكتابة بمجرد الانقطاع اتفاقا  
 \* ولو اغتسلت ونسيت اقل من عضو انقطعت وان نسيت عضوا لا \* وكل  
 من المضمضة والاستنشاق كالاقل وفي رواية عن ابي يوسف رح كتمام العضو  
 \* ولو طلق حاملا او من ولدت منه وانكر وطئها له ان يراجع \* وان طلق من  
 خلاها وانكر وطئها فليس له ان يراجع \* فان راجعها ثم ولدت بعد الرجعة لاقل من  
 عامين صحت الرجعة \* ولو قال لامرأته ان ولدت فانت طالق فولدت ولدا ثم آخر  
 من بطن آخر فهو رجعة \* وان قال كذا فولدت فانت طالق فولدت ثلثة في بطن فالثاني  
 والثالث رجعة وتتم الثلاث بولادة الثالث وعليها العدة بالاقراء \* والمطلقة  
 الرجعية تشوق وتزير \* وتنب ان لا يدخل عليها حتى يعلمها ان لم يقصد  
 رجعتها \* وليس له ان يسافر بها حتى يراجعها \* والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ  
 \* وله ان يتزوج مبانته بمدون الثلاث في العدة وبعدها ولا تحل الحرّة بعد الثلاث  
 ولا الامة بعد الثنتين الا بعد وطئ زوج آخر بنكاح صحيح ومضى عدته ولا تحل له  
 بملك يمين ويحملها وطئ المراهق لالسيد والشرط الايلاج دون الانزال \* فان  
 تزوجها بشرط التحليل كره \* وتحل للاول وعن ابي يوسف ان النكاح فاسد  
 ولا تحل للاول وعن محمد انه صحيح ولا تحل للاول \* والزواج الثاني يهدم  
 مادون الثلاث ايضا خلافا لمحمد فمن طلقت دونها وعادت اليه بعد آخر  
 عادت بثلاث وعنده بما بقي \* ولو قالت مطلقة الثلاث انقضت عدتي منك  
 وتحملت وانقضت عدتي والمدة تحتل ذلك فله تصديقها ان غلب على ظنه صدقها

### ﴿ باب الايلاء ﴾

هو الحلف على ترك وطئ الزوجة مدته وهي اربعة اشهر للحرّة وشهران للامة  
 فلا يلاء لو حلف على اقل منها \* وحكمه وقوع طلاقه باينة ان برّ ولزوم الكفارة  
 او الجزاء ان حنث \* فلو قال لزوجته والله لا اقربك او والله لا اقربك اربعة  
 اشهر كان موليا \* وكذا لو قال ان قربتك فعلى حج او صوم او صدقة او فانت طالق  
 او عبده حرّ فان قربها في المدة حنث وسقط الايلاء والابانة بمضيها وسقط اليمين  
 ان حلف على اربعة اشهر وبقيت ان اطلق \* فلو نكحها ثانيا عاد الايلاء فان مضت

مدة اخرى بلاوطى \* بانت باخرى \* فان تكح ثالثا فكذلك فان تزوجها بعد زوج آخر فلا ايلاء واليمين باقية \* فان وطى \* لزمته الكفارة او الجزاء ولا تين بمضى المدة وان لم يطأ \* وكذا لو آلى من اجنية او من مبانته اما الرجعية فكذا لزوجة \* ولا ايلاء فيما دون اربعة اشهر \* فلو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين بعدها كان ايلاء ولو مكث يوما ثم قال لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين فليس بايلاء \* وكذا لو قال لا اقربك سنة الا يوما فان قربها وقد بقي من السنة اربعة اشهر صار ايلاء \* ولو قال لا ادخل البصرة وامراته فيها لا يكون موليا وان عجز المولى عن وطئها بمرضه او مرضها او رفقها او صفرها او لجه او لان بينها وبينه مسافة اربعة اشهر ففتيه ان يقول فتت اليها ان استمر العذر من وقت الحلف الى آخر المدة \* فلو زال في المدة تعين الفتي بالوطى \* وان قال لها انت على حرام كان موليا ان نوى التحريم او لم ينوشئ \* وان نوىظهارا فظهار \* وان نوى الكذب فكذب \* وان نوى الطلاق فابن \* وان نوى الثلاث قتلث والقتوى على وقوع الطلاق به وان لم ينو \* وكذا بقوله كل حل على حرام وهرجه بدست راست كيرم بروى حرام للعرف

### باب الخلع

هو الفصل عن النكاح وقيل ان تقتدى المرأة نفسها بما ليخلعها به \* ولا بأس به عند الحاجة \* وكره له اخذ شيء ان تنشر واخذ أكثر مما اعطاها ان تنسرت \* والواقع به وبالاتفاق على مال باين ويلزم المال المسمى وما صلح مهر ا صلح بدلا للخلع \* وان بطل العوض فيه تقع باينا \* والطلاق يقع رجعا بلا شيء كما اذا خالعهما او طلقها وهو مسلم على خير او خنزير او ميتة \* او قالت خالعتنى على ما في يدى ولا شيء في يدها \* وان قالت على ما في يدى من دراهم ولا شيء فيها لزمها ثلثة دراهم \* وان قالت من مال لزمها رد مهرها وان خالعهما على عبدها الا بقى على انها بريئة من ضمانه لا تبرأ ولزمها تسليمه ان امكن والا فقيمته \* ولو قالت طلقنى ثلثا بالف فطلق واحدة فله ثلث الالف وبانت \* وفي على يقع رجعا بلا شيء وعندها كالباة \* ولو قال لها طلقى نفسك ثلثا بالف او على الف فطلقت واحدة لا يقع شيء \* ولو قال انت طالق بالف او على الف فقبلت بانت ولزمها المال ولو قال انت طالق وعليك الف او قال لعبده انت حر وعليك الف طلقت وعق مجانا وان لم يقبلها وعندها لا مال لم يقبلها واذا قبل لزم المال \* والخلع معاوضة في حقها فيصح رجوعها قبل قبوله بعدما اوجبت \* وشرط الخيار لها ويبطل بالقيام عن

المجلس قبل قبوله ويمين في حقه فلا يرجع بعدما اوجب \* ولا يصح شرط الخيار له ولا يبطل بالقيام عن المجلس قبل قبولها \* وجانب البعد في العتق على مال بجانبها \* ولو قال لها طلقك امس بالف فلم تقبل فقالت بل قبلت فالقول له \* ولو قال البائع كذلك فالقول للمشتري \* والمبارأة كالخلع ويسقط كل منهما كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح فلا تطالب هي بمهر ولا نفقة ماضية مفروضة ولا هو بنفقة مجلها ولم تمض مدتها ولا بمهر سلمه وخلع قبل الدخول \* وعند محمد رح لا يسقط الا ما سباه فيهما وابو يوسف مع الامام في المبارأة ومع محمد في الخلع \* ولو خلع صغيرة من زوجها بمال لا يلزم المال ولا يسقط مهرها وطلقت في الاصح \* وفي الكبيرة يتوقف على قبولها ولو على انه ضامن لزمه المال وطلقت \* ولو شرط المال عليها طلقت بلا شيء ان قبلت والا فلا تطلق \* وخلع المريضة مرض الموت معتبر من الثلث

### ﴿ باب الظهار ﴾

هو تشبيه زوجته او عضو منها بغيره عن حملتها او جزء شائع منها بعضو محرم عليه النظر اليه من محارمه ولو رضاعا \* فلو قال لها انت على كظهر امي او رأسك ونحوه او نصفك وشبهه او كبطها او فخذها او كظهر اختي او عمتي ونحوها حرم عليه وطئها ودواعيه حتى يكفر \* فلو وطئ قبل التكفير فليس عليه غير الاستغفار والكفارة اولى ولا يمود حتى يكفر \* والعود الموجب للكفارة عنه على وطئها \* وينبغي لها ان تمنع نفسها منه وتطالبه بالكفارة ويجبره القاضي عليها واللفظ المذكور لا يحتمل غير الظهار \* ولو قال انت على مثل امي او كامي فان نوى الكرامة صدق او الظهار فظهار او الطلاق فباين فان لم ينو شيئا فليس بشيء \* ولو قال انت على حرام كامي ونوى ظهارا او طلاقا فكما نوى \* ولو قال حرام كظهر امي ونوى طلاقا او ايلاء فهو ظهار وعندها مانوى \* ولاظهار الامن الزوجة فلا ظهار من امة ولا بمن نكحها بلا امرها وظاهر منها فاجازت النكاح \* ولو قال لنسائه انتن على كظهر امي كان مظاهرا منهن وعليه لكل واحدة كفارة \* وان ظاهر من واحدة مرارا في مجلس او مجالس فعليه لكل ظهار كفارة \* وهي عتق رقبة يجوز فيها المسلم والكافر والذكر والانثى والصغير والكبير والاعور والاصم الذي اذا سمع يسمع ومقطوع احدى اليدين واحدى الرجلين من خلاف ومكاتب لم

يؤد شيئا ولا يجوز الاعمى والاصم الذي لا يسمع اصلا والاخرس ومقطوع اليدين  
او اباهما فيهما او الرجلين او يد ورجل من جانب واحد ومجنون مطبق ومدير  
وام ولد ومكاتب اذى بعضا ومتعق بعضه \* ولو اشترى قريبه بنيتها صح \* وكذا  
لو حرر نصف عبده عنها ثم باقيه قبل وطىء من ظاهر منها ولو حرر نصف عبد  
مشارك وضمن باقيه لا يجوز خلافا لهما \* وكذا لو حرر نصف عبده ثم جامع  
المظاهر منها ثم حرر باقيه \* فان لم يجد ما يعتق صام شهرين متتابعين ليس فيهما  
رمضان ولا شيء من الايام المنية \* فان وطئها فيهما ليل اعمدا او نهارا ناسيا استأنف  
خلافا لابي يوسف \* وان افطر بعذر او بغير عذر استأنف اجماعا \* فان لم يستطع  
الصوم اطعم هو او نائبه ستين مسكينا كل مسكين كالفطرة او قيمة ذلك ويصح اعطاؤه  
من برّ مع متوئى شعير او تمر \* وتصح الاباحة في الكفارات والفدية دون الصدقات  
والعشر \* فلو غداهم وعشاهم او غداهم غدائين او عشاهم عشائين واشبعهم جاز  
وان قل ما اكوا ولا بد من الادام في خبز الشعير دون الخنطة \* ولو اطعم فقيرا واحدا  
ستين يوما اجزأه \* وان اعطاه طعام الشهرين في يوم لا يجزئ الا عن يوم واحد \*  
فان جامعهما في خلال الطعام لا يستأنف \* ولو اطعم ستين فقيرا اكل فقير صاعا عن ظهارين  
لا يصح الا عن واحد ولو عن ظهار وافتار صح عنهما \* وكذا لو حرر عبيدين عن  
ظهارين او صام عنهما اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين فقيرا صح عنهما وان لم يعين  
\* وان حرر عنهما رقبة واحدة او صام شهرين ثم عين عن احدهما صح ولو عن  
ظهار وقتل لا \* وان ظاهر العبد لا يجزيه الا الصوم وان اعتق عنه سيده او اطعم

### ﴿باب اللعان﴾

هو شهادات مؤكدة بالايمان مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في حق  
الزوج ومقام حد الزنا في حقها \* فلو قذف زوجته بالزنا وكل منهما اهل  
للشهادة وهي ممن يحذر قاذفها \* او نفى نسب ولدها وطالبته بموجبه وجب  
عليه اللعان \* فان ابى حبس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحد \* فان لاعن  
وجب اللعان عليها \* فان ابى حبست حتى تلاعن او تصدقه \* فان لم يكن  
الزوج من اهل الشهادة بان كان عبدا او كافرا او محدودا في قذف وهي من  
اهلها حد \* وان كان اهلا وهي امة او صغيرة او مجنونة او محدودة في قذف  
او كافرة او ممن لا يحذر قاذفها فلا حد ولا لعان \* وصفته ان يبدأ بالزوج



فقول اربع مرات ( اشهد بالله انى صادق فيما رميتها به من الزنا ) وفي الخامسة ( لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما رميتها به من الزنا ) يشير اليها في جميع ذلك ثم تقول هي اربع مرات ( اشهد بالله انه كاذب فيما رماني به من الزنا ) وفي الخامسة ( غضب الله عليهما ان كان صادقا فيما رماني به من الزنا ) تشير اليه في جميع ذلك \* وان كان القذف بنى الولد ذكراه عوض ذكر الزنا وان كان بالزنا ونفى الولد ذكراها \* فاذا تلاعنا فرق الحاكم بينهما وهو طائفة باينة وينفى نسب الولد ان كان القذف به ويلحقه بامه \* فان اكذب نفسه بعد ذلك حدة وحل له ان يتزوجها خلافا لابي يوسف \* وكذلك ان قذف غيرها حدة اوزنت لحدة \* وللعان بقذف الاخرس ولا بنى الحمل وعندها يلاعن ان اتت به لاقل من ستة اشهر \* ولو قال زنيته وهذا الحمل منه لاعن اتفانا ولا بنى القاضى الحمل \* ولو نفى الولد عند التهنئة وابتساع آله الولادة صح ولاعن \* وان نفى بعد ذلك لاعن ولا يتنق وعندها يصح التني في مدة النفاس \* وان كان غائبا فحال علمه كحال ولادتها \* وان نفى اول توأمين واقربا لآخر حدة وان عكس لاعن ويثبت نسبهما فيهما

### باب العنين

هو من لا يقدر على الجماع او يقدر على الثيب دون البكر \* فلو اقرانه لم يصل زوجته يؤجله الحاكم سنة قرية هو الصحيح \* ويختسب منها رمضان وايام حيضها لامدة مرضه او مرضها \* فان لم يصل فيها فرق بينهما ان طلبته وهو طلقه باينة \* فلو قال وطئت وانكرت ان كان قبل التأجيل فان كانت نيبا او بكرا فظنن اليها فقان هي ثيب فالقول له مع يمينه وان قلن هي بكر اجل \* وكذا ان نكل وان كان بعد التأجيل وهي ثيب او بكر وقلن ثيب فالقول له وان قلن بكر خيرت \* وكذا ان نكل ومتى اختارته بطل خيارها والخصى كالعنين والمحبوب يفرق للحال \* وحق التفريق في الامه للمولى عند الامام ولها عند ابي يوسف \* ولا خيار لها ان وجدت به جنونا او جذاما او برصا خلافا لمحمد ولاله لو وجد بها ذلك اورثقا او قرنا

### باب العدة

هي تربص يلزم المرأة \* عدة الحرة للطلاق او الفسخ ثلاثة قروء اى حيض

\* وكذا من وطئت بشبهة او بنكاح فاسد وفرقت او مات عنها وام ولد عتقت  
 او مات مولاهما \* ولا يحسب حيض طلقت فيه وان كانت لا تحيض لكبر او صغر  
 او بلغت بالسن ولم تحض ثلثة اشهر وللموت في نكاح صحيح اربعة اشهر  
 وعشرة ايام \* وعدة الامة حيضتان وفي الموت وعدم الحيض نصف ما للحرّة  
 \* وعدة الحامل وضع الحمل مطلقا \* ولو مات عنها صبي وعند ابى يوسف  
 ان مات عنها صبي فعدتها بالاشهر وان حلت بعد موت الصبي فعدتها بالاشهر  
 اجماعا ولا نسب في الوجهين ومن طلقت في مرض موت رجعا كالزوجة  
 \* وان باينا تعدت بابعد الاجلين وعند ابى يوسف كالرجعي \* ومن عتقت  
 في عدة رجعي تم كالحرّة وان في عدة باين او موت فكالامة \* وان اعتدت الايسة  
 بالاشهر ثم عاد دمه على عادتها بطلت عدتها وتستأنف بالحيض هو الصحيح \* وكذا  
 تستأنف الصغيرة اذا حاضت في خلال الاشهر \* ومن اعتدت البعض بالحيض ثم  
 آيست تعدت بالاشهر \* واذا وطئت المعتدة بشبهة وجبت عليها عدة اخرى وتداخلتا  
 وامتزاء يحتسب منهما وتم الثانية ان تمت الاولى قبل تمامها \* وابتداء العدة  
 في الطلاق والموت عقبيهما وان لم تعلم بهما \* وفي النكاح الفاسد عقيب التفريق  
 او العزم على ترك الوطى \* \* ومن قالت انقضت عدتي بالحيض فالقول لها مع  
 البين ان مضى عليها ستون يوما وعندها ان مضى تسعة وثلاثون يوما وثلاث  
 ساعات \* وان نكح معتدته من باين ثم طلقها قبل الدخول لزم مهر كامل  
 وعدة مستأنفة وعند محمد نصف مهر واتمام الاولى \* ولا عدة في طلاق قبل  
 الدخول ولا على ذمية طلقها ذمي او حربية خرجت اليها مسلمة خلافا لهما

### ﴿ فصل ﴾

تعدّ معتدة البائن والموت ان كانت مكلفة مسلمة بترك الزينة ولبس المزعفر  
 والمصفر والطيب والدهن والكحل والحناء الا من عذر لامتدة العتق والنكاح  
 الفاسد \* ولا تحطّب المعتدة ولا بأس بالتعريض \* ولا تخرج معتدة الطلاق من بيتها  
 اصلا ومعتدة الموت تخرج نهارا وبض الليل ولا تبيت في غير منزلها \* والامة  
 تخرج في حاجة المولى \* وتعدّ المعتدة في منزل يضاف اليها وقت الفرقة او الموت  
 الا ان تخرج جبرا او خافت على مالها او انه يهدم المنزل او لم تقدر على كراهه ولا بأس  
 بكيونتهما معا بمنزل \* وان كان الطلاق باينا اذا كان بينهما ستره الا ان يكون

فاسقا \* فان كان فاسقا او البت ضيقا خرجت والاولى خروجه وان جملا بينهما امرأة ثقة تقدر على الحيلولة فحسن \* ولو ابانها اومات عنها في سفر وبينها وبين مصرها اقل من مدته رجعت وان كانت مسافته من كل جانب تحجرت معها الى اولا والعود احمد \* وان كان ذلك في مصر لا تخرج منه ما لم تعد ثم تخرج ان كان لها محرم وقالوا ان كان معها محرم جاز الخروج قبل الاعتداد

### ﴿ باب ثبوت النسب ﴾

اقل مدة الحمل ستة اشهر واكثرها سنتان \* ومن قال ان نكحت فلانة فهي طالق فكبحها فولدت لسته اشهر منذ نكحها لزمه نسبه ومهرها \* واذا اقرت المطلقة بانقضاء العدة ثم ولدت لا قل من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت نسبه وان لسته لا \* وان لم تقر ثبت ان ولدت لاقل من سنتين وان لسنتين او اكثر لا الا في الرجعي ويكون رجعة بخلاف البائن الا ان يدعيه فيثبت فيه ايضا ويحمل على الوطى بشبهة في العدة \* وان كانت المبانة مراهرة فان اتت به لاقل من تسعة اشهر ثبت والا فلا \* وعند ابى يوسف رح ثبت فيما دون سنتين \* ومن مات عنها ان اتت به لاقل من سنتين وان كانت مراهرة فلاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام والا فلا \* ولا يثبت ولادة المعتدة الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين \* وعندهما يكفي شهادة امرأة واحدة \* وان كان حبل ظاهر او اعترف الزوج به يثبت بمجرد قولها وعندهما لا بد من شهادة امرأة \* وان ادعت بها بعد موته لاقل من سنتين فصدها الورثة صح في حق الارث والنسب هو المختار \* ومن نكح فأتت بولد لسته اشهر فصاعدا ثبت منه ان اقرت بالولادة او سكنت وان جحد فبشهادة امرأة فان نفاه لاعتن وان لاقل من ستة اشهر لا يثبت فان ادعت نكاحها منذ ستة اشهر وادعى الاقل فالقول لها مع اليمين وعند الامام بلايين \* وان علق طلاقها بالولادة فشهدت بها امرأة لا تطلق خلافا لهما وان اعترف بالحبل تطلق بمجرد قولها وعندهما لا بد من شهادة امرأة \* ومن نكح امة فطلقها فاشتراها فولدت لاقل من ستة اشهر منذ شرائها لزمه والا فلا \* ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة بالولادة فهي ام ولده \* ومن قال لغلام هو ابني ومات فقالت امة انا امرأته وهو ابنه يرثانه فان جهلت حرّيتها وقالت الورثة انت ام ولده فلا ميراث لها

## ﴿ باب الحضانة ﴾

الام احق بحضانة ولدها قبل الفرقة وبعدها ثم امها وان علت ثم ام  
 الاب ثم اخت الولد لابوين ثم لام ثم لاب ثم خالته كذلك ثم عمه  
 كذلك \* وبنات الاخت اولى من بنات الاخ وهن اولى من العمات  
 \* ومن نكحت غير محرمه سقط حقها لامن نكحت محرمه كام نكحت عمه  
 وجدة نكحت جده ويعود الحق بزوال نكاح سقط به والقول قولها  
 في نفي الزوج \* ويكون الغلام عند هن حتى يستغنى بان يأكل ويشرب  
 ويلبس ويستنجي وحده وقد ربتع اوسع ثم يحجر الاب على اخذه  
 والجارية عند الامام والجدة حتى تحيض \* وعند محمد حتى تستهي كما عند  
 غيرها وبه يفتى لفساد الزمان \* ومن لها الحضانة لا تجبر عليها \* فان لم  
 تكن امرأة فالحق للعصبات على ترتيبهم لكن لا تدفع صية الى عصبة غير  
 محرم كابن الم ومولى العتاقة ولا الى فاسق ماجن \* وان اجتمعوا في درجة  
 فاورعهم اولى ثم اسنهم \* ولاحق لامة وام ولد في الحضانة قبل العتق \*  
 والذمية احق بولدها المسلم مالم يخف عليه الف الكفر \* وليس للاب ان  
 يسافر بولده حتى يبلغ حد الاستغناء \* ولا للام الا الى وطنها وقد تزوجها  
 فيه ان لم يكن دار الحرب وليس ذلك لغير الام \* وان كان بين المصرين  
 او القرينتين ما يمكن الاب ان يطلع عليه ويبيت في منزلة فلا بأس به وكذا النقلة  
 من القرية الى المصر بخلاف العكس ولا خيار للولد

## ﴿ باب النفقة ﴾

تجب النفقة والكسوة والسكنى للزوجة على زوجها ولو صغيرا مسلمة كانت  
 او كافرة كبيرة او صغيرة توطأ اذا سلمت اليه نفسها في منزله او لم تسلم لحق  
 لها او لادم طلبه وتقرض النفقة كل شهر وتسلم اليها \* والكسوة كل  
 ستة اشهر وتقدر بكفايتها بلا اسراف ولا تقتير ويعتبر في ذلك حالهما في  
 الموسرين حال اليسار وفي المعسرين حال الاعسار وفي المختلفين بين ذلك  
 وقيل يعتبر حاله فقط \* والقول له في اعساره في حق النفقة والينة لها وتقرض  
 عليه نفقة خادم واحد لها لو موسرا وعند ابى يوسف نفقة خادمين ولو معسرا  
 لا تلزمه نفقة الخادم في الاصح \* ولو فرضت لعساره ثم ايسر فخاصمته

تم لها نفقة اليسار وبالعكس تلزم نفقة العسار \* ولا نفقة لاشرة خرجت من بيته بغير حق ومحبوسة بدين ومريضة لم تزف ومغسوبة وصغيرة لا توطأ وحاجة لامه ولو حجت معه فلها نفقة الحضر لا السفر ولا الكراء \* ولو مرضت في منزله فلها النفقة لا لو مرضت في بيتها وزفت مريضة \* ولا يفرق لعجزه عن النفقة وتؤمر بالاستدانة لتحيل عليه \* ولا تجب نفقة مدة مضت الا ان تكون قضى بها او تراضيا على مقدارها \* ولومات احدها او طلقت بعد القضاء او التراضي قبل قبضها سقطت الا ان تكون استدانَت بامر قاض ولو عجل لها النفقة او الكسوة لمدة ثم مات احدها قبل تمامها فلا رجوع خلافاً لمحمد \* واذا تزوج العبد بالاذن فنفقتها دين عليه يباع فيه مرة بعد اخرى ولا يباع في دين غيرها الامرة \* وعلى الزوج ان يسكنها في بيت خال عن اهله واهلها ولو ولده من غيرها \* ويكفيها بيت مفرد من دار اذا كان له غلق \* وله منع اهله ولو ولدها من غيره عن الدخول عليها لامن النظر اليها والكلام معها متى شاؤا \* والصحيح انه لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ودخولهما عليها في الجمعة مرة وفي غيرها في السنة مرة \* وتقرض نفقة زوجة الغائب وطفله وابويه في مال له من جنس حقهم عند مودع او مضارب او مديون يقربه وبالزوجة او يعلم القاضى ذلك \* ويحلفها انه لم يعطها النفقة يأخذ منها كفيلاً \* فلو لم يقرّوا بالزوجة ولم يعلم القاضى بها فاقامت بينة لا يقضى القاضى بها \* وكذا لو لم يحلف بالزوجة ولم يعلم القاضى بها فاقامت بينة لا يقضى بها \* وكذا لو لم يخلف ما لا فاقامت بينة على الزوجة ليفرض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة عليه لا يسمع بينتها وعند زفر يسمعها ليفرض النفقة لاثبت الزوجية وهو المعمول به اليوم والمختار \* وتجب النفقة والسكنى للمعدة الطلاق ولو بائناً والمفرقة بلا معصية كخيار العتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاية للمعدة الموت والمفرقة بمعصية كالردة وتقييل ابن الزوج \* ولو ارتدت مطلقة الثلاث تسقط نفقتها لولو مكنت ابنه

### ﴿فصل﴾

ونفقة الطفل الفقير على أبيه لا بشر كنه فيها احد كنفقة الابوين والزوجة ولا تجبرامه على ارضاعه الا اذا تعينت ويستأجر من ترضعه

عندها \* ولو استأجرها وهي زوجته او معتدته من رجعي لترضع ولدها  
لا يجوز وفي معتدة البائن روايتان \* وبعد العدة يجوز وهي احق ان  
لم تطلب زيادة على الفير \* ولو استأجرها وهي زوجته لارضاع ولده  
من غيرها صح \* ونفقة البنت بالغة والابن زنا على الاب خاصة وبه يفتي  
\* وقيل على الاب ثلثاها وعلى الام ثلثها \* وعلى الموسر يسارا يحرم الصدقة نفقة  
اصوله الفقراء بالسوية بين الابن والبنت \* ويعتبر فيها القرب والجزئية  
لا الارث \* فلو كان له بنت وابن ابن فنفقته على البنت مع ان ارثه لهما ولو كان له  
بنت بنت واخ فنفقته على بنت البنت مع ان كل ارثه للاخ \* وعليه نفقة كل ذي  
رحم محرم منه ان كان فقيرا صغيرا او اثنى او زنا او اعمى او لا يحسن الكسب  
لخرقه او لكونه من ذوى السيئات او طالب علم ويحجر عليها وتقدر بقدر  
الارث \* حتى لو كان له اخوات متفرقات فنفقته عليهن اخلاسا كما يرثن منه \*  
ويعتبر فيها اهلية الارث لاحقيقته \* فنفقة من له خال وابن عم على خاله \*  
ونفقة زوجة الاب على ابنه \* ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا  
او زنا \* ولا تجب نفقة للغير على فقير الا للزوجة والولد والامع اختلاف الدين  
الا للزوجة وقربة الولاد اعلى واسفل \* وللاب بيع عرض ابنه لنفقته  
لابيع عقاره ولا يبيع العرض لدين له على الابن سواها ولا للام بيع ماله لنفقته \*  
وعندها لا يجوز للاب ايضا ولا ضمان عليهما لو اتفقا من مال للابن عندها \*  
ولو اتفق المودع مال الابن عليه بغير امر قاض ضمن ولا يرجع عليهما \*  
ولو قضى بنفقة غير الزوجة ومضت مدة بلا اتفاق سقطت الا ان يكون القاضى  
امرا بالاستدانة عليه وعلى المولى نفقة رقيقه فان ابى اكتسبوا وانفقوا \*  
وان لم يكن لهم كسب اجبر على بيعهم وفي غيرهم من الحيوان يؤمر ديانة

### كتاب الاعتاق

هو اثبات القوة الشرعية في المملوك انما يصح من مالك حر مكلف بصريحه  
وان لم ينو كانت حر او محرر او عتيق او معتق او حررتك او اعتقتك او هذا  
مولاي او يا مولاي او هذه مولاتي او يا حرة او يا عتيق ان لم يجعل ذلك اسما له \*  
وكذا لو اضاف الحرية الى ما يعبر به عن البدن كراسك حر ونحوه \* وكقوله  
لامته فرجك حر \* وبكفايته ان نوى كلا ملك لى عليك او لا سييل لى

اولارق اوخرجت من ملكي اوخليت سيالك \* اوقال لامته اطلقتك ولو قال طلقتك  
لا تعتق وان نوى \* وكذا سائر الفاظ صريح الطلاق وكنايته \* ولو قال انت  
لله لا يعتق خلافا لهما \* ولو قال هذا ابني او ابني عتق بلانية وكذا هذه امي \*  
وعندها لا يعتق ان لم يصلح ان يكون ابنه او اباه او اما \* ولو قال لصغير هذا  
جدي لا يعتق في المختار \* وكذا لو قال هذا اخي او لعمه هذا ابنتي ولا يعتق  
بلاسلطان لي عليك وان نوى \* ولا يبايني ويا اخي او انت مثل الحر وقيل يعتق  
\* ولو قال ما انت الا حر عتق \* ومن ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه ولو كان  
المالك صغيرا او مجنون \* والمكاتب يكاتب عليه قرابة الولاد فحسب خلافا لهما  
ومن اعتق لوجه الله عتق \* وكذا لو اعتق للشيطان او للصم وان عصي \* وكذا  
لو اعتق مكرها او سكران \* ولو اضاف العتق الى ملك او شرط صح ولو خرج  
عبد حر بي النبا مسلما عتق \* والحمل يعتق بعق امه \* وصح اعتاقه وحده  
ولا تعتق امه به والولد يتبع امه في الملك والرق والحرية والتدبير والاستيلاء والكتابة  
\* وولد الامه من سيدها حر \* ومن زوجها ملك لسيدها \* وولد المغرور حر \* بقيته

### ﴿ باب عتق البعض ﴾

ومن اعتق بعض عبده صح وسعى في باقيه وهو كالمكاتب الا انه لا يرد في الرق  
لو عجز وقال لا يعتق كله ولا يسى \* وان اعتق شريك نصيبه فلا آخر ان يعتق  
او يدبر او يكاتب او يستسى والولاء لهما او يضمن المعتق لوموسرا ويرجع به  
المعتق على العبد والولاء له \* وقال ليس للآخر الا الضمان مع اليسار والسعاية  
مع الاعسار \* ولا يرجع المعتق على العبد لو ضمن والولاء له في الحالين \* ولو شهد  
كل منهما باعق شريكه سى لهما في حفظهما والولاء بينهما كيف ما كانا وقال  
يسى للمعسرين لا للموسرين \* ولو احدهما موسرا والاخر معسرا يسى  
للمعسر فقط والولاء موقوف في الاحوال حتى يتصادقا \* ولو علق احدهما  
عتقه بفعل غدا والاخر بعدهم فيه قضى ولم يدبر عتق نصفه وسعى في  
نصفه لهما مطلقا \* وعندها ان كانا موسرين فلا سعاية وان كانا معسرين ففي  
نصفه عند ابى يوسف وفي كله عند محمد وان كانا مختلفين سعى للموسر فقط  
في ربه عند ابى يوسف وفي نصفه عند محمد \* ولو حلف كل بعق عبده  
والمسئلة بحالها لا يعتق واحد \* ومن ملك ابنته مع آخر بشراء او هبة او صدقة

او وصية عتق حظه ولا يضمن ولشريكه ان يعتق او يستسى سواء علم الشريك انه ابنه اولا \* وقالوا يضمن الاب ان كان موسرا وعند اعساره يسى الابن \* وكذا الحكم والخلاف لو عاق عتق عبد بشراء بعضه ثم اشتراه مع آخر او اشترى نصف ابنه ممن يملك كله \* ولو اشترى الاجنبى نصفه ثم الاب باقيه موسرا ضمن الشريك او استسى \* وقالوا يضمن فقط \* ولو ملكاه بالارث فلا ضمان اجماعا \* عبد لموسرين دبره احدثهم واعتقه آخر ضمن الساكت مدبره \* والمدبر معتقه ثلثه مدبرا لاما ضمن والولاء ثلثاه للمدبر وثلثه للمتعتق وقالوا ضمن مدبره لشريكه ولو معسرا والولاء كله له \* وقيمة المدبر ثلثا قيمته قنا \* ولو قال لشريكه هي ام ولدك وانكر تخدمه يوما وتوقف يوما وقالوا للمنكر ان يستعيبها في حظه ان شاء ثم تكون حرة \* وما لام ولد تقوم \* فلا يضمن موسر اعتق نصيبه منها وعندها هي متقومة فيضمن حصه شريكه منها

### ﴿ باب العتق المبهم ﴾

له ثلثة اعبد قال لاثنين عنده احديكما حر فخرج احدهما ودخل الآخر فاعاد القول ثم مات من غير بيان عتق ثلثة ارباع الثابت ونصف الخارج وكذا نصف الداخل وقال محمد ربه \* ولو في مرضه ولم يحجز الوارث جعل كل عبد سبعة كههم العتق عتق ومن الثابت ثلثة وسى في اربعة ومن كل من الآخرين اثنان وسى كل منهما في خمسة \* وعند محمد يجعل كل عبد ستة كههم العتق عنده ويعتق من الثابت ثلثة ويسى في ثلثة ومن الخارج اثنان ويسى في اربعة ومن الداخل واحد ويسى في خمسة ولو طلق كذلك قبل الدخول ومات بلا بيان سقط ثلثة اثمان مهر الثابتة وربيع مهر الخارجة وثمان مهر الداخلة بالاتفاق هو المختار \* والبيع بيان في العتق المبهم \* وكذا العرض على البيع والموت والتحرير والتدبير والاستيلاء والهبة والصدقة مسلمتين والوطى ليس بيان فيه خلافا لهما \* وفي طلاق المبهم هو والموت بيان \* وان قال لامته اول ولد تلدينه ذكرا فانت حرة فولدت ذكرا واثى ولم يدرا اولهما فالذكر رقيق ويعتق نصف كل من الام والاثى \* ولا تشترط الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق وعتق الامة معينة \* وفي عتق العبد وغير المعينة تشترط خلافا لهما فلو شهدا بعتق احد عبديه او امته لا تقبل



الافى وصية وعندهما تقبل \* وان شهدا بطلاق احدى نساءه قبلت اتفاقا

### باب الحلف بالعتق

ومن قل ان دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حر يعق بدخوله من في ملكه عند الدخول سواء كان في ملكه وقت الحلف او تجدد بعده \* ولو لم يقل يومئذ لا يعق الا من كان في ملكه وقت الحلف \* وكذا لو قال كل مملوك لي حر بعد غد \* والمملوك لا يتناول الحمل \* فلو قال كل مملوك لي ذكر حر وله امة حامل فولدت ذكرا لاقل من نصف حول منذ حلف لا يعق ولو لم يقل ذكر اعق تبعالامه \* ولو قل كل مملوك لي حر بعد موتى صار من في ملكه عند الحلف مدبرا لامن ملكه بعده لكن يعق الجميع من التث من التث عند موته

### باب العتق على جعل

ومن اعق على مال اوبه فقبل عتق والمال دين عليه تصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة \* وان قال ان اديت الى الف فانت حر او اذا اديت صار ما دونا لا مكاتبا \* ويعق ان ادى في المجلس او خلى بين المولى وبين المال فيه في التعليق بان ومتى ادى او خلى في التعليق باذا ويجبر المولى على القبض \* وان ادى البعض يجبر على القبض ايضا الا انه لا يعق مالم يؤد الكل كما لو حط عنه البعض فادى الباقي \* ثم ان ادى الف اكسبه قبل التعليق رجع المولى عليه بمثلها ويعق وان كسبها بعده لا يرجع \* ولو قال انت حر بعد موتى بالف فان قبل بعد موته واعتقه الوارث عتق والا فلا \* ولو حرره على ان يخدمه سنة فقبل عتق وعليه ان يخدمه تلك المدة فان مات المولى قبلها لزمته قيمة نفسه وعند محمد قيمة خدمته \* وكذا لو باع المولى العبد من نفسه بعين فهلك قبل القبض يلزمه قيمة نفسه وعند محمد قيمة العين \* وان قال لا آخر اعق امتك بالف على ان تزوجنيها ففعل وابت ان تزوجه فلا شيء عليه \* ولو ضم عنى قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها ولزمه حصة القيمة وسقط ما ينقص المهر \* ولو تزوجه فحصة المهر لها في الوجهين وحصة القيمة للمولى في الثاني وهدر في الاول

### باب التدبير

المدبر المطلق من قال له مولاه اذا مت فانت حر او انت حر عن دبر منى

او يوم اموت او مع موتى او عند موتى او فى موتى او انت مدبر او قد دبرتك  
او ان مت الى مائة سنة وغلب موته فيها او اوصيت لك بنفسك او برقبتك  
او بملك مالى \* فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعق ويجوز استخدامه  
وكتابتها وبيعها والامة توطأ وتزوج \* واذا مات سيده عتق من ثلث  
ماله وان لم يخرج من الثلث فبحسابه وان لم يترك غيره سعى فى ثأته وان  
استغرقه دين المولى سعى فى كل قيمته \* ولو دبر احد الشريكين وضمن  
نصف شريكه ثم مات عتق نصفه بالتدبير وسعى فى نصفه خلافا لهما \* والمقيد  
من قال له ان مت فى مرضى هذا اوسفرى هذا او من مرض كذا او الى عشر سنين  
او الى مائة سنة واحتمل عدم موته فيها فيجوز بيعه وان وجد الشرط عتق عتق المدبر

### باب الاستيلاء

لا يثبت نسب ولد الامة من مولاها الا ان يدعيه واذا ثبت صارت ام ولد لا يجوز  
اخراجها عن ملكه الا بالعق وله وطئها واستخدامها واجارتها وتزويجها  
وكتابتها \* وتمتق بعد موته من جميع ماله ولا تنسئ لدينه \* ويثبت نسب ولدها  
بعد ذلك بلا دعوة وان فاه انتفى \* ولو استولدها بملك ثم ملكها ففى ام ولده  
\* وكذا لو استولدها بملك ثم استحققت ثم ملكها بخلاف ما لو استولدها بزنا ثم  
ملكها \* ولو اسلمت ام ولد النصرانى عرض عليه الاسلام فان اسلم ففى له وان ابى  
سعت فى قيمتها وهى كالمكتوبة \* ولا ترق بعجزها وان مات عتقت سعاية ومن ادعى  
ولد امة له فيها شركة ثبت نسبه منه وصارت ام ولده وضمن نصف قيمتها ونصف  
عقرها لقيمة ولدها \* وان ادعى اياه معا ثبت منهما وهى ام ولدهما وعلى كل نصف  
عقرها وتقاصا ويرث من كل منهما ميراث ابن ويرثان منه ميراث اب واحد \*  
وان ادعى ولد امة مكاتبه فصدقه المكاتب ثبت نسبه منه وعليه قيمته وعقرها  
ولا نصير ام ولده وان لم يصدقه لا يثبت النسب الا ان دخل الولد فى ملكه وقتما

### كتاب الايمان

اليمين تقوية احد طرفى الخبر بالمقسم به وهى ثلاث \* غموس وهى حلفه على  
امر ماض او حال كذبا عمدا \* وحكمها الاثم ولا كفارة فيها الا التوبة \* ولغو  
وهى حلفه على امر ماض يظنه كمالا وهو بخلافه \* وحكمها رجاء الغو \* ومنقذة  
وهى حلفه على فعل او ترك فى المستقبل وحكمها وجوب الكفارة ان حث \* ومنها

ما يجب فيه البرّ كفعل الفرائض وترك المعاصي \* ومنها ما يجب فيه الخنث كفعل  
المعاصي وترك الواجبات \* ومنها ما يفضل فيه الخنث كهجران المسلم ونحوه  
وماعدا ذلك يفضل فيه البرّ حفظا لليمين \* ولا فرق في وجوب الكفارة بين  
العائد والتاسي والمكره في الحلف او الخنث \* وهي عتق رقبة او اطعام عشرة  
مساكين كما في عتق الظهار واطعامه او كسوتهم كل واحد ثوبا يستر  
عامة بدنه هو الصحيح فلا يحزى السراويل فان عجز عن احدها عند الاداء  
صام ثلثة ايام متتابعات \* ولا يجوز التكفير قبل الخنث \* ولا كفارة  
في حلف كافر وان حنث مسلما \* ولا يصح يمين الصبي والمجنون والنائم

### ﴿ فصل ﴾

وحروف القسم الواو والباء والتاء وقد تضمن كالله افعله \* واليمين بالله  
او باسم من اسمائه كالرحمن والرحيم والحق ولا يقتصر الى نية الاقيا  
يسمى به غيره كالحكيم والعليم \* او بصفة من صفاته يحلف بها عرفا  
كغزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا بغير الله كالقرآن وانبي  
والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها عرفا كرحته وعلمه ورضائه وغضبه  
وسخطه وعذابه وقوله لعمر الله يمين وكذا وايم الله وسوكندى خورم بخداي  
\* وكذا قوله وعهد الله وميثاقه واقسم واحلف واشهد وان لم يقل بالله  
\* وكذا على نذر او يمين او عهد وان لم يصف الى الله \* وكذا قوله ان فعل  
كذا فهو كافر او يهودى او نصرانى او برى من الله ولا يصير كافرا بالخنث  
فيها سواء علقه بماض او مستقبل ان كان يعلم انه يمين وان كان عنده انه  
يكفر يصير به كافرا وقوله ان فعله فعليه غضب الله او سخطه او لعنته او هو  
زان او سارق او شارب خمر او آكل ربا ليس يمين وكذا قوله حقا او  
وحق الله خلافا لابن يوسف \* وكذا قوله سو كندى خورم بخداي يا بطلاق زن  
\* ومن حرم ملكا لا يجرم وان استباحه او شيئا منه فعليه الكفارة \* وقوله  
كل حلال على حرام على الطعام والشراب والفتوى على انه تطلق امرأته بلانية  
ومثله قوله حلال بروى حرام \* وقوله هرچه بدست راست كيرم  
بروى حرام \* ومن نذر نذرا مطلقا او معلقا بشرط يريد ان قدم غائبي  
ووعد لزمه الوفاء \* ولو علقه بشرط لا يريد ان كان زنت خير بين الوفاء

والتكفير هو الصحيح \* ومن وصل بحلقه ان شاء الله فلا حنت عليه

﴿ باب اليمين في الدخول والخروج والاتيان والسكنى وغير ذلك ﴾

حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة لا يحنث \* وكذا لو دخل دهليزا او طلة باب دار ان كان لو اغلق يبقى خارجا والا حنث كمالو دخل صفة وقيل لا يحنث في الصفة ايضا \* وفي لا يدخل دارا فدخل دارا خربة لا يحنث \* ولو قال هذه الدار فدخلها خربة صحراء او بعد ما بنيت دارا اخرى حنث \* وكذا لو وقف على سطحها وقيل لا يحنث به في عرفنا \* ولو دخل طاق بابها او دهليزا ان كان لو اغلق يبقى خارجا لا يحنث والا حنث \* ولو جعلت مسجدا او حاما او بستانا او بيتا بعد ما خربت فدخلها لا يحنث \* وكذا لو دخل بعد انهدم الحمام واشباهه \* وفي لا يدخل هذا البيت فدخله بعدما انهدم وصار صحراء او بعدما بنى بيتا آخر لا يحنث بخلاف ماله سقط السقف وبقي الجدران \* وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا يحنث ما لم يخرج ثم يدخل \* وفي لا يلبس هذا الثوب وهو لابسه او لا يركب هذه الدابة وهو راكبها او لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها ان اخذ في الترع والتزول والنقلة من غير لبث لا يحنث والاحت \* ثم في لا يسكن هذا البيت او هذه الدار لابد من خروجه بجميع اهله ومتاعه حتى لو بقي وتدحنث وعند ابى يوسف رحمه الله يعتبر نقل الاكثر \* وعند محمد رحمه الله نقل ما تقوم به كدخدائه وهو الاحسن والارفق \* ثم لابد من نقله الى منزل آخر حتى لا يبرئ بنقله الى السكة او المسجد \* وكذا في لا يسكن هذه المحلة وفي لا يسكن هذه البلدة او القرية يبرئ بخروجه وترك اهله ومتاعه فيها \* وفي لا يخرج فامر من حمله واخرجه حنث \* ولو حمل واخرج بلا امره مكرها او راضيا لا يحنث ومثله لا يدخل \* وفي لا يخرج الا الى جنازة فخرج اليها ثم اتي حاجة اخرى لا يحنث \* وفي لا يخرج الى مكة فخرج يريد غيرها ثم رجع حنث \* وفي لا يأتيها لا يحنث ما لم يدخلها \* والذهب كالخروج في الاصح \* وفي لبائتين فلانا فلم يأتها حتى مات حنث في آخر اجزاء حياته \* وان قيد الاتيان غدا بالاستطاعة فهو على سلامة الآلات وعدم الموانع فلو لم يأت ولا مانع من مرض او سلطان حنث \* ولو نوى الحقيقة صدق ديانة

لا قضاء في المختار \* وفي لا تخرج امرأته الا باذنه شرط الاذن لكل خروج  
 \* وفي الا ان آذن يكفي الاذن مرة \* وفي لا تخرج الا باذني لو آذن لها  
 فيه متى شاءت ثم نهاها فخرجت لا يبحث عند ابى يوسف رحمه الله خلافا  
 لمحمد \* ولو ارادت الخروج فقال ان خرجت اوضرب العبد فقال ان ضربت  
 تقيد الحث بالفعل فوار فلو لبثت ثم فعلت لا يبحث \* قال لا آخر اجلس فتقد  
 مى فقال ان تعديت فكذا لا يبحث بالتعدى لا معه ولو في ذلك اليوم الا ان  
 قال ان تعديت اليوم \* وفي لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده  
 مأذون لا يبحث الا ان نواه وهو غير مستغرق بالدين وعند ابى يوسف  
 رحمه الله يبحث مطلقا ان نواه \* وعند محمد رحمه الله يبحث مطلقا وان لم ينوه

### باب الممين في الاكل والشرب واللبس والكلام

لا يأكل من هذه النخلة فهو على ثمرها او دبسها غير المطبوخ لا ينذها وخلصها  
 ودبسها المطبوخ او من هذه الشاة فهو على اللحم دون اللبن والزبد \* وفي  
 لا يأكل من هذا البسر فاكله رطبا لا يبحث \* وكذا من هذا الرطب او اللبن  
 فاكله تمرا او شرازا \* بخلاف لا يكلم هذا الصبي فكلمه شابا او شيخا \* او  
 لا يأكل لحم هذا الحمل فاكله كبشا \* وفي لا يأكل بسرا فاكل رطبا لا يبحث  
 ولو اكل مذنبا حث \* وكذا لو اكله بعد ما حلف لا يأكل رطبا وقالا  
 لا يبحث فيهما \* ولو اكله بعد حلفه لا يأكل رطبا ولا بسرا حث اتفاقا \* وفي  
 لا يشتري رطبا فاشترى كبسة بسر فيها رطب لا يبحث \* كالمواشترى بسرا  
 مذنبا \* وفي لا يأكل لحما او بيضا فاكل لحم سمك او بيضه لا يبحث \* وكذا  
 في الشراء \* ولو اكل لحم انسان او خنزير حث \* وكذا لو اكل كبدا او  
 كرشا والمختار انه لا يبحث بهما في عرفنا كالمواشترى اكل الية \* وفي لا يأكل شحما  
 يتقيد بشحم البطن فلا يبحث بشحم الظهر خلافا لهما \* ولو اكل الية او لحما  
 لا يبحث اتفاقا \* وفي لا يأكل من هذه الحنطة يتقيد باكلها قضا فلا يبحث باكل  
 خبزها خلافا لهما \* وفي لا يأكل من هذا الدقيق يبحث بحبزه لا بسفه  
 في الصحيح \* والخبز يقع على ما اعتاده اهل مصره كخبز البر او الشعير  
 فلا يبحث بخبز القطايف او خبز الارز بالعراق الا اذا نواه \* والشواء على  
 اللحم لا على الباذنجان او الجزر او البيض الا اذا نواه \* والطبخ على ما يطبخ

من اللحم بالماء وعلى مرقه الا اذا نوى غير ذلك والرأس على ما يباع في مصره  
ويكسب في التناير \* والفاكهة على التفاح والبطيخ والشمس وعندهما على  
على العنب والرطب والرمان ايضا ولا يقع على القثاء والخيار اتفاقا \* والادام على  
ما يصنع به كالحل والزيت واللبن \* وكذا الملح لا اللحم والبيض والجن بالانية  
وعند محمد هي ادام ايضا والعنب والبطيخ ليسا بادم في الصحيح \* والغداء  
الاكل فيما بين طلوع الفجر والزوال والعشاء فيما بين الزوال ونصف الليل  
والسحور فيما بين نصف الليل وطلوع الفجر وفي ان اكلت او شربت او  
لبست او كلت او تزوجت او خرجت ونوى معينا لا يصدق ولو زاد طعاما او  
شرابا ونحوه صدق ديانة لا قضاء \* وفي لا يشرب من دجلة لا يحنث بشر به  
منها باناء ما لم يكرع خلافا لهما وان قال من ماء دجلة حنث بالاناء اتفاقا \* وكذا  
في الجب والبئر وفي الاناء بعينه \* وامكان البر شرط صحة الحلف خلافا لابن يوسف  
\* فمن حلف لبشرين ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او كان فصب قبل مضيه  
لا يحنث خلافا له \* وكذا ان لم يقل اليوم الا ان كان فصب فانه يحنث بالاتفاق  
\* وفي ليصعدن السماء او يطيرن في الهواء او يلقبن هذا الحجر ذهابا او يقتلن  
زيدا علما بموته انعقدت وحنث للحال وان لم يعلم بموته فلا خلافا لابن يوسف  
\* وفي لا يتكلمم فقرأ القرآن او سجع او هلك او كبر لا يحنث سواء في الصلاة  
او خارجها هو المختار \* وفي لا يتكلمه فكلمه بحيث يسمع وهو نائم حنث ان  
يقظه وقيل مطلقا \* ولو كلّم غيره وقصد اسماعه لا يحنث \* ولو سلم على جماعة  
هو فيهم حنث وان نواهم دونه لا يحنث \* ولو قال الاباذنه فاذن ولم يعلم فكلمه  
حنث خلافا لابن يوسف \* وفي لا يتكلمه شهرا فهو من حين حلفه \* ويوم  
اكله لمطلق الوقت وتصح نية النهار فقط ولية اكله على الليل فحب \* وفي ان  
كتبه الا ان يقدم زيد او حتى يقدم او الا ان يأذن زيد او حتى يأذن فكلمه  
قبل ذلك حنث وان مات زيد سقط الحلف \* وفي لا يأكل طعام فلان او  
لا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابته او لا يتكلم عبده ان عين وزال  
ملكه وفعل لا يحنث خلافا لمحمد في العبد والدار وفي المتجدد لا يحنث اتفاقا  
وان لم يعين لا يحنث بعد الزوال ويحنث بالمتجدد \* وفي لا يتكلم امرأته او  
صدقه يحنث في المعين بعد الابانة والمعادة وفي غيره لا الا في رواية عن محمد

ويحنت بالمتجدد \* وفي لا يكلم صاحب هذا الطليسان قباعه فكلمه حث \*  
لا اكلمه حينا او زمانا او الحين او الزمان ولا نية فهو على ستة اشهر ومعها  
مانوى \* وان قال الدهر او الابد فهو على العمر ولو قال دهرا فقد توقف  
الامام وعندهما هو كالزمان \* ولو قال اياما او شهورا او سنين فعلى ثلثة وان عرف  
فعلى عشرة كايام كثيرة وقالا على جمعة في الايام وسنة في الشهور والعمر في السنين

### باب العيين في الطلاق والعنق

قال ان ولدت فانت كذا حنت بالميت ولو قال فهو حر فولدت ميتا ثم حيا عتق  
الحى خلافا لهما \* وفي اول عبد املكه فهو حر فملك عبدا عتق ولو ملك  
عبدين معا ثم آخر لا يعتق واحد منهم ولو زاد وحده عتق الآخر \* ولو قال  
آخر عبد املكه فبات بعد ملك عبد واحد لا يعتق ولو بعد ملك عبدین  
متفرقين عتق الآخر منذ ملكه من كل ماله وعندها عند موته من الثلث  
\* وعلى هذا آخر امرأة اتزوجها فهي طالق ثلثا فلارت خلافا لهما \* وفي  
كل عبد بشرى بكذا فهو حر فبشره ثلثة متفرقون عتق الاول وان بشروه  
معا عتقوا \* ولو قال من اخبرني عتقوا في الوجهين ولو نوى كفارته بشراء ابيه  
سقطت لاشراء امة استولدها بالنكاح او عبد خلف بعقه الا ان قال ان  
اشريتك فانت حر عن كفارتي \* وفي ان تسريت امة فهي حرة ان تسرى من  
في ملكه وقت الحلف عتقت وان تسرى من ملكها بعده لا يعتق وفي كل مملوك لى  
حر عتق عبيده ومدبروه وامهات اولاده لامكاتبوه الا ان نواهم \* وفي هذه  
طالق او هذه وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاولين وكذا العتق والاقرار

### باب العيين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

يحنث بالمباشرة دون التوكيل في البيع والشراء والاجارة والاستيجار والصلح  
عن مال والقسمة والخصومة وضرب الولد \* وبهما في النكاح والطلاق والخلع  
والعتق والكتابة والصلح عن دم عمد والهبة والصدقة والقرض والاستقراض  
\* وان نوى المباشرة خاصة صدق ديانة لاقضاء \* وكذا ضرب العبد والذبح  
والبناء والخيطة والابداع والاستيداع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين  
وقبضه والكسوة والحمل الا انه لو نوى المباشرة يصدق قضاء ودياة \* وفي  
لا يتزوج فزوجته فضولى فاجاز بالقول حث وبالفعل لا يحنث \* وفي لا يزوج

عبده اوامته يحنث بالتوكيل والاجازة \* وكذا في ابنه وبنته الصغيرين  
وفي الكبيرين لا يحنث الا بالباشرة ودخول اللام على البيع كان بعث لك  
ثوبا يقتضي اختصاص الفعل بالخلوف عليه بان كان بامرء سواء كان ملكه او لا  
\* ومثله الشراء والاجارة والصياغة والبناء \* وعلى العين كان بعث ثوبا لك  
يقتضي اختصاصها به بان كان ملكه سواء امرء او لا \* وكذا دخولها على  
الضرب والاكل والشرب والدخول \* وان نوى غيره صدق فيما عليه  
\* وفي ان بعته واشترته فهو حر فعقد بالخيار عتق \* وكذا لو عقد بالفاسد  
او الموقوف ولو بالباطل لا يعتق \* وفي ان لم ابه فكذا فاعتقه او دبره حنث  
\* قالت تزوجت علي فقال كل امرأة لي طالق طلقت هي ايضا الا في رواية  
عن ابي يوسف وان نوى غيرها صدق ديانة لا قضاء \* ومن قال على المشي الى  
بيت الله او الى الكعبة لزمه حج او عمرة مشيا فان ركب فعليه دم \* ولو قال  
على الخروج او الذهاب الى بيت الله او المشي الى الصفا او المروة لا يلزمه شيء  
\* وكذا لو قال على المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام خلافا لهما \* وفي عبده  
حر ان لم يبيع العام فشهدا بكونه يوم التحرر بكوفة لا يعتق خلافا لحمد \* وفي  
لا يصوم فصام ساعة بنية حنث \* وان ضم صوما او يوما لا ملتم يوما \* وفي  
لا يصلي يحنث اذا سجد سجدة لاقبله وان ضم صلاة فبشفع لا باقل \* وفي ان  
لبست من غزلك فهو هدى فملك قطنا ففرلته ونسج فلبسه فهو هدى خلافا  
لهما \* وان لبس ما غزلت من قطن في ملكه وقت الحلف فهدى بالاتفاق  
\* خاتم الفضة ليس بحلي بخلاف خاتم الذهب وعقد اللؤلؤ ان رصع بحلي والا  
فلا وقال حلي مطلقا وبه يفتي \* وفي لا يجلس على الارض فجلس على بساط  
او حصير لا يحنث وان حال بينه وبينه ثيابه حنث \* وفي لا ينام على هذا  
الفراش فجعل فوقه فراش آخر فنام لا يحنث وان جعل فوقه قرام يحنث  
\* وفي لا يجلس على هذا السرير ان جعل فوقه سرير فجلس لا يحنث  
وان جعل فوقه بساط او حصير حنث

﴿ باب العيمن في الضرب والقتل وغير ذلك ﴾

الضرب والكسوة والكلام والدخول يختص فعلها بالحلي فلا يحنث من قال ان  
ضربت او كسوته او كلمته او دخلت عليه بفعلها بعد موته بخلاف الفسل والحمل والمسل



ولا يضرب بها فخذ شعرا او خنقها او عضها حنث \* يضرب به حتى يموت  
فهو على اشد الضرب \* ليقتضيه دينة قريبا فادون الشهر قريب والشهر بعيد  
\* ليقتضيه اليوم قضاء زيوفا او نهرجة او مستحقة او باعه به شيئا وقبضه بر  
\* ولورصا او ستوفة او وه او ابراه منه لا يبر \* لا يقبض دينة درها دون  
درهم لا يحنث بقبض بعضه مالم يقبض كله متفرقا وان فرقته بعمل ضروري كالوزن  
لا يحنث \* ان كان لي الامانة او غير مائة او سوى مائة لا يحنث بها او باقل منها  
لا يفعل كذا تركه ابدا \* وفي ليفعلته يكنى فعله مرة \* حلفه وال ليفعلته بكل داعر  
تقيد بحال ولا يمينه \* ليهنه فوهب ولم يقبل بر وكذا القرض والعارية والصدقة  
بخلاف البيع \* لا يمين ربحانا فهو على مال اساق له فلا يحنث بشم الورد والياسمين  
وقيل يحنث \* لا يمين وردا او بنفسجا فهو على ورقه \* لا يدخل دار فلان  
تناول الملك والاجارة \* حلف انه لامال له وله دين على مفلس او ملي لا يحنث

### كتاب الحدود

الحد عقوبة مقدرة تجب حقا لله تعالى فلا يسمى تعزير ولا قصاص حدا \* والزنا  
وطى \* مكلف في قبل خال عن ملكه وشبهته \* ويثبت بشهادة اربعة رجال مجتمعين  
بالزنا لا بالوطى او الجماع اذا سألهم الامام عن ماهية الزنا وكفته وبمن زنى واين  
زنى ومتى زنى فينوه وقالوا رأيناه وطئها في فرجها كالميل في المكحلة وعدلوا سرا  
وعلانية \* او بالاقرار عاقلا بالغ اربع مرات في اربعة مجالس كلما اقر رده حتى  
يغيب عن بصره ثم سأل كما مر سوى الزمان فينه وندب تلقينه ليرجع بملكك قبلت  
اولمست او وطئت بشبهة فان رجع قبل الحد او في اثنا ترك \* والحد للمحصن  
رجه في فضاء حتى يموت \* يبدأ به اليهود فان ابوا او غابوا او ماتوا سقط ثم الامام ثم  
الناس \* وفي المقر يبدأ الامام ثم الناس \* ويفسل ويصلى عليه ولغير المحصن  
جلدة مائة وللعبد نصفها بسوط لاثمرة له ضربة با وسطا مفرقا على بدنه الا الرأس  
والوجه والفرج وعند ابى يوسف رح يضرب الرأس ضربة \* ويضرب الرجل  
قائما في كل حد بلامدة وينزع ثيابه سوى الازار \* والمرأة جالسة ولا تنزع  
ثيابها الا الفرو والحشو ويحفر لها في الرجم لاله \* ولا يحد سيد مملوك بلا اذن  
الامام \* واحسان الرجم الحرية والتكليف والاسلام والوطى بنكاح صحيح  
حال وجود الصفات المذكورة فيهما \* ولا يجمع بين جلد ورمح ولا بين جلد

ونفى الاليساسة \* والمريض يرحم ولا يجلد ما لم يبرأ والحامل ان ثبت زناها بالينة  
تحبس حتى تلد وترجم اذا وضعت ولا تجلد ما لم تخرج من نفاسها وان لم يكن للولد  
من يريه لا ترجم حتى يستغنى عنها

﴿ باب الوطى الذى يوجب الحد والذى لا يوجه ﴾

الشبهة دارنة للحد \* وهى نوعان شبهة فى الفعل وهى ظن غير الدليل دليلا \* فلا يحد  
فيها ان ظن الحل والايحد كوطى \* معتدته من ثلاث او من طلاق على مال او ام  
ولد اعتقها او امة اصله وان علا او امة زوجته او سيده \* وكذا وطي \* المرتفع  
المرهونة فى الاصح \* وشبهة فى المحل وهى قيام دليل ناف للحرمة فى ذاته فلا يحد  
فيها وان علم بالحرمة كوطى \* امة ولده وان سفل او مشتركة او معتدته بالكنايات  
دون الثلاث او البائع المبيعة او الزوج الممهوره قبل تسليمها \* والنسب  
يثبت فى هذه عند الدعوة لا فى الاولى وان ادعاه \* ويحد بوطى \* امة اخيه او عمه  
وان ظن حلها \* وكذا بوطى \* امرأة وجدها على فراشه وان كان اعمر الا ان  
دعاه فقالت انا زوجتك \* لا بوطى \* اجنية زفت اليه وقلن هى زوجتك وعليه  
المهر \* ولا بوطى \* بهيمة وزنى فى دار حرب او بنى \* ولا بوطى \* محرم تزوجها  
او من استأجرها ليزنى بها خلافا لهما \* ومن وطى \* اجنية فى ما دون الفرج  
يعزر \* وكذا لو وطئها فى الدبر او عمل عمل قوم لوط وعند ما يحد \* وان  
زنى ذمى بجمرية فى دارنا حد الذمى فقط وعند ابى يوسف رح يحدان  
وفى عكسه حدت الذمية لالحربى وعند ابى يوسف رح يحدان وعند  
محمد لا يحدان \* وان زنى مكلف بمجنونة او صغيرة حد وفى عكسه لاحد  
عليها الا فى رواية عن ابى يوسف رح \* ولا حد بزنا المكره ولا ان اقر  
احدها بالزنا وادعى الآخر النكاح \* ومن زنى بامة قتلها به لزمه الحد  
والقيمة \* وعند ابى يوسف القيمة فقط \* والخليفة يؤخذ بالمال وبالقصاص لا بالحد

﴿ باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها ﴾

لا تقبل الشهادة بحد متقادم من غير بعد عن الامام الا فى القذف وفى السرقة  
يضمن المال ويصح الاقرار به الا بالشرب \* وتقدم غير الشرب بشهر فى الاصح  
\* والشرب بزوال الريح وعند محمد بشهر ايضا \* وان شهدوا بزنا بغاشية  
قبل بخلاف سرقة من غائب \* وان اقر بالزنا بمجهولة حد وان شهدوا

كذلك لا يحد \* وكذا لو اختلفوا في طوع المرأة وعندها يحد الرجل  
 \* ولا يحد احد لو اختلف الشهود في بلد الزنا او شهد اربعة به في بلد  
 في وقت واربعة به في ذلك الوقت ببلد آخر وكذا لو شهد اربعة على امرأة  
 به وهي بكر او هم فسقة او شهود على شهود وان شهد به الاصول بعد ذلك  
 \* وحد الشهود عليه لو اختلف الشهود في زوايا البيت والشهود فقط  
 لو كانوا عبيانا او محدودين في قذف او اقل من اربعة او احدهم عبد او محدود  
 \* وكذا لو وجد احدهم عبدا ومحدودا بعد حد المشهود عليه \* ودينه  
 في بيت المال ان رجم وارش جرح ضربه او موته منه هدر وقال في بيت  
 المال ايضا \* وكذا الخلاف لو رجع الشهود \* ولو رجعوا بعد الرجم حدا  
 وغرموا الدية \* وكل واحد رجع حد وغرم ربعها \* ولو رجع احد خمسة  
 فلا شيء عليه فان رجع آخر حدا وغرم ربعها \* ولو رجع واحد قبل القضاء  
 حدا كلهم ولو بعده قبل الحد فكذلك وعند محمد الراجع فقط \* ولو شهدوا  
 فزكوا فرجم ثم ظهر واكفارا او عبيدا فالدية على المزكين ان رجعوا عن  
 التزكية والا فعلى بيت المال وقال على بيت المال مطلقا \* ولو قتل احد المأمور  
 برجه فظهروا كذلك فالدية في مال القتال \* ولو اقر الشهود بتعمد النظر  
 لارتد شهادتهم \* ولو أنكر الاحصان يثبت بشهادة رجلين او رجل  
 وامرأتين او ولادة زوجته منه

### باب حد الشرب

من شرب خرا ولو قطرة فاخذ وريحها موجودا وجاهزا به سكران ولو من نبيذ  
 وشهد بذلك رجلان او اقر به مرة وعند ابى يوسف مرتين وعلم شربه طوعا  
 حدا اذا صحائنين سوطا للخمر واربعتين للعبد مفرقا على بدنه كما في الزنا  
 \* وان اقر او شهدا عليه بعد زوال ريحها لا بعد المسافة لا يحد خلافا لمحمد \* ولا يحد من  
 وجد منه رائحة الخمر او تقاياها او اقر ثم رجع او اقر سكران \* والسكر  
 الموجب للحد ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض من السماء وعندها  
 ان يهذى ويخلط كلامه وبه فتى ولو ارتد السكران لا تبين امراته

### باب حد القذف

هو كحد الشرب كمية وثبوتها \* فن قذف محصنا او محصنة بصريح الزنا حد

بطلب المقدوف متفرقا ولا يترع عنه غير القرو والحشو \* واحصاه كونه مكلفا  
حرًا مسلما عفيفا عن الزنا \* ولو نفاه عن ابيه بان قال لست لابيك اولست  
بابن فلان ان في غضب حد \* والا فلا \* ولا يحد لو نفاه عن جده او نسبه اليه  
اولى عمه او خاله او ربه او قال يا ابن ماء السماء او قال لعربي يا بنطي اولست بعربي  
\* ويحد بقذف الميت المحصن ان طالب به الوالد او ولد او ولد له \* ولو محرما  
عن الارث وكذا ولد البنت خلافا لمحمد \* ولا يطالب ولد اباه ولا عبد سيده  
بقذف امه \* ويبطل بموت المقدوف لا بالرجوع عن الاقرار \* ولا يصح  
الغو ولا الاعتياض عنه \* ولو قال زنا في الجبل وعنى الصعود حد خلافا  
لمحمد \* وان قال يا زاني وعكس حدا \* ولو قال لامرأته وعكست حدت  
ولالمان \* ولو قالت زني بك بطل الحد ايضا \* وان اقر بولده ثم نفاه يلعن  
وان عكس حد والولده في الوجهين \* ولا شيء ان قال ليس بابني ولا بابنتك \* ولا حد  
بقذف امرأة لها ولد لا يعلم له اب او لا عنت بولد بخلاف من لا عنت بغيره \* ولا  
بقذف رجل وطئ حراما لعينه كوطي في غير ملكه من كل وجه او من وجه  
كوطي امة مشتركة او مملوكة حرمت ابدانها التي هي اخته رضاعا ولا بقذف  
مسلم زنى في كفره او مكاتب وان كان مات عن وفاء \* ويحد بقذف من  
وطئ حراما بغيره كوطي امة المحبوسة او امرأته وهي حائض وكذا وطئ  
مكاتبته خلافا لابن يوسف رحمه الله تعالى \* ويحد من قذف مسلما كان قد نكح  
محرمة في كفره خلافا لهما \* ويحد مستأمن قذف مسلما في دارنا \* ويكفي حد  
لجنايات اتحد جنسها لان اختلف

### ﴿ فصل في التعزير ﴾

يعزر من قذف مملوكا او كافرا بالزنا او قذف مسلما بيا فاسق يا كافر باخيث يالصر  
يا فاجر يا منافق يا لوطي يا من يلعب بالصبيان يا آكل الربا يا شارب الخمر يا ديوث  
يا مخنث يا خائن يا ابن القعدة يا ابن الفاجرة يا زنديق يا قرطبان يا مأوى الزواني  
او اللصوص يا حرام زاده \* لا يباح حار يا كلب يا قرد يا تيس يا خنزير يا بقر يا حية يا حجام  
يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك يا بغاء يا ماجر يا ولد الحرام يا عيار يا ناكس يا منكوس  
يا سخرة يا ضحكة يا كسحان يا بله يا موسوس \* واستحسنوا تعزيره اذا كان المقول له  
فقيها او علوا \* وللزوج ان يعزر زوجته لترك الزينة وترك الاجابة اذا دعاها

الى فراشه وترك الصلاة وترك الفسل من الجنابة وللخروج من بيته \* واقل التعزير ثلثة اسواط واكثره تسعة وثلثون وعند ابى يوسف خمسة وسبعون ويجوز حبسه بعد الضرب \* واشد الضرب التعزير ثم حد الزنا ثم الشرب ثم القذف \* ومن حد او عزر فلات قدمه هدر بخلاف تعزير الزوج زوجته

### ﴿ كتاب السرقة ﴾

هى اخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حزر لاملك له فيه ولا شبهة \* وتثبت بما ثبت به الشرب \* فان سرق مكلف حر او عبد ذلك القدر محرزا بمكان او حافظ واقرا بها او شهدا عليه وسألهما الامام عن السرقة ماهى وكيف هى واين هى وكفى ومن سرق وبينها قطع \* وان كانوا جمعا واصاب كلامهم قدر نصابها قطعوا وان تولى الاخذ بعضهم \* ويقطع بسرقة الساج والابنوس والصندل والفصوص الخضر والياقوت والزبرجد والاناة والباب المتخذين من الخشب \* لا بسرقة شئ نافع يوجد مباحا فى دارنا كخشب وحشيش وقصب وسمك وطير وزرنيخ ومغرة ونورة \* ولا بما يسرع فساد كبن ولحم وفاكهة رطبة وبطيخ وكذا ثمر على شجر وزرع لم يحصد \* ولا بما يتاؤل فيه الانكار كاشربة مطربة وآلات لهو كدف وطبل وبربط ومزمار وطنبور وصليب ذهب او فضة وشطرنج وزرد \* ولا بسرقة باب مسجد وكتب علم ومصحف وصبي حر ولو عليهما حلية خلافا لابي يوسف وعبد كبير ودقتر بخلاف الصغير ودقتر الحساب \* ولا بسرقة كلب وفهد ولا بئحانة ونهب واختلاس وكذا نبش خلافا لابي يوسف \* ولا بسرقة مال عامة او مشترك او مثل دينه او ازيد خلافا كان او مؤجلا \* وان كان دينه تقدا فسرق عرضا قطع خلافا لابي يوسف وان كان دنانير فسرق دراهم او بالعكس لا يقطع وقيل يقطع \* ولا بما قطع فيه مرة ولم يتغير وان كان قد تغير قطع ثانيا كغزل نسج

### ﴿ فصل فى الحرز ﴾

هو قسمان بمكان كبيت ولو بلا باب او باب مفتوح وكصندوق وبخافض كمن هو عند ماله ولو نائما \* وفى الحرز بالمكان لا يعتبر الحافظ ولا قطع بسرقة مال من بينهما قرابة ولاد \* ولا بسرقة من بيت ذى رحم محرم ولو مال غيره

ويقطع بسرقة ماله من بيت غيره وكذا بسرقة من بيت محرم رضا خلافا  
لابي يوسف في الام \* ولا قطع بسرقة مال زوجته او زوجها. ولو من  
حرز خاص \* وكذا لو سرق من سيدة او زوجة سيدة او زوج سيدة  
او مكاتبه او ختة او صهره خلافا لهما فيهما او مغنم او حمام نهارا وان كان  
ربه عنده او من بيت اذن في دخوله او مضيفه وقطع لو سرق من الحمام  
ليلا او من المسجد متاعا وربه عنده او ادخل يده في صندوق غيره  
او كنه او جيبه \* او سرق جوالقا فيه متاع وربه يحفظه او نائم عليه  
او سرق الموجر من البيت المستأجر خلافا لهما \* ولو سرق شيئا ولم يخرج  
من الدار لا يقطع بخلاف ما لو اخبره من حجره الى الدار \* او سرق بعض  
اهل حجر دار من حجره اخرى فيها \* او اخذ شيئا من حرز فالفاه  
في الطريق ثم خرج فاخذه او حمله على حمار فساقه فاخرجه من الحرز \* ولو  
دخل بيتا فاخذه وناول من هو خارج لا يقطعان \* وكذا لو ادخل الخارج يده  
فتناول وقال ابو يوسف يقطع الداخل في الاولى ويقطعان في الثانية \* وكذا لا يقطع  
لو نقب بيتا وادخل يده فيه واخذ شيئا او طرصة خارجة من كم غيره خلافا له  
\* وان حلها واخذ من داخل الكم قطع اتصافا \* ولو سرق من قطار جملا  
او حملا لا يقطع \* وان شق الحمل واخذ منه شيئا قطع والفسطاط كالبيت

### ﴿ فصل في كيفية القطع وانباته ﴾

يقطع يمين السارق من زنده ونحسم ورجله اليسرى ان عاد فان سرق  
ثالثا لا يقطع بل يحبس حتى يتوب \* وطلب المسروق منه شرط القطع  
ولو مودعا او غاصبا او صاحب الربا او مستعيرا او مستأجرا او مضاربا  
او مستبضا او قابضا على سوم الشراء او مرتها \* ويقطع بطلب المالك  
ايضا في السرقة من هؤلاء لا بطلب السارق او المالك لو سرق من السارق  
بعد القطع \* بخلاف ما لو سرق منه قبل القطع او بعد درء الحد بشبهة \* وان  
لم يطلب احد لا يقطع وان اقر هو بها \* ولا بد من حضوره عند الاقرار  
والشهادة والقطع ولو كانت يده اليسرى او ابهامها مقطوعة او شلاء او اصبعان  
سوى الابهام كذلك لا يقطع منه شيء بل يحبس \* وكذا لو كانت رجله اليمنى  
مقطوعة او شلاء \* ولا يضمن المأمور بقطع اليمنى لو قطع اليسرى وعندها

يضمن ان تعمد \* ومن سرق شيئا وردّه قبل الخصومة الى مالكه لا يقطع  
 \* وكذا لو نقصت قيمته من النصاب قبل القطع او ملكه بعد القضاء او ادعى انه  
 ملكه وان لم يثبت \* وكذا لو ادّعا احد السارقين \* ولو سرقا وغاب احدهما  
 وشهدا على سرقتهما قطع الآخر \* ولو اقرّ العبد المأذون بسرقة قطع  
 وردّت \* وكذا المحجور عند الامام وعند ابى يوسف يقطع ولا تردّ  
 وعند محمد لا يقطع ولا تردّ \* ومن قطع بسرقة والعين قائمة ردّها وان  
 لم تكن قائمة فلا ضمان عليه وان استهلكها \* وان سرق سرقات  
 فقطع بكلها او بعضها لا يضمن شيئا منها وقالا يضمن ما لم يقطع به \* ولو  
 سرق ثوبا فشقّه في الدار ثم اخرج به قطع \* لا ان سرق ثاة فذبحها ثم اخرجها  
 \* ولو ضرب المسروق دراهم او دنانير قطع وردّها وعندها لا يردها \* ولو  
 صبغه احمر لا يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه ويعطى ما زاد  
 الصبغ وان صبغه اسود اخذ منه ولا يعطى شيئا وحكما فيه حكمهما في الاحمر

### ﴿ باب قطع الطريق ﴾

من قصد قطع الطريق من مسلم او ذمى على مسلم او ذمى فاخذ قبله حبس حتى  
 يتوب \* وان اخذ مالا وحصل لكل واحد نصاب السرقة قطع يده اليمنى  
 ورجله اليسرى \* وان قتل فقط ولو بمصا او حجر قتل حدا فلا يعتبر غفو  
 الولي \* وان قتل واخذ مالا قطع وقتل وصلب او قتل او صلب وخالف محمد  
 في القطع ويصلب حيا ويبيع بطنه برمح حتى يموت ويترك ثلثة ايام فقط \* ويردّ  
 ما اخذ الى مالكه ان باقيا والا فلا ضمان \* ولو باشر الفعل بعضهم حدا او كلهم  
 وان اخذ مالا وجرح قطع من خلاف والجرح هدر \* وان جرح فقط او  
 قتل فتصاب قبل ان يؤخذ فلا حدّ والحق للولي ان شاء عفا وان شاء  
 اخذ بموجب الجناية \* وكذا لو كان فيهم صبي او مجنون او ذو رحم محرم من  
 المقطوع عليه او قطع بعض القافلة على بعض او قطع الطريق ليلا او نهارا بمصر  
 او بين مصرين \* ومن خنق في المصر غير مرة قتل به والا فكالقتل بالمشقل

### ﴿ كتاب السير ﴾

الجهاد بدأ منا فرض كفاية اذا قام به بعض سقط عن الكل وان تركه الكل اثموا  
 \* ولا يجب على صبي وامرأة وعبد واعمي ومقعد واقطع فان هجم العدو ففرض

عين فتخرج المرأة والعبد بلا اذن الزوج والمولى وكره الجبل ان كان فيه والا فلا \* واذا حاصروا هم ندعوهم الى الاسلام فان اسلموا والا فالى الجزية ان كانوا من اهلها ويبين لهم قدرها ومتى تجب فان قبلوا فلهم مالنا وعليهم ما علينا \* وحرم قتال من لم تبلغه الدعوة قبل ان يدعى \* وندب دعوة من بلغته \* فان ابوا نستعين بالله تعالى ونقاتلهم بنصب المجانيق والتحريق والتفريق وقطع الاشجار وافساد الزروع ونزيمهم وان تترسوا باسارى المسلمين ونقصدهم به \* ويكره اخراج النساء والمصاحف في سرية لا يؤمن عليها \* لا في عسكر يؤمن عليه ولا دخول مستأمن اليهم بمصحف ان كانوا يوفون العهد \* ونهى عن الغدر والغلول والمثلة وقتل امرأة او غير مكلف او شيخ او اعمى او مقعد او اقطع اليمنى الا ان يكون احدهم قادرا على القتال او اذا رأى في الحرب او اذا مال بحث به او ملكا وعن قتل اب كافر بل يابى الابن ليقضه غيره الا ان قصد الاب قتله ولا يمكنه دفعه الا بالقتل \* ويجوز صاحبهم ان كان مصلحة لنا واخذ مال لاجله ان لنا به حاجة وهو كالجزية ان كان قبل النزول بساحتهم وكافى لو بعدد ودفع المال ليصلحوا لا يجوز الا لحوف الهلاك ويصلح المرتد ون بدون اخذ مال وان اخذ لا يرد \* ثم ان ترجع التبت بنبذ اليهم \* ومن بدأ منهم بخيانة قوتل فقط وان كان باتفاقهم او باذن ملكهم قوتل الجميع بلا نبذ \* ولا يباع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد ولو بعد الصلح ولا يجهز اليهم \* وصح امان حر او حره كافرا او جماعة او اهل حصن وحرم قتلهم \* فان كان فيه ضرر نبذ اليهم وادب \* ولغا امان ذمى او اسير او تاجر عندهم \* وكذا امان من اسلم ولم يهاجر او مجنون او صبي او عبد غير مأذونين بالقتال وعند محمد ربح يجوز امانهما وابو يوسف معه في رواية

### باب الغنائم وقسمتها

ما فتح الامام غنوة قسمه بين المسلمين او اقر اهل عليه ووضع الجزية عليهم واخراج على اراضيهم وقتل الاسرى او استرقهم او تركهم احرارا ذمة للمسلمين واسلامهم لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل اخذ \* ولا يجوز رددهم الى دارهم ولا امن ولا الفداء بالمال \* وقيل لا بأس به عند الحاجة اليه \* ويجوز بالاسارى عندهما \* وتذبح مواش شق ثقلها وتحرق ولا تعقر ويحرق سلاح شق ثقله \* ولا تقسم غنيمة في دار الحرب الا للايداع ثم ترد ولا تباع قبل



القسمة \* والمقاتل والردء سواء في الغنمة \* وكذا مدد لحقهم قبل احرارها  
بدارنا \* ولاحق فيها لسوق لم يقاتل ولا لمن مات في دار الحرب قبل الاحراز  
بدارنا ولو بعد الاحراز يورث نصيبه \* وينتفع منها بلا قسمة بالسلاح  
والركوب واللبس ان احتيج وبالملف والخطب والدهن والطيب مطلقا وقيل  
ان احتيج لالبيع اصلا ولا القبول ولا بعد الخروج بل يرد ما فضل الى الغنمة  
وان انتفع به رد قيمته وان قسمت قبل الرد تصدق به لو غنيا \* ومن اسلم  
منهم قبل اخذه احرز نفسه وطفله وكل مال هو معه او وديعة عند مسلم  
او ذمي وعقاره في \* وقيل فيه \* خلاف محمد وابي يوسف رح في قوله الاول  
\* وولده الكبير وزوجته وحملها وعبد المقاتل وماله مع حر بي بنصب او وديعة في \*  
وكذا ماله مع مسلم او ذمي بنصب خلافا لهما وقيل ابو يوسف رح مع الامام

### فصل

وتقسم الغنمة للراجل سهم ولل فارس سهمان وعندها ثلثة له سهم ولفرسه  
سهمان \* ولا يسهم لأكثر من فرس وعند ابى يوسف رح يسهم لفرسين  
والبرازين كالعتاق \* ولا يسهم لراحلة ولا بغل \* والعبرة لكونه فارسا او راجلا  
عند المجاوزة \* فينبى للامام ان يعرض الجيش عند دخوله دار الحرب ليعلم  
الفارس من الراجل \* فمن جاوز راجلا فاشترى فرسا فله سهم راجل ومن جاوز  
فارسا ففق فرسه فله سهم فارس \* ولو باعه قبل القتال او وهبه او آجره  
اورهنه فسهام راجل في ظاهر الرواية \* وكذا لو كان غريضا او مهورا لا يقاتل  
عليه \* ولا يسهم لمملوك او مكاتب اوصى او امرأة او ذمي بل يرضح لهم  
بحسب ما يرى ان قاتلوا او داوت المرأة الجرحى او دل الذمي على عوراتهم  
وعلى الطريق والحس لليتامى والمساكين وابن السبيل يقدم منهم ذوى القربى الفقراء  
\* ولاحق فيه لاغنيائهم \* وذكره تعالى للتبرك وسهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
سقط بموته كالصفي \* وان دخل دار الحرب من لا منعة له بلاذن الامام لا يخمس  
ما اخذوا \* وان باذنه اولهم منة خمس \* ولل امام ان ينفل قبل احرار الغنمة  
وقبل ان تضع الحرب اوزارها فيقول من قتل قتيلًا فله سلبه او من اصاب  
شيئا فله ربه او يقول لسرية جعلت لكم الربع بعد الخمس ولا ينفل بكل  
المأخوذ ولا بعد الاحراز الا من الخمس \* والسلب للكل ان لم ينفل

وهو مركبه وما عليه وثيابه وسلاحه وما معه لاما مع غلامه على دابة اخرى \* والتفيل لقطع حق الغير للملك خلافا لمحمد \* فلو قال من اصاب جارية فهي له لا يحل لمن اصابها الوطى والبيع قبل الاحراز خلافا له

### باب استيلاء الكفار

اذا سبي الترك الروم واخذوا اموالهم ملكوها ونمك ما وجدنا من ذلك اذا غلبنا عليهم \* وان غلبوا على اموالنا واحرزوها بدارهم ملكوها \* وكذا لو نذ منا اليهم بغير فاذا ظهرنا عليهم فمن وجد ملكه اخذه قبل القسمة مجانا \* وبمدها ان كان مثليا لا ياخذها وان قيا اخذه بالقيمة \* وان اشتراه منهم تاجر واخرجه وهو قيمي ياخذها بالثمن ان اشتراه به \* وان اشتراه بعرض فقيمة العرض وان وهب له فقيمة ومثله المثل في اشتراؤه بثن او عرض \* وان اشتراه بجنسه او وهب له لا ياخذها \* وان كان عبدا ففقت عينه في يد التاجر واخذ ارشها ياخذها بكل الثمن ان شاء \* وان اسروه من يد التاجر فاشترى آخر ياخذها المشتري الاول منه بثمانه ثم المالك منه بالثمن وليس له اخذه من المشتري الثاني \* ولا يملكون حرنا ومدرنا وام ولدنا ومكاتبنا ونمك عليهم كل ذلك \* ولا يملكون عبدا ابق اليهم في اخذه ماله بعد القسمة مجانا ايضا لكن يعوض عنه من بيت المال وعندها هو كالمأسور \* وان ابق بفرس ومتاع فاشترى رجل ذلك كله واخرجه اخذ المالك ماسوى العبد بالثمن والعبد مجانا وعندها بالثمن ايضا \* وان اشترى مستأمن عبدا مسلما وادخله دارهم عتق خلافا لهما \* وان اسلم عبد لهم ثم نجاء نا او ظهرنا عليهم او خرج الى عسكرنا فهو حر

### باب المستأمن

اذا دخل تاجرنا اليهم بامن لا يحل له ان يتعرض لشيء من ماله او دمه فان اخذ شيئا واخرجه ملكه محظورا في تصدق به وان غدر به ملكهم فاخذ ماله او حبسه او فعل ذلك غيره بعلمه حل له التعرض كالاسير \* وان ادانه ثم حربي او ادان حربيا او غصب احدها الآخر وخرجا الينا لا يقضى بشيء \* وكذا لو فعل ذلك حر بيان وخرجا مستأمنين وان خرجا مسلمين قضى بالدين لا بالغصب ولو اسلم الحربي بعدما غصبه المسلم ثم خرجا يقضى بالرد ديانة \* وان قتل

احد المسلمين المستأمنين الا آخر ثم فعله الدية في ماله والكفارة ايضا في الخطأ وان كانا اسيرين فلا شيء الا الكفارة في الخطأ وعندهما كالمستأمنين \* ولا شيء في قتل المسلم ثم مسلما اسلم ولم يهاجر سوى الكفارة في الخطأ اتفاقا

### ❖ فصل ❖

لا يمكن مستأمن ان يقيم في دار ناسنة ويقال له ان ائت سنة نضع عليك الجزية فان اقام سنة صار ذميا ولا يمكن من العود الى داره \* وكذا لو قيل له ان ائت شهرا ونحو ذلك فاقام او اشترى ارضا ووضع عليه خراجها وعليه جزية سنة من حين وضع الخراج او نكحت المستأمنة ذميا لا لو نكح هو ذمية فان رجع الى داره حل دمه \* وان كان له ودية عند مسلم او ذى او دين عليهما فاسر او ظهر عليهم فقتل سقط دينه وصارت وديته فينا \* وان قتل ولم يظهر عليهم او مات فمها لورثته \* وان جاء حربى بامان وله زوجة هناك وولد ومال عند مسلم او ذى او حربى فاسلم هنا ثم ظهر عليهم فالكل في \* وان اسلم ثم جاء ثم ظهر عليهم وطفله حر مسلم ووديعته عند مسلم او ذى له وغير ذلك في \* ومن اسلم ثم وله هناك وارث مسلم فقتله مسلم عبدا او خطأ فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطأ \* واذا قتل مسلم لاولى له خطأ او مستأمن اسلم هنا فلا امام اخذ الدية من عاقلة القتال وفي العمد له ان يقتص او يأخذ الدية وليس له العفو مجانا

### ❖ باب العشر والخراج ❖

ارض العرب عشيرة وهى ما بين العذيب الى اقصى حجر باليمن بمهرة الى حد الشام \* وكذا البصرة وكل ما اسلم اهله او فتح عنوة وقسم بين الغنائم \* وارض السواد خراجية وهى ما بين العذيب الى عقبة حلوان ومن الثعلبية والعلث الى عبادان \* وكذا كل ما فتح عنوة واقرا اهله عليه او صلحوا سوى مكة \* وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها \* وان احبى موات يعتبر قربه عند ابى يوسف وماؤه عند محمد \* والخراج نوعان خراج مقاسمة فيتعلق بالخراج كالعشر وخراج وظيفة ولايزاد على ما وضعه عمر رضى الله عنه على السواد لكل جريب صالح للزرع صاع من بر او شعير ودرهم \* والجريب الرطبة خمسة دراهم \* والجريب الكرم او النخل المتصل عشرة دراهم ولما سواه كزعفران وبستان ما يطبق ونصف الخراج غاية الطاقة

وان لم تطلق ماوظف نقص ولايزاد وان اطاعت عند ابى يوسف خلافا لمحمد  
\* ولاخراج ان انقطع عن ارضه الماء او غلب عليها او صاب الزرع آفة \* ويجب  
ان عطلها مالكمها ولا يتغير ان اسلم او اشتراها مسلم \* ولا عشر في خارج ارض  
الخراج ولا يتكرر خراج الوظيفة بتكرر الخراج بخلاف العشر وخراج المقاسمة

### ﴿ فصل في الجزية ﴾

الجزية اذا وضعت بتراض او صلح لا تغير \* وان فتحت بلدة عنوة واقر اهلها  
عليها توضع على الظاهر الفنى في السنة ثمانية واربعون درهما \* وعلى المتوسط  
نصفها \* وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها \* وتوضع على كتابى ومجوسى  
وثنى عجمى لاعربى ولاعلى مرتدة فلا يقبل منهما الا الاسلام والسيف  
وتسرق اثنائها وطفلهما \* ولا جزية على صبي وامرأة ومملوك ومكاتب  
وشيوخ كبير وزمن واعمى ومقعد وفقير لا يكتسب وراهب لا يخالط \* وتجب  
في اول الحول وياخذ قسط كل شهر فيه وتسقط بالاسلام او الموت وتداخل  
بالتكرر خلافا لهما بخلاف خراج الارض \* ولا يجوز احدث بيعة او كنيسة  
او صومعة في دارنا ونعماد المنهدمة من غير نقل ويميز الذمى في زيه ومركبته  
وسرجه ولا يركب خيلا ولا يعمل بسلاح ويظهر الكسبيج ويركب سرجا  
كالاكاف واللاحق ان لا يترك ان يركب الضرورة وحينئذ ينزل في المجامع  
ولا يلبس ما يخص اهل العلم والزهد والشرف وتميز اثنائه في الطريق والحمام  
ويجعل على داره علامة كيلا يستغفر له ولا يبدأ بسلام ويضيق عليه الطريق  
ويؤذى الجزية قائما والآخذ قاعد ويؤخذ بتبليبه ويهز \* ويقال له اذ الجزية  
ياذى او ياعدو الله \* ولا ينقض عهده بالاباء عن الجزية او بزناه بمسلمة او قتله  
مسلمًا وسبه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل بالحق بدار الحرب والغلبة  
على موضع لمحاربةنا وبصير كالمرتدة لكن لو أسر يسترق والمرتدة يقتل \* ويؤخذ  
من بنى قلع ب رجالهم ونسائهم ضعف الزكاة لامن صبيانهم ويؤخذ من مواليهم  
الجزية والخراج كموالى قرش \* ويصرف الخراج والجزية وما اخذ من بنى قلع ب او من  
ارض اجلى اهلها عنها او اهداه اهل الحرب او اخذ منهم بلا قتال في مصالح المسلمين  
كسد الثغور وبناء القناطر والجسور وكفاية العلماء والمدرسين والمفتين والقضاة  
والعمال والمقاتلة وذرائعهم \* ومن مات في نصف السنة حرم من العطاء

باب الارتد

من ارتد واليا بالله يعرض عليه الاسلام وتكشف شبهته ان كانت فان استعمل  
حبس ثلثة ايام فان تاب والقتل \* وتوبته بالتبرئ عن كل دين سوى الاسلام  
او عما انتقل اليه \* وقته قبل العرض ترك نذب لاضمان فيه \* ويحول ملكه  
عن ماله موقوفا فان اسلم عاد وان مات او قتل او لحق بدار الحرب وحكم به  
عق مدبروه وامهات اولاده وحلت ديونه وكسب اسلامه لو ارثه المسلم  
\* وكسب رذته في ويغضى دين اسلامه من كسب اسلامه ودين رذته من كسبها  
\* ويوقف بيعه وشراؤه واجارته وهبه ورهنه وعتقه وتديره وكنائسه ووصيته  
فان اسلم سحت وان مات او قتل او حكم بلحاقه بطلت وقال لا يزول ملكه عن ماله  
\* وتقضى ديونه مطلقا من كلا كسبه وكلاهما لو ارثه المسلم \* ومحمد اعتبر كونه وارثا  
عند اللحاق وابويوسف عند الحكم به \* وتصح تصرفاته ولا يوقف غير المفاوضة  
لكن كتصرف الصحيح عند ابي يوسف وكتصرف المريض عند محمد \* ويصح  
اتفاقا استيلاده وطلاقه ويبطل نكاحه وذبيحته وتتوقف مفاوضته \* وترثه  
امرأته المسلمة ان مات او قتل وهي في العدة وان عاد مسلما بعد الحكم بلحاقه اخذما  
وجده باقيا في ديوارته ولا ينقض عتق مدبره وام ولده وان عاد قبله فكأنه لم يرتد  
\* والمرأة لا تقتل بل تجلس حتى تنوب وتضرب كل يوم والامة يجبرها مولاها  
\* وينفذ جميع تصرفها في مالهها وجميع كسبها لو ارثها المسلم اذا ماتت ويرثها زوجها  
ان ارتدت مريضة لان ارتدت صحيحة وقالها يعز ر فقط \* وسائر احكامها كالرجل  
فان ولدت امته فادعاه ثبت نسبه واموميتها والولد حر يرثه مطلقا ان كانت مسلمة  
\* وكذا ان كانت نصرانية الا ان ولده لاكثر من نصف حول منذ ارتدت وان لحق  
بماله فظهر عليه فهو في وان لحق ثم رجع فذهب به فظهر عليه فهو لو ارثه قبل  
القسمه \* وان لحق قضى بعبده لابنه فكاتبه الابن بخاء المرتد مسلما فبدل الكتابة  
والولاء له \* ومن قتله مرتد خطأ فقتل على رذته او لحق فديته في كسب  
اسلامه وقال في كسبه مطلقا \* ومن قطع يده عمدا فارثه واليا بالله ومات منه  
او لحق ثم جاء مسلما ومات منه فنصف دينه لورثته في مال القاطع \* وان اسلم بدون  
لحاق فأت قيام الدية وعند محمد نصفها \* مكاتب ارتد فلحق فاخذ بماله وقتل فبدل  
الكتابة لمولاه والباقي لورثته \* زوجان ارتدا فلهما قولت المرأة ثم ولد للولد

فظهر عليهم فالولدان في \* ويحجر الولد على الاسلام لا ولده \* واسلام الصبي العاقل صحيح وكذا ارتداده خلافا لابي يوسف ويحجر على الاسلام ولا يقتل ان ابى

### ﴿ باب البغاة ﴾

اذا خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام وتغلبوا على بلد دعاهم الى العود وكشف شبهتهم وبدأهم بالقتال لو تحيزوا مجتمعين \* وقيل لا مالم يبدأوا فان كان لهم فئة اجهز على جريحهم واتبع مولاهم والافلا \* ولا نسي ذريتهم ولا قسم مالهم بل يحبس حتى يتوبوا فيرد عليهم \* وجاز استعمال سلاحهم وخيلهم عند الحاجة \* وان قتل باغ مثله فظهر عليهم لا يجب شئ \* وان غلبوا على مصر قتل بعض اهله آخره عدا قتل به اذا ظهر على المصر \* وان قتل عادل مورثه الباغي يرثه ولو بالعكس لا يرثه الباغي الا ان ادعى انه كان على الحق وعند ابى يوسف لا يرثه مطلقا \* وكره بيع السلاح ممن علم انه من اهل الفتنة وان لم يعلم فلا

### ﴿ كتاب اللقيط ﴾

التقاطه مندوب وان خيف هلاكه فواجب وكذا اللقطة \* وهو حر الا ان ثبت رقه بحجة ونفقة في بيت المال \* وكذا جنايته وارثه \* وان افق عليه الملقط فهو متبرع الا ان يأذن الحاكم بشرط الرجوع او يصدقه اللقيط اذا بلغ ولا يؤخذ من ملقطه وان ادعاه واحد ثبت نسبه منه ولو عبدا وهو حر او ذميا وهو مسلم ان لم يكن في مقرهم وذمى ان كان فيه \* وان ادعاه اثنان معا ثبت منهما \* وان وصف احدها علامة فيه اوسبق فهو اولى \* والحر والمسلم اولى من العبد والذمى \* وان شدة عليه مال او على دابة هو عليها فهو له ينفق منه عليه باذن قاض \* وقيل بدونه ايضا وله شراء ما لا بدله منه من طعام وكسوة وقبض هبته وتسليمه في حرقة لا تزويجه وتصرفه في ماله لغير ما ذكر ولا اجارته في لاصح وقيل له اجارته

### ﴿ كتاب اللقطة ﴾

هي امانة ان اشهد أنه اخذها ليرد هاعلى صاحبها والاضمن والقول للمالك ان انكر اخذه للرد \* وعند ابى يوسف للتملقط ويكنى في الاشهاد قوله من سمعتموه ينشد لقطة فدلوه على \* ويرفعها في مكان اخذها وفي المجامع مدة يغلب على ظنه عدم طلب صاحبها بعدها هو الصحيح \* وقيل ان كانت عشرة دراهم او اكثر فحولا \* وان كانت

اقل فايما وما لا يبقى يعرف الا ان يخاف فساد ثم يتصدق بها ان شاء فان جاء ربهام بعد اجازة ان شاء واجرم له او ضمن الملتقط او الفقير لو هالكه وايمهما ضمن لا يرجع على الآخر وياخذها منه ان باقية \* ولقطة الحل والحرم سواء \* ويجوز التقاط البهيمة وهو متبرع في افاقه عليها بلاذن حاكم وان باذنه بشرط الرجوع فدين على ربهام له ان يجسها عنه حتى يأخذه \* فان امتنع بيعت في الثقة فان هلك بعد الحبس سقط وان قبله لا \* ويوجر القاضي ما له متفعة وينفق منها وما لا متفعة له ياذن بالاتفاق ان اصلاح اذا اقام اليئة انها لقطة \* وان قال لا ينة لي يقول له اتفق عليها ان كنت صادقا والاباعه وامر بحفظ ثمنه \* وللملتقط ان ينتفع باللقطة بعد التعريف لو فقيرا \* وان غيا تصدق بها ولو على ابويه او ولده او زوجته لو فقراء \* وان كانت حقيرة كالنوى وقشور الرمان والسنبل بعد الحصاد ينتفع بها بدون تعريف وللمالك اخذها \* ولا يجب دفع اللقطة الى مدعيها الا بيئة ويحل ان يبين علامتها من غير جبر

### كتاب الأبق

نذب اخذه لمن قوى عليه وكذا الضال \* وقيل تركه افضل ويرفعان الى الحاكم فيحبس الأبق دون الضال ولمن رده من مدة سفر اربعون درهما \* وان كانت قيمته اقل من اربعين فقيمته الا درهما عند محمد رح وعند ابى يوسف اربعون وان رده من دونها فيحسبه \* وان ابق منه لا يضمن ان اشهد أنه اخذه ليرده والا فلا شيء له ويضمن ان ابق منه \* وجعل الرهن على المرتهن \* وجعل الجاني على المولى ان فداء وعلى ولي الجناية ان دفعه \* وجعل المديون من ثمنه ويقدم على الدين ان بيع فيه وعلى المولى ان اذاه عنه \* وجعل الموهوب على الموهوب له وان رجع الواهب في هبته بعد الرد \* وامر نفقته كاللقطة والمدير وام المولد كالقن وان كان الرادة اب المولى او ابنه وهو في عياله او وصيه او احد الزوجين فلا شيء له والمالك الصبي كالبالغ

### كتاب المفقود

هو غائب لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته فينصب له القاضي من يحفظ ماله ويستوفى حقه مما لا وكيل له فيه ويبيع ما يخاف عليه من ماله \* وينفق على زوجته وقريبه ولاداء وهو حتى في حق نفسه لاستكح امرأته ولا يقسم ماله

ولا تفسخ اجارته \* ميت في حق غيره فلا يرث ممن مات حال فقده ان حكم بموته فيوقف نصيبه منه كلا او بعضا الى ان يحكم بموته \* فان جاء قبل الحكم به فهو له والا فلن يرث ذلك المال لولاه \* واذا مضى من عمره ما لا يعيش اليه اقرانه وقيل تسعون سنة وقيل مائة وعشرون سنة حكم بموته في حق ماله حينئذ فلا يرثه من مات قبل ذلك \* وتعتد زوجته للموت عند ذلك

### ﴿ كتاب الشركة ﴾

هي ضربان شركة ملك وشركة عقد فالاولى ان يملك اثنان عينا ارثا او شراء او اتهابا او استيلاء او اختلط مالهما بحيث لا يتميز او خلطاه وكل منهما اجنبي في نصيب الآخر \* ويجوز بيع نصيبه من شريكه في جميع الصور \* ومن غيره بغير اذنه فيما عدا الخلط والاختلاط فلا يجوز بلا اذنه \* والثانية ان يقول احدهما شاركك في كذا ويقبل الآخر \* وركنها الايجاب والقبول \* وشروطها عدم ما يقطعها كشرط دارهم معينة من الربح لاحدهما \* وهي اربعة انواع \* شركة مفاوضة وهي ان يشترك متساويان تصرفا ودينا ومالا وربحا وتنضمن الوكالة والكفالة \* فلا تجوز بين مسلم وذمي خلافا لابي يوسف رح \* ولا بين حر وعبد ولا بالغ وصبي \* ولا بين صيين او عبيدين او مكاتين \* ولا بد من لفظ المفاوضة او بيان جميع مقتضياتها \* ولا يشترط تسليم المال ولا خلطه \* وما اشتراه كل منهما سوى طعام اهله وكسوتهم فلهما \* وكل دين لازم احدهما بما تصح فيه الشركة كبيع وشراء واستيجار لازم الآخر وان لازم بكفالة بامر لازم الآخر خلافا لهما \* وكذا ان لازم بفصب خلافا لابي يوسف رح \* وفي الكفالة بلا امر لا يلزمه في الصحيح \* وان ورث احدهما ما تصح به الشركة او وهب له وقبضه صارت عانا \* وكذا ان فقد فيها شرط لا يشترط في العنان \* وان ورث عرضا او عقارا بقيت مفاوضة \* ولا تصح مفاوضة ولا عنان الا بالدرهم والدنانير او بالفلوس النافقة عند محمد او بالتبر والثقرة ان تعامل الناس بهما \* ولا تصحان بالروض الا ان يبيع نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم يعقد الشركة \* ولا بالمكيل والموزون والعددي المتقارب قبل الخلط وان خلطا جنسا واحدا ثم اشتركا فشركة عقد عند محمد رح وملك عند ابي يوسف رح \* وان خلطا جنسين لا تنفقد اتفاقا \* وشركة



عنان وهي ان يشتركا متساويين فيها ذكر او غير متساويين وتتضمن الوكالة دون الكفالة \* وتصح في نوع من التجارات وفي عمومها وببعض مال كل منهما وبكله ومع التفاضل في رأس المال والربح ومع التساوى فيهما او في احدهما دون الآخر عند عملهما \* ومع زيادة الربح للعامل عند عمل احدهما \* ومع كون مال احدهما دراهم والآخر دنانير \* ولا يشترط الخلط فيها ايضا والوضيعة على قدر المال وان شرطاً غير ذلك \* وماشراه كل منهما طوبل بئنه هو فقط ورجع على شريكه بحصته منه ان اداء من ماله \* وتبطل الشركة بهلاك المالكين او احدهما قبل الشراء وهو على مالكة قبل الخلط هلك في يده او في يد الآخر وعليهما بعده فان هلك بعد ما شري الآخر بماله فالمشترى بينهما ورجع المشتري على شريكه بثلث حصته \* وان هلك قبل شراء الآخر فان كان وكله حين الشركة صريحا فالمشترى لهما شركة ملك ورجع بحصته والا فالمشترى فقط \* ولكل من شريكي المفاوضة والعنان ان يبيع ويضارب ويستأجر ويوكل ويودع ويده في المال يد امانة \* وشركة الصنائع والتقبل وهي ان يشترك خياطان او صباغ وخياط على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما ولو شرطاً العمل نصفين والربح اثلاثا جاز \* وكل عمل قبله احدهما يلزمهما فعلى كل منهما الطلب بالعمل \* ولكل منهما طلب الاجر ويرأ الدافع بالدفع الى احدهما والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط \* وشركة الوجوه وهي ان يشتركا ولا مال لهما على ان يشتريا بوجوههما ويبيعا والربح بينهما \* فان شرطاًها مفاوضة صححت ومطلقها عنان وتتضمن الوكالة فيما يشترياه \* فان شرطاً مناصفة المشتري او مثاليته فالربح كذلك وشرط الفضل باطل

### ﴿ فصل ﴾

ولا تجوز الشركة فيما لا تصح الوكالة به كالاخطاب والاحتشاش والاصطياد والاستقاء وما جمعه كل فله \* وان اعانه الآخر فله اجر مثله لايزاد على نصف ثمن المأخوذ عند ابي يوسف خلافاً لمحمد \* وما اخذاه معا فلهما نصفين \* وان كان لاحدهما بغل وللآخر راوية فاستقى احدهما فالكسب له وللآخر اجر مثل ماله والربح في الشركة الفاسدة على قدر المال ويبطل شرط الفضل \* وتبطل الشركة بموت احدهما وبلحاقه مرتداً ان حكم به

ولا يزكي أحدهما مال الآخر بلا اذنه فان اذن كل لصاحبه فاذ يامعا ضمن كل حصه صاحبه وان اذيا متعاقبا ضمن الثاني علم باداء الاول اولا \* وقالوا لا يضمن ان لم يعلم \* وان اذن احد المتفاوضين لشريكه ان يشتري له امة ليطأها ففعل ففيه له خاصة بلا شيء ويؤخذ كل بئنها وقالوا يضمن حصه شريكه

### ﴿ كتاب الوقف ﴾

هو حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالنفقة كالعارية فلا يلزم ولا يزول ملكه الا ان يحكم به حاكم \* قيل او يعلقه بموته بان يقول اذامت فقد وقتت \* وعندها هو حبس العين على ملك الله تعالى على وجه يمود فقعه الى العباد فيلزم ويزول ملكه بمجرد القول عند ابى يوسف وعند محمد لا مال يسلمه الى ولي \* فلو وقف على الفقراء او بنى سقاية او خان او رباطا لبنى السيل او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه عنه الا بالحكم \* وعند ابى يوسف يزول بمجرد القول \* وعند محمد اذا سلمه الى متول واستقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة \* وشرط لتامه ذكر مصرف مؤبد وعند ابى يوسف يصح بدونه واذا انقطع صرف الى الفقراء \* وصح عند ابى يوسف وقف المشاع وجعل غلة الوقف او الولاية لنفسه وجعل البعض او الكل لامهات اولاده او مدبريه ماداموا احياء وبعدهم للفقراء \* وشرط ان يستبدل غيره اذا شاء خلافا لمحمد في الكل \* وصح وقف العقار وكذا المنقول المتعارف وقفه عند محمد كالفأس والمر والقنطرة والمنشأ والجنازة وثياها والقنطرة والمراجل والمصاحف والكتب \* وابو يوسف معه في وقف السلاح والكرع كالخليل والابل في سبيل الله تعالى وبه يفتى \* وكذا يصح عند ابى يوسف وقفه تبعا كن وقف ضيقة ببقرها واكرتها وهم عبيده وسائر آلات الحرانة \* واذا صح الوقف فلا يملك ولا يملك الا انه يجوز قسمة المشاع عند ابى يوسف \* ويبدأ من ارتفاع الوقف بعمارة وان لم يشترطها الوقف ان وقف على الفقراء وان على معين فعليه فان امتنع او كان فقيرا آجره الحاكم وعمره من اجرة ثم رده اليه \* وتقض الوقف يصرف الى عمارته ان احتاج والاحتفاظ الى وقت الحاجة وان تمذر صرف عنه يباع ويصرف ثمنه اليها \* ولا يقسم بين مستحق الوقف

﴿ فصل ﴾

إذا بنى مسجدا لا يزول ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه ويأذن بالصلاة فيه ويصل فيه واحد \* وفي رواية شرط صلاة جماعة \* ولا يضرمه جعل تحته سردابا لمصلحه \* فإن جعله لغير مصلحه أو جعل فوقه بيتا وجعل بابا إلى الطريق وعزله أو اتخذ وسط داره مسجدا وأذن بالصلاة فيه لا يزول ملكه عنه وله بيعه ويورث عنه وعند أبي يوسف يزول ملكه بمجرد القول مطلقا \* ولو ضاق المسجد وبجنبه طريق العامة يوسع منه وبالعكس \* رباط استغنى عنه يصرف وقفه إلى أقرب رباط إليه \* والوقف في المرض وصية \* ويتبع شرط الواقف في اجارة الوقف أن وجد والا فيختار أن لا توجر الضياع أكثر من ثلاث سنين ولا غيرها أكثر من سنة \* ولا يوجر إلا بأجر المثل ثم لا ينقض أن زادت الاجرة لكثرة الرغبة \* وليس للموقوف عليه أن يوجر إلا بأمانة أو ولاية ولا يعار ولا يرهن \* وإن غصب عقاره يحنث وجوب الضمان \* ولو شرط الولاية لنفسه وكان خائنا ينزع منه وإن شرط أن لا ينزع

﴿ كتاب البيع ﴾

البيع مبادلة مال بمال وينتقد باليجاب وقبول بلفظي الماضي كعت واشترت \* ومادل على معناها وبالعطى في النفيس والخسيس هو الصحيح \* ولو قال خذه بكذا فقال اخذت أو رضيت صح \* وإذا أوجب أحدهما فلا خير أن يقبل كل المبيع بكل الثمن في المجلس أو يترك لأبعضادون بعض الأذاين فمن كل \* وإن رجع الموجب أو قام أحدهما عن المجلس قبل القبول بطل الإيجاب \* وإذا وجد الإيجاب والقبول لزم البيع بلا خيار مجلس \* ويصح في العوض المشار إليه بلا معرفة قدره ووصفه لافي غيره وبثمن حال أو مؤجل باجل معلوم ولو اشترى باجل سنة فنع البايع المبيع حتى مضت ثم سلم فله اجل سنة أخرى خلافا لهما \* وإن أطلق الثمن فإن استوت مائة النقود ورواجها صح ولزم ما قدر من أي نوع كان \* وإن اختلفت رواجها فن الأروج وإن استوى رواجها لأماليتهما فد مالم يبين \* ويصح في الطعام وكل مكمل وموزون كيلا ووزنا وكذا جزا فان بيع بغير جنسه وبأناه أو حجر معين لا يدري قدره \* ومن باع صبرة كل صاع بدرهم صح في صاع فقط إلا أن يسمى جملتها \* وللمشتري الفسخ بالخيار

وان كيل اوسى جلتهما في المجلس بعد ذلك \* ومن باع قطع غنم كل شاة بدرهم  
لا يصح في شيء منها \* وكذا لو باع ثوبا كل ذراع بدرهم \* وكذا كل معدود  
مقايوت وعندهما يصح في الكل في جميع ذلك \* وان باع صبرة على انها مائة قفيز  
بمائة درهم فوجدت اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل بمحضته او فسخ والزائد للبائع  
\* وفي المذروع يأخذ الاقل بكل الثمن او يفسخ والزائد له بلا خيار للبائع \* وان  
سمى لكل ذراع قنطا اخذ الاقل بمحضته \* وكذا الزائد وله الخيار في الوجهين  
\* وصح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من دار لبيع عشرة اذرع من مائة ذارع  
منها وعندهما يصح فيهما \* ولو باع عدلا على انه عشرة اثواب فاذا هو اقل او  
اكثر فسد البيع \* ولو فصل الثمن فكذا في الاكثر ويصح في الاقل بمحضته وبغير  
المشتري \* وان باع ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذه المشتري  
بعشرة لو عشرة ونصفا بلا خيار وبتسعة وتسعة ونصفا بخيار \* وعند  
ابي يوسف بخير في اخذه باحد عشر في الاول وبعشرة في الثاني وعند محمد  
بخير في اخذه في الاول بعشرة ونصف وفي الثاني بتسعة ونصف

### ﴿ فصل ﴾

يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار بلا ذكر \* وكذا الشجر في بيع  
الارض \* ولو اطلق شراء شجرة دخل مكانها عند محمد رح وهو المختار  
خلافا لابي يوسف رح \* ولا يدخل الزرع في بيع الارض ولا الثمر في بيع  
الشجر الا باشرطه وان ذكر الحقوق والمرافق \* ويقال للبائع اقلعه واقطعها  
وسلم المبيع وكذا لا يدخل حب بذر لم ينبت بعد وان نبت ولم يصرفه قيمة  
دخل وقيل لا \* ومن باع ثمرة بدا صلاحها او لم يبد صح وقطعها المشتري  
للحال وان شرط تركها على الشجر فسد ولو بعد تنافى عظمها خلافا لمحمد  
وكذا شراء الزرع \* وان تركها باذن البائع بلا اشتراط طاب له الزيادة وان  
بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما تناهت لا يتصدق بشيء \* وان  
استأجر الشجر الى وقت الادراك بطلت الاجارة وطابت الزيادة \* وان  
استأجر الارض لترك الزرع فسدت ولا تطيب الزيادة \* ولو اثمر ثمرا آخر  
قبل القبض فسد البيع وبعد القبض يشتركان والقول في قدر الحادث للمشتري  
\* ولو باع ثمرة واستثنى منها ارطالا معلومة صح وقيل لا \* ويجوز البر في

سنبه ان بيع بغير جنسه \* وكذا الباقلاء في قشره والارز والسمسم \* وكذا اللوز والفسق والجوز في قشرها الاول \* واجرة الكيل وعد المبيع ووزنه وذره على البائع \* واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري \* وفي بيع سلامة ثمن سلم هو اولا ان لم يكن مؤجلا وفي بيع سعة بسعة او ثمن ثمن سلما معا

### ﴿ باب الخيارات ﴾

صح خيار الشرط لكل من العاقلين ولهما معا ثلاثة ايام لا اكثر الا ان اجاز في الثلاثة \* وعندهما يجوز ان بين مدة معلومة اى مدة كانت \* وان اشترى على انه ان لم يتقد الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع صح والى اربعة لا \* الا ان يتقد في الثلاثة \* وعند محمد يجوز الى اربعة واكثر وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري فهلك لزمه قيمته \* وخيار المشتري لا يمنع فان هلك في يده لزم الثمن \* وكذا لو تعيب الا انه لا يدخل في ملك المشتري خلافا لهما \* فلو اشترى زوجته بالخيار لا يفسد النكاح وان وطئها فله ردّها لانه بالنكاح الا في البكر ولو ولدت في مدته لا تصير ام ولده \* ولو اشترى قريبه او عبدا بعد قوله ان ملكت عبدا فهو حر لا يعتقان في مدته ولا بعد حيض المشتراة به في مدته من الاستبراء ولا استبراء على البائع ان ردت به \* ولو قبض المشتري به المبيع باذن البائع ثم اودعه عنده فهلك فهو على البائع لارتفاع القبض بالرد لعدم الملك \* ولو اشترى المأذون شيئا به فابراهه عن ثمنه يبقى خياره وله الرد لانه يلى عدم التملك ولو اشترى ذمى من ذمى خرابه فاسلم في مدته بطل شراؤه كيلا يملكها مسلما بالا جازة خلافا لهما في الجميع \* ومن له الخيار يحجز بحضرة صاحبه وغيبته ولا يفسخ الا بحضرة خلافا لابن يوسف \* فان فسخ وعلم به في المدة انفسخ والاتم العقد \* ويتم العقد ايضا بموت من له الخيار \* وكذا بمضى المدة وبالاخذ بشفعة بسبب المبيع وبكل ما يدل على الرضى كالركوب لغير الاختيار والوطى والاعتاق وتواضعه \* ولو شرط المشتري الخيار لغيره جاز وايهما اجاز اوفسخ صح \* وان اجاز واحد وفسخ الآخر اعتبر السابق وان كانا معا فالفسخ \* ولو باع عبيدين بالخيار في احدهما فان عينه وفصل ثمن كل صح والا فلا \* ويجوز خيار التمين وهو بيع احد الشيئين او ثلاثة على ان يأخذ المشتري ايا شاء ولا يجوز في اكثر من ثلاثة ويتقيد تخيره بمدة خيار

الشرط على الاختلاف والمبيع واحد والباقي امانة \* فلو قبض الكل فهلك واحد او تعيب لزم البيع فيه وتعين الباقي للامانة وان هلك الكل لزم نصف ثمن كل او ثلثه \* وليس له رد الكل الا ان ضم اليه خيار الشرط \* ويورث خيار التعيين والعيب لا الشرط والرؤية \* ولو اشتريا على انهما بالخيار فرضى احدهما لا يرد الاخر خلافا لهما وعلى هذا خيار العيب والرؤية \* ولو اشترى عبدا على انه خباز او كاتب فظهر بخلافه اخذه بكل الثمن او تركه

### ﴿ فصل ﴾

من اشترى ما لم يره جاز وله رده اذا رآه ما لم يوجد ما يبطله وان رضى قبلها \* ولا خيار لمن باع ما لم يره \* ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط من تعيب وتعيب في يده وتمرد ردة بعضه وتصرف لا يفسخ كالاغتياق وتوابعه او يوجب حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة قبل الرؤية وبمدها \* وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم يبطل بمدها لا قبلها \* وكفت رؤية وجه الرقيق والدابة وكفلها \* وفي شاة اللحم لا بد من الجس \* وفي شاة القنية لا بد من رؤية الضرع \* ورؤية ظاهر الثوب ان لم يكن معلما كافية ورؤية علمه ان معلما ورؤية داخل الدار وان لم يشاهد بيوتها \* وعند زفر لا بد من مشاهدة السيوت وعليه الفتوى اليوم \* وان رأى بعض المبيع فله الخيار اذا رأى باقيه وما يعرض بالفودج كالمكيل والموزون فرؤية بعضه كروية كله \* وفي ما يطعم لا بد من الذوق \* ونظر الوكيل بالشراء او القبض كاف لانظر الرسول وعندها هو كالمكيل \* وبيع الاعمى وشراؤه صحيح وله الخيار اذا اشترى ويسقط بحجه المبيع او شمه او ذوقه فيما يعرف بذلك ويوصف المقارله \* ومن رأى احد الثوبين فشرهما ثم رأى الآخر فله اخذهما او ردهما لا ردة احدهما \* ومن رأى شيئا ثم شره فوجده متغيرا تخيرا ولا فلا \* وان اختلفا في تغيره فالقول للبايع وان في الرؤية فلم يشترى \* ومن اشترى عدل زطى فباع منه ثوبا او وهب وسلم فله ان يردّه يعيب لا بخيار رؤية او شرط

### ﴿ فصل في خيار العيب ﴾

مطلق البيع يقتضى سلامة المبيع فلمن وجد في مشريه عيبا رده او اخذه بكل ثمنه لا امساكه ونقص ثمنه الا برضى بايعه \* وكل ما اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فالاباق ولوا الى مادون السفر من صغير يعقل عيب \* وكذا السرقة والبول في

الفراس وهي في الكبير عيب آخر \* فلوا بقرق اوبال في صفره ثم عاوده عند المشتري فيرده فان عاوده عنده بعد البلوغ \* والجنون عيب مطلقا فلوجن في صفره وعاوده عند المشتري فيه او في كبره رده به \* والبخر والذفر والزنا والتولد منه عيب في الجارية لافي الغلام الا ان يكون من داء والاستحاضة عيب وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة لا اقل \* ويعرف ذلك بقول الامه فترد اذا انضم اليه نكول البايع قبل القبض وبمده هو الصحيح والكفر عيب فيهما \* وكذا الشيب والدين والسعال القديم والشعر والماء في العين \* فان ظهر عيب قديم بعد ما حدث عند المشتري آخر رجوع بالنقصان كتب شراء فقطعه فاطلع على عيب وليس له الرد الا ان يرضى البايع بأخذه كذلك فله ذلك حتى لو باعه المشتري سقط رجوعه \* فان خاط الثوب او صبغه احمر اوت السويق بسمن ثم ظهر عيبه رجعت بفساده \* وليس لبايعه ان يأخذه حتى لو باعه بعد رؤية عيبه لا يسقط الرجوع \* ولو اعتق بلامال اودبر واستولد ثم ظهر العيب رجعت \* وكذا ان ظهر بعد موت المشتري \* وان اعتق على مال او قتل لا يرجع بشيء \* وكذلوا اكل الطعام كله او بعضه او لبس الثوب فتخرق لا يرجع خلافا لهما \* وان شري بيضا او جوزا او بطيخا او قنار او خيارا فكسره فوجده فاسدا فان كان ينتفع به رجعت بفساده والافسك ثمنه ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل كالواحد والاثنين في المائة صح البيع والافسد ورجعت بكل ثمنه \* ومن باع ماشراه فردته عليه بعيب بقضاء باقرار او نكول او يترده على بايعه ولو قبله برضاه لا يردته عليه \* ومن قبض ماشراه ثم ادعى عيبا لا يجبر على دفع ثمنه ولكن يبرهن او يحلف بايعه \* فان قال شهودي غيب دفع ان حلف بايعه ولزم العيب ان نكل \* ومن ادعى اباق مشريه يبرهن او لانه اباق عنده ثم يحلف بايعه بالله لقد باعته وسلمه وما بقرق قط او بالله ماله حق الرد عليك من الوجه الذي يدعى او بالله ما بقرق عندك قط لا بالله لقد باعته وما به هذا العيب او لقد باعته وسلمه وما به هذا العيب \* وفي اباق الكبير يحلف بالله ما بقرق منذ بلغ مبلغ الرجال \* وعند عدم بينة المشتري على اباقه عنده يحلف البايع عندها انه ما يعلم انه اباق عنده \* واختلفوا على قول الامام فان نكل على قولهما حلف ثانيا كالمكر \* ولو قال بايعه بعد التقابض بعتك هذا مع آخر وقال المشتري بل وحده فالقول له \* وكذا لو اتفقا في قدر المبيع واختلفا في المقبوض \* ولو اشترى عبيدين صفقة وقبض احدهما ووجد بالمقبوض

او بالاخر عييا ردّها او اخذها ولا يردّ الميب وحده الا ان ظهر العيب  
بعد قبضهما \* ولو وجد بعض الكيلى او الوزنى معيا بعد القبض ردّ كله  
او اخذه \* وقيل هذا ان لم يكن فى وعائين والا فهو كالعبدى \* ولو استحق  
بعضه بعد القبض ليس له ردّ ما بقى بخلاف الثوب \* ومداواة الميب بعد رؤية  
العيب وركوبه رضى \* ولو ركه لرده او سقيه او شراء علفه ولا بدله منه فلا  
\* ولو قطع المبيع بعد قبضه او قتل بسبب كان عند البائع رده واخذ ثمنه  
وقالا رجع بفضل ما بين كونه سارقا وغير سارق او قاتلا وغير قاتل ان  
لم يعلم بالعيب عند الشراء والا فلا \* ولو تداولته الايدى ثم قطع فى يد الاخير  
رجع الباعة بعضهم على بعض كما فى الاستحقاق \* وعندها يرجع الاخير على  
بايعه لا بايعه على بايعه \* ولو باع بشرط البراءة من كل عيب صح وان لم يعد العيوب  
ويدخل فى البراءة الحادث قبل القبض عند ابى يوسف خلافا لمحمد

### باب البيع الفاسد

بيع ما ليس بمال والبيع به باطل كالدّم والميتة والحرم \* وكذا بيع ام الولد والمذبر  
وكذا بيع المكاتب الا ان يجيزه \* وكذا بيع مال غير متقوم كالحجر والحنزير  
بالثمن \* وبيع قن ضم الى حر وذكية ضمت الى ميتة وان يثنى كل وعندها  
يصح فى العبد والذكية ان يثنى الثمن \* وصح فى قن ضم الى مذبر او الى قن  
غيره بالحصة \* وكذا فى ملك ضم الى وقف فى الصحيح \* وبيع العرض بالثمن  
او بالعكس فاسد وكذا بيعه بالحنزير \* ولا يجوز بيع طير فى الهوى وسماك  
لم يصد او صيد والتى فى حظيرة لا يؤخذ منها بلا حيلة او دخل اليها بنفسه ولم يصد  
مدخله وان صيد والتى فيها وامكن اخذه بلا حيلة صح \* ولا يبيع الحمل  
والتساج والبن فى الضرع \* وكذا اللؤلؤ فى الصدف والصوف على ظهر  
الغنم خلافا لابي يوسف فيهما \* ولا يبيع اللحم فى الشاة وضربة القانص  
وجذع فى سقف وذراع من ثوب وان ذكر قطعه \* فلو قلع الجذع او قطع  
الذراع وسلم قبل الفسخ عاد صحيحا \* ولا المزبنة وهى بيع الثمر على التخل  
بتمر مجذوذ مثل كيله خرصا \* والمحاقلة وهى بيع البر فى سنبله ببر مثل كيله  
خرصا \* والبيع باللامسة والمناذة وهو القاء الحجر بان يتساوما سلعة فيلزم  
البيع لولمسا المشتري او وضع عليها حجرا او نبذها اليه البائع \* ولا يبيع ثوب



من ثوبين الا بشرط ان يأخذ ايهما شاء \* ولا بيع المرامى ولا اجارتها  
ولا التحل بلا كوارات خلافا لمحد رح \* ولا بيع دود القز وبيضه وعند  
ابى يوسف يجوز فى الدود اذا كان مع القز وفى البيض عنه قولان وعند محمد  
يجوز بيئهما مطلقا وهو المختار \* ولا بيع الآبق الا بمن يزعم انه عنده  
فان عاد قبل الفسخ لا يتقلب صحيحا وقبل يتقلب \* ولا لبن امرأة ولو بعد  
الحلب وعند ابى يوسف يصح فى لبن الامة \* ولا شعر الخنزير ولكن يباح  
الانتفاع به للخرز ضرورة ويفسد الماء القليل عند ابى يوسف لا عند محمد  
\* ولا بيع شعر آدمى ولا الانتفاع به ولا بشئ من اجزائه \* ولا بيع  
جلود الميتة قبل الدباغ ويجوز بعده ويتنع به \* ويباع عظمها ويتنع به وكذا  
عصبها وقرنها وصوفها وشعرها ووبرها \* وكذا عظم الفيل خلافا لمحمد  
رح \* ولا يجوز بيع علو سقط ولا المسيل ولا هبته ومحا فى الطريق \* ولا بيع  
شخص على انه امة فاذا هو عبد ولو باع كشافا ذاهو نعمة صح ويخير \* ولا شراء  
ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن \* وكذا شراؤه مع غيره بثمن الاول قبل نقده  
ويصح فى الفير بمحضته \* ولا شراء زيت على ان يزنه بظرفه ويطرح عنه  
لكل ظرف مقدار معين وان شرط طرح مثل وزن الظرف يصح \* وان  
اختلفا فى الظرف وقدره فالقول للمشتري \* ولو امر مسلم ذميا ببيع خر  
او شرائها صح خلافا لهما \* وكذا لو امر المحرم غيره ببيع صيده \* ولو  
شرى كافر عبدا مسلما او مصحفا صح ويخير على اخراجهما من ملكه  
\* والبيع بشرط يقتضيه العقد صحيح كشرط الملك للمشتري \* وكذا بشرط  
لا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة \* ولو بشرط لا يقتضيه  
العقد وفيه نفع لاحد العاقلين او المبيع يستحق فهو فاسد كبيع عبد على ان يمتقه  
المشتري او يدبره او يكتبه او امة على ان يستولدها \* فلو اعتقه المشتري عاد البيع  
صحيحا فيلزم الثمن وعندها لا يعود قلزم القيمة \* وكشرط ان يستخدمه البائع شهرا  
او يسكنها او لا يسلمها الى رأس الشهر او يقرضه المشتري درهما او يهدي له هدية او  
يقطع البائع الثوب ويخطه قباء او قيصا او يحذو الثعل او يشركه ويصح فى الثعل  
استحسانا \* ولا يجوز بيع امة الا حلقها \* ولا البيع الى التبروز والمهرجان وصوم  
النصارى وفطر اليهود ان لم يعلم العاقدان ذلك \* ولا البيع الى الحصاد والدياس

والقطف والجراز وقدم الحاج \* وتصح الكفالة الى هذه الاوقات فان اسقط  
الاجل قبل حلوله صح \* وكذا لو باع مطلقا ثم اجل الى هذه الاوقات \* ومن باع  
نصيبه من دار يجوز ان علمه المتماقدان خلافا لابي يوسف ويكنى علم المشتري عند محمد

### ﴿ فصل ﴾

قبض المشتري المبيع بيعا باطلا باذن بايعه لا يملكه وهو امانة في يده عند البعض  
ومضمون عند البعض \* وقيل الاول قول الامام والثاني قولهما اخذا من الاختلاف  
فيما لو بيع مدبر او ام ولد فمات في يد مشتريه حيث لا يضمن عنده خلافا لهما  
\* ولو قبض المبيع بيعا فاسدا باذن بايعه صريحا او دلالة كقبضه في مجلس عقده  
وكل من عوضه مال ملكه ولزمه لهلاكه مثله حقيقة او معنى كالقيمة في التيمى  
\* ولكل منهما فسخه قبل القبض وبعده مادام في ملك المشتري اذا كان الفساد  
في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين \* وان كان لشرط زائد كشرط ان  
يهدى له هدية فكذا قبل القبض واما بعده فالفسخ لمن له الشرط لالمن عايه  
\* ولا يأخذه البايع حتى يرد ثمنه \* فان مات البايع فالمشتري احق به حتى يأخذ ثمنه  
\* وطالب للبايع ربح ثمنه بعد التقاضى للمشتري ربح مبيعهم فيصدق به كما طاب  
ربح مال ادعاه فقضى ثم تصادقا على عدمه فرد بعد ما ربح فيما المدعى \* فان باع  
المشتري ماشرا شراء فاسدا صح \* وكذا لو اعتقه او وهبه وسلمه وسقط حق الفسخ  
وعليه قيمته \* ولو بنى في دار اشتراها فاسدا او غرس فعليه قيمتها \* وقالوا ينقض البناء  
والغرس ويرد \* وشك ابو يوسف في روايته لمحمد عن الامام لزوم قيمتها ولم يشك  
محمد \* وكراه التجش والسوم على سوم غيره اذا رضيا بثن وتلقى الجلب المضرة باهل  
البلد \* وبيع الحاضر للبادى طمعا في غلاء الثمن زمن القحط \* والبيع عند اذان  
الجمعة لا يبيع من يزيد وصح البيع في الجميع \* ومن ملك مملوكين صغيرين او كبيرا  
او صغيرا احدهما ذورحم محرم من الآخر كراهه ان يفرق بينهما بدون حق  
مستحق \* ويصح البيع خلافا لابي يوسف في قرابة الولاد في رواية وفي الجميع  
في اخرى \* فان كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق

### ﴿ باب الاقالة ﴾

تصح بلفظين احدهما مستقبل خلافا لمحمد \* وتتوقف على القبول في المجلس  
كالبيع وهي بيع جديد في حق غير العاقدين اجماعا وفي حقهما بعد القبض فسخ

فان تعذر جعلها فسخا بطلت \* وعند ابى يوسف بيع فان تعذر ففسخ فان تعذر بطلت \* وعند محمد فسخ فان تعذر فبيع فان تعذر بطلت \* وقبل القبض فسخ في النقل وغيره \* وعند ابى يوسف في العقار بيع \* فلو شرط فيها اكثر من الثمن الاول او خلاف الجنس بطل الشرط ولزم الثمن الاول \* وعندهما يصح الشرط لو بعد القبض وتجعل بيعا \* وان شرط اقل من غير تعيب لزم الاول ايضا \* وعند ابى يوسف تجعل بيعا ويصح الشرط وان تعيب صح الشرط اتفاقا \* ولا تصح بعد ولادة المبيعة خلافا لهما \* ولا يتمتعان هلاك الثمن بل هلاك المبيع وهلاك بعضه يمنع قدره

### باب المراجعة والتولية

المراجعة بيع ما شراء بما شراء به وزيادة \* والتولية بيعه به بلا زيادة ولا نقص \* والوضعة بيعه بانقص منه ولا يصح ذلك ما لم يكن الثمن الاول مثليا او في ملك من يريد الشراء والربح معلوما \* ويجوز أن يضم الى رأس المال اجرة القسارة والصنع والطراز والقتل والحمل وسوق الغنم والسمسار لكن يقول قام على تكذا لا شريته \* ولا يضم نفقته ولا اجر الراعي والطبيب والمعلم وبيت الخط فان ظهر للمشتري خيانة في المراجعة خبير في اخذه بكل ثمنه او تركه \* وفي التولية يحط من ثمنه قدر الخيانة وهو القياس في الوضعة وعند ابى يوسف يحط فيهما قدر الخيانة مع حصتهما من الربح في المراجعة وعند محمد يخير فيهما \* فلو هلك قبل الرد او امتنع الفسخ لزم كل الثمن اتفاقا \* ومن شري شيئا بعشرة فباعه بخمسة عشرة ثم شراء ثانيا بعشرة يراجع على خمسة \* وان شراء ثانيا بخمسة لا يراجع وعندهما يراجع على الثمن الاخير مطلقا \* وان اشترى مأذون مدبون بعشرة وباع من سيده بخمسة عشر او بالعكس يراجع على عشرة \* والمضارب بالنصف لو شري بعشرة وباع من رب المال بخمسة عشر يراجع رب المال على اثني عشر ونصف \* ويراجع بلا بيان لو اعورت المبيعة او وطئت وهي ثيب او اصاب الثوب قرص فار او حرق نار \* وان فقت عينها او وطئت وهي بكر او تكسر الثوب من طيه ونشره لزم البيان \* وان اشترى بذنة وراجع بلا بيان خير المشتري \* فان اتلفه ثم علم لزم كل ثمنه وكذا التولية \* ولو اشترى ثوبين صفقة كلا بخمسة كره بيع احدهما مراجعة بخمسة بلا بيان \* ومن ولي بمقام عليه ولم يعلم مشتره قدره فسد وان علمه في المجلس خير

## ﴿فصل﴾

لا يصح بيع المتقول قبل قبضه ويصح في المقار خلافاً لحمد \* ومن اشترى كيلاً كيلاً لا يجوز له بيعه ولا اكله حتى يكيله \* وكفى كيل البائع بعد العقد بحضرته هو الصحيح ومثله الوزني والعددي لا المذكور \* وصح التصرف في الثمن قبل قبضه والخط منه والزيادة فيه حال قيام المبيع لا بعد هلاكه \* وكذا الزيادة في المبيع ويتعلق الاستحقاق بكل ذلك فبراج ويولى على الكل ان زيد وعلى ما بقى ان حط والشفيع يأخذ بالاكل في الفصلين \* ومن قال بيع عبدك من زيد بالف على اني ضامن كذا من الثمن سوى الالف اخذ الالف من زيد والزيادة منه وان لم يقل من الثمن فالالف على زيد ولا شيء عليه \* وكل دين اجل باجل معلوم صح تأجيله الا القرض الا في الوصية \* ولا يصح التأجيل الى مجهول متفاحش كهبوب الريح ويصح في المتقارب كالحصاد ونحوه

## ﴿باب الربا﴾

هو فضل مال خال عن عوض شرط لاحد الماقتدين في معاوضة مال بمال وعقلته القدر والجنس \* فحرم بيع الكيلى او الوزنى بجنسه متفاضلاً او نسئة ولو غير مطعوم كالخض والحديد \* وحل متانلاً مع التقابض او متفاضلاً غير معير كحفنة بحقتين وبيضة ببيضتين وتمرّة بتمرّتين \* فان وجد الوصفان حرم الفضل والنساء وان عدما حلا \* وان وجد احدهما فقط حل التفاضل لا النساء \* فلا يصح سلم هروى في هروى ولا برّ في شعير وشرط التعيين والتقابض في الصرف والتعيين فقط في غيره \* وما نص على تحريم الربا فيه كيلاً فهو كيلى ابدالاً بالبرّ والشعير والتمر والملح \* او على تحريمه وزناً فهو وزنى ابدالاً كالذهب والفضة ولو تعورف بخلافه \* ومالا نص فيه حل على العرف كغير الستة المذكورة \* فلا يجوز بيع البرّ بالبرّ متانلاً وزناً ولا الذهب بالذهب متانلاً كيلاً \* وحاز يبيع فلس معين بفلسين معينين خلافاً لحمد \* ويجوز بيع الكرباس بالقطن وبيع اللحم بالحيوان \* وعند محمد لا يجوز بيعه بحيوان جنسه حتى يكون اللحم اكثر مما في الحيوان من اللحم \* ويجوز بيع الدقيق متانلاً كيلاً لا بالسويق اصلاً خلافاً لهما \* ويجوز بيع الرطب بالرطب متانلاً \* وكذا بيع الرطب بالتمر والتمب بالزبيب متانلاً خلافاً لهما \* وكذا يبيع البرّ رطباً

او مبلولا بمثله او باليابس والتمر او الزبيب منعين بمثلهما متساويا خلافا لمحمد  
 \* ويجوز بيع لحم حيوان بلحم حيوان غير جنسه متفاضلا وكذا اللبن \* والجاموس  
 مع البقر جنس واحد وكذا المعز مع الضأن والبخت مع المزاب \* ويجوز  
 بيع خل العنب بخل الدقل متفاضلا \* وكذا شحم البطن بالالية او باللحم  
 والحزب بالبر او الدقيق او السويق وان كان احدهما نسيئة به يفتى \* ولا يجوز بيع  
 الجيد بالردي مما فيه الربا الا متساويا وكذا البسر بالتمر ولا يبيع البر بالدقيق  
 او بالسويق او بالنخالة مطلقا \* ولا يبيع الزيتون بالزيت او السمسم بالشيرج  
 حتى يكون الزيت والشيرج اكثر مما في الزيتون والسمسم لتكون الزيادة  
 بالتجير \* ولا يستقرض الخبز اصلا وعند ابى يوسف يجوز زنا وبه يفتى وعند  
 محمد يجوز عددا ايضا \* ولاربا بين السيد وعبد والمسلم والحربي في دار الحرب

### باب الحقوق والاستحقاق

يدخل العلو والكنيف في بيع الدار لا الظلة الا بدكر كل حق هولها او يمر افقها او بكل  
 حق قليل وكثير هو فيها او منها \* وعندها تدخل ان كان مفتوحها في الدار ولا يدخل  
 العلو في شراء منزل الا بدكر نحو كل حق ولا في شراء بيت وان ذكر كل حق ولا الطريق  
 والمسيل والشرب الا بدكر نحو كل حق وتدخل في الاجارة بدون ذكر

### فصل

الينة حجة متعدية والاقرار حجة قاصرة \* والتاقض يمنع دعوى الملك لا الحرية  
 والطلاق والنسب \* فلو ولدت امة مبيعة فاستحقت بيعة تبعها ولدها ان كان  
 في يده وقضى به ايضا وقيل يكفي القضاء بالام وان اقر بها لرجل لا يتبعها \*  
 وان قال شخص لا آخر اشتري فانا عبد فاشتره فاذا هو حر فان كان البائع  
 حاضرا او مكانه معلوما لا يضمن الا امر والاضمن ورجع على البائع اذا  
 حضر وان قال ارتنهى فلا ضمان اصلا \* ومن ادعى حقا مجهولا في دار  
 فصول على شيء فاستحق بعضها فلا رجوع عليه \* ولو استحق كلها رد كل  
 الموض وفهم منه صحة الصلح عن المجهول \* ولو كان ادعى كلها رد حصة ما يستحق  
 ولو بعضا \* ولمن باع فضولى ملكه ان يفسخه وله ان يميزه بشرط بقاء  
 العاقلين والمعقود عليه والملك الاول \* وكذلك بقاء الثمن ان كان عرضا واذا اجاز  
 فالثمن العرض ملك للفضولى وعليه مثل المبيع لو مثليا والا فقيمه \* وغير المرض

ملك للمجيز امانة في يد الفضولى \* وللفضولى ان يفسخ قبل اجازة المالك \* وصح  
اعتاق المشتري من الغاصب اذا اجيز البيع خلافاً لحمد ولا يصح بيعه \* ولو قطعت  
يده عند المشتري فاجيز فارشه له ويتصدق بما زاد على على نصف ثمنه \* ومن  
اشترى عبداً من غير سيده ثم اقام بينة على اقرار البائع او السيد بعدم الاسر  
واراد رده لا تقبل \* ولو اقر البائع بذلك عند القاضى فله رده \* ولو  
اشترى داراً من فضولى وادخلها في بناءه فلا ضمان على الفضولى خلافاً لحمد

### ﴿ باب السلم ﴾

هو بيع آجل بإجل ويصح فيما أمكن ضبط صفته ومعرفة قدره لافي غيره  
فيصح في المكيل والموزون سوى التقدين وفي العددي المتقارب كالجوز والبيض  
عدا وكبلاً \* وكذا الفلوس خلافاً لحمد رح \* وفي اللبن والآجر اذا  
سمى ملبن معلوم \* وفي المذروع كالتوب ان يبين طوله وعرضه ورقته \*  
وفي السمك المليح وزناً ونوعاً معلومين \* وكذا الطرئ في حينه فقط  
ولا يجوز فيهما عدداً ولا في الحيوان واطرافه ولا في جلوده عدداً \* ولا  
في الحطب حزماً والرطب جزاً \* ولا في الجوهر والخرز ولا في اللحم  
طرياً \* وقالوا يصح اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة  
ولا يجوز السلم بكيل او ذراع معين لا يدري قدره ولا في طعام قرية او تمر  
نحلة معينة ولا فيما لا يبقى من حين العقد الى حين المحل \* وشرطه بيان الجنس  
كبر او صغير \* والتنوع كسقية او بخسية \* والصفة كجيد او ردى والقدر نحو  
كذا رطلاً او كلباً بما لا يتقبض ولا ينسبط واجل معلوم \* واقاله شهر في الاصح  
\* وقدر رأس المال ان كان كيلياً او وزنياً او عددياً \* فلا يجوز في جنسين بلا  
بيان رأس مال كل منهما ولا بتقدين بلا بيان حصة كل منهما من المسلم فيه \*  
ومكان ايضاً ان كان له حمل ومؤنة \* وعندهما لا يشترط معرفة قدر رأس المال  
اذا كان معيناً ولا مكان الايضاء وبوفيه في مكان عقده \* ومثله الثمن والاجرة  
والقسمة وما لا محل له يوفيه حيث شاء في الاصح اتفاقاً \* وقبض رأس المال  
قبل التفرق شرط بقاءه \* فلوا سلم مائة نقداً ومائة دنيا على المسلم اليه في كرت  
بطل في حصة الدين فقط \* ولا يجوز التصرف في رأس المال او المسلم فيه  
قبل قبضه بشركة او تولية \* ولا شراء شئ من المسلم اليه برأس المال بعد

التقابل قبل قبضه \* ولو اشترى كرا أو امر رب السلم بقبضه قضاء لا يصح ولو امر مقرضه بذلك صح \* وكذا لو امر رب سلمه بقبضه له ثم لنفسه فإكتاله لأجل المسلم إليه ثم لنفسه صح \* ولو أكتال المسلم إليه في ظرف رب السلم بأمره وهو غائب لا يكون قبضا \* ولو أكتال البائع كذلك كان قبضا بخلاف ما لو أكتال في ظرف نفسه أو في ناحية بيته \* ولو أكتال الدين والعين في ظرف المشتري إن بدأ بالعين كان قابضا وإن بدأ بالدين فلا \* وعندها صح قبض العين فإن شاء رضى بالشركة وإن شاء فسخ البيع \* ولو أسلم أمة في كرا وقبضت ثم تقايلا فأتت قبل ردّها بقي التقايل وتجب قيمتها يوم قبضها ولو ماتت ثم تقايلا صح \* وكذا المقايضة في الوجهين بخلاف الشراء بالثمن فيهما \* ولو ادعى أحد عاقدي السلم بيان الأجل أو اشتراط الرداء وانكر الآخر فالقول لمدعيهما مطلقا \* وقال المنكر إن كان رب السلم في الأولى أو المسلم إليه في الثانية \* والاستصناع بأجل سلم فيصح فيما أمكن ضبط صفته وقدره تعورف أولا \* وبلاجل يصح فيما تعورف كخف وطشت وقفصة وهو بيع لأعدة فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع المستنصع عنه والمبيع هو العين لأعمله \* فلو أتى بمأصنه غيره أو بمأصنه هو قبل العدة فاخذه صح \* ولا يتعين للمستنصع بلا اختياره فيصح بيع الصانع له قبل رؤيته وله أخذه وتركه ولا يصح فيما لم يتعارف كالثوب

﴿ مسائل شتى ﴾

يصح بيع الكلب والفهد وسائر السباع علمت أولا \* والذي في البيع كالمسلم إلا في الحرم فإنها في حقه كالخلل والحزير في حقه كالشاة \* ومن زوج مشريته لآخر قبل قبضها جاز فإن وطئت كان قبضا والأفلا \* ومن اشترى شيئا فغاب غيبة معروفة لا يباع في دين بإيمه \* وإن لم تكن معروفة يباع فيه إذا برهن أنه باعه منه إذا لم يكن قبضه \* وإن غاب أحد المشتريين فللحاضر دفع كل ثمن وقبض المبيع وحبسه إذا حضر الغائب حتى يتقد حصته \* وإن اشترى بالف مثقال ذهب وفضة فهما نصفان \* وإن قال بالف من الذهب والفضة فن الذهب خمسمائة مثقال ومن الفضة خمسمائة درهم وزن سبعة \* ومن قبض زيفا بدل جيد غير عالم به فأنفق أو هلك فهو قضاء \* وقال أبو يوسف ردّ مثل الزيف ويحضى الجيد \* وإن فرّخ طير أو باض في أرض أو تكنس طي فهو لمن أخذه

\* وكذا قيد تعلق بشبكة منصوبة للجفاف او دخل دارا \* ودرهم اوسكر  
نثر فوق على ثوب فان اعدته صاحبه لذلك او كفه بعد السقوط او اغلق باب  
الدار بعد الدخول ملكه وليس للغير اخذه كمالو غسل التحل في ارضه او نبت  
فيها شجر او اجتمع تراب بحريان الماء \* مالا يصح تعليقه بالشرط ويبطله  
الشرط الفاسد البيع والاجارة والقسمة والاجازة والرجعة والصلح عن مال  
والابراء عن الدين وعزل الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار  
والوقف وكذا التحكيم عند ابى يوسف خلافا لمحمد \* ومالا يبطله الشرط  
الفاسد القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعق والرهن  
والايضاء والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة والحوالة  
والوكالة والاقالة والكتابة واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن  
دم العمد والجراحة وعقد الذمة وتعليق الرد بعب او بخيار شرط وعزل القاضى

### كتاب الصرف

هو بيع ثمن ثمن تجانسا اولا \* وشرط فيه التقاوض قبل التفرق \* وصح بيع  
الجنس بغيره مجازفة وبفضل لايبيع بحنسه الامساويا وان اختلفا جودة وصياغة  
\* فان بيع مجازفة ثم علم التساوى قبل التفرق جاز \* ولا يجوز التصرف في  
بدل الصرف قبل قبضه \* فلو باع ذهبا بفضة واشترى بها ثوبا قبل قبضها فسد بيع  
الثوب \* ولو اشترى امة تساوى الفامع طوق قيمته الف بالفين ونقد الفا  
فهو ثمن الطوق \* ولو اشترى الف الفين نقد والف نسئة فالتقد ثمن الطوق  
\* وان اشترى سيفا حليته خمسون بمائة ونقد خمسين فهي حصة الحلية وان لم  
يبين اوقال هي من ثمنهما \* وان تفرقا بلا قبض صح في السيف دونها ان تخلص  
بلا ضرر والابطال فيهما \* وان باع اناة فضة وقبض بعض ثمنه واقترا صح  
فيما قبض فقط والاناة مشترك بينهما \* وان استحق بمضه اخذ المشتري ما بقى  
بحصته اورده \* ولو استحق بمض قطعة نقرة اشترى اخذ الباقي بحصته  
بلا خيار \* وصح بيع درهمين ودينار بدينارين ودرهم \* وبيع كربة وكربة  
شعر بكربة وكربة شعر \* وبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار  
\* وبيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة وبيع دينار  
بعشرة هي عليه او بعشرة مطلقة ان دفع الدينار ويتقاصان العشرة بالعشرة



\* وما غلب الفضة او الذهب فضة وذهب حكما \* فلا يجوز بيع الخالص به ولا بيع  
بعض بعض الامساوي وزنا ولا استقراضه الا وزنا \* وما غلب عليه الغش منهما  
فهو في حكم العروض \* فيم به بالخالص على وجوه حلية السيف \* ويصح بيعه  
بجسه متفاضلا بشرط التقاض في المجلس \* والتابع والاستقراض بما يروج  
منه وزنا او عددا او بهما ولا يتعين بالتعيين لكونه ثمنا \* ولو اشترى به فكسد  
بطل البيع وقالا لا يبطل ويحب قيمته يوم البيع عند ابى يوسف رح وآخر  
ما تمومل به عند محمد \* ومالا يروج منه يتعين بالتعيين \* والمتساوي الغش  
مكغلو به في التابع والاستقراض وكذا في الصرف وقيل كغالبه \* ويجوز البيع  
بالفلوس النافقة وان لم تتعين فان كسدت فاخلط في كساد المشوش \* ولو  
استقرضها فكسدت يرد مثلها \* وعند ابى يوسف رح قيمتها يوم القرض  
وعند محمد رح يوم الكساد \* ولا يجوز البيع بغير النافقة ما لم تتعين \* ومن  
اشترى شيئا بنصف درهم فلوس او دانق فلوس او قيراط فلوس جاز البيع وعليه  
ما يباع بنصف درهم او دانق او قيراط منها \* ولو دفع الى صير في درهما وقال اعطني  
بنصفه فلوسا وبنصفه نصف الا حبة فسد البيع في الكل وعندهما صح في الفلوس  
\* ولو كرر اعطني صح في الفلوس اتفاقا \* ولو قال اعطني به نصف درهم فلوس  
ونصفا الا حبة صح في الكل \* والنصف الا حبة يمثله والفلوس بالباقي

### ﴿ كتاب الكفالة ﴾

هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لافي الدين هو الاصح \* ولا تصح الا بمن يملك  
التبرع \* وهي ضربان بالنفس وبالمال فالاولى تنعقد بكفلة بنفسه او برقبته  
ونحوهما مما يعبر به عن البدن او يجرى شائع منه كنصفه او عشرة \* وبضمنته وهو  
على الوالى او انازعيم او قيل به \* لا باناضا من معرفته \* وصح اخذ كفيلين  
او اكثر \* ويجب فيها احضار المكفول به اذا طلبه المكفول له فان لم يحضره  
حبس \* وان عين وقت تسليمه لزمه ذلك فيه اذا طلبه فان سلمه قبل ذلك  
برى \* فان غاب المكفول به وعلم مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه واياه فان  
مضت ولم يحضره حبسه \* وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به \* وتبطل  
بموت الكفيل والمكفول به ولو عبدا دون موت المكفول له بل يطالب وارثه  
او وصيه الكفيل ويبرأ اذا سلمه حيث تمكن مخلصته وان لم يقل اذا دفعته اليك

فأنا برئ \* وبسليم وكيل الكفيل اورسوله وبسليم المكفول به نفسه  
 من كفالاته \* فان شرط تسليمه في مجلس القاضي فسلمه في السوق قالوا يبرأ  
 والمختار في زماناته لا يبرأ \* وان سلمه في مصر آخر لا يبرأ عندها ويبرأ عند  
 الامام \* وان سلمه في برية او في السواد لا يبرأ \* وكذا ان سلمه في السجن  
 وقد حبسه غير الطالب \* فان كفل بنفسه على انه ان لم يوفاه به غدا فهو  
 ضامن لما عليه فلم يوفاه به غدا لزمه ما عليه \* وان مات ولا يبرأ من كفالة النفس  
 \* ومن ادعى على آخر مائة دينار بينها او لم بينها فكفله بنفسه رجل على انه  
 ان لم يوفاه به غدا فعليه المائة فلم يوفاه به غدا لزمه المائة خلافاً لحمد \* ولا يجبر  
 على اعطاء كفيل بالنفس في حد وقصاص فان سمحت به نفسه صح \* وقالوا يجبر  
 في القصاص وحد القذف \* فان شهد عليه مستوران في حد او قود حبس  
 \* وكذا ان شهد عدل واحد خلافاً لهما في رواية \* وصح الرهن والكفالة  
 بالحراج \* والكفالة بالمال صحيحة ولو مجهولاً اذا كان ديناً صحيحاً بتكفلت  
 عنه بالف او بمالك عليه او بما يدركك في هذا البيع \* وكذا لو عقها بشرط ملايم  
 كشرط وجوب الحق نحو ما يابيت فلانا او ما غصبك او ما ذاب لك عليه  
 او ان استحق المبيع فعلي \* وكشرط امكان الاستيفاء نحو ان قدم زيد  
 وهو المكفول عنه \* وكشرط تمسك الاستيفاء نحو ان غاب عن البلد  
 \* وان عاقها بمجرد الشرط كهبوب الريح ومجى المطر بطل \* وكذا ان جعل  
 احدهما اجلاً فصح الكفالة ويحب المال حالا \* وللطالب مطالبة اى شاء من  
 كفيله واصيله الا اذا شرط براءة الاصيل فتكون حوالة كما ان الحوالة بشرط  
 عدم براءة المحيل كفالة ولو طالب احدهما فله مطالبة الآخر \* فان كفل بماله  
 عليه فبرهن على الف لزمه وان لم يبرهن صدق الكفيل فيما اقر به مع يمينه  
 والاصيل في اقراره باكثر على نفسه خاصة \* فان كفل بلا امره لا يرجع عليه  
 بما ادى عنه وان اجازها المكفول عنه وان بامره رجع \* ولا يطلبه قبل الاداء  
 فان لوزم فله ملازمته وان حبس فله حبسه ويبرأ الكفيل بداء الاصيل وان  
 ابرأ الطالب الاصيل او اخر عنه برئ الكفيل وتأخر عنه \* وان ابرأ الكفيل  
 او اخر عنه لا يبرأ الاصيل ولا يتأخر عنه \* فان كفل بالدين الحال مؤجلاً الى  
 وقت يتأجل عن الاصيل ايضاً \* ولو صالح الكفيل عن الف على مائة برأ

ورجع بها فقط ان كفل بامرء \* وان صالح عن الالف بجنس آخر رجع بالالف \* وان صالح عن موجب الكفالة برى هو دون الاصيل \* وان قال الطالب للكفيل بالامر برئت الى من المال رجع على اصيله وكذا في برئت عند ابى يوسف خلافا لمحمد \* وفي برأتك لا يرجع وان كان الطالب حاضرا يرجع اليه في البيان في الكل \* ولا يصح تعليق البراءة عن الكفالة بالشروط كسائر البرآت والمختار الصحة \* ولا تجوز الكفالة بما تعذر استيفاؤه من الكفيل كالحدود وانقصاص ولا بالاعيان المضمونة بغيرها كالبيع والمروهون \* ولا بالامانات كالوديعة والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والشركة \* ولا بد من غير صحيح كبذل الكتابة حر كفل به او عبد \* وكذا بدل السعاية عند الامام \* ولا باجل على دابة معينة او بخدمة عبد معين بخلاف غير المعينين ولا عن ميت مفلس خلافا لهما \* ولا بلا قبول الطالب في المجلس وقال ابو يوسف تجوز مع غيبته اذا بلغه فاجاز \* فان قال المريض لو ارثته تكفل عني بما على فكفل مع غيبة الغرماء جاز اتفاقا \* ولو قاله لاجبي اختلف فيه المشايخ \* وتجوز بالاعيان المضمونة بنفسها كالمقبوض على سوم الثراء والمغصوب والمبيع فاسدا \* وبتسليم المبيع الى المشتري والمروهون الى الراهن والمستأجر الى المستأجر وبالنحن

### فصل

ولودفع الاصيل المال الى كفيله قبل دفع الكفيل الى الطالب لا يسترد منه وما ربح فيه الكفيل فله ولا يتصدق به ورده الى المطلوب احب ان كان المدفوع شيئا يتعين كالبه خلافا لهما \* ولو امر الاصيل كفيله ان يتعين عليه ثوبا ففعل فالتوب للكفيل والربح عليه \* ومن كفل لآخر بما ذاب له على غريمه او بما قضى له به عليه فغاب الغريم فبرهن الطالب على الكفيل بان له على الغريم الفا لا يقبل \* ولو برهن ان له على زيد الفا وهذا كفيله بامرء قضى به عليهما ولو بلا امرء قضى على الكفيل فقط \* وضمان الدرك للمشتري عند البيع تسليم يبطل دعوى الضامن المبيع بعد ذلك \* وكذا لو كتب شهادته وختم على صك كتب فيه باع ملكه او بيعا بائا بخلاف ما لو كتبها على اقرار الساقدين \* وضمان الوكيل بالبيع الثمن للموكل باطل \* وكذا ضمان المضارب الثمن لرب المال \* وضمان احد الشريكين حصة شريكه من ثمن ما باعاه صفقة واحدة

وصح لو بصفتين \* وضمان الدرك والخراج والقسمة صحيح \* وكذا ضمان التواب سواء كانت بحق ككرى النهر واجرة الحارس او بغير حق كالجبايات \* وضمان العهدة باطل وكذا ضمان الخلاص خلافا لهما \* ولو قال الكفيل ضمنته الى شهر وقال الطالب بل حالا فالقول للكفيل وفي الاقرار للمقر له \* ولا يؤخذ ضامن الدرك ان استحق المبيع مالم يقض بئنه على بايعه

﴿ باب كفالة الرجلين والعبدین ﴾

دين عليهما كفل كل عن صاحبه فما اذا احدهما لا يرجع به على الآخر الا اذا زاد على النصف \* ولو كفلا بمال عن رجل وكفل كل منهما به عن صاحبه فما اذا رجع بنصفه على شريكه او بكفه على الاصيل لوبامره \* وان ابرأ الطالب احدهما فله اخذ الآخر بكفه \* ولو فسخت المفاوضة فلب الدين اخذ من شاء من شريكهما بكل دينه وما اذا احدهما لا يرجع به على الآخر مالم يزد به على النصف \* واذا كوتب العبدان بعقد واحد وكفل كل عن صاحبه رجع كل على الآخر بنصف مادتى \* وان اعتق السيد احدهما قبل الاداء صح وله ان يأخذ حصة الآخر منه اصاله او من المعتق كفالة ويرجع المعتق فقط بما ادى على صاحبه \* لو كان على عبد مال لا يجب عليه الا بعد عتقه \* فكفل به رجل كفالة مطلقة لزم الكفيل حالا \* واذا ادى لا يرجع على العبد الا بعد عتقه \* ولو ادعى رقبة عبد فكفل به رجل فأت العبد فبرهن المدعى انه له ضمن الكفيل قيمته \* ولو كفل سيد عن عبده بامره او عبد غير مديون عن سيده فأتى ادى لا يرجع على الآخر

﴿ كتاب الحوالة ﴾

هى نقل الدين من ذمة الى ذمة \* وتصح في الدين لا في العين برضى المحتال والمحال عليه \* وقيل لا بد من رضى المحيل ايضا واذا تمت برى المحيل بالقبول فلا يأخذ المحتال من تركته لكن يأخذ كفيلا من الورثة او الغرماء مخافة التوى \* ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توى حقه وهو يموت المحال عليه مفلسا او انكراه الحوالة وحلفه ولا يئنه عليها \* وعندهما بتفليس القاضى اياه ايضا وتصح بالذراهم المودعة \* ويبرأ المحال عليه بهلاكها وبالمقصوبة ولا يبرأ بهلاكها \* واذا قيدت الحوالة بالدين او الوديعة او النصب لا يطالب المحيل المحتال عليه مع ان المحتال اسوة لغرماء المحيل بعد موته وان لم تقيد بشئ فله المطالبة \* ولا تبطل

الحوالة بأخذه ما على المحتال عليه أو عنده وإذا طالب المحال عليه المحيل بمثل ما أحال به فقال احلت بدني لي عليك لا يقبل بلا حجة ولو طالب المحيل المحتال بما أحال فقال احلتي بدني لي عليك لا يقبل بلا حجة \* وتكره السفتجة وهي الاقراض لسقوط خطر الطريق

### كتاب القضاء

القضاء بالحق من أقوى الفرائض وأفضل العبادات \* وأهله من هو أهل للشهادة وشرط أهليته شرط أهليتها \* والفاسق أهل له ويصح تقليده ويجب أن لا تقلد كما يصح قبول شهادته ويجب أن لا تقبل \* ولو فسق العدل يستحق الغزل ولا ينزول في ظاهر المذهب وعليه مشايخنا \* ولو أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضياً \* والفاسق يصلح مقنياً وقيل لا \* ولا ينبغي أن يكون القاضي فظاً غليظاً جباراً عنيداً \* وينبغي أن يكون موثقاً به في دينه وعفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والآثار ووجوه الفقه \* وكذا المفتي والاجتهاد شرط الأولوية \* فيصح تقليد الجاهل ويختار الإقدر والأولى \* وكره التقليد لمن خاف الخيف والعجز عن القيام به \* ولا بأس به لمن يتق من نفسه بآداء فرضه \* ومن تعين له فرض عليه \* ولا يطلب القضاء ولا يسئله \* ويجوز تقلده من السلطان الجائر ومن أهل البني إلا إذا كان لا يمكنه من القضاء بحق \* وإذا تقلد يسئل ديوان قاض قبله وهو الخرائط التي فيها السجلات والمحاضر وغيرها \* ويبعث أمينين يقضانها بحضرة المعزول أو أمينه ويسئلانه شيئاً فشيئاً \* ويجعلان كل نوع في خريطة على حدة \* وينظر في حال المحبوسين فمن أقر بحق أو قامت عليه به بينة الزمه \* ولا يعمل بقول المعزول إلا بتنادي عليه ثم يخلى سبيله بعد ما استظهر في أمره \* ويعمل في الودائع وغلات الوقوف بالينة أو باقرار ذي اليد لا بقول المعزول إلا أن أقر ذواليد بالتسليم منه \* ويجلس للحكم جلوساً ظاهراً في المسجد والجامع أولى \* ولو جلس في داره وأذن في الدخول فلا بأس به \* ولا يقبل هدية إلا من قريبه أو ممن جرت عاده بمهاداته أن لم يكن لهما خصومة ولم يزد على العادة \* ويحضر الدعوى العامة لا الخاصة وهي ما لا يتخذ أن لم يحضر \* ويشهد الجنازة ويعود المريض ويتخذ مترجماً كاتباً عدلاً \* ويسوى بين الخصمين جلوساً وأقبالا ونظراً ولا يسار أحدهما ولا يشير إليه ولا يضيفه دون الآخر

ولا يضحك اليه ولا يمزح معه ولا يلقه حجة \* ويكره تلقينه الشاهد بقوله  
أشهد بكذا واستحسنه ابو يوسف في غير موضع التهمة \* ولا يبيع ولا  
يشترى في مجلسه ولا يمازح \* فان عرض له هم او نعاس او غضب او جوع  
او عطش او حاجة كف عن القضاء \* واذا تقدم اليه الخصمان فان شاء قال  
لهما ما لكما وان شاء سكت واذا تكلم احدهما سكت الآخر

﴿ فصل ﴾

واذا ثبت الحق للمدعى وطلب حبس خصمه فان ثبت بالاقرار لا يحبس  
الا اذا امره بالاداء فابي وان ثبت بالينة حبسه قبل الامر بالدفع وقيل لا  
فان ادعى الفقر حبسه في كل مالزمه بدل مال كالفن والقرض او بالتزامه كالمهر  
المعجل والكفالة لا فيماعد ذلك \* الا اذا برهن خصمه ان له مالا \* ويحبسه  
مدة يغلب على ظنه انه لو كان له مال لا يظهره هو الصحيح وقيل شهرين  
او ثلثة \* فان لم يظهر له مال خلى سبيله الا ان يبرهن خصمه على يساره فيؤبد  
حبسه \* ولا تسمع الينة على اعساره قبل حبسه وعليه عامة المشايخ \* ويحبس  
الرجل لثقة زوجته لا والد في دين ولده الا ان ابي من الاتفاق عليه \* ولو  
مرض في الحبس لا يخرج ان كان له من يخدمه فيه والا اخرج \* ولا يمكن المحترف  
من اشتغاله فيه هو الصحيح \* ويمكن من وطى جاريته ان كان فيه خلوة \* واذا  
تمت المدة ولم يظهر له مال خلى سبيله \* ولا يحول بينه وبين غرامه بل يلازمونه  
ولا يمنعون من التصرف والسفر يأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالخصص  
\* والملازمة ان يدوروا معه حيث دار \* فان دخل داره جلسوا على الباب  
\* ولو كان الدين لرجل على امرأة لا يلازمها بل يبعث امرأة تلازمها  
\* وقالوا اذا فلسه الحاكم يحول بينه وبين غرامه الا ان يبرهنوا ان له مالا

﴿ فصل ﴾

اذا شهدوا عند القاضي على خصم حاضر حكم بها وكتب بالحكم وهو السجل  
\* وان شهدوا على غائب لا يحكم بل يكتب بها ليحكم المكتوب اليه وهو  
كتاب القاضي الى القاضي والكتاب الحكمي وهو نقل الشهادة في الحقيقة  
وقبل في كل مالا يسقط بالشبهة كالدين والعقار والتكاح والنسب والغصب  
والامانة والمضاربة المجهودتين \* وعن محمد رحمه الله بقوله في كل ما ينقل وعليه

التأخرون وبه يفتى \* ولا بد أن يكون الى معلوم بان يقول من فلان الى فلان  
ويذكر نسبهما فان شاء قال بعده والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين  
ويقرأه على من يشهدهم عليه ويعلمهم بما فيه وتكون اسماؤهم داخلة ويختمه  
بمحضرتهم ويحفظوا ما فيه ويسلمه اليهم \* وابو يوسف رحمه الله لم يشترط  
شيئا من ذلك سوى اشهادهم انه كتابه لما ابتلى بالقضاء \* واختار السرخسي  
قوله وليس الخبر كالبيان واذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولا  
يقبله الا بمحضرة الخصم وبشهادة رجلين اورجل وامرأتين انه كتاب فلان  
القاضي قرأه علينا وختمه وسلمه الينا في مجلس حكمه \* وعند ابى يوسف  
رحمه الله انه كتاب فلان وختمه \* وعنه ان الحتم ليس بشرط فاذا شهدوا  
فتحه وقرأه على الخصم والزمه ما فيه \* وبطل الكتاب بموت الكاتب وعزله  
قبل وصول الكتاب \* وبموت المكتوب اليه الا ان كتب بعد اسمه  
والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لابعوت الخصم بل ينفذ على وارثه  
\* واذا علم القاضي بشئ من حقوق العباد في زمن ولايته ومحلها جازله ان يقضى به

### ﴿ فصل ﴾

ويجوز قضاء المرأة في غير حد وقود \* ولا يستخلف قاض الا ان يفوض اليه  
ذلك بخلاف المأمور بالجمعة \* واذا استخلف المفوض اليه قاضه لا ينزل بعزله  
ولا بموته بل هو نائب الاصيل وغير المفوض ان قضى نائبه بمحضرة او بفيئته  
فاجازه جاز كما في الوكالة \* واذا رفع الى القاضي حكم قاض آخر في امر اختلف  
فيه في الصدر الاول امضاه ان لم يخالف الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع  
\* وما اجتمع عليه الجمهور لا يعتبر فيه خلاف البعض \* والقضاء بمحل او حرمة  
ينفذ ظاهرا وباطنا ولو بشهادة زور اذا ادعى بسبب معين \* وعندها لا ينفذ  
باطنا بشهادة الزور \* فلو اقامت بينة زور انه تزوجها وحكم به حل لها تمكنه  
خلافهما وفي الاملاك المرسلة لا ينفذ باطنا اتفاقا \* والقضاء في مجتهد فيه بخلاف رأيه  
ناسيا او عامدا لا ينفذ عندهما وبه يفتى وعند الامام ينفذون ناسيا \* وفي العمدر وايتان ولا  
يقضى على غائب الا بمحضرة نائبه حقيقة كوكيله او شرعا كوصي نصابه القاضي او حكما  
بان كان ما يدعى على الغائب سببا لا يدعى على الحاضر فان كان شرطا لا يصح \* ويقرض  
القاضي مال اليتيم ويكتب ذكر الحق \* ولا يجوز ذلك للوصى ولا للاب في الاصح

﴿ فصل ﴾

ولو حكم الخصمان من يصلح قاضيا ليحكم بينهما صح ونفذ حكمه عليهما بيينة او اقرار او نكول واخبره باقرار احد الخصمين وبعدالة الشاهد حال ولايته ولكل منهما ان يرجع قبل حكمه لابعده واذا رفع حكمه الى قاض امضاء ان واقف مذهبه والا نقضه \* ولا يصح التحكيم في حد وقود ويصح في سائر المجتهدات قالوا ولا يفتى به دفعا لتجاسر العوام \* ولو حكماء في دم خطا حكم بيينة بالدية على العاقلة لا ينفذ \* ولا يصح حكم المحكم ولا المولى لابويه وولده وزوجته ويصح عليهم ويصح لمن ولاه وعليه

﴿ مسائل شتى ﴾

ليس لذي سفل عليه علو لغيره ان يتد في سفله او ينقب كوة بلا رضى ذى العلو ولا لذي العلو ان يبنى عليه \* وعندها لكل منهما فعل مالا ضرر فيه بلا رضى الآخر \* وقيل قولهما تفسير لقوله \* وليس لاهل زاوية مستطيلة تشعب منها مستطيلة غير نافذة فتح باب في المنشعبة \* وفي النافذة والمستديرة لزق طرفاهلهم ذلك \* ومن ادعى هبة في وقت فسئل بيينة فقال جحدني الهبة فاشتريته منه او لم يقل ذلك فبرهن على الشراء بعد وقت الهبة يقبل ولو قبله لا يقبل \* ومن ادعى ان زيدا اشترى جاريته فانكر زيد وترك هو خصومه حل له وطئها \* ومن اقر بقبض عشرة وادعى انها زيوف او نبه رجة صدق لا ان ادعى انها ستوفة ولا ان اقر بقبض الجياد او حقه او الثمن او بالاستيفاء \* والزيف ما رده بيت المال \* والنه رجة ما رده التجار ايضا \* والستوفة ما غلب غشه ومن قال لمن اقر له بالف ليس لي عليك شيء ثم قال في مجلسه نعم لي عليك الف لا يقبل منه بلا حجة بخلاف مالهو كذب من قال له اشتريت مني هذا ثم صدقه \* ومن قال لمن ادعى عليه مالا ما كان لك على شيء قط فبرهن عليه به فبرهن هو على القضاء او الإبراء قبل وان زاد على انكاره ولا اعرفك فلا \* ولو ادعى على آخر بيع امته منه واراد ردها ببيع فانكر فبرهن المدعى على البيع والمنكر على البراءة من كل عيب لا يسمع برهان المنكر \* وذكر ان شاء الله في آخر نصك يبطل كله وعندها آخره فقط وهو استحسان



﴿ فصل ﴾

مات نصراني فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقال وارثه بل قبله فالقول له  
 \* وكذا الومات مسلم فقالت زوجته اسلمت قبل موته وقال الوارث بل بعده  
 \* وان قال المودع هذا ابن مودعي الميت لا وارث له غيره دفع الوديعة اليه  
 \* وان قال لا آخر هذا ابنه ايضا وكذبه الاول قضي للاول \* ولو قسم الميراث  
 بين الورثة او الغرماء بشهادة لم يقولوا فيها لا نعرف له وارثا او غريما آخر  
 لا يؤخذ منهم كفيلا وهو احتياط ظلم وعندهما يؤخذ \* ومن ادعى عقراله  
 ولاخيه الغائب وبرهن عليه دفع اليه نصفه وترك باقيه مع ذي اليد بلا اخذ كفيلا  
 منه ولو جاحدا \* وقالوا ان كان جاحدا اخذ النصف الآخر منه ووضع عند  
 امين \* وفي المنقول يؤخذ منه بالاتفاق وقيل على الخلاف \* واذا حضر الغائب  
 دفع اليه نصيبه بدون اعادة اليته \* ومن اوصى بثلث ماله فهو على كل مال له  
 \* ولو قال مالي او ما املك صدقة فهو على مال الزكاة \* ويدخل فيه ارض  
 العشر عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد \* فان لم يكن له مال غيره امسك منه قوته  
 فاذا اصاب مالا تصدق بمثل ما امسك \* ومن اوصى اليه فلم يعلم فهو وصي بخلاف  
 التوكيل \* وقبل في الاخبار بالتوكيل خبر فرد وان فاسقا لا في العزل منه  
 الاخير عدل امستورين وعندهما هو كالاول \* وكذا الخلاف في اخبار السيد  
 بجناية عبده والشفيع بالبيع والبكر بالتزويج ومسلم لم يهاجر بالشرائع ولو باع  
 القاضى او امينه عبدا للغرماء واخذ المال فضاع واستحق العبد لا يضمن ويرجع  
 المشتري على الغرماء \* ولو باعه الوصى لاجلهم باصر القاضى ثم استحق او مات  
 قبل قبضه وضاع المال رجع المشتري على الوصى وهو على الغرماء \* ولو قال لك  
 قاض عدل علم قضيت على هذا بالرجم او القطع او الضرب فافعله وسمك  
 فعله \* وكذا في العدل غير العالم ان استفسر فاحسن تفسيره والا فلا \* ولا يعمل  
 بقول غير العدل مطلقا ما لم يبين سبب الحكم \* ولو قال قاض عزل لشخص  
 اخذت منك الفادفعتها الى فلان قضيت بها عليك \* او قال قضيت بقطع  
 يدك في حق فقال بل اخذتها او قطعت ظلما واعترف بكون ذلك حال ولايته  
 صدق القاضى ولا يمين عليه \* ولو قال فعلته قبل ولايتك او بعد عزلك وادعى  
 القاضى فعله في ولايته فالقول له ايضا هو الصحيح \* والقاطع والاخذ  
 ان كانت دعواه كدعوى القاضى ضمن هنا لا في الاول

﴿ كتاب الشهادات ﴾

هي اخبار بحق للغير على الغير عن مشاهدة لا عن ظن \* ومن تعين لتحملها لا يسمع ان يتمتع منه \* ويفترض اداؤها بعد التحمل اذا طلبت منه الا ان يقوم الحق بغيره وسترها في الحدود افضل ويقول في السرقة اخذ لاسرق \* وشرط للزنا اربعة رجال \* وللقصاص وبقية الحدود رجلان \* وللولادة والبكارة وغيوب النساء مما لا يطلع عليه الرجال امرأة \* وكذا لاستهلال المولود في حق الصلاة لا الارث وعندها في حق الارث ايضا \* ولغير ذلك رجلان او رجل وامرأتان ما لا كان او غير مال كالنكاح والرضاع والطلاق والوكالة والوصية \* وشرط لكل الحرية والاسلام والعدالة ولفظ الشهادة \* فلا تصح لو قال اعلم اوتيقن ولا يسأل قاض عن شاهد بلا طعن الخصم الا في حد او قود وعندها يسأل في سائر الحقوق سرا وعلنا وبه يفتى في زماننا \* ويجزى الا كفء بالسر \* ويكفي للتزكية هو عدل في الاصح \* وقيل لا بد من قوله عدل جائز الشهادة \* ولا يصح تعديل الخصم بقوله هو عدل لكن خطأ او نسي فان قال هو عدل صدق ثبت الحق \* ويكفي الواحد لتزكية السر والترجمة والرسالة الى المزكي والاشنان احوط \* وعند محمد لا بد من الاثنين وتشتط الحرية في تزكية العلانية دون السر

﴿ فصل ﴾

يشهد بكل ماسمه اورآه كالبيع والاقرار وحكم الحاكم والنصب والقتل وان لم يشهد عليه ويقول اشهد لا اشهدني \* ولا يشهد على شهادة غيره اذا سمع اداءها او اشهاد الغير عليها مالم يشهد هو عليها \* ولا يعمل شاهد ولا قاض او لار او بخطه مالم يتذكر وعندها يجوز ان كان محفوظا في يده ولا يشهد بملم يعاينه الا النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقت اذا اخبره بهامن يتق به من عدلين او عدل وعدلين \* وفي الموت يكفي العدل ولو اتى هو المختار \* ويشهد من رأى جالسا مجلس القضاء يدخل عليه الخصوم انه قاض \* ومن رأى رجلا وامرأة يسكنان معا وبينهما انبساط الازواج انها زوجته \* ومن رأى شيئا سوى الآدمي في يد متصرف فيه تصرف الملاك انه له ان وقع في قلبه ذلك \* والآدمي ان علم رقه او كان صغيرا لا يعبر عن نفسه فكذلك \* ولو فسر للقاضي انه شهد بالتسامع او بمعاينة

اليد لا يقبلها \* ومن شهد أنه حضر دفن زيد أو صلى عليه قبلت وهو عيان

﴿ باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل ﴾

لا تقبل شهادة الاعمى خلافا لابي يوسف فيما اذا تحملها بصيرا \* ولا شهادة المملوك والصبي الا ان تحملها حال الرق والصغر واذيا بمسءلعتق والبولغ \* ولا شهادة المحدود في قذف وان تاب الا ان حذ \* كافر اثم اسلم \* ولا الشهادة لاصله وان علا وفرعه وان فقل وعبدته ومكاتبه ومن احذ الزوجين للآخر والتشريك لشريكه فيما هو من شركتهما \* ولا شهادة الخنث الذي فعل الردى والتامحة والغنية والعدو بسبب الدنيا على عدوه \* ومدمن الشرب على اللهو ومن يلعب بالطيور او الطيور او يفتي للناس او يلعب بالترداو يقامر بالشرطنج او قوته الصلاة بسببه او يرتكب ما يوجب الحد او يأكل الربوا او يدخل الحمام بلا ازار او يفعل ما يستخف به كالبول والاكل على الطريق او يظهر سب السلف \* وتقبل الشهادة لاختيه وعمه ومحرمه رضاعا او مصاهرة \* وشهادة اهل الاهواء الا الخطائية والذي على مثله وان اختلفا ملة \* وعلى المستأمن دون عكسه والمستأمن على مثله ان كانا من دار واحدة وعدو بسبب الدين ومن الم بصغيرة ان اجتنب الكبار وغلب صوابه على خطأه والاقف والخصى وولد الزنا والخنثي والعمال والمعتق لمعتقه \* والمعتبر حال الشاهد وقت الاداء لا التحمل \* ولو شهدا ان اباهما اوصى الى زيد وزيد يدعيه قبلت وان انكر فلا \* ولو شهدا ان اباهما الغائب وكله لا تقبل وان ادعاه \* ولو شهدا بدينائمه انه اوصى الى زيد وهو يدعيه قبلت \* وكذا لو شهدا مدبونا او من اوصى لهما او وصياه \* ولا تقبل الشهادة على جرح مجرد وهو ما يشق به من غير ايجاب حق للشرع او للعدو نحو هو فاسق او آكل الربا وانه استأجرهم \* وتقبل على اقرار المدعى بنفسهم وعلى انهم عبيد او محدودون في قذف او شاربوا خمر او قذفة او شركاء المدعى وانه استأجرهم لها بكذا واعطاهم ذلك من ماله عنده او اتي صالحتهم بكذا او دفعته اليهم على ان لا يشهدوا على قسدهم \* ومن شهد ولم يبرح حتى قال او هممت بعض شهادتي قبل ان كان عدلا

﴿ باب الاختلاف في الشهادة ﴾

شرط موافقة الشهادة الدعوى \* فلو ادعى دارا شراء او اربا وشهدا بملك مطلق ردت وفي عكسه تقبل \* وكذا شرط اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى \*

فلا تقبل لو شهد احدها بالف او مائة او طلبة والآخر بالفين وبمائتين وبطلقتين او ثلاث وعندها تقبل على الاقل \* ولو شهد احدها بالف والآخر بالف ومائة والمدعى يدعى الاكثر قبلت على الالف اتفاقا \* وكذا مائة ومائة وعشرة وطلقة وطلقة ونصف \* ولو شهدا بالف او بقرض الف وقال احدهما قضى منها كذا قبلت على الالف لا على القضاء مالم يشهد به آخر \* وينبى لمن علمه ان لا يشهد حتى يقر المدعى به \* ولو شهدا بقتله زيدا يوم النحر بمكة وآخر ان بقتله اياه بكوفة رد تافان قضى باحدهما او لا بطلت الاخيرة \* ولو شهدا بسرقة بقرة واختلفا في لوها قطع وان اختلفا في الذكورة والانوثة لا وعندهما لا يقطع فيهما وفي الغصب لا تقبل اتفاقا \* ولو شهد واحد بالشراء او الكتابة بالف والآخر بالف ومائة ردت \* وكذا العتق على مال والصلح عن قود والرهن والخلع ان ادعى العبد والقاتل والراهن والمرأة وان ادعى الآخر كان كدعوى الدين \* والاجارة كالبيع عند اول المدة وكالدين بعدها \* وفي النكاح تقبل بالالف استحسانا \* ولا فرق فيه بين دعوى الاقل والاكثر وقال ردت فيه ايضا \* ولا بد من الجز في شهادة الارث بان يقول الشاهدمان وتركه ميراثا للمدعى او مات وهذا ملكه او في يده خلافا لابي يوسف \* فان قال كان هذا الشيء لاب المدعى اعاره من ذى اليد او اودعه اياه قبلت بلا جرم \* وان شهدا ان هذا الشيء كان في يد المدعى منذ كذا ردت \* وان شهدا انه كان ملكه قبلت ولو اقر المدعى عليه انه كان في يد المدعى امر بالدفع اليه \* وكذا لو شهدا باقراره بذلك

### باب الشهادة على الشهادة

قبل في غير حد وقود وان تكررت \* وشرط لها تعذر حضور الاصل بموت او مرض او سفر وان يشهد عن كل اصل اثنان لاتعابر فرعى الشاهدين \* وصفتها ان يقول الاصل اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا ويقول الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي به \* ويصح تعديل الفرع اصله واحد الشاهدين الآخر فان سكت عنه جاز ونظر في حاله عند ابي يوسف وقال محمد ترد شهادته \* وتبطل شهادة الفرع بانكار الاصل الشهادة \* وان شهدا على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان الفلانية وقالوا اخبرانا انهما يعرفانها وجاء المدعى بامرأة لم يدريا انها هي ام لا قيل له

هات شاهدين انها هي \* وكذا في نقل الشهادة فان قال فيها القيمة لا يجوز حتى ينسبها الى فخذها والتعريف يتم بذكر الجدة او الفخذ او نسبة خاصة \* والنسبة الى المصر او الى المحلة الكبيرة عامة والى السكة الصغيرة خاصة

﴿ باب الرجوع عن الشهادة ﴾

لا يصح الرجوع عنهما الا عند قاض \* فلو ادعى المشهود عليه رجوعهما عند غيره لا يحلفان \* ولا يقبل برهانه عليه بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه اياها \* فان رجعا قبل الحكم لا يحكم وان بعده لا ينقض وضما ما تلقاه بها اذا قبض المدعى مدة عامه دين كان او عينا فان رجعا احدهما ضمن نصفا \* والعبرة لمن بقى لان رجعا \* فان شهد ثلثة ورجع واحدا لا يضمن ان رجع آخر ضمنا نصفا وان شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة ضمننت ربعا وان رجعتا ضمننتا نصفا \* وان شهد رجل وعشر ونسوة فرجع ثمان لا يضمن شيئا فان رجعت اخرى ضمن التسع ربعا وان رجع العشر ضمن نصفا وان رجع الكل فعلى الرجل سدس وعليهن خمسة اسداس \* وعندها عليه نصف وعليهن نصف \* وان شهد رجلان وامرأة ورجعوا فالعزم على الرجلين خاصة \* ولا يضمن زاجع شهد بنكاح بمهر مسمى عليها او عليه الا ما زاد على مهر المثل \* ولا من شهد بطلاق بعد الدخول \* ويضمن في الطلاق قبل الدخول نصف المهر \* وفي البيع ما نقص عن قيمة المبيع وفي العتق القيمة \* وفي القصاص الدية فقط \* ويضمن الفرع ان رجع لا الاصل ان قال ما شهدته على شهادتي ولو قال اشهدته وغلطت ضمن عند محمد لا عندها \* وان رجع الاصل والفرع ضمن الفرع فقط وعند محمد يضمن المشهود عليه اى الفريقين شاء \* وقول الفرع كذب اصلى او غلط ليس بشئ \* وان رجع المزكى عن التزكية ضمن خلافا لهما \* ولا يضمن شاهد الاحصان برجوعه \* ولو رجع شاهد اليمين وشاهد الشرط ضمن شاهد اليمين خاصة \* ولو رجع شاهد الشرط وحده اختلف المشايخ \* ومن علم انه شهد زورا شهر ولا يعزر وعندها يوجع ضربا ويحبس

﴿ كتاب الوكالة ﴾

هى اقامة الغير مقام نفسه في التصرف \* وشرطها كون الموكل ممن يملك التصرف والوكيل يعقل العقد ويقصده \* فصح توكيل الحر البالغ او المأذون

حرًا بالغًا أو مأذونة أو صبيًا عاقلًا أو عبداً محجورين بكل ما يقدره هو نفسه  
 \* وبإيفاء كل حق وبإستيفائه إلا في حدة وقود مع غيبة الموكل وبالحصومة في كل  
 حق بشرط رضى الخصم للزومها إلا أن يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور  
 مجلس الحاكم أو غائباً مسافة سفر أو مريداً للسفر أو مخدرة غير معتادة الخروج  
 إلى مجلس الحاكم \* وعندها لا يشترط رضى الخصم وحقوق عقد يضيفه  
 الوكيل إلى نفسه كييع واجارة وصلاح عن اقرار تتعلق به أن لم يكن محجوراً  
 فيسلم المبيع ويتسلمه ويقبض الثمن ويطالب به ويرجع به عند الاستحقاق  
 ويخاصم في عيب مشريه ويرده به أن لم يسلمه إلى موكله وبعد تسليمه لا الإبادة  
 ويخاصم في عيب مبيعه \* وفي شفعة أن كان في يده وكذا شفعة مشريه والملك  
 يثبت للموكل ابتداء فلا يعتق قريب وكيل شراء \* وحقوق عقد يضيفه إلى  
 موكله يتعلق بالموكل كتكاح وخلع وصلاح عن انكار أو دم عمد وكتابة وعق  
 على مال وهبة وصدقة واعارة وإيداع ورهن واقرض وشركة ومضاربة  
 \* فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر ولا وكيل المرأة بتسليمها ولا يبدل الخلع  
 وللمشتري منع الثمن عن الموكل فإن دفعه إليه صح ولا يطالبه الوكيل ثانياً  
 \* وأن كان للمشتري على الموكل دين وقت المقاصة به وكذا أن كان له على  
 الوكيل دين خلافاً لأبي يوسف ويضمنه الوكيل للموكل \* وأن كان دينه  
 عليهما فالمقاصة بدين الموكل دون الوكيل

### ﴿ باب الوكالة بالبيع والشراء ﴾

لا يصح التوكيل بشراء شيء يشمل اجناساً كالرقيق والثوب والدابة أو ما هو  
 كالاجناس كالدار وأن بين الثمن \* فإن سمي نوع الثوب كالهروى جاز \* وكذا  
 أن سمي نوع الدابة كالفرس أو البغل أو بين ثمن الدار والمحلة \* أو بين جنس  
 الرقيق كالعبد ونوعه كالتركي \* أو ثمن معين نوعاً أو عمماً فقال ابتع لى مارأيت  
 \* ولو وكله بشراء الطعام فهو على البرّ ودقيقه \* وقيل على البرّ في كثير  
 الدراهم وعلى الخبز في قليلها وعلى الدقيق في وسطها \* وفي متخذ  
 الوليمة على الخبز بكل حال \* وصح التوكيل بشراء عين بدين له على الوكيل  
 وفي غير العين أن هلك في يد الوكيل فعليه وأن قبضه الموكل فهو له \* وقالوا  
 هو لازم للموكل أيضاً وهلاكه عليه إذا قبضه الوكيل \* وعلى هذا إذا امره

ان يسلم ما عليه او يصرفه \* ولو وكل عبدا ليشترى نفسه له من سيده  
 فان قال بعني نفسي لفلان فباع فهو له وان لم يقل لفلان عتق \* وان وكل  
 العبد غيره ليشترى من سيده فان قال الوكيل للسيد اشترته لنفسه فباع  
 عتق على السيد وولاؤه له \* وان لم يقل لنفسه فهو للوكيل وعليه ثمنه وما اعطاه  
 العبد لاجل الثمن للمولى \* واذا قال الوكيل لمن وكله بشراء عبد اشتريت لك  
 عبد فأت وقال الموكل اشتريته لنفسك فالقول للموكل ان لم يكن دفع الثمن والا  
 فالوكيل \* وللوكيل طلب الثمن من الموكل وان لم يدفعه الى البائع وحسب  
 المشتري لاجله \* فان هلك قبل حبه هلك على الامر ولا يسقط ثمنه وان  
 بعد حبه سقط \* وعند ابي يوسف هو كالرهن \* وليس للوكيل بشراء  
 معين شراؤه لنفسه فان شراه بخلاف جنس مسمى من الثمن او بغير التقود وقع له  
 \* وكذا ان امر غيره فشرراه بغيره وان بحضرة فلموكل وفي غير المعين هو  
 للوكيل الا ان اضاف العقد الى مال الموكل او اطلق ونوى له \* ويعتبر في السلم  
 والصرف مفارقة الوكيل لا الموكل \* ولو قال بعني هذا لزيد فباع ثم انكر كون  
 زيدا امره فلزيد اخذه ان لم يصدق انكاره فان صدقه لا يأخذه جبرا فان سلمه  
 المشتري اليه صح \* ومن وكل بشراء رطل لم بدرهم فشرى رطلين بدرهم  
 مما يباع رطل بدرهم لزم موكله رطل بنصف درهم وعندهما يلزمه ان رطلان  
 بالدرهم \* ولو وكل بشراء عشرين بعينهما فشرى احدهما جاز \* وكذا ان وكل  
 بشراهما بالف وقيمتها سواء فشرى احدهما بنصفه او باقل وان باكثر لاوقالا  
 يجوز ايضا ان كان بما يتعاقب فيه وقد بقي ما يشتري بمثله الآخر فان شري الآخر بما بقي  
 قبل الخصومة جاز اتفاقا \* فان قال الوكيل بشراء عبد غير معين بالف شرته بالف  
 وقال الموكل بنصفه فان كان قد دفع اليه الف صدق الوكيل ان ساوى الف وان  
 لم يكن دفعها فان ساوى نصفها صدق الموكل وان ساواها تحالفا والعبد للمأمور  
 \* وكذا في معين لم يسلم له ثمن فشرراه واختلفا في ثمنه ولا عبرة لتصدق البائع في الاظهر

### فصل

لا يصح عقد الوكيل بالبيع والشراء مع من ردة شهادته له \* وقالوا لا يجوز بمثل  
 القيمة الا في العبد والمكاتب \* والوكيل بالبيع يجوز بيعه بمقابل اوكثر  
 وبالعرض وقالوا لا يجوز الا بمثل القيمة والنقود \* ويجوز بيعه بالنسيئة وبيع

فيه من ذكر البلد والمحلة والحدود الاربعة في الدعوى والشهادة واسماء اصحابها  
ونسبهم الى الجدة \* وفي الرجل المشهور يكتب في ذكره فان ذكر ثلثة وترك  
الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا \* واذا سأل القاضي الخصم عنها فان  
اقر حكم عليه وان انكر سأل المدعى البينة فان اقامها والا حلف الخصم ان  
طلبه خصمه فان حلف انقطعت الخصومة حتى تقوم البينة \* وان نكل مرة  
اوسكت بلا آفة ففضى بالكول صح \* وعرض البين ثلثا ثم القضاء احوط  
ولا ترد بين على مدع \* ولا يقضى بشاهد وبين \* ولا يحلف في نكاح ورجعة  
وفي ابراء واستيلاد ورق ونسب وولاء وعندها يحلف وبه يقضى ولا في حد  
ولعان \* والسارق يحلف فان نكل ضمن ولا يقطع \* ويحلف الزوج ان  
ادعت الطلاق قبل الدخول اجماعا فان نكل ضمن نصف المهر وكذا في النكاح  
ان ادعت مهرها \* وفي النسب ان ادعى حقا كارت ونفقة وغيرها \* وفي  
القصاص فان نكل في النفس حبس حتى يقر او يحلف وفيما دونها يقتص  
وعندها يضمن الارش فيها \* فان قال المدعى لى بينة حاضرة وطلب بين  
خصمه لا يحلف \* ويكفل بنفسه ثلثة ايام فان ابى لازمه ودار معه حيث دار  
وان كان غريبا يكفل اويلازم قدر مجلس القاضي \* واليمين بالله تعالى  
لا بطلاق وعناق وقيل ان الح الخصم صح بهما في زماننا \* ويغلط بذكر  
صفاته ان شاء القاضي ويحترز من التكرار لا بزمان او مكان \* ويحلف  
اليهودى بالله الذي انزل التورية على موسى عليه السلام \* والنصراني بالله  
الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام \* والمجوسى بالله الذي خلق  
النار \* والوثني بالله ولا يحلفون في معابدهم \* ويحلف على الحاصل في البيع  
والنكاح بالله ما بينكما بيع قائم او نكاح قائم في الحال \* وفي الطلاق ما هي بين منك  
الآن \* وفي الضرب ما يجب عليك ردة \* وفي الوديعة ماله هذا الذي ادعى  
في يدك وديعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق \* لاعلى السبب نحو بالله ما بينته  
خلاف لابن يوسف رح \* فان كان في الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعى  
حلف على السبب اجماعا كدعوى الشفعة بالجوار وفقعة المتبوتة والخصم  
لا يراها \* وكذا في سبب لا يرتفع كمد مسلم يدعى العتق بخلاف الكافر  
والامة \* ومن ورث شيئا فادعاه آخر حلف على العلم وان شراه او وهبه له  
فعل البتات ولو اقدمى المكرمينه او صالح عنها على شيء صح ولا يحلف بعده



﴿ باب التحالف ﴾

ولو اختلفا في قدر الثمن او المبيع او قيمهما حكم لمن برهن \* وان برهنا فلم يثبت الزيادة وان عجزا عن البرهان قيل لهما اما ان يرضى احدهما بدعوى الآخر والافسحنا البيع \* فان لم يرض احدهما بدعوى الاخر تحالفا وبدأ بيمين المشتري وفي المقايضة بايهما شاء \* ومن نكل لزمه دعوى صاحبه وان حلفا فسخ القاضي البيع بطلب احدهما \* ولا تحالفوا اختلفا في الاجل او شرط الخيار او قبض بعض الثمن وحلف التكر \* ولا يبعد هلاك المبيع وحلف المشتري \* وعند محمد يتحالفان ويفسخ وتلزم القيمة وكذا الخلاف لو تعذر الرد وهو قائم \* ولا يبعد هلاك بعضه الا ان يرضى البايع بترك حصة الهالك \* وعندهما يتحالفان ويرد الباقي \* والقول للمشتري في حصة الهالك عند ابى يوسف رح وتلزم قيمته عند محمد \* وتعتبر قيمتهما في الانقسام يوم القبض \* وان اختلفا في قيمة الهالك فيه فالقول للبايع \* وان برهنا فبرهانه اولى \* وان اختلفا في قدر الثمن بعد اقالة البيع تحالفا وعاد البيع ان لم يقبض البايع المبيع وان قبضه فلا يتحالف خلافا ل محمد \* ولو في قدر رأس المال بعد اقالة السلم فالقول للمسلم اليه فيه ولا يعود السلم \* ولو اختلفا في قدر الاجرة او المنفعة او قيمهما قبل استيفاء المنفعة تحالفا وترادى \* وبدأ بيمين المستأجر ان اختلفا في الاجرة ويمين الموفر لو في المنفعة وايهما نكل لزمه دعوى الآخر وايهما برهن قبل وان برهنا فحجة المستأجر في المنفعة وحجة الموفر في الاجرة \* وبعد استيفاء المنفعة لا يتحالفان والقول للمستأجر وبعد استيفاء البعض يتحالفان \* وتفسخ فيما بقي والقول للمستأجر فيما مضى \* وان اختلفا في قدر بدل الكتابة لا يتحالفان والقول للبعد وقالوا يتحالفان وتفسخ \* وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لهما فيما صلح لهما وله فيما صلح له اولهما وبعد موت احدهما القول في المحتمل للحى \* وعند ابى يوسف كذلك في الزائد على جهاز مثلها وفي جهاز مثلها لهما اولورثتها وعند محمد للرجل اولورثته \* وان كان احدهما مملوكا فالكل للحر في الحياة وللحى في الموت وقالوا المأذون والمكاتب كالحر

﴿ فصل ﴾

قال ذواليد هذا الشيء اودعنيه فلان الغائب او اعارنيه او أجرنيه اورهننيه

او غصبته منه وبرهن على ذلك اندفعت خصومة المدعى \* وقال ابو يوسف  
 فيمن عرف بالجيل لاتندفع وبه يؤخذ \* وان قال الشهود اودعه من لانعرفه  
 لاتندفع بخلاف قولهم نعرفه بوجهه لاسمه ونسبه حيث تندفع عند الامام  
 خلافا لمحمد رح \* ولو قال شريته منه لاتندفع وكذا لو قال المدعى سرقه  
 او غصبته منى وان برهن ذواليد على ايداع الغائب \* وكذا ان قال  
 سرق منى خلافا لمحمد \* ولو قال المدعى ابتعت من زيد وقال ذواليد  
 اودعني هو اندفعت بلا حجة الا اذا برهن المدعى ان زيدا وكله بقبضه

﴿ باب دعوى الرجلين ﴾

لا تعتبر بينة ذى اليد في الملك المطاق وبينة الخارج فيه احق \* برهنا على ما في يد  
 آخر قضى به لهما ولو على نكاح امرأة سقطا وهي لمن صدقته \* فان ارتخا فالسابق  
 احق \* وان اقرت لاحدهما قبل البرهان فهي له \* فان برهن الآخر بعد ذلك  
 قضى له \* وان برهن احدهما فقضى له ثم برهن الآخر لا يقبل الا ان اثبت سبقه \* وكذا  
 لا يقبل برهان خارج على ذى يد نكاحه ظاهر الا ان اثبت سبقه وان برهنا على شراء  
 شيء من آخر فللكل نصفه بنصف ثمنه او تركه وتركه واحداهما بعد ما قضى لهما لا يأخذ  
 الا آخر كله فان كان لاحدهما يد او تاريخ فهو اولى \* وان ارتخا فالسابق اولى  
 \* وان كان لاحدهما يد وللآخر تاريخ فذواليد اولى \* والشراء احق من هبة  
 وصدقة مع قبض \* والهبة والصدقة فيما لا يحتمل القسمة سواء \* وكذا  
 الشراء والمهر عند ابى يوسف \* وقال محمد الشراء اولى وعلى الزوج القيمة  
 \* والرهن مع القبض اولى من الهبة معه \* فان كانت بشرط العوض فهي اولى  
 \* وان برهن خارجان على ملك مورث او شراء مورث من واحد غير ذى  
 اليد فالسابق اولى \* وان برهن احدهما على الشراء من زيد والاخر عليه  
 من بكر واقف تاريخهما فهما سواء \* وكذا لو وقت احدهما فقط \* ولو برهن  
 خارج على الشراء من شخص وآخر على الهبة والقبض من غيره وآخر  
 على الارث من ابيه وآخر على الصدقة والقبض من رابع قضى بينهم ارباعا  
 \* ولو برهن خارج على ملك مورث وذواليد على ملك اقدم فهو اولى خلافا  
 لمحمد في رواية \* وكذا الخلاف لو كانت اليد لهما ولو برهن خارج وذو يد  
 على ملك مطلق ووقت احدهما فقط فالخارج اولى \* وعند ابو يوسف ذوالوقت

اولى \* ولو كان المدعى في ايديهما او في يد ثالث والمسئلة بحالها فهما سواء \* وعند ابي يوسف الذي وقت اولى وعند محمد الذي اطلق اولى \* وان برهن خارج وذو يد على التناج فذواليد اولى \* وكذا لو برهن كل على تلقى الملك من آخر وعلى التناج عنده \* ولو برهن احدهما على الملك المطلق والآخر على التناج فهو اولى وكذا لو كانا خارجين \* ولو قضى بالتناج لذى اليد ثم برهن ثالث على التناج قضى له الا ان يعيد ذواليد برهانه كما لو برهن المقضى عليه بالملك المطلق على التناج يقبل ويتقض القضاء \* وكل سبب لا يتكرر فهو مثل التناج كنسج ثياب لا تنسج الامرة وكلب اللبن واتخاذ الجبن واللبن والمرعى وجز الصوف \* وما يتكرر بمنزلة الملك المطلق كنسج الخبز وكالبناء والعرس وزراعة البر والحبوب \* وما اشكل رجع فيه الى اهل الخبرة فان اشكل عليهم جعل كالمطلق \* وان برهن خارج على ملك مطلق وذو يد على الشراء منه فهو اولى \* وان برهن كل منهما على الشراء من صاحبه ولا تاريخ تها ترا وترك المال في يد ذى اليد وعند محمد يقضى للخارج \* وان ارتخا في العقار بلا ذكر قبض وتاريخ الخارج اسبق قضى لذى اليد وعند محمد للخارج \* وان اثبتا قبضا قضى لذى اليد اتصافا \* وان كان وقت ذى اليد اسبق قضى للخارج في الوجهين ولا ترجيح بكثرة الشهود \* وان ادعى احد خارجين نصف دار والآخر كلها فالربع للاول \* وعندها الثلث والباقي للآخر \* وان كانت في يدها فكلها لمدعى الكل نصف بقضاء ونصف بلا قضاء \* وان برهن خارجان على تناج دابة وارخا قضى لمن وافق سنها تاريخه وان اشكل فلهما وان خالفهما بطلا \* وان برهن احد الخارجين على غصب شيء والآخر على وديعته استويا

### فصل في التنازع بالايدي

لابس الثوب اولى من الآخذ بكفه \* والراكب احق من الآخذ بالبحام \* ومن في السرج احق من الرديف \* وصاحب الحمل اولى ممن علق كوزه عليها \* والراكبان بلا سرج اوفيه سواء وكذا الجالس على البساط والمتعلق به ومن معه ثوب وطرفه مع آخر \* والحائط لمن جذوعه عليه او اتصل ببنائه اتصال تربيع لمن عليه هراى بل الجاران فيه سواء وان كان لكل عليه ثلثة جذوع فينهما ولا ترجيح بالاكثر منها \* وان كان لاحدهما ثلثة وللآخر اقل فهو

لصاحب الثلاثة وللاخر موضع خشبته ولو لاحدهما جذوع وللاخر اتصال  
فلذى الاتصال وللاخر حق الوضع وقيل لذى الجذوع \* وذو بيت من دار  
كذى بيوت منها في حق ساحتها \* ولو اذعيا رضاء كل انها في يده وبرها  
قضى بيدها \* فان برهن احدهما او كان لبن فيها او بنى او حفر قضى بيده  
\* في يده صبي يعبر عن نفسه قال انا حر فالقول له وان قال انا عبد لفلان فهو  
عبد لذى اليد وكذا من لا يعبر عن نفسه فلو اذعى الحرية عند كبره لا يقبل بلا حجة

### ﴿ باب دعوى النسب ﴾

ولدت مبيعة لاقل من نصف سنة منذ بيعت فاذعاه البايع فهو ابنه  
وهي ام ولده ويفسخ البيع ويرد الثمن وان اذعاه المشتري مع دعوته او بعدها  
\* وكذا لو اذعاه بعد موت الام او عتقها ويرد حصته من الثمن في العتق وكل  
الثمن في الموت وقالوا حصته فيهما \* ولو اذعاه بعد موته او عتقه ردّت \* ولو  
ولدت لاكثر من نصف سنة واقل من سنتين ان صدقه المشتري فالحكم كالاول  
والا فلا يثبت وان لاكثر من سنتين لا تصح دعوته \* فان صدقه المشتري ثبت  
نسبه وحل على النكاح ولا يرد البيع ولا يعتق الولد \* وان باع عبدا ولد عنده  
ثم اذعاه بعد بيع مشترية صحت دعوته وردت بيع مشترية \* وكذا لو كاتبه المشتري  
او كاتب امه او رهن او اجر او زوجها ثم كانت الدعوة صحت ونقضت هذه  
التصرفات \* ولو باع احد توأمين ولد عنده فاعتقه مشترية ثم اذعى البايع  
الاخر ثبت نسبهما منه وبطل عتق المشتري \* ومن في يده صبي لو قال هو ابن  
زيد ثم قال هو ابني لا يكون ابنه وان جحد زيد بنوته وعندها يصح ان جحد  
\* ولو كان في يد مسلم وذمى فاذعى المسلم رقه والكافر بنوته فهو حر ابن الكافر  
\* ولو كان في يد زوجين فزعم انه ابنه من غيرها وزعمت انه ابنها من غيره  
فهو ابنهما \* ولو استولد مشتراته ثم استحققت فالولد حر وعلى الاب قيمته يوم  
الخصومة فان مات الولد فلا شيء على ابيه وتركته له \* وان قتلته الاب غرم  
قيمه وكذا ان قتلته غيره فاخذ دينه ويرجع بقيمته وبالثمن على بايعه لا بالعقر

### ﴿ كتاب الاقرار ﴾

هو اخبار بحق لاخر على نفسه ولا يصح الا لالموم \* وحكمه ظهور المقر به  
لا انشاؤه \* فصح الاقرار بالحر للنسلم لا بطلاق وعتاق مكرها \* واذا

أقر حر مكلف بحق معلوم او مجهول كشيء وحق صح ولزمه بيان المجهول  
بماله قيمة والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له أكثر \* وفي مال لا يصدق  
في اقل من درهم \* ومال عظيم نصاب مما بين به فضة او غيرها \* ومن الابل  
خسة وعشرون \* ومن البر خسة اوسق \* ومن غير مال الزكاة قيمة  
النصاب \* واموال عظام ثلثة نصب ودرهم ثلثة \* ودرهم كثيرة عشرة  
وعندها نصاب \* وكذا درهما درهم \* وكذا كذا احد عشر \* وان ثلث  
فكذلك \* وكذا وكذا احد وعشرون \* وان ثلث زيد مائة \* وان ربع زيد  
الف وكذا كل مكيل او موزون وبشرك في عبد فهو نصف عند ابي يوسف  
وعند محمد يؤمر بالبيان \* وقوله على او قبلى اقرار بدین \* فان وصل به هو  
وديعة صدق وان فصل لا \* وعندى او معى او فى بيتى او فى صندوق او كيسى  
اقرار بامانة \* ولو قال لمن ادعى عليه الف اتزنها او انتقدها او اجلبى بها او قد  
قضيتكمها او ابرأتى منها او هبتها لى او تصدقت بها على او اهلكك بها فقد اقر  
وبلا ضمير لا \* ولو اقر بدین مؤجل وقال المقر له هو حال لزمه حالا وحلف  
المقر له على الاجل \* ولو قال على مائة ودرهم فالكل درهم \* وكذا كل  
ما يكال او يوزن \* ولو قال مائة وثوب او مائة وثوبان لزمه تفسير المائة \* وان  
قال مائة وثلاثة اثواب فالكل ثياب \* ولو اقر بتمر فى قوصرة لزمه او بخاتم لزمه  
الحلقة والفص \* او بسيف فالنصل والخنق والحسائل او بحجلة فالكسوة  
والعیدان \* وان بدابة فى اصطبل لزمه الدابة فقط وبشوب فى منديل لزمه  
وكذا بشوب فى ثوب \* وان بشوب فى عشرة اثواب لزمه ثوب واحد عند ابي  
يوسف واحد عشر عند محمد \* ولو قال على خسة فى خسة لزمه خسة وان نوى  
الضرب وبنية مع يلزم عشرة \* وفى قوله على من درهم الى عشرة او ما بين  
درهم الى عشرة يلزمه تسعة وعندها عشرة \* وان قال له من دارى ما بين  
هذا الجدار الى هذا الجدار فله ما بينهما فقط \* وصح الاقرار بالحمل وحمل  
على الوصية من غيره \* وللحمل ان بين سببا صالحا كارت او وصية \* فان  
ولدت حيا لاقل من نصف حول مذ اقر فله ما اقر به \* وان حين فلهما  
وان ميتا فلموصى والمورث \* وان فسر بيع او اقراض او اهبم الاقرار لغا  
\* وان اقر بشرط الخيار لزمه المال وبطل الشرط

﴿ باب الاستثناء وما في معناه ﴾

صح استثناء بعض ما قرء به لو متصلا ولزمه باقية وبطل استثناء الكل \* وان اقرء بشئين واستثنى احدهما او احدهما وبعض الآخر بطل استثناءه خلافا لهما \* وان استثنى بعض احدهما او بعض كل منهما صح اتفاقا \* ولو استثنى كليا او وزنيا او عدديا متقاربا من دراهم صح بالقيمة خلافا لمحمد \* ولو استثنى منها شاة او ثوبا او دارا بطل اتفاقا \* ومن وصل باقراره ان شاء الله بطل اقراره \* وكذا ان علقه بمشية من لا تعرف مشيته كاللائكة والجن \* ولو اقرء بدار واستثنى بناءها كانا للمقرء \* ولو قال بناؤ هالي والعرصة له كان كما قال \* وفص الحاتم ونخل البستان كبنائها \* وان قال له على الف من ثمن عبد لم يقضه فان عينه قيل للمقرء له سلم وتسلم ان شئت وان لم يعينه لزمه الالف ولغا قوله لم يقضه \* ولو قال من ثمن خر او خنزير لا يصدق وعندها ان وصل صدق ولو قال من ثمن متاع او اقرضني وهي زبوف او نهرجة لزمه الجياد وقال يلمه ما قال ان وصل \* وان قال من غصب او ودعة وهي زبوف او نهرجة صدق \* ولو قال ستوقه او رصاص فان وصل صدق والافلا \* ولو قال غصبت ثوبا وجاء بمعيب صدق \* ولو قال على الف الا انه ينقص مائة صدق ان وصل والا لزم الالف \* ولو قال اخذت منك الفا ودعة فهلكت وقال المقرء اخذتها غصبا ضمن \* ولو قال بدل اخذت اعطيتني لا يضمن \* ولو قال غصبت هذا الشيء من زيد لابل من عمرو فهو لزيد وعليه قيمته لعمرو \* ولو قال هذا كان لي ودعة عندك فاخذته وقال الآخر هو لي دفع اليه \* وان قال آجرت فرسي او ثوبي هذا فلانا فركبه او لبسه وردءه على او امرته او اسكتته داري ثم ردها على صدق \* وعندها القول للمأخوذ منه \* ولو قال خاط ثوبي هذا بكذا ثم قبضته منه وادعاه الآخر فعلى الخلاف في الصحيح \* ولو قال اقبضت من فلان الفاكنت لي عليه او اقرضته الفائم اخذتها منه وانكر فلان فالقول له \* ولو قال زرع فلان هذا الزرع او بغي هذه الدار او غرس هذا الكرم لي استغنت به فيه وادعى فلان ذلك فالقول للمقرء

﴿ باب اقرار المريض ﴾

دين صحته وما لزمه في مرضه بسبب معروف سواء \* ويقدمان على

ما اقر به في مرضه والكل مقدم على الارث \* ولا يصح تخصيصه غير بما بقضاء دينه ولا اقراره لو ارثه الا ان يصدق ببقية الورثة \* وان اقر لاجنبى صح ولو احاط بماله \* وان اقر لاجنبى ثم اقر انه ابنه ثبت نسبه وبطل اقراره \* ولو اقر لاجنبية ثم تزوجها لا يبطل اقراره \* ولو اوصى لها ثم تزوجها بطلت ولو وهبها ثم تزوجها فلا رجوع \* وان اقر بغلام مجهول النسب بولد مثله لثله انه ابنه وصدقته الغلام ثبت نسبه منه ولو مريضاً وشارك الورثة \* وصح اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة والمولى وشرط تصديق هؤلاء وكذا اقرار المرأة لكن شرط في اقرارها بالولد تصديق الزوج ايضا او شهادة قابلة وصح تصديقهم بعد موت المقر الا تصديق الزوج بعد موتها وعندها يصح ايضا \* وان اقر بنسب غير الولاد كاخ وعم لا يثبت ويرثه ان لم يكن له وارث معروف ولو بعيدا \* ومن مات ابوه فاقر باخ شاركة في ارث ولا يثبت نسبه ولو كان لابيها الميت دين على شخص فاقر احدها بقض ابيه نصفه فالنصف الباقي للآخر ولا شيء للمقر

### ﴿ كتاب الصلح ﴾

هو عقد يرفع النزاع ويجوز مع اقرار وسكوت وانكار فالاول كالبيع ان وقع عن مال بمال فثبت فيه الشفعة والرد بالعيب وخيار الرؤية والشرط \* وقصد جهالة البدل لاجهالة المصالح عنه \* وتشترط القدرة على تسليم البدل \* وان استحق بعض المصالح عنه او كله رجع بكل البدل او بعضه وان استحق بعض البدل او كله رجع بكل المصالح عنه او بعضه وان وقع عن مال بمنفعة اعتبر اجارة فيشترط فيه التوقيت \* ويبطل بموت احدهما \* والاخير ان معاوضة في حق المدعى وفداء اليمين وقطع المنازعة في حق الآخر \* فلا شفعة في دار صولح عنهما مع احدهما \* ونحب في دار صولح عليها \* وما استحق من المدعى كلا او بعضا يرد المدعى حصته من البدل ويرجع بالخصومة فيه \* وما استحق من البدل بعضا او كلا يرجع المدعى الى دعواه في قدره وهلاك البدل قبل التسليم كاستحقاقه في الفصيلين \* ولو صالح على بعض دار يدعيها لا يصح \* وحيلته ان يزيد في البدل شيئا او يبرأ عن دعوى الباقي

### ﴿ فصل ﴾

يجوز الصلح عن مجهول ولا يجوز الا على معلوم \* ويجوز عن دعوى المال والمنفعة والجنسية في النفس وما دونها عمداً او خطأ \* وعن دعوى الرق وكان عقداً بمال ولا ولاء عليه \* ودعوى الزوج النكاح وكان خلعا ومحرم

عليه ديانة ان كان مطلا \* ولو صالحها بمال لتقر له بالكاح جاز \* ولا يجوز  
ان ادّعى المرأة وقيل يجوز ولا عن دعوى الحدة \* وان قتل عبد مأذون  
رجلا عمدا وصالح عن نفسه لا يجوز بخلاف صلحه عن نفس عبده قتل رجلا  
عمدا \* وان صالح عن منصوب تلف باكثر من قيمته جاز \* وقال البيهقي  
الفضل ان كان لا يتباين فيه \* وان بعرض صح مطلقا اتفاقا وان اعتق موسر  
عبدا مشتركا وصالح عن باقيه باكثر من نصف قيمته بطل الفضل \* وان بعرض  
صح ويجوز صلح المدعى بمال يدفعه الى المنكر ليقر له \* وبدل الصلح عن دم  
عمد او على بعض دين يدّعيه يلزم الموكل لا الوكيل الا ان ضمنه \* وبدل ما  
هو كبيع يلزم الوكيل \* وان صالح فضولي ضمن البدل او اضاف الى ماله  
او اشار الى عرض او نقد بلا اضافة او اطلق وسلم صح وكان متبرعا \* وان  
اطلق ولم يسلم توقف \* فان اجازته المدعى عليه جاز ولزمه البدل والابطال

### ﴿ باب الصلح في الدين ﴾

الصلح عما استحق بعقد المداينة على بعض جنسه اخذ لبعض حقه واسقاط  
لباقه لامعاوضة \* فلو صالح عن الف حال على مائة حالة او الف مؤجل  
صح \* وكذا عن الف جباد على مائة زيوف \* ولا يصح عن دراهم على  
دينار مؤجلة او عن الف مؤجل على نصفه حالا او عن الف سود على نصفه  
بيضا \* ولو صالح عن الف درهم ومائة دينار على مائة درهم حالة او مؤجلة  
صح \* وان قال من له على آخر الف ادّعى غدا نصفه على انك برى من باقيه  
فجعل برى والا فلا يبرأ خلافا لابن يوسف رح \* وان قال صالحتك على  
نصفه على انك ان لم تدفع غدا النصف فالالف عليك لا يبرأ اذا لم يدفع اجاما  
\* وان قال ابرأتك من نصفه على ان تعطيني نصفه غدا برى من نصفه اعطى او لم يعط  
\* وكذا لو قال ادّعى الى نصفه على انك برى من باقيه ولم يوقت \* ولو قال ان ادّيت  
الى نصفه فانت برى او اذا ادّيت او متى ادّيت لا يصح الا براء وان ادّى \* ومن قال  
سرّ الرب دينه لا اقرّ لك حتى تؤخره عنى او تحط عنى فعمل جاز \* وان اعلن لزمه الحال

### ﴿ فصل ﴾

ان صالح احد ربي الدين عن نصفه على ثوب فلتشريكه ان يتبع المديون بنصفه  
او يأخذ نصف الثوب الا ان يضمن له المصالح ربع الدين \* وان قبض شيئا



من الدين شاركة شريكه فيه واتبعها الغريم بما بقي وان اشترى بنصيبه شيئا ضمنه شريكه ربع الدين او اتبع الغريم \* ومن ابرأ عن نصيبه او قاص الغريم بدين سابق لا يضمن لشريكه \* وان ابرأ عن البعض قسم الباقي على سهامه \* وان اجل نصيبه لا يصح خلافا لابي يوسف رح \* وبطل صلح احد ربي سلم عن نصيبه على مادفع خلافا له ايضا \* وان اخرج الورثة احدثهم عن عرض او عقار بمال او عن احد التقدين بالآخر او عنهما بهما صح قل البدل او اكثر \* وعن تقدين وغيرهما باحد التقدين لا يصح الا ان يكون المطعى اكثر من نصيبه من ذلك الجنس وان بعرض جاز مطلقا \* وان في التركة دين على الناس فاخرجوه ليكون الدين لهم بطل الصلح \* وان شرطوا براءة الغرماء من نصيبه صح \* وكذا ان قضا حصة منه تبرعا او اقرضوه قدرها واحالهم به على الغرماء وصالحوه عن غيره \* وفي صحة الصلح عن تركة هي اعيان غير معلومة على مكيل او موزون اختلاف والاصح الجواز ان علم انها غير المكيل او الموزون اذا كانت كلها في يد البقية \* وبطل الصلح والقسمة ان كان على الميت دين مستغرق \* وان غير مستغرق فالاولى ان لا يصالح قبل قضاءه \* ولو فعل قالوا يجوز والقسمة تجوز قياسا لاستحسانا \* وقيل القياس ان يوقف الكل والاستحسان ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي

### كتاب المضاربة

هي شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب \* والمضارب امين \* فاذا تصرف فوكيل \* فان ربح فشريك \* وان خالف فقاصب \* وان شرط كل الربح له فمستقرض \* وان شرط لرب المال فمستضع \* وان فسدت فاجير فله اجر مثله ربح او لم يربح \* ولا يزداد على ما شرط له عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولا يضمن المال فيها ايضا \* ولا تصح المضاربة الا بمال تصحبه الشركة \* وان دفع عرضا وقال به واعمل في ثمنه مضاربة او قال اقض مالي على فلان واعمل فيه مضاربة جازت ايضا \* وشرط تسليم المال الى المضارب بلا يد لرب المال فيه عاقدا كان او غير عاقد كالصغير اذا عقدها له وليه واحد الشريكتين اذا عقدها الاخر وكون الربح بينهما مشاعا فتفسد ان شرط لاحدهما عشرة دراهم مثلاً \* وكل شرط يوجب جهالة الربح يفسدها ومالا فلا \* وبطل

الشرط كشرط الوضعة على المضارب \* وللمضارب في مطلقها ان يبيع ويشترى ويوكل بهما ويسافر ويبضع ويوضع ويرهن ويرتهن ويواجر ويستاجر ويحتال بالنهن على الايسر وغيره \* ولو ابضع رب المال صح ولا تصد به المضاربة وليس له ان يضارب الا باذن رب المال او بقوله له اعمل برأيك \* ولا ان يقرض او يستدين او يهب او يتصدق الا بتصيين \* فان شري بماله بزا وقصره او حمله بماله فهو متبرع \* وان قيل له اعمل برأيك وله الخلط بماله \* والصنغ ان قيل له ذلك فلا يضمن به ويصير شريكا بما زاد الصنغ \* وحصة له اذا بيع وحصة الثوب في المضاربة \* وان قيدت ببلد او سلمة او وقت او معامل معين فليس له ان يتجاوز كفي الشركة فان تجاوز ضمن والربح له \* فان قال له عامل اهل الكوفة او الصبارفة فعامل في الكوفة غير اهلها او صارف مع غير الصبارفة لا يكون مخالفا \* وكذا لو قال اشتر في سوقها فاشترى في غيره بخلاف قوله لا تشتر في غير السوق \* وان قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة او فاعمل به فيها او خذ بالنصف فيها فهو تقييد بخلاف خذه واعمل به فيها \* وللمضارب ان يبيع بنسبة مالم يكن اجلا لا يبيع اليه التجار \* وان باع بتقدثم اخر صح اجماعا وله ان يأذن لعبد المضاربة في التجارة وليس له ان يزوجه عبدا او امة من مالها ولا ان يشتري به من يعتق على رب المال فان شري كان له لالهها ولا ان يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان فعل ضمن وان لم يكن ربح صح فان حدث ربح بعد الشراء عتق نصيبه ولا يضمن بل يسعى المعتق في نصيب رب المال \* ولو اشترى المضارب بالنصف امة بالف وقيمتها الف فولدت ولدا يساوي الفا فادعاه موسرا فصارت قيمته الفا ونصفه استسماه رب المال في الف وربعه وواعته فاذا قبض الف ضمن المدعى نصف قيمة الامة

### باب المضارب يضارب

فان ضارب المضارب بلا اذن فلا ضمان مالم يعمل الثاني في ظاهر الرواية وهو قولهما \* وفي رواية الحسن عن الامام لا يضمن بالعمل ايضا مالم يربح وان كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح وحيث ضمن فلرب المال تضمين ايها شاء في المشهور وقيل على الخلاف في ايداع المودع \* وان اذن له بالمضاربة فضارب بالثلث وقد قيل له مازق الله بيننا نصفان او فلي نصفه او ما فضل فنصفان

قصف الربح لرب المال وثله للثاني وسدسه للاول \* وان دفع بال نصف قصفه  
 لرب المال ونصفه للثاني ولا شيء للاول \* وان شرط للثاني الثلثين فكما شرط  
 ويضمن الاول للثاني سدسا \* وان قيل له مارزقك الله او ماربحت بيتنا نصفان  
 فدفع بالثلث فلكل منهم ثلثه وان دفع بالنصف للثاني نصف ولكل من الاول  
 ورب المال ربع \* ولو شرط لعبد رب المال ثلثا ليعمل معه ولرب المال ثلثا ونفسه  
 ثلثا صح \* وتبطل بموت احدهما ويلحق رب المال مرتدا لا يلحق المضارب  
 \* ولا ينزول بعزله ما لم يعلم به فان علم والمال عروض فله بيعها ولا يتصرف في ثمنها  
 \* وان كان نقدا من جنس رأس المال لا يتصرف فيه وان من غير جنسه فله  
 تبديله بجنسه استحسانا \* ولو افترقا وفي المال دين على الناس لزمه الاقضاء  
 ان كان ربح والا فلا \* ويوكل المالك به وكذا سائر الوكلاء \* والبيع  
 والسمسار يجبران عليه \* وما هلك من مال المضاربة صرف الى الربح اولا  
 فان زاد على الربح لا يضمن المضارب \* فان اقتسماه وفسخت ثم عقدت فهلك  
 المال او بعضه لا يتراد ان الربح \* وان اقتسماه من غير فسخ يتراداه حتى يتم  
 رأس المال فان فضل شيء اقتسماه وان لم يبق فالايمان على المضارب

### فصل

ولا يفتق المضارب من مالها في مصره او في مصر اتخذه دارا ولا في الفاسدة فان  
 سافر قطعاه وشرا به في مالها بالمعروف وكذا كسوته وركوبه شراء واستيجارا  
 وكذا اجرة خادمه وفراس ينام عليه وغسل ثيابه والدهن في موضع يحتاج  
 فيه اليه وضمن ما كان زائدا على العادة \* ونفقته في مصره من ماله كاللدواء  
 \* ويرد ما بقى من كسوة وغيرها اذا قدم الى رأس المال \* وما دون السفر  
 كسوق مصر ان امكنه ان يقدو ويبيت في اهله والا فكالسفر \* وليس  
 للمستبضع الاتفاق من مالها \* ويؤخذ ما نفقه المضارب من الربح اولا وما فضل  
 قسم \* وان سافر بماله ومال المضاربة او بمالين لرجلين افق بالحصة وان باع  
 متاع المضاربة مرا بحة حسب ما نفقه عليه من حمل ونحوه لانفقة نفسه  
 \* ولو شري مضارب بالنصف بالف المضاربة بزا وباعه بالفين واشترى بهما  
 عبد افضا في يده قبل تقدهما يفرم المضارب ربعهما والمالك الباقي وربيع العبد  
 للمضارب وباقيه للمضاربة ورأس المال الفان وخمسة ولا يبيعه مرا بحة الا

على الفين \* فلو بيع باربعة آلاف فحصة المضاربة ثلثة آلاف والربح منها  
خمسائة بينهما \* ولو اشترى رب المال عبدا بخمسمائة وباعه من المضارب بالف  
لا يبيعه مرا بحة الا على خمسائة \* ولو اشترى مضارب بالنصف بالف المضاربة  
عبدا يعدل الفين فقتل رجلا خطأ فربح الفداء عليه وباقيه على المالك واذا  
فديا خرج عن المضاربة ويخدم المضارب يوما والمالك ثلثة ايام \* ولو اشترى  
بالف المضاربة عبدا وهلك الالف قبل نقده دفع المالك الثمن ثم وثم \* وجميع  
مادفع رأس المال \* ولو كان مع المضارب الفان فقال دفعت الى الفا وربحت  
الفا وقال المالك بل دفعت اليك الالفين فالقول للمضارب ولو اختلفا مع  
ذلك في قدر الربح فللمالك \* ولو قال من معه الف قدر ربح فيها هي مضاربة  
زيد وقال زيد بل بضاعة فالقول لزيد \* وكذا لو قال ذواليد هي قرض  
وقال زيد بضاعة او وديعة او مضاربة \* ولو قال المضارب اطلقت وقال  
المالك عينت نوعا فالقول للمضارب \* ولو ادعى كل نوعا فللمالك

### كتاب الودیعة

الايداع تسليط المالك غيره على حفظ ماله \* والودیعة ما يترك عند الامين  
للمحفظ وهي امانة فلا تضمن بالهلاك \* وللمودع ان يحفظها بنفسه وعياله  
\* وله السفر بها عند عدم النهي والخوف خلافا لهما فيها له حل وموثة  
\* فان حفظها بغيرهم ضمن الا اذا خاف الحرق والفرق فدفعها الى جاره  
او الى سفينة اخرى \* فان طلبها ربهما فحبسها وهو قادر على تسليمها صار  
غاصبا \* وكذا لو وجدها اياها وان اقر بعبده بخلاف جحدها عند غيره \* وان  
خلطها بماله بحيث لا يتميز فان يحنسها ضمن \* وانقطع حق المالك منها في المايع  
وغيره عند الامام وعندها في غير المايع للمالك ان يشركه ان شاء وكذا في المايع  
عند محمد وعند ابى يوسف يصير الاقل تابعا للاكثر فيه \* وان بغير  
جنسها كبر وشعير وزيت بشيرج ضمن وانقطع حق المالك اجماعا \* وان  
اختلفت بلاصنعه اشركا اجماعا \* وان تمدى فيها بان كانت ثوبا فلبسه او دابة  
فركبها او عبدا فاستخدمه ضمن \* فان ازال التعدى زال الضمان بخلاف المستعير  
والمستأجر \* وكذا لو ادعها ثم استردتها وانفق بعضها فهلك الباقي ضمن قدر  
ما انفق فقط \* وان ردت مثله وخلط بالباقي ضمن الجميع \* ولو تصرف فيها فربح

يتصدق به وعند أبي يوسف يطيب له \* وان اودع اثنان من واحد شيئا لا يدفع الى احدهما حصته بنية الآخر خلافا لهما \* وان اودع عند اثنين ما يقسم اقتسامه وحفظ كل حصته \* فان دفع احدهما الى الآخر ضمن الدافع لا القابض وعندهما لكل حفظ الكل باذن الآخر \* وان مما لا يقسم حفظه احدهما باذن الآخر اجماعا \* وان نهى عن دفعها الى عياله فدفع الى من له منه بدنة ضمن \* وان الى من لا بد له منه كدفع الدابة الى عبده وشيء يحفظه النساء الى زوجته لا يضمن \* وان امر بحفظها في بيت معين من دار حفظها في غيره منها لا يضمن الا ان كان فيه خلل ظاهر \* وان امر بحفظها في دار حفظ في غيرها ضمن \* ولو اودع المودع فهلكت ضمن الاول فقط وعندهما ضمن اياشاء وان ضمن الثاني رجع على الاول لبالعكس \* ولو اودع الغاصب ضمن اياشاء اجماعا \* ولو اودع عند عبد شيئا فآلفه ضمنه بعد عتقه \* وان عند صبي فآلفه فلا ضمان اصلا وقال ابو يوسف يضمنان للحال \* وان دفع العبد الوديعه الى مثله فهلكت ضمن الاول بعد العتق وعند أبي يوسف رحمه الله ضمن ايها شاء للحال وعند محمد رحمه الله ان ضمن الاول فبعد العتق وان ضمن الثاني فللحال \* ومن معه الف فادعى كل من اثنين ايداعها عنده فكل لهما فهي لهما وضمن لهما مثلها

### ﴿ كتاب العارية ﴾

هي تملك منفعة بلا بدل ولا تكون الا فيما ينتفع به مع بقاء عينه \* واعارة المكيل والموزون والمعدود قرض الا ان عين انتفاعا يمكن رد العين بعده وتصح باعركت ومنحك واطعمتك ارضى وحملتك على دأبى واخدمتك عبدي اذا لم يرد بذلك الهبة \* ودارى لك سكتى او عمرى سكتى وللمعير الرجوع فيها متى شاء ولو هلكت بلا تمة فلا ضمان \* ولا توجر ولا ترهن كالوديعه فان آجرها فتلقت ضمن ايها شاء \* فان ضمن المؤجر لا يرجع على احد وان ضمن المستأجر رجع على المؤجر ان لم يعلم انه عارية \* وله ان يعير ما لا يختلف باختلاف المستعمل كالحلل على الدابة لا ما يختلف كالركوب ان عين مستعملا وان يعين لم جاز ايضا ان لم يعين فان تعين لا يجوز \* فلو ركب هو ليس له اركاب غيره وان اركب غيره فليس له ان يركب هو \* وان قيد بنوع او وقت او بهما ضمن بالخلاف الى شره فقط \* وان اطلق فيها فله الانتفاع باى نوع شاء في اى وقت شاء

\* وتصح اعارة الارض للبناء والغرس وله ان يرجع متى شاء ويكلفه قاهما ولا يضمن ان لم يوقت وان وقت ورجع قبله كره له ذلك وضمن ما نقص بالقلع \* وقيل يضمن قيمته ويملكه \* وللمستعير قلعه بلا تضمين ان لم تنقص الارض به كثيرا وعند ذلك الخيار للمالك \* وان اعارها للزرع لا تؤخذ حتى يحصد وقتام لا \* واجرة رد المستعار والمستأجر والوديعة والرهن والمقنوب على المستعير والمؤجر والمودع والمرتهن والغاصب \* واذا رد المستعير الدابة الى اصطلح ربهها والعبد والثوب الى دار مالكة يرى بخلاف الغصب والوديعة \* وان رد المستعير الدابة مع عبده واجيره مشاهرة او مسانهة يرى \* وكذا ان رد هامة اجير ربهها وعبده يقوم على الدابة او لا \* بخلاف الاجني والاجير مياومة ورثى نفيس الى دار مالكة \* ويكتب مستعير الارض للزراعة قد اطعمتني ارضك لا اعرتني خلافا لهما

### ﴿ كتاب الهبة ﴾

هي تملك عين بلا عوض \* وتصح بايجاب وقبول وتم بالقبض الكامل \* فان قبض في المجلس بلا اذن صح وبعده لا بد من الاذن \* وتنقذ بوهبت ونخلت واعطيت واطعمتك هذا الطعام وكسوتك هذا الثوب واعمرتك هذا الشيء وجعلته لك عمرى ودارى لك هبة تسكنها وبنيتها في حملتك على هذه الدابة \* وان قال دارى لك هبة سكنى هبة او نخلى سكنى او سكنى صدقة او صدقة عارية او عارية هبة فعارية وتصح هبة مشاع لا يحتمل القسمة لاما يحتملها فان قسم وسلم صح \* ولا تصح هبة دقيق في بر ودهن في سمس وسمن في لبن وان طحن واستخرج وسلم \* وهبة لبن في ضرع وصوف على غنم ونخل وزرع في ارض وتمر في نخل كهبة المشاع \* وهبة شيء هو في يد الموهوب له تم بلا تجديد قبض \* وهبة الاب لطفله تم بالعقد ان كان الموهوب في يد الاب او في يد مودعه لا ان كان في يد غاصب او متاع ببيعافاسد او متهب والصدقة في ذلك كالهبة \* والام كالأب عند غيبته غيبة منقطعة او موته وعدم وصيه ان كان الطفل في عياله وكذا كل من يعول الطفل \* وهبة الاجني له تم بقبضه لو عاقلا وبقبض ابيه او جده او وصى احدهما او امه ان في حجرها او اجني يريه او قبض زوج الطفلة لها ولو مع حضرة الاب بعد الزفاف لاقبله \* وصح هبة اثنين لو احدى دارا لآخره خلافا لهما \* وصح تصدق عشرة على فقيرين وهبتها لهما \* ولا تصح ان لغنيين خلافا لهما

## ﴿ باب الرجوع فيها ﴾

صح الرجوع فيها كلا او بعضها ويكره \* وينع منه حروف (دمع خزقة) فالدال  
 الزيادة المتصلة كالبناء والغرس والسمن لا المتفصلة \* والميم موت احد العاقلين  
 \* والعين العوض المضاف اليها اذا قبض نحو خذ هذا عوضا عن هبتك او بدلا  
 عنها او في مقابلتها ولو كان من اجنبي فلو لم يصف فلنك ان يرجع فيها وهب  
 \* واخلاء الخروج عن ملك الموهوب له \* والزاي الزوجية وقت الهبة فله الرجوع  
 لو وهب ثم نكح لا لو وهب ثم ابان \* والقاف القرابة فلا رجوع فيها وهب لذي  
 رحم محرم \* والهاء هلاك الموهوب \* والقول فيه قول الموهوب له وفي  
 الزيادة قول الواهب \* ولو عوض فاستحق نصف الهبة رجع بنصف العوض  
 \* وان استحق نصف العوض لا يرجع بشئ حتى يرد باقيه \* وان استحق الكل  
 رجع بالكل فيهما \* ولو عوض عن نصفها فله ان يرجع بما لم يعوض ولو خرج  
 نصفها من ملكه فله ان يرجع بما لم يخرج \* ولا يصح الرجوع الا براض او بحكم  
 قاض \* فلو اعتق الموهوب له بعد الرجوع قبل القضاء والتسليم نفذ ولو منعه فملك  
 لا يضمن وهو مع احدهما فسخ من الاصل لاهبة من الموهوب له فلا يشترط  
 قبضه \* وصح في المشاع وان تلف الموهوب فاستحق فضمن الموهوب له لا يرجع  
 على واهبه \* والهبة بشرط العوض هبة ابتداء \* فشرط القبض في العوضين ومنهها  
 الشيوع في احدهما بيع انتهاء فثبت الشفعة وخيار العيب والشرط والرؤية في كل منهما

## ﴿ فصل ﴾

ومن وهب امة الا حلها او على ان يردّها عليه او يعتقها او يستولدها  
 صحّت الهبة وبطل الاستتاء والشرط \* وكذا لو وهب دارا على ان يردّها  
 عليه بعضها او يعوّضه شيئا منها ولو دبر الحمل ثم وهبها فالهبة باطلة بخلاف ما لو  
 اعتقه ثم وهبها \* ومن قال لمدبونه اذا جاء غدا فالدن لك او فانت برى منه او ان  
 ادّيت الى نصفه فالباقي لك او فانت برى منه فهو باطل \* والعمرى جائزة للمعمر  
 حال حياته ولو رثته بعده وهي ان يجعل داره له مدة عمره فاذا مات ردت الى  
 \* والرقبي باطلة وعند ابي يوسف تصح كالعمرى \* وهي ان يقول ان مت قبلك  
 فلك وان مت قبلي فلي \* فان قبضها كانت عارية في يده \* والصدقة كالهبة لا تصح  
 بدون القبض ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها ولو لغني ولا في الهبة افقر \* ولو قال

جميع مالى او ما املكه لفلان فهو هبة \* وان قال ما ينسب الى او ما يعرف بي فاقرار

﴿ كتاب الاجارات ﴾

هى بيع منفعة معلومة بعوض معلوم دين او عين وما صلح ثم صلح اجرة وتقسد بالشروط \* ويثبت فيها خيار الشرط والرؤية والعيب وقال وتقسخ \* والمنفعة تعرف تارة ببيان المدة كالسكنى والزراعة فتصح مدة معلومة اية مدة كانت \* وفى الوقف يتبع شرط الواقف فان لم يشترط فالفتوى ان لا يزداد فى الاراضى على ثلث سنين وفى غيرها على سنة \* وتارة تعلم بذكر العمل كصنغ الثوب وخياطته وحمل قدر معلوم على دابة مسافة معلومة \* وتارة بالاشارة كنقل هذا الى موضع كذا \* والاجرة لا تستحق بالعقد بل بالتعجيل او بشرطه او باستيفاء العقود عليه او التمكن منه فتجب لو قبض الدار ولم يسكنها حتى مضت المدة \* وتسقط بالغصب بقدر قوت التمكن \* ولرب الدار والارض طلب الاجرة لكل يوم \* ولرب الدابة لكل مرحلة \* وللقصار والخطاط بعد الفراغ من عمله وان عمل فى بيت المستاجر \* وللخباز بعد اخراج الخبز فان احترق قبل الاخراج سقط الاجر وان بعده فلان فى بيت المستاجر ولا ضمان \* وقالوا ان شاء المستاجر ضمنه مثل دقيقه ولا اجر وان شاء ضمنه الخبز وله الاجر \* وللطباخ للوليمة بعد الغرف ولضارب اللبن بعد اقامته وقالوا بعد تسميحه \* ومن لعمله اثر فى العين كصباغ وقصار يقصر بالنشاء والبيض فله حبسها للاجر فان حبسها فضاقت فلا ضمان ولا اجر له وقالوا ان شاء المالك ضمنه مصبوغا وله الاجر او غير مصبوغ ولا اجر \* ومن لا اثر لعمله فيها كالحمال والملاح وغاسل الثوب ليس له حبسها بخلاف رادى الا بقى \* واذا اطلق العمل للصانع فله ان يستعمل غيره وان قيد بعمله بنفسه فلا \* ومن استأجره رجل ليحيى بيماله فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقى فله اجره بحسابه \* وان استوجر لا يصل طعام الى زيد فوجد ميتا فرد فلا اجر له \* وكذا لو استوجر لا يصل كتاب اليه فرد ملوته وقال محمد له اجر ذهابه هنا ولو تركه هناك فله اجر الذهاب اجماعا

﴿ باب ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز ﴾

وصح استيجار الدار والحانوت وان لم يذكر ما يعمل فيه \* وله ان يعمل كل شئ سوى ما يوهن البناء كالحلقة اداة والقضارة والطحن \* واستيجار الارض للزرع ان بين ما يزرع او قال على ان يزرع ماشاء وللبناء والغرس واذا انقضت



المدة لزمه ان يقلعها ويسلمها فارغة الا ان يفرم الموجر قيمة ذلك مقلوعا  
 برضى صاحبه \* وان كانت الارض تنقص بقلعه فبدون رضاه ايضا او يرضاه  
 بتركه فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا والرطبة كالشجر والزرع يترك  
 باجر المثل الى ان يدرك واستيجار الدابة للركوب والحمل والثوب للبس فان  
 اطلق فله ان يركب ويلبس من شاء فاذا ركب اولبس هو او اركب او الابس  
 غيره تعين فلا يستعمله غيره \* وان قيد براكب اولابس فخالف ضمن \* وكذا  
 كل ما يختلف باختلاف المستعمل وما لا يختلف به فتقيده هدر \* فلو شرط سكني  
 واحد جاز أن يسكن غيره \* وان سمي ما يحمل على الدابة نوعا وقدرًا ككر  
 بر فله حمل مثله او اخف كالشعير والسمسم لا ماهو اضر كالمح \* وان سمي  
 قدرا من القطن فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا وان زاد على ماسي  
 فمطبت ضمن قدر الزيادة ان كانت تطيق ما حملها والا فكل القيمة \* وفي  
 الارداق يضمن النصف ولا عبرة بالثقل وان كبجها او ضربها فمطبت ضمن  
 خلافا لهما فيها هو معتاد \* وان تجاوز بها مكانا ساء ضمن ولا يبرأ بردها الى  
 ماسيها وان استأجرها ذهابا وايابا في الاصح \* وان نزع سرج الحمار واسرجه  
 بما يسرج به مثله لا يضمن وان اسرجه او اكفه بما لا يسرج اولا يوكفه به  
 مثله ضمن \* وكذا ان او كفه بما يوكفه به مثله وقال يضمن قدر ملا زاد وزنه  
 على السرج فقط \* وان سلك الحمال طريقا غير ما عينه المالك مما يسلكه الناس  
 فلا ضمان عليه ان لم يتفاوت الطريقان \* وان تفاوت او كان لا يسلكه الناس  
 او حمله في البحر فثلث ضمن \* وان بلغ فله الاجر وان عين زرع بر فزرع رطبة  
 ضمن ما نقصت الارض ولا اجر عليه \* وان امر بخياطة الثوب قيضا فخطاه  
 قباء خير المالك بين تضمين قيمته وبين اخذ القباء ودفع اجر مثله لا يزداد على  
 ماسي \* وكذا لو امر بقاء فخطاه سراويل في الاصح وقيل يضمه هنا بلا خيار

﴿ باب الاجارة الفاسدة ﴾

يجب فيها اجر المثل لا يزداد على المسمى \* ومن استأجر دارا كل شهر بكذا  
 صح العقد في شهر فقط الا ان يسمى جملة الشهور وكل شهر سكن منه ساعة صح  
 فيه وسقط حق الفسخ وظاهر الرواية بقاءه في الليلة الاولى ويومها \* وان آجرها  
 سنة بكذا صح وان لم يبين قسط كل شهر \* وابتداء المدة ماسي والا فمقت

وعند أبي يوسف للصانع ان كان حر يفاه وعند محمد للصانع ان كان معروفا بعمله بالاجر

### ﴿ باب فسخ الاجارة ﴾

ففسخ يبيع فوت النفع كخراب الدار وانقطاع ماء الارض او الرعي او اخل به كمرض العبد ودبر الدابة فلو انتفع به ميبا او ازال الموجر عليه سقط خياره وفسخ بالمذر وهو العجز عن المضي على موجب العقد الا يتحمل ضرر غير مستحق به كقفل سن سكن وجعه بعد ما استوجره \* وطبخ لوليمة ماتت عروسها بعد الاستيجار للطبخ لها او اختلعت \* وكذا لو استأجر دكانا ليتجر فذهب ماله \* او آجر شيئا فلزمه دين لا يجحد قضاءه الا من ثمن ما آجره ولو باقراره او استأجر عبدا للخدمة في المصر او مطلقا فسافر \* او اكرى دابة للسفر ثم بداله منه \* ولو بدا للمكاري منه فليس بمذر \* ولو مرض فهو عذر في رواية الكرخي دون رواية الاصل \* ولو استأجر خياط يعمل لنفسه عبدا يحيط له ففلس فهو عذر بخلاف خياط يحيط بالاجر وبخلاف تركه اغطيطة ليعمل في الصرف وبخلاف بيع ما آجره \* ولو استأجر دكانا لعمل اغطيطة فتركه لعمل آخر فعذر \* وكذا لو استأجر عقارا ثم اراد السفر \* وتفسخ بموت احد العاقلين عقدها لنفسه فان عقدها لغيره فلا كالوكيل والوصي ومتولى الوقف

### ﴿ مسائل منشورة ﴾

ولو احرق حصاد ارض مستأجرة او مستعارة فاحترق شيء في ارض غيره لا يضمن ان كانت الرمي هادئة وان مضطربة ضمن \* ولو اقم خياط او صباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالتصف صح \* وكذا لو استأجر جملا يحمل عليه محملا وراكين الى مكة وله المحمل المعتاد وان شاهد الجمال المحمل فهو اجود \* وان استأجره لحمل زاد فاكل منه فله رد عوضه \* ولو قال لغاصب داره فرغها والا فاجرها كل شهر كذا فلم يفرغ فعليه المسمى فان جحد الغاصب ملكه او لم يحجد لكن قال لا اريدها بالاجر فلا وان برهن على ملكه بعد جحده \* ومن آجر ما استأجره باكثر يتصدق بالفضل \* وتصح الاجارة مضافة وكذا فسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعق والوقف \* لا البيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال وبراء الدين

## ﴿ كتاب المكاتب ﴾

الكتابة تحرير المملوك بدا في الحال ورقبة في المال \* فن كاتب مملوكه ولو صغيرا يقبل بمال حال او مؤجل او منجم فقبل صح \* وكذا لو قال جعلت عليك الفاتوة نجوما او لها كذا وآخرها كذا فاذا اذيتة فانت حر \* وان عجزت فغن فقبل \* ولو قال اذا اذيت الى الفسا كل شهر مائة فانت حر فهو تعليق وقيل مكاتبه \* واذا سحت الكتابة خرج عن يد المولى دون ملكه فان ائلف ماله ضمنه \* وكذا ان وطى المكاتبه او جنى عليها او على ولدها \* وان كاتبه على قيمته فسدت فان اذاه عتق وكذا تفسد لو كاتبه على عين لغيره تعين بالتعين او على مائة ويرد عليه عبدا غير معين \* وعند ابى يوسف نحووز وتقسيم المائة على قيمة المكاتب وقيمة عبد وسط فيسقط قط العبد والباقي بدل الكتابة \* وان كاتب المسلم بخمر او خنزير فسد فان اذاه عتق ولزمه قيمة نفسه \* والكتابة على ميتة او دم باطلة فلا يعتق باداء المسمى وتجب القيمة في الفاسدة ولا تنقص عن المسمى وتزاد عليه \* وصحت على حيوان ذكر جنسه لا وصفه ولزم الوسط اوقيته \* وصح كتابة كافر عبده الكافر بخمر مقدر وائى اسلم فللسيد قيمتها وعتق باداء عنها

## ﴿ باب تصرف المكاتب ﴾

له ان يبيع ويشترى ويسافر وان شرط عدمه ويزوج امته ويكاتب عبده فان اذى بعد عتق الاول فولأؤه له وان قبله فللسيد وليس له ان يتزوج بلا اذن ولا يهب ولو بعوض ولا يتصدق الا بيسير \* ولا يكفل ولا يقرض ولا يعتق ولو بمال \* ولا يزوج عبده ولا يبيعه من نفسه \* والاب والوصى في رقيق الصغير كالمكاتب \* ولا يملك المأذون شيئا من ذلك \* وعند ابى يوسف له تزويج امته وعلى هذا الخلاف المضارب والشريك \* وان اشترى المكاتب قريبه ولادا دخل في كتابته \* ولو اشترى ذارحم محرم غير الولاد لا يدخل خلافا لهما \* وان اشترى ام ولده مع ولدها دخل الولد في الكتابة \* ولا تباع الام وان لم يكن معها جاز بيعها خلافا لهما وولده من امته يدخل في كتابته وكسبه له \* ولو زوج امته من عبده ثم كاتبها فولدت يدخل الولد في كتابة الام وكسبه لهما \* ولو نكح مكاتب بالاذن امرأة زعمت انها حرة فولدت فاستحقت فولدها عبدا وعند محمد حر وتؤخذ منه قيمته بعد عتقه \* وان وطى المكاتب امه بملك بغير اذن سيده

فاستحقت اخذ منه عقرها في الحال \* وكذا ان شراها فاسدا فوطئها فردت \* وان وطئها بشكاح لا يؤخذ منه الا بعد عتقه ومثله المأذون في التجارة

﴿ فصل ﴾

واذا ولدت المكاتب من مولاها مضت على الكتابة او عجزت نفسها وهي ام ولده  
واذا مضت على الكتابة اخذت منه عقرها وان مات المولى عتقت وسقط عنها  
البدل \* وان ماتت وترك مالا اديت منه كتابتها وما بقي ميراث لابنها \*  
ولا يثبت نسب من تلده بعده بلا دعوة بل هو مثلها في الحكم \* وان كاتب  
مدبره او ام ولده صح فان مات عتقت بحانا \* والمدبر يسى في بدل كتابته  
او ثلثي قيمته ان كان معسرا \* وعند ابى يوسف يسى في الاقل من البدل  
او من ثلثي قيمته \* وعند محمد ربح يسى في الاقل من ثلثي البدل او من ثلثي  
القيمة \* وان دبر مكاتبه صح ومضى عليها او عجزت نفسه وصار مدبرا فان مضى  
عليها فأت سيدة معسرا يسى في ثلثي البدل او ثلثي قيمته \* وعندها يسى  
في الاقل من ثلثي كل منهما \* وان اعتق مكاتبه عتق وسقط عنه بدل الكتابة  
وان كوتب على الف مؤجل فصالح على نصفه حالا صح \* وان مات مريض  
كاتب عبدا قيمته الف على الفين الى سنة ولا مال له غيره ولم يحز الورثة ادى  
العبد ثلثي البدل حالا والباقي الى اجله اورد رقيقا \* وعند محمد يؤدى ثلثي  
قيمته للحال والباقي الى اجله او يرد رقيقا \* وان كاتبه على الف وقيمته الفان  
ولم يحزوا ادى ثلثي القيمة للحال اورد الى الرق اتفقا ومثلها البيع \*  
وان كاتب حر عن عبد بالف وادى عنه عتق ولا يرجع به عليه وان قبل  
العبد فهو مكاتب وان كاتب عبدا عن نفسه وعن آخر غائب فقبل صح وقبول  
الفائب ورد له \* ويؤخذ الحاضر بكل البدل ولا يؤخذ الفائب بشئ  
وايها ادى اجبر المولى على القبول وعتقا ولا يرجع احدهما على الآخر \* وكذا  
لو كاتبهما معا ولا يمتق احدهما باداء حصته بخلاف مالوكا لاثنين \* ولو عجز  
احدهما ثم ادى الآخر الكل عتقا \* وان كاتب امة عنها وعن صغيرين لها جاز  
واى ادى اجبر المولى على القبول وعتقوا ولا يرجع على غيره

﴿ باب كتابة العبد المشترك ﴾

ولو اذن احد الشريكين في عبده للآخر ان يكاتب حصته منه بالف ويقبض البدل

ففضل وقبض البعض فمجزز المكاتب فالقبض خاصة وقال بينهما  
 \* امة لرجلين كاتبها فانت بولد فاذعاه احدها ثم انت باخر فاذعاه الآخر  
 فمجززت فهي ام ولد الاول وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن الثاني  
 تمام عقرها وقيمة الولد وهو ابنه وايهما دفع العقر اليها قبل العجز جاز \* وعندها  
 لا يثبت نسب الولد من الثاني ولا يضمن قيمته وحكمه كما هو ويضمن تمام العقر  
 ويضمن الاول نصف قيمتها مكاتبة عند ابي يوسف رح \* والاقل منه  
 ومن نصف ما بقي من البذل عند محمد \* ولو لم يطل الثاني بل دبرها فمجززت بطل  
 التدبير وهي ام ولد الاول والولد له وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها  
 \* ولو اعتمها احدها موسرا فمجززت ضمن المعتق نصف قيمتها ويرجع به  
 عليها خلافا لهما وان لم تعجز فلا ضمان \* وعندها يضمن الموسر وتجب السعاية  
 في المصير \* ولو دبر احد الشريكين ثم اعتسقا الآخر موسرا ضمنه المدبر  
 او استسعى العبد واعتقه \* وان عكسا فالمدبر يعتق او يستسعى \* وعندها  
 ان دبر الاول ضمن نصف قيمته موسرا او مصرا وعتق الآخر لغو \* وان اعتق  
 الاول ضمن لو موسرا او استسعى العبد لو مصرا وتدبير الآخر لغو

### ﴿ باب العجز والموت ﴾

اذا عجز المكاتب عن نجم فان رجليه حصول مال لا يجعل الحاكم بتعجزه  
 ويمهل يومين او ثلثة والا عجزه وفسخ الكتابة ان طلب سيده او عجزه  
 سيده برضا \* وعند ابي يوسف لا يعجزه ما لم يتوال عليه نجمان  
 \* واذا عجز عادت احكام رقه وما في يده لمولاه ويحل له ولو كان اصله من صدقة  
 \* وان مات عن وفاء لا تفسخ ويؤدى بدلها من ماله ويحكم بعقبة في آخر جزء  
 من حياته ويورث ما بقي من ماله ويعتق اولاده الذين شرأهم او ولدوا في كتابته  
 او كوتبوا معه تبعا او قصدا \* وان لم يترك وفاء وله ولد ولد في كتابته سعى على  
 نجمومه فاذا ادى حكم بعقه وعتق ابيه قبل موته \* والولد المشتري اما ان  
 يؤدى حالا او يرده في الرق وعندها هو كالاول \* وان مات المكاتب وترك  
 ولدا من حرته ودنيا على الناس فيه وفاء لجنى الولد فقضى بارش الجناية على  
 عاقلة الام لا يكون قضاء بعجز المكاتب \* وان اختصم موالى الام والاب في  
 ولانه فقضى به موالى الام فهو قضاء بعجزه \* ولو جنى عبد فكتبه سيده جاهلا

بجائته فمجز دفع اوفدى \* وكذا لوجنى المكاتب فمجز قبل القضاء ولو يصد  
ماضى عليه فهو دين يساع فيه \* ولا تسفخ الكتابة بموت السيد ويؤدى  
البدل الى ورثته على نجومه فان اعتقه بعضهم لا ينفذ وان اعتقوه كلهم عتق مجانا

### ﴿ كتاب الولاء ﴾

الولاء لمن اعتق ولو بتدبير او اسيلاد او كتابة او وصية او ملك قريب ولغا شرطه  
لغيره او سائبة \* ومن اعتق حاملا من زوج قن فولدت لاقل من نصف سنة  
فولاء الولد له لا ينقل عنه ابدا \* وكذا لو ولدت توأمين احدها لاقل من نصفها  
وان ولدت لاكثر من ذلك فولأؤه ايضا لكن ان اعتق الاب جرّاه الى مواله  
ولا يرجع الاولون عليهم للمعقلوا عنه قبل الجر \* ولو تزوج عجمي له مولى موالاة  
او لا معتقة فولدت منه فولاء الولد لمواليها وعند ابى يوسف حكمه حكم ابيه \* والمعتق  
مقدم على ذوى الارحام مؤخر عن العصة النسبية \* فان مات السيد ثم المعتق  
فارثه لا قرب عصة سيده فيكون لابنه دون ابيه لو اجتمعا \* وعند ابى يوسف  
لا يه السدس والباقي للابن وعند استواء القرب تستوى القسمة \* وليس للنساء  
من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتب من كاتبن الحديث

### ﴿ فصل ﴾

ولاء الموالاة وسببه العقد فلو اسلم عجمي على يد رجل ووالاه على ان يرثه ويعقل عنه  
او والى غير من اسلم على يده صح ان لم يكن معتقا \* وعقله عليه وارثه ان لم يكن له  
وارث وهو مؤخر عن ذوى الارحام ومالم يعقل عنه فله ان يفسخه قولاً بمحضرته  
وفلا مع غيبته بان ينقل عنه الى غيره \* وبعد ان عقل عنه او عن ولده لا يفسخه هو  
ولا ولده \* وللأعلى ايضا ان يبرأ عن ولائه بمحضره \* ولو اسلمت امرأة ووالت  
او اقرت بالولاء فولدت مجهول النسب او كان معها ولد صغير كذلك وتسبها فيه خلافا لهما

### ﴿ كتاب الاكرام ﴾

هو فعل يوقه الانسان بغيره يفوت به رضاه او يفسد اختياره مع بقاء اهليته \*  
وشرطه قدرة المكره على ايقاع ما هدد به سلطانا كان اولها وخوف المكره  
وقوع ذلك وكونه متمعا قبله عن فعل ما اكره عليه لحقه اولحق آخر اولحق الشرع  
وكون المكره متلفا نفسا او عضوا او موجبا غما يمدم الرضاء \* فلو اكره على  
بيع او شراء او اجارة او اقرار بقتل او ضرب شديد او حبس مديد خير بين

الفسخ والامضاء ويملكه المشتري ملكا فاسدا ان قبضه \* فلو اعتق صح اعتاقه  
ولزمه قيمته وقبض الثمن او تسليم المبيع طوعا اجازة لافعلهما كرها ولا دفع  
الهبه طوعا بعدما اكره عليها \* وان هلك المبيع في يد مشتريه مكره لزمه قيمته  
وللبايع تضمين اى شاء من المكره والمشتري \* فان ضمن المكره رجع على المشتري  
بقيمه وان ضمن المشتري بعدما تداولته البياعات نفذ كل شراء وقع بعد شرائه  
لما وقع قبله \* وان اجاز عقدا منها جاز ما قبله ايضا وله استرداده اذا فسخ لو  
باقيا \* وضرب سوط وجس يوم ليس باكره الا فيمن يستضربه لكونه ذا منصب  
وان اكره على اكل ميتة اودم او لحم خنزير او شرب خمر بضرب او حبس  
او قيد لايحل التناول وان يقتل او قطع عضو حل وبأثم بصره على التلف ان  
علم الاباحة كافي المحصنة \* وان اكره على الكفر او سب النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم يقتل او قطع عضو رخص له اظهاره وقلبه مطمئن بالايمان ويوجر  
بالصبر على التلف ولا رخصة بغيرها \* وان اكره على اتلاف مال مسلم باحدهما  
رخص له والضمان على المكره \* او على قتله او قطع عضوه لا رخص فان  
فعل فالقصاص على المكره فقط \* وعند ابى يوسف لا قصاص على احد  
\* ولو اكره على ان يتردى من جبل ففعل فدينه على عاقلة المكره  
\* وعند ابى يوسف في ماله وعند محمد عليه القصاص \* ولو اكره بقتل على  
ترد او اقتحام نار او ماء وكل مهلك فله الخيار في الاقدام والصبر وقال يلزمه  
الصبر \* ولو وقعت نار في سفينة ان صبر احترق وان التى نفسه غرق فله  
الخيار عند الامام وعند محمد يلزمه الثبات \* وان اكره على طلاق او اعتاق  
او توكيل بهما فضل نفذ ويرجع بقيمة العبد على المكره \* وكذا بنصف المهر  
لو كان الطلاق قبل الدخول ولا رجوع لو بعده \* وصح بين المكره ونذره  
وظهاره ولا يرجع بما غرم بسبب ذلك ورجعته وايبلاؤه وفيه فيه واسلامه  
لكن لاقتل فيه لو اردت \* ولا يصح ابراؤه ولارادته فلا تين بها امرأته  
فان ادعت بتحقيق ما اظهره وادعى ان قلبه مطمئن بالايمان صدق \* ولو اكره  
على الزنا ففعل حدة ما لم يكرهه سلطان وعندها لاحد عليه وبه يفتى

كتاب الحجر

هو منسج نفاذ تصرف قولى واسبابه الصفر والجنون والرق \* فلا يصح

الفسخ والامضاء ويملكه المشتري ملكا فاسدا ان قبضه \* فلو اعتق صح اعتاقه  
ولزمه قيمته وقبض الثمن او تسليم المبيع طوعا اجازة لافعلهما كرها ولا دفع  
الهبه طوعا بعدما اكره عليها \* وان هلك المبيع في يد مشتريه مكره لزمه قيمته  
وللبايع تضمين اى شاء من المكره والمشتري \* فان ضمن المكره رجع على المشتري  
بقيمه وان ضمن المشتري بعدما تداولته البياعات نفذ كل شراء وقع بعد شرائه  
لما وقع قبله \* وان اجاز عقدا منها جاز ما قبله ايضا وله استرداده اذا فسخ لو  
باقيا \* وضرب سوط وجس يوم ليس باكره الا فيمن يستضربه لكونه ذا منصب  
وان اكره على اكل ميتة اودم او لحم خنزير او شرب خمر بضرب او حبس  
او قيد لايحل التناول وان يقتل او قطع عضو حل وبأثم بصره على التلف ان  
علم الاباحة كافي المحصنة \* وان اكره على الكفر او سب النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم يقتل او قطع عضو رخص له اظهاره وقلبه مطمئن بالايمان ويوجر  
بالصبر على التلف ولا رخصة بغيرها \* وان اكره على اتلاف مال مسلم باحدهما  
رخص له والضمان على المكره \* او على قتله او قطع عضوه لا رخص فان  
فعل فالقصاص على المكره فقط \* وعند ابى يوسف لا قصاص على احد  
\* ولو اكره على ان يتردى من جبل ففعل فدينه على عاقلة المكره  
\* وعند ابى يوسف في ماله وعند محمد عليه القصاص \* ولو اكره بقتل على  
ترد او اقتحام نار او ماء وكل مهلك فله الخيار في الاقدام والصبر وقال يلزمه  
الصبر \* ولو وقعت نار في سفينة ان صبر احترق وان التى نفسه غرق فله  
الخيار عند الامام وعند محمد يلزمه الثبات \* وان اكره على طلاق او اعتاق  
او توكيل بهما ففعل نفذ ويرجع بقيمة العبد على المكره \* وكذا بنصف المهر  
لو كان الطلاق قبل الدخول ولا رجوع لو بعده \* وصح بين المكره ونذره  
وظهاره ولا يرجع بما غرم بسبب ذلك ورجعته وايبلاؤه وفيه فيه واسلامه  
لكن لاقتل فيه لو اردت \* ولا يصح ابراؤه ولارادته فلا تين بها امرأته  
فان ادعت بتحقيق ما اظهره وادعى ان قلبه مطمئن بالايمان صدق \* ولو اكره  
على الزنا ففعل حدة ما لم يكرهه سلطان وعندها لاحد عليه وبه يفتى

### كتاب الحجر

هو منسج نفاذ تصرف قولى واسبابه الصفر والجنون والرق \* فلا يصح



تصرف سبي او عبد بلاذن ولي او سيد \* ولا تصرف المجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم وهو بعتله فويله مخير بين ان يخرجه او يفسخه \* ومن اتلف منهم شيئا فعليه ضامه \* ولا يصح طلاق الصبي والمجنون ولا اعتاقهما ولا اقرارهما \* وصح طلاق العبد واقراره في حق نفسه لا في حق سيده \* فلو اقرت بماله لزمه بعد عتقه وان بحدت او قود لزمه في الحال \* ولا يحجر على السفیه وان كان مبذرا \* ومن بلغ غير رشيد لا يسلم اليه ماله ما لم يبلغ سنه خسا وعشرين \* فاذا بلغها دفع اليه وان لم يونس رشده وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ \* وعندها يحجر على السفیه ولا يدفع اليه ماله ما لم يونس رشده ولا يصح تصرفه فيه فان باع لا ينفذ وان فيه مصلحة اجازة الحاكم وان اعتق نفذ وصلى العبد في قيمته \* وان دبر صح فان مات قبل رشده سعى العبد في قيمته مدبرا \* ويصح تزوجه بمهر المثل وان سعى اكثر بطلت الزيادة \* وتخرج زكاة مال السفیه ويتفق منه عليه وعلى من تلزمه نفقته \* ويدفع القاضي قدر الزكاة اليه ليؤدي بنفسه ويوكل عليه امين الى ان يؤديها فان اراد حجة الاسلام لا يمنع منها ولا من عمرة واحدة وتدفع نفقته الى ثقة يتفق عليه في الطريق لا اليه \* وتصح منه الوصية في القرب وابواب الخير من الثلث \* ويحجر على المفتي الماجن والطبيب الجاهل والمكاري المفسد اتفاقا \* ولا يحجر على فاسق ومغفل اذا كان مصلحا لماله ولا على مدبون \* ولا يبيع القاضي ماله فيه بل يحبس ايدا حتى يبيعه هو بنفسه فان كان ماله من جنس دينه اداء الحاكم منه \* ويبيع احد التقدين بالآخر استحسانا وعندها يحجر عليه ان طلب غرماؤه ويمنع من التصرف والاقرار \* ويبيع الحاكم ماله ان امتنع ويقسمه بين غرماؤه بالخصص وان اقرت حال حجره لزمه بعد قضاء ديونه لا في الحال \* ويتفق من مال المفسد عليه وعلى من تلزمه نفقته والفتوى على قولهما في بيع ماله لامتاعه \* وتباع التقود ثم العروض ثم العقار ويترك له دست من ثياب بدنه وقيل دستان \* ومن افلس وعنده متاع رجل شراه منه قرب المتاع اسوة الغرماء فيه

### فصل

يحكم ببلوغ الغلام بالاحتلام او الانزال او الاحبال \* وببلوغ الجارية بالحيض

تصرف سبي او عبد بلاذن ولي او سيد \* ولا تصرف المجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم وهو بعتله فويله مخير بين ان يخرجه او يفسخه \* ومن اتلف منهم شيئا فعليه ضامه \* ولا يصح طلاق الصبي والمجنون ولا اعتاقهما ولا اقرارهما \* وصح طلاق العبد واقراره في حق نفسه لا في حق سيده \* فلو اقرت بماله لزمه بعد عتقه وان بحدت او قود لزمه في الحال \* ولا يحجر على السفیه وان كان مبذرا \* ومن بلغ غير رشيد لا يسلم اليه ماله ما لم يبلغ سنه خسا وعشرين \* فاذا بلغها دفع اليه وان لم يونس رشده وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ \* وعندها يحجر على السفیه ولا يدفع اليه ماله ما لم يونس رشده ولا يصح تصرفه فيه فان باع لا ينفذ وان فيه مصلحة اجازة الحاكم وان اعتق نفذ وصلى العبد في قيمته \* وان دبر صح فان مات قبل رشده سعى العبد في قيمته مدبرا \* ويصح تزوجه بمهر المثل وان سعى اكثر بطلت الزيادة \* وتخرج زكاة مال السفیه ويتفق منه عليه وعلى من تلزمه نفقته \* ويدفع القاضي قدر الزكاة اليه ليؤدي بنفسه ويوكل عليه امين الى ان يؤديها فان اراد حجة الاسلام لا يمنع منها ولا من عمرة واحدة وتدفع نفقته الى ثقة يتفق عليه في الطريق لا اليه \* وتصح منه الوصية في القرب وابواب الخير من الثلث \* ويحجر على المفتي الماجن والطبيب الجاهل والمكاري المفسد اتفاقا \* ولا يحجر على فاسق ومغفل اذا كان مصلحا لماله ولا على مدبون \* ولا يبيع القاضي ماله فيه بل يحبس ايدا حتى يبيعه هو بنفسه فان كان ماله من جنس دينه اداء الحاكم منه \* ويبيع احد التقدين بالآخر استحسانا وعندها يحجر عليه ان طلب غرماؤه ويمنع من التصرف والاقرار \* ويبيع الحاكم ماله ان امتنع ويقسمه بين غرماؤه بالخصص وان اقرت حال حجره لزمه بعد قضاء ديونه لا في الحال \* ويتفق من مال المفسد عليه وعلى من تلزمه نفقته والفتوى على قولهما في بيع ماله لامتاعه \* وتباع التقود ثم العروض ثم العقار ويترك له دست من ثياب بدنه وقيل دستان \* ومن افلس وعنده متاع رجل شراه منه قرب المتاع اسوة الغرماء فيه

### فصل

يحكم ببلوغ الغلام بالاحتلام او الانزال او الاحبال \* وببلوغ الجارية بالحيض

او الاحتلام او الجلب \* فان لم يوجد شيء من ذلك فاذا تم له ثمانى عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة وعندها اذا تم خمس عشرة سنة وعندها اذا تم خمس عشرة سنة فيها وهو رواية عن الامام وبه يفتى \* واذنى مدته له اثنتى عشرة سنة ولها تسع سنين \* واذا رادقا وقال قد بلغنا صدا وكانا كالبالغ حكما

### ﴿ كتاب المأذون ﴾

الاذن فك الحجر واسقاط الحق ثم يتصرف العبد باهليته فلا تلزم سيده عهده ولا يتوقت \* فلو اذن له يوما فهو مأذون دائما الى ان يحجر عليه ولا يتخصص \* فاذا اذن في نوع من التجارة كان مأذونا في سائر الانواع ويثبت صريحاً ودلالة بان يرى عبده يبيع ويشترى فكنت سراً كان البيع للمولى او لغيره باسمه او بغير اسمه صحيحاً او فاسداً \* وللمأذون اذنا عاما لا بشراء شيء بعينه او طعام الاكل او ثياب الكسوة ان يبيع ويشترى ويوكل بهما ويسلم ويقبل السلم ويرهن ويرتهن ويزارع ويشترى بذرا يزرعه ويشارك عنانا ويستاجر ويوثر ولو نفسه ويضارب ويدفع المال مضاربة ويضع ويبيع ويقر بدين ووديعة وغصب \* ولولباع واشترى بغير فاحش جاز خلافاً لهما \* ولوحاى في مرض موته صح من جميع المال ان لم يكن عليه دين وان كان فن جميع ما بقى وان لم يبق اذى المشتري جميع المحاباة اورد المبيع \* وله ان يضيف معامله ويحط من الثمن بعب وياذن لرفيقه في التجارة \* لان يتزوج او يزوج عبده وكذا امته خلافاً لابى يوسف رح \* ولا ان يكاتب او يعق ولو بمال او يقرض او يهب ولو بموض او يهدى الا البسير من الطعام والمحجور لا يهدى البسير ايضا \* وعن ابى يوسف اذا دفع المولى الى المحجور قوت يومه فدعا بعض رفقائه للاكل معه فلا بأس به بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر \* قالوا ولا بأس بالمرأة ان تصدق من بيت زوجها بالبسير كالرغيف ونحوه \* وما لزم المأذون من الدين بسبب تجارة او ما في معناها كبيع وشراء واجارة واستيجار وغصب وجحد امانة وعقرامة شراها فوطئها فاستحقت يتعلق برقبته فيباع ان لم ينفذه المولى ويقسم ثمنه \* وما في يده من كسبه بالخصص سواء كسبه قبل الدين او بعده او انته به وما بقى عليه يطالب به بعد عتقه وما اخذه سيده منه قبل الدين لا يسترد \* وله اخذ غلة مثله مع وجود الدين والزائد عليها للفرماء \* ويحجر

المأذون ان ابق اومات سيده او جن مطبقا او لحق بدار الحرب مرتدا او حجر عليه وعلمه أكثر اهل سوقه \* والامة ان استولدها لان دبرها ويضمن القيمة للغيرم فيهما واقراراه بعد الحجر بدين او بان مافي يده امانة او غصب صحيح خلافا لهما \* وان استغرق دينه رقبته ومافي يده لا يملك سيده مافي يده \* فلو اعتق عبدا مافي يده لا يصح وعندها يملك فيصح عنقه وان لم يستغرق صح اتفاقا ويصح بيعه من سيده بمثل القيمة لا بأقل وبيع سيده منه بمثلها لا بأكثر \* فلو باع بأكثر يحط الزائد او ينقض البيع فان سلم سيده اليه المبيع قبل نقل الثمن سقط الثمن وله ان لا يسلمه حتى يأخذ ثمنه \* ويضمن السيد باعتاقه المأذون مديونا الأقل من قيمته ومن الدين وما زاد من دينه على قيمته طولب به معقا وان باعه وهو مديون مستغرق وعيه مشترية فللغرماء اجازة بيعه واخذ ثمنه او تضمين اى شأوا من السيد او من المشتري قيمته فان ضمنوا السيد ثم ردّ عليه يعب رجع عليهم بالقيمة وعاد حقهم في العبد وان باعه واعلم بكونه مديونا فللغرماء ردّ البيع ان لم يصل ثمنه اليهم وان وصل وللمحابة في البيع فلا \* فان غاب البائع فالمشتري ليس خصما لهم ان انكر الدين \* وعند ابي يوسف رح هو خصم ويقضى لهم بالدين \* ومن قال انا عبد فلان واشترى وباع فحكمه كالمأذون الا انه لا يباع في الدين ما لم يقرّ سيده باذنه

### ﴿ فصل ﴾

تصرف الصبي ان نفع كالاسلام وقبول الهبة والصدقة صح بلا اذن \* وان ضرر كالطلاق والاعتاق فلا ولو باذن وان احتملها كالبيع والشراء صح بالاذن لا بدونه \* فاذا اذن للصبي في التجارة ابوه او جدّه عند عدمه او وصى احدهما او القاضى فحكمه حكم العبد المأذون بشرط ان يعقل كون البيع سالبا للملك والشراء جالباله \* فلو اقرّ بمافي يده من كسبه اوارنه صح والمعنوه بمنزلة الصبي \* وصح اذن الوصى او القاضى لعبد اليتيم

### ﴿ كتاب الغصب ﴾

هو ازالة اليد المحقة بأثبات اليد المبطلّة فاستخدام العبد وحمل الدابة غصب لا الجلوس على البساط وحكمه الاثم لمن علم ووجوب ردّ عينه في مكان غصبه ان كانت باقية والضمان لو هلك في المثلّي كالكيل والوزنى والعدي المتقارب يجب

مثله فان انقطع المثل تجب قيمته يوم الخصومة وعند ابى يوسف رح يوم النصب  
وعند محمد يوم الاقطاع وفي القبي كالمعدى متفاوت والبر المحلوط بالشعر  
تجب قيمته يوم النصب اجماعا \* فان ادعى الهلاك حبس حتى يعلم انه لو كان  
باقيا لظهره ثم يقضى عليه بالبدل \* والنصب انما هو فيما ينقل فلو نصب عقارا  
فهلك في يده لا يضمن خلافا لمحمد وما نقص منه بفعله كسكناء وزرعه ضمنه  
ويأخذ رأس ماله ويتصدق بالفضل وعند ابى يوسف لا يتصدق به \* وكذا  
لو استغل العبد المصوب فنقصه الاستغلال او آجر المستعار ونقص يضمن  
التقصان وما فضل من الغلة والاجرة تصدق به خلافا له \* وان تصرف  
في النصب او الوديعة فريج وما يتعينان بالتعين تصدق بالريج خلافا له ايضا  
وان كانا لا يتعينان فان اشار اليهما وتقدما فكذلك \* وان اشار الى غيرها  
وتقدما او اشار اليهما وتقد غيرها او اطلق وتقدما طاب له الريج اتفاقا  
قيل وبه يفتى والمختار انه لا يطيب مطلقا \* ولو اشترى بالف النصب  
او الوديعة جارية تعدل الالفين فوهبها او طعاما فاكله لا يتصدق بشئ

### فصل

وان غير مانصبه فزال اسمه وعظم منافعهم وملكه ولا يحل انتفاعه به  
قبل اداء الضمان كشاة ذبحها وطبخها او شواها او قطعها \* وبر طحنه او زرعه  
ودقيق خبز \* وعنب او زيتون عصره وقطن غزله وغزل نسجه وحديد  
جعله سيفا وصفر جعله آنية وساجة اولبة بنى عليها \* وان جعل الفضة  
او الذهب دراهم او دنانير او آنية لا يملكه وهو لمالكه بلاشئ \* وعندها يملكه  
الغاصب وعليه مثله \* فان ذبح الشاة فالمالك ان شاء طرحها عليه وضمنه قيمتها  
او اخذها وضمنه نقصانها \* وكذا لو قطع يدها او قطع طرف دابة غير ما كولة  
او خرق الثوب خرقا فاحشا يفوت بعض العين وبعض نفعه وفي سائر نقصه  
ولم يفوت شيئا من النفع يضمن نقصانه \* ومن بنى في ارض غيره او غرس امر  
بالقلع والرد وان كانت تنقص بالقلع فالمالك ان يضمن له قيمتهما ما موردا  
بقلمهما فتقوم الارض بلاشجر او ببناء وتقوم مع احدهما مستحق القلع فيضمن  
الفضل \* وان صبغ الثوب احمر او اصفر اولت السوق بضمن فالمالك  
ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض ومثل سويقه او اخذها وضمن ما زاد

الصنع والسمن \* وان صبغه اسود ضمنه قيمته ابيض او اخذه بلارد شي لانه  
نقص \* وعندهما الاسود كغيره وهو اختلاف زمان

### ﴿ فصل ﴾

وان غيب ماغصبه وضمن قيمته ملكه مستندا الى وقت الغصب \* وتسلم له  
الاكساب دون الاولاد \* والقول في القيمة للغاصب مع يمينه ان لم يبرهن مالكة  
على الزيادة \* فان ظهر وقيمته اكثر وقد ضمنه بقول المالك او ببرهانه  
او بالتكول فهو للغاصب ولا خيار للمالك \* وان ضمنه بقوله فالمالك ان شاء  
امضى الضمان واخذه وردّ عوضه \* ولو برهن كل من المالك والغاصب على  
الهلاك عند الآخر فينه الغاصب اولى خلافا لابي يوسف \* ومن غصب  
عبدا فباعه فضمنه نقد بيعه وان اعتقه فضمنه لا يستغنى عنه \* وزوائد المغصوب  
غير مضمونة ما لم يمتد فيها او يمنحها بعد طلب المالك اياها سواء كانت متصلة  
كالحسن والسمن او منفصلة كالولد والثمره \* وان نقصت الجارية بالولادة في يد  
الغاصب ضمن نقصانها ويحبر بقيمة الولد او بالفرقة ان وقت \* ولوزني بامة  
غصبها فردّها حاملا فولدت فماتت بها ضمن قيمتها يوم علوقها بخلاف الحرّة  
وعندها لا يضمن في الامة ايضا \* ولوردّها محبوسة فماتت لا يضمن \* وكذا  
لوزنت عنده فردّها فجذبت فماتت منه \* ولا يضمن منافع ماغصبه سواء سكنه  
او عطله الا في الوقف \* ولا خمر المسلم او خنزيره بالاتلاف وضمن  
القيمة فيهما لو كانا ذمي \* وان اتلف ذمي خمر ذمي ضمن مثلها \* ولا ضمان باتلاف  
الميتة ولو لذمي ولا باتلاف متروك التسمية عبدا ولو لمن يبيحه \* وان غصب خمر  
مسلم فخلها بما لا قيمة له اخذها المالك بلا شيء فلو اتلفها الغاصب ضمنها لا ولو تلفت  
\* وان خلل باقاء ملح ملكها ولا شيء عليه وعندها يأخذها المالك ان شاء ويردّ  
قدر وزن الملح من الخل \* فلو اتلفها الغاصب لا يضمن خلافا لهما \* وان  
خللها بالقاء خلل ملكها ولا شيء للمالك عند الامام وكذا عند محمد ان تخللت  
من ساعتها والا فاطل بينهما على قدر ملكهما \* وان غصب جلد ميتة فدفنه بما لا  
قيمة له اخذها المالك بلا شيء فلو اتلفه الغاصب ضمن قيمته مدبوغا وقيل طاهرا  
غير مدبوغ \* وان دفنه بماله قيمة يأخذها المالك ويردّ ما زاد الدفن بان يقوم  
مدبوغا وذكا غير مدبوغ ويردّ فضل ما بينهما \* وللغاصب ان يحبس حتى

يستوفى حقه وان ائلفه لا يضمن \* وعندها يضمنه مدبونا الا قدر ما زاد الدين  
ولو تلف لا يضمن اتفاقا \* ومن كسر لمسلم ربطا او طبلا او مزمارا او دقا او اوراق  
له سكر او منصفا ضمن قيمته لغير لهو \* ويصح بيع هذه الاشياء وقالا  
لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى \* ومن غصب مدبرة فماتت في يده ضمن  
قيمتها ولو ام ولد فلا ضمان خلافا لهما \* ولو شق الزرق لاراقة الحمير لا يضمنه  
عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولا ضمان على من حل قيد عبد غيره او رباط دابته  
او فتح اصطلها او قص طير فذهب خلافا لمحمد في الدابة والطير ولا على من  
سعى الى سلطان بمن يؤذيه ولا يندفع الا بالسعى او بمن يفسق ولا يتمتع  
بنيه \* ولا على من قال لسلطان قد يفرم وقد لا يفرم ان فلانا وجد مالا  
ففرمه شيئا وان كان عادته ان يفرم البتة ضمن \* وكذا لو سعى بغير حق  
عند محمد زجراله وبه يفتى \* ولو اطعم الغاصب المفعوب مالكة برىء وان لم يعلمه

### كتاب الشفعة

هى تملك العقار على مشتره بما قام عليه جبرا ونجبا بعد البيع وتستقر بالاشهاد  
وتملك بالاخذ بقضاء اورضاء \* وانما تجب للخليط في نفس المبيع فان لم يكن  
او سلم فللخليط في حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين كنهرا لا تجرى فيه  
السفن وطريق لا ينفذ ثم للجار الملاصق ولو بابه في سكة اخرى \* ومن له  
جدوع على حائطها او شركة في خشبة عليه جار وان في نفس الجدار فتشريك  
وهى على عدد الرؤس لا السهام \* فاذا علم الشفع بالبيع يشهد في مجلس علمه  
انه يطلبها ويسمى طلب موأبة ثم يشهد عند العقار او على المشتري او على البائع  
ان كان المبيع في يده فيقول اشترى فلان هذه الدار وقد كنت طلبت الشفعة  
وانا اطلبها الآن فاشهدوا على ذلك ويسمى طلب تقرير واشهاد ثم يطلب  
عند قاض فيقول اشترى فلان دار كذا وانا شفعها بسبب كذا فمره بالتسليم الى  
ويسمى طلب خصومة وتملك ولا تبطل الشفعة بتأخيرها مطلقا في ظاهر الرواية  
وعليه الفتوى \* وقيل يفتى بقول محمد انه ان اخره شهرا بلا عذر بطلت  
\* واذا ادعى الشراء وطلب الشفعة سأل القاضى المدعى عليه فان اقر بملك ما يشفع به  
او نكل عن الحلف على العلم بملكه او برهن الشفع سأل عن الشراء فان اقر به  
او نكل عن اليمين انه ما ابتاع او ما يستحق عليه هذه الشفعة \* او برهن الشفع

قضى له بها \* ولا يشترط احضار الثمن وقت الدعوى فاذا قضى له لزوم احضاره \* وللمشتري حبس الدار لقبضه ولا تبطل شفيعته بتأخير الثمن بعدما امر بادائه \* وللشفيع ان يخاصم البائع ان كان المبيع في يده ولا يسمع القاضي البينة عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بمحضرة ويقضى بالشفعة على البائع ويجعل المدة عليه \* والوكيل بالشراء خصم للشفيع ما لم يسلم الى الموكل \* وللشفيع خيار الرؤية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه

### ﴿ فصل ﴾

وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري \* وان برهنا فللشفيع وعند ابي يوسف للمشتري \* وان ادعى المشتري ثمنه والبائع اقل منه اخذه الشفيع بما قال البائع قبل قبض الثمن وبما قال المشتري بعده وان عكسا فبعد القبض يعتبر قول المشتري وقوله يتحالفان وائى نكل اعتبر قول صاحبه \* وان حلفا فسخ البيع ويأخذه الشفيع بما قال البائع \* وان حط عن المشتري بعض الثمن يأخذ الشفيع بالباقي وان حط الكل يأخذ بالكل وان حط النصف ثم النصف يأخذ بالنصف الاخير وان زاد المشتري في الثمن لا تلزم الشفيع الزيادة \* واذا كان الثمن مثليا لزم الشفيع مثله وان قيميا فقيمه \* وان كان مؤجلا اخذ بثمن حال او يطلب في الحال ويأخذ بعد مضي الاجل ولا يتعجل ما على المشتري لو اخذ الشفيع بالحال \* ولو سكت عن الطلب ليحل الاجل بطلت شفيعته خلافا لابي يوسف \* ولو اشترى ذمي بخمر او خنزير يأخذه الشفيع الذمي بمثل الحمر وقيمة الخنزير والمسلم بالقيمة فيهما \* ولو بنى المشتري او غرس اخذها الشفيع بالثمن و بقيمتها مقلوعين كما في النصب او كلف المشتري قلعهما \* ولو استحققت بعد ما بنى الشفيع او غرس رجع على المشتري بالثمن فقط \* وان جف الشجر او انهدم البناء عند المشتري يأخذها الشفيع بكل الثمن ان شاء وان هدم المشتري البناء يأخذ الشفيع العرصة بمحضتها وليس له اخذ النقص \* وان شرى المشتري الارض مع شجر مشر او غير مشر فاشترى في يده اخذها الشفيع مع الغر فيهما \* فان جذه المشتري فليس للشفيع اخذه ويأخذ ماسواه بالحصة في الاول وبكل الثمن في الثاني



﴿ باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب وما يبطلها ﴾

انما تجب الشفعة قصدا في عقار ملك بعوض هو مال وان لم يمكن قسمته كرحى وحام ويثر \* فلا تجب في ارض وفلك وبناء وشجر فيما بدون الارض ولا في ارض وصدقة وهبة بلا عوض مشروط وما بيع بخيار البائع او بيعا فاسدا مالم يسقط حق الفسخ ولا فيما قسم بين الشركاء او جعل اجرة او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عمد او مهر وان قبول ببعضه مال \* وعند ما تجب في حصة المال \* ولا فيما صولح عنه بانكار او سكوت وتجب فيما صولح عليه باحدهما ولا فيما سلمت شفعته ثم ردت بخيار رؤية او شرط او بخيار غيب بقضاء وما ردت به بلا قضاء او بالاقالة تجب فيه \* وتجب في العلو وحده وفي السفلى بسببه وفيما بيع بخيار المشتري وان بيعت دار بمنجى الميعة بالخيار فالشفعة لمن له الخيار بايعا ومشتريا وتكون اجازة من المشتري والشفيع الاولى اخذها منه لاخذ الثانية \* وان بيعت دار بمنجى الميعة فاسدا فشفيعها البائع ان بيعت قبل قبض المشتري فاذا قبض بعد الحكم له بها لا تطل وان بيعت بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري \* فان استرد البائع منه الميعة قبل الحكم له بالشفعة بطلت شفعته وان بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه \* والمسلم والذمي في الشفعة سواء \* وكذا الحر والعبد المأذون والمكاتب ولو في مبيع السيد كالعكس

﴿ فصل ﴾

وتبطل الشفعة بتسليم الكل او البعض ولو من الوكيل وبترك طلب الموائبة او التقرير وبالصالح عن الشفعة على عوض وعليه رده \* وكذا الوباغ شفعته بمال وكذا لو قال للمخيرة اختاري بالف او قال العنين لامرأته ذلك فاخسارته بطل خيارها ولا يجب العوض \* وتبطل بيع ما يشفع به قبل الحكم له بها وبموت الشفيع لا بموت المشتري \* ولا شفعة لمن باع او ابيع له او ضمن الدرك او ساوم المشتري بيعا او اجارة وتجب لمن ابتاع او ابيع له \* ولو قيل للشفيع انها بيعت بالف فلم ثم بان انها بيعت باقل او بكيل او وزنى او عددي مقارب قيمته الف او اكثر فله الشفعة \* ولو بان انها بيعت بعرض قيمته الف او بدنانير قيمتها الف فلا ولو قيل له المشتري فلان فلم فبان انه غيره فله الشفعة ولو بان انه هو مع غيره فله الشفعة في حصة الغير \* ولو بلغه بيع النصف فلم فظهر بيع الكل

فله الشفعة \* وان باعها الاذراعا من طول جانب الشفع فلا شفعة له \* وان شري  
منها سهما ثمن ثم شري باقيها فالشفعة في السهم فقط \* وان ابتاعها ثمن ثم  
دفع عنه ثوبا اخذها الشفع بالثمن لا بقيمة الثوب \* ولا تكرر الحيلة في اسقاطها عند  
ابى يوسف وبه يفتى قبل وجوبها \* وعند محمد تكررة وللشفيع اخذ حصة  
بعض المشترين لاحصة بعض البايعين \* وللجار اخذ بعض مشاع بيع قسم  
وان وقع في غير جانبه \* وللعبد المأذون المديون الشفعة في مبيع سيده وبالعكس  
\* وصح تسليم الاب والوصى شفعة الصغير خلافا لمحمد فيما بيع بقيمة او اقل  
وقوله رواية عن الامام في الاقل الذي لا يتغابن فيه

### ﴿ كتاب القسمة ﴾

هى جمع نصيب شايع في معين وتشتمل على الافراز والمبادلة \* والافراز  
اغلب في التليات فيأخذ الشريك حظه منها حال غيبة صاحبه \* ولو  
اشترى فاقترضه فلكل ان يبيع حصته مرابحة بحصة ثمنه \* والمبادلة اغلب  
في غيرها فلا يأخذه ولا يبيع مرابحة بعد الشراء والقسمة ويجبر عليها فيه بطلب  
الشريك في متحد الجلس لا في غيره \* ونذب للقاضى نصب قاسم رزقه من بيت  
المال ليقسم بلا اجر فان لم يفعل ينصب قاسما يقسم باجر يقدره له القاضى وهو  
على عدد الرؤس وعندها على قدر السهام \* واجرة الكيل والوزن على قدر  
السهام اجماعا ان لم يكن للقسمة وان لها فعلى الخلاف \* ويجب كونه عدلا امينا  
علما بالقسمة \* ولا يجبر الناس على قاسم واحد \* ولا يترك القسام ليشتركوا  
وصح الاقسام باضهم بلا امر القاضى \* ويقسم على الصبي وليه او وصيه فان لم  
يكن فلا بد من امر القاضى \* ولا يقسم عقار بين الورثة باقرارهم ما لم يبرهنوا  
على الموت وعدد الورثة وعندها يقسم وغير العقار يقسم اجماعا وكذا العقار  
المشترى والمذكور مطلق ملكه \* وان برهنوا ان العقار في ايديهما لا يقسم حتى  
يرهنوا له لهما \* ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في ايديهم ومعهم  
وارث غائب اوصى قسم ونصب وكيل او وصى ليقبض حصة الغائب او الصبي  
\* ولو كان العقار في يد الغائب او شئ منه او في يد مودعه او في يد الصغير لا يقسم  
\* وكذا لو حضر وارث واحد او كانوا مشترين وغائب احدهم \* واذا انتفع  
كل من التركة بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب احدهم وان تضرر الكل

لا يقسم الا برضاهم \* وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذى النفع  
لا بطلب الآخر هو الاصح \* ويقسم العروض من جنس واحد ولا يقسم الجنسين  
بعضهما في بعض ولا الجواهر ولا اللحم ولا البثر ولا الرحي ولا الثوب الواحد  
ولا الحائظ بين دارين الا برضاهم وكذا الرقيق خلافا لهما \* والدور في مصر  
واحد يقسم كل على حدة \* وقالوا ان كان الاصلح قسمة بعضها في بعض  
جاز \* وفي مصرين يقسم كل على حدة اتفاقا \* وكذا دار وضعة  
اودار وحانوت والبيوت في محلة واحدة او في محلات تجوز قسمة بعضها  
في بعض \* والمنازل المتلاصقة كاليوت والمتباينة كالدور

### ﴿ فصل ﴾

وينبغي للقاسم ان يصور ما قسمه ويعدله وبذرعه ويقوم ببناءه ويفرز كل نصيب  
بطريقه وشربه ويلقب الا نصبا بالاول والثاني والثالث ويكتب اسماءهم ويقرع  
فالاول لمن خرج اسمه او لا والثاني لمن خرج ثانيا والثالث لمن خرج ثالثا  
ولا يدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم \* فان وقع مسيل او طريق  
لا حدم في نصيب آخر ولم يشترط في القسمة صرف عنه ان امكن والافسخت  
\* ويقسم سهمين من العلوسهم من السفل وعند ابى يوسف سهماء بسهم وعند  
محمد يقسم بالقسمة وعليه الفتوى \* فان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى  
ان بعض نصيبه في يد صاحبه لا يصدق الا بحجة وتقبل شهادة القاسمين فيها  
خلافا لمحمد وان قال قبضته ثم اخذ بعضه حلف خصمه \* وان قال قبل ان يقر  
بالاستيفاء اصاغى كذا ولم يسلم الى وكذبه الاخذ تحالفا وفسخت \* ولو ادعى  
غبنا لا يعتبر كالباع الا اذا كانت القسمة بقضاء والغبن فاحسن ففسخ \* ولو  
استحق بعض معين من نصيب البعض لا يفسخ ويرجع بقسطه في حظ شريكه  
وكذا في الشائع وعند ابى يوسف يفسخ وفي بعض مشاع في الكل يفسخ اجماعا  
\* ولو ظهر بعد القسمة دين على الميت محيط نقصت \* وكذا لو غير محيط الا  
اذا بقي بلا قسمة ما يفي به \* ولو ابرأ الغرماء او اذاه الورثة من مالهم لا تنقض مطلقا

### ﴿ فصل ﴾

وتجوز المهاياة وتجير عليها في دار واحدة يسكن هذا بعضا وهذا بعضا او هذا  
علوها وهذا سفلها وفي بيت صغير يسكنه هذا شهرا وهذا شهرا وله الاجارة

واخذ الثلة في نوبته وفي عبد يخدم هذا يوما وهذا يوما وفي عبيدين يخدم احدهما احدهما والآخر الآخر \* ولو اتفقا على ان نفقة كل عبد على من يخدمه جاز استحسانا بخلاف الكسوة \* وفي دارين يسكن هذا هذه وهذا الاخرى ولا يجوز ذلك في دابة اودابتن الا براضيهما خلافا لهما \* ويجوز في استغلال دار اودارين هذا هذه وهذا الاخرى لافي استغلال عبد اودابة \* وما زاد في نوبة احدهما في الدار الواحدة مشترك لافي الدارين وفي استغلال عبيد هذا وهذا وهذا الآخر لا يجوز خلافا لهما وعلى هذا الدابتن ولا يجوز في ثمر شجر اولين غنم واولادها ونجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا في كل مختلفي المنفعة ولا تبطل المهايأة بموت احدها ولا بموتهما ولو طلب احدهما القسمة بطلت

### كتاب المزارعة

هي عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة وعندها جائزة وبه يفتي قال الحصري وابو حنيفة هو الذي قرع هذه المسائل على اصوله لعلمه ان الناس لا يأخذون بقوله \* ويشترط فيها صلاحية الارض للزرع واهلية العاقدين وتعيين المدة ورب البذر وجنسه ونصيب الآخر والتخليفة بين الارض والعامل والشركة في الخارج \* ففسد ان شرط لاحدهما قفزان معينة او ما يخرج من موضع معين كالساقيات والسواقي او ان يرفع قدر البذر او الخارج ويقسم ما يبقى او ان يكون التبن لاحدهما والحب للآخر او يكون الحب بينهما والتبن لغير رب البذر او يكون التبن بينهما والحب لاحدهما \* وان شرط كون الحب بينهما والتبن لرب البذر او شرط رفع العشر صحت \* وان لم يتعرض للتبن فهو بينهما وقيل لرب البذر \* واجر الحصاد والرفاع والدوس والتذرية عليهما بالحصص \* فان شرط على العامل فسدت وعن ابي يوسف انه يصح وهو الاصح وعليه الفتوى \* وشرطه على رب الارض مفسد اتفاقا \* وما قبل الادراك كالسقي والحفظ فهو على المزارع وان لم يشترط واذا كان البذر والارض لاحدهما والعمل والبقر للآخر او الارض لاحدهما والبقية للآخر او العمل لاحدهما والبقية للآخر صحت \* وان كانت الارض والبقر لاحدهما والبذر والعمل للآخر بطلت \* وكذا لو كان البذر والبقر لاحدهما والارض والعمل للآخر او البذر لاحدهما والباقي للآخر \* واذا صحت فالخارج على الشرط وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل \* ومن ابي عن المصنف

بعد العقد اجبر الارب البذر \* وان فسدت فالخارج لرب البذر وللآخر  
اجر مثل عمله او ارضه ولا يزداد على ما شرط خلافاً لحمد وان فسدت لكون  
الارض والبقر فقط لاحدهما لزم اجر مثلهما هو الصحيح واذا فسدت والبذر  
لرب الارض فالخارج كله حل له وان للعامل تصدق بما فضل عن قدر بذره  
واجرة الارض \* واذا ابى رب البذر عن المضي وقد كرب العامل الارض فلا  
شيء له حكماً ويسترضى ديانة \* وتبطل المزارعة بموت احدها وتفسخ بالاعذار  
كالاجارة فتفسخ ان لزم دين محوج الى بيع الارض قبل نبات الزرع لا بعده مالم  
يحصد \* ولا شيء للعامل ان كان كرب الارض او حفر النهر وان تمت مدنها قبل  
ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل حصته من الارض حتى يدرك ونفقة الزرع  
عليهما بقدر حصصهما وايهما اتفق بغير اذن الآخر ولا امر قاض فهو متبرع  
\* وليس لرب الارض اخذ الزرع بقلاً وان اراد المزارع ذلك \* قيل لرب  
الارض اقلع الزرع ليكون بينكما واعطه قيمة نصيبه واتفق انت على الزرع وارجع  
في حصته \* ولو مات رب الارض والزرع بقل فعلى العامل العمل الى ان يدرك  
وان مات العامل فقال وارثه انا اعمل الى ان يستحصد فله ذلك وان ابى رب الارض

### ﴿ كتاب المساقاة ﴾

هي دفع الشجر الى من يصلحه بجزء من ثمره وهي كالزراعة حكماً وخلافاً  
وشروطاً الا المدة فانها تصح بلا ذكرها \* وتقع على اول ثمرة تنخرج وفي  
الرطوبة على ادراك بذرها ولو دفع نخيلاً او اصول رطبة ليقوم عليها او اطلق  
في الرطوبة فسدت \* ويضدّها ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها وان احتمل خروجها  
وعدمه جازت فان خرج فيها فعلى الشرط وان تأخر عنها فسدت وللعامل  
اجر مثله \* وكذا كل موضع فسدت فيه وان لم يخرج شيء فلا شيء له \* و  
تصح المساقاة في النخل والكرم والشجر والرطاب واصول الباذنجان  
\* فان كان في الشجر ثمر ان كان يزيد بالعمل صحت والا فلا وكذا في المزارعة  
لو دفع ارضا فيها بقل وما قبل الادراك كالسقي والتلقيح والحفظ فعلى العامل  
وما بعده كالجنّاذ والحفظ فعليهما \* ولو شرط على العامل فسدت اتفاقاً  
\* وتبطل بموت احدها فان كان الثمر خاماً عند الموت او تمام المدة  
يقوم العامل او وارثه عليه وان ابى الدافع او ورثته \* فان اراد العامل

او وارثه صرمة بسرا خير الآخر او وارثه بين ان يقسموه على الشرط او يدفوا قيمة نصيبه او ينفقوا ويرجعوا كافي المزارعة ولا تفسخ بلا عذر \* ومرض العامل اذا عجز عن العمل عذر \* وكذا كونه سارقا يخاف منه على الثمر والسعف \* ولودفع قضاء مدة معلومة لمن يفرس لتكون الارض والشجر بينهما لا يصح والشجر لرب الارض وللغارس قيمة غرسه وعمله

### كتاب الذبايح

الذبيحة اسم ما يذبح والذبح قطع الوداج وتحمل ذبيحة مسلم وكتابي ذمي او حربي ولو امرأة اوصيا او مجنونا يعقلان او اخرس او اقلع لاذبيحة وتني او مجوسى او مرتدا وتترك التسمية عمدا فان تركها ناسيا تحل \* وكذا ان يذكر مع اسم الله تعالى غيره وصلا دون عطف وان يقول بسم الله اللهم تقبل من فلان فان قاله قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح لا يكره \* وان عطف حرمت نحو ان يقول بسم الله وفلان بالجر وكذا ان اضجع شاة وسمى وذبح غيرها تلك التسمية وان ذبحها بشفرة اخرى حلت \* وان رمى الى صيد وسمى فاصاب غيره اكل وان سعى على سهم ورمى بغيره لا يؤكل والارسال كالرمى \* والشرط الذكر الخالص فلو قال اللهم اغفر لي لا يحل \* وبالحمد لله وسبحان الله يحل لا لو عطس وحده له والسنة نحر الابل وذبح البقر والغنم \* ويكره العكس ويحل \* والذبح بين الحلق واللثة اعلى الحلق او اسفله او وسطه وقيل لا يجوز فوق القعدة \* والمروق التى تقطع فى الذكاة الحلقوم والمرى والودجان ويكفى قطع ثلثة منها ايا كانت \* وعند محمد لا بد من قطع اكثر كل واحد منها وهو رواية عن الامام \* وعند يوسف لا بد من قطع الحلقوم والمرى واحد الودجين وقيل محمد ممة \* ويجوز الذبح بكل ما افرى الوداج وانهر الدم ولو مروءة او ليطء او سنا او ظفرا منزوعين لبالقائمين \* ونذبا حاداد الشفرة قبل الاضجاع وكراهه بعده وكذا جرحها برجلها الى المذبح والتضع وقطع الرأس والسلخ قبل ان تبرد \* والذبح من القفا وتحل ان بقيت حية حتى قطعت العروق والا فلا \* ولزم ذبح صيد استانس \* وجاز جرح نعم توحش او تردى فى بئر اذا لم يمكن ذبحه \* ولا يحل الجبين بذكاة امه اشعر او لا وقال لا يحل ان تم خلقه

### فصل

ويحرم اكل كل ذى ناب او مخلب من سبع او طير ولو ضعا او ثعلبا او حمر الاهلية

والبغال والبقيل والضب واليربوع وابن عرس والزنبور والسلحفاة والحشرات  
 \* ويكره الغراب الا بقمع والغداف والرخم والبسات والحليل تحريمها في الاصح  
 \* وعندها لا تتركه الخليل وحل المعقوق و غراب الزرع والارنب \* ولا يؤكل من  
 حيوان الماء الا السمك بانواعه كالجرثيث والمارماهي \* ولا يؤكل الطافي منه وان مات  
 لحراو برد فيه روايتان ويحل هو والجراد بلا ذكاة \* ولوديع شاة لم تعلم  
 حياتها فتحركت او خرج منها دم حلت والا فلا وان علمت حلت مطلقا

### كتاب الاصحية

هي واجبة وعن ابى يوسف سنة \* وقيل هو قولهما وانما تجب على حر مسلم  
 مقم موسر عن نفسه لاعن طفله \* وقيل تجب عنه ايضا وقيل يضجى عنه ابوه  
 او وصيه من ماله فيطعم منها ما امكن ويستبدل بالباقي ما ينفع به مع بقائه \* وهي  
 شاة او بدنة اوسبع بدنة بان اشترك مع ستة في بقرة او بعير وكل يريد القربة  
 وهو من اهلها ولم ينقص نصيب احدهم عن سبع \* فلو اراد احدهم بنصيبه  
 اللحم او كان كافرا او نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن واحد منهم \* ويجوز اشتراك  
 اقل من سبعة ولو اثنين ويقسم لحمها وزنا لاجزافا الا اذا خاطبه من اكارعه او جلده  
 \* ولو شرى بدنة للاصحية ثم اشرك فيها ستة جاز استحسانا والاشترك قبل  
 الشراء احب \* واول وقتها بعد فجر التحر ولا تذبح في المصر قبل صلاة العيد وآخره  
 قيل غروب اليوم الثالث واعتبر آخره للفقر وضده والولادة والموت \* واولها  
 افضاها \* وكره الذبح ليلا فان فات وقتها قبل ذبحها لزم التصديق بعين المندورة  
 حية وكذا ما شراها فقير للتضحية والغنى يتصدق بقيمتها شراها او لا وانما يجزى  
 فيها الجذع من الضأن \* والثني فصاعدا من الجميع وتجوز الجماء والحصى والتولاء  
 والجرباء السمينة لالعباء والموراء والعجفاء التي لاتنقى والمرجاء التي لاتمشي  
 الى المسك ومقطوعة اليد او الرجل وذاهبة اكثر العين او الاذن او الذنب  
 او الالية وفي ذهاب النصف روايتان ويجوز ان ذبح اقل منه وقيل ان ذبح  
 اكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان ذبح الثلث لا يجوز \* ولا يضر تعميها  
 من اضطرارها عند الذبح \* وان مات احد سبعة وقال ورثته اذبحوها عنكم  
 وعنه صح وكذا لوديع بدنة عن اصحية ومتمعة وقران \* وبأكل من لحم اصحية  
 ويطعم من شاء من غنى وفقير \* ونذب ان لا ينقص الصدقة عن الثلث وتركه

لذى عيال توسعة عليهم وان يذبح بيده ان احسن والا يأمر غيره ويحضرها  
\* ويكره ان يذبحها كتابي \* ويتصدق بجلدها او يعمله آلة كجراب او خف او فرو  
او يشتري به ما ينتفع به مع قائه كفر بال ولغو لا ما يستهلك كخل وشبهه \* فان  
بدل اللحم او الجلد به يتصدق به \* ولو ذبح انحية غيره بغير امره جاز \* ولو غلط  
انسان فذبح كل شاة الا خر صر ولا ضبان ويخالان وان تشاحا ضمن كل صاحبه  
قيمة لحمه ويتصدق بها \* وصحت التضحية بشاة الغصب دون شاة الوديعة وضمنها

### ﴿ كتاب الكراهية ﴾

المكروه الى الحرام اقرب وعند محمد كل مكروه حرام ولم يلفظ به لعدم القاطع

### ﴿ فصل في الاكل ﴾

منه فرض وهو ما يندفع به الهلاك \* ومندوب وهو ما زاد ليتمكن من الصلاة  
قائما ويسهل عليه الصوم \* ومباح وهو ما زاد الى الشبع لزيادة قوة البدن  
\* وحرام وهو الزائد عليه الا لقصد التقوى على صوم الغد او لئلا يستحي  
الضيف \* ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يصف عن اداء العبادة  
\* ومن امتنع من الميتة حال المحصة او صام ولم يأكل حتى مات اثم \* بخلاف  
من امتنع من التداوى حتى مات \* ولا بأس بالتفكه بانواع الفواكه وتركه افضل  
\* واتخاذ الاطعمة سرف وكذا وضع الحبز على المائدة اكثر من قدر الحاجة  
\* ومسح الاصابع والسكين بالحبز ووضع المملحة عليه مكروه وسنة الاكل  
البسلة في اوله والمحدلة في آخره وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشباب  
قبله وبالشيوخ بعده \* ولا يحل شرب لبن الاثان ولا بول ابل ولا استعمال اناه  
ذهب او فضة لرجل او امرأة وحل استعمال اناه عقيق وبللور وزجاج وورصاص

### ﴿ فصل في الكسب ﴾

افضله الجهاد ثم التجارة ثم الحرانة ثم الصناعة \* ومنه فرض وهو قدر  
الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه \* ومستحب وهو الزيادة عليه ليواسى به  
فقيرا ويصل به قريبا \* ومباح وهو الزيادة للتجمل \* وحرام وهو الجمع  
للتفاخر والبطر وان كان من حل \* وينفق على نفسه وعياله بلا اسراف  
ولا تقصير \* ومن قدر على الكسب لزمه وان عجز عنه لزمه السؤال فان تركه  
حتى مات اثم وان عجز عنه يفرض على من علم به ان يطعمه او يدل عليه من



يطعمه \* ويكره اعطاء سؤال المسجد \* وقيل ان كان لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر بين يدي مصل لا يكره \* ولا يجوز قبول هدية امراء الجور الا اذا علم ان اكثر ماله من حل \* ولا يكره اجارة بيت بالسواد ليتخذ بيت نار او كنيسة اوسمة او يباع فيه الخمر وعندها تكره ويكره في المصر اجماعا \* وكذا في سواد غلبه اهل الاسلام ومن حل لذى خمر باجر طاب له وعندها يكره ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر واجابة دعوته واستعارة دابته \* وكره قبول كسوته ثوبا واهدائه احد التقدين \* وقيل في المعاملات قول الفرد ولو اثنى او عبدا او فاسقا او كافرا كقوله شريت اللحم من مسلم او كتابي فيحل \* او من مجوسى فيحرم \* وقول العبد والامة والصبي في الهدية والاذن \* وشرط العدل في الديانات كالخبر عن نجاسة الماء فيقيم ان اخبر بها مسلم عدل ولو اثنى او عبدا \* ويحرم في الفاسق والمستور ثم يعمل بغالب رايه \* ولو اراق قديم عند غلبة صدقه وتوضأ وتيمم عند غلبة كذبه كان احوط

### ﴿ فصل في اللبس ﴾

الكسوة منها فرض وهو مايستر العورة ويدفع ضرر الحر البرد والاولى كونه من القطن او الكتان بين النفيس والخسيس \* ومستحب وهو الزائد لاخذ الزينة واطهار نعمة الله تعالى \* ومباح وهو الثوب الجميل للزينة \* ومكروه وهو اللبس للتكبر ويستحب الابيض والاسود ويكره الاحمر والمعصر \* والسنة ارخاء طرف العمامة بين كتفيه قدر شبر وقيل الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجلوس \* واذا اراد تجديد لفها نقضها كما لفها \* ويحل للنساء لبس الحرير ولا يحل للرجال الا قدر اربع اصابع كالعلم \* ولا بأس بتوسده واقتراشه خلافا لهما \* ولا بأس بلبس ماسداه ابرسيم ولحمته غيره وعكسه لا يلبس الا في الحرب \* ويكره لبس خالصه فيها خلافا لهما \* ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة للرجال الا الحاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة \* ومسبار الذهب في ثقب الفص وكتابة الثوب بذهب او فضة وشدة السن بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لهما \* ولا يتحتم بحجر ولا صفر ولا حديد وقيل يباح بالحجر اليسب وترك التحتم افضل لغير السلطان والقاضى \* ويجوز الاكل والشرب من اناه مفضض والجلوس على سرير مفضض بشرط اتقاء موضع الفضة ويكره عند ابى يوسف وعن

محمد روايتان \* ويكره لباس الصبي ذهابا او حريرا \* ويكره حمل خرقة لمسح  
المرق او الحطاط او الوضوء ان للتكبر وان للحاجة فلا هو الصحيح والزم لا بأس به

### ﴿ فصل في النظر ونحوه ﴾

ويحرم النظر الى العورة الا عند الضرورة كالطيب والخاتن والخافضة  
والقابلة والحاقن ولا يتجاوز قدر الضرورة \* وينظر الرجل من الرجل  
الى ماسوى العورة وقد ينت في الصلاة \* وتنظر المرأة من المرأة والرجل  
الى ما ينظر الرجل من الرجل ان امنت الشهوة \* وينظر الى جميع بدن  
زوجته وامته التي تحل له وطئها ومن محارمه وامة غيره الى الوجه  
والرأس والصدر والساق والمضد ولا بأس بمسه بشرط امن الشهوة  
في النظر والمس ولا ينظر الى البطن والظهر والفخذ وان اولا الى الحرة  
الاجنبية الا الى الوجه والكفين ان امن الشهوة والا فلا يجوز لغير  
الشاهد عند الاداء والحاكم عند الحكم \* ولا يجوز مس ذلك وان امن  
ان كانت شابة ويجوز ان يحجوزا لا تستهي او هو شيخ يأمن على نفسه  
وعليها \* ويجوز النظر والمس مع خوف الشهوة عند ارادة الشراء او التكا  
\* والعبد مع سيده كالاخني \* والمحبوب والخصي كالفعل \* ويكره للرجل  
ان يقبل الرجل او يعاقفه في ازار بلا قبض وعند ابى يوسف لا يكره \* ولا بأس  
بالمصافحة وتقبيل يد العالم والسلطان العادل \* ويعزل عن امته بلا اذنها لاعت  
زوجته الا باذنها \* ولا تعرض الامة اذا بلغت في ازار واحد

### ﴿ فصل في الاستبراء ﴾

من ملك امة بشراء او غيره يحرم عليه وطئها ودواعيه حتى يستبرئ بحیضة فيمن  
تحيض وبشهر في غيرها وفي مرتفعة الحيض لا باس بثلاثة اشهر وعند محمد باربعة اشهر  
وعشر وفي رواية بنصفها وفي الحامل بوضعه ولو كانت بكر او مشربة من امرأت او من  
مال طفل او من محرم عليه وطئها ويستحب الاستبراء للبايع ولا يجب عليه ولا تنكح  
حيضة ملكها فيها ولا التي قبل القبض او قبل الاجازة في بيع الفضولي وكذا الولادة  
\* وتكفي حيضة وجدت بعد القبض وهي مجوسية فاسلمت ويجب عند تملك نصيب شريكه  
لا عند عود الآفة ورد المعضوبة والمستأجرة وفك المرهونة \* ولا تكرر الحياة  
لا سقطه عند ابى يوسف خلافا لمحمد واخذ بالاول ان علم عدم الوطئ من المالك

الاول والثاني ان احتمل \* والحيلة ان لم تكن تحته حرة ان يتزوجها ثم يشتريها وان كانت تحته حرة فان يزوجه البائع قبل البيع او المشتري بعد البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض او النكاح \* ومن ملك اميتين لا يجتمعان نكاحا فله وطى واحد بهما فقط ودواعيه \* فان وطئها او فحل بهما شيئا من الدواعي حرم عليه وطى كل منهما ودواعيه حتى يحرم احدهما

### ﴿ فصل في البيع ﴾

ويكره بيع العذرة خالصة وجاز لو مخلوطة في الصحيح \* وجاز بيع السرقين والانتفاع كالبيع \* ومن رأى جارية رجل مع آخر يبيعها قائلا وكفى صاحبها او اشترتها منه او وهبها الى او تصدق بها على ووقع في قلبه صدقه حل له شراؤها منه ووطئها \* ويجوز بيع بناء مكة ويكره بيع ارضها واجارتها خلافا لهما وقولهما رواية عن الامام \* ويكره الاحتكار في اقوات الادميين والبهائم ببلد يضر باهله وعند ابى يوسف في كل ما يضر احتكاره بالعامه ولو ذهاب او فسخ او توبا \* واذا رفع الى الحاكم حال المحتكر امره ببيع ما يفضل عن حاجته فان امتنع باع عليه \* ولا احتكار في غلة ضيعته ولا فيما جلبه من بلد آخر وعند ابى يوسف يكره وكذا عند محمد ان كان يشلب منه الى المصر عادة وهو المختار \* ويجوز بيع العصور ممن يتخذ خرا ولو باع مسلم خرا واوفى دينه من ثمنها كره لرب الدين اخذه وان كان المديون ذميا لا يكره \* ويكره التسعير الا اذا تعدى ارباب الطعام في القيمة تعدى فافحشا فلا بأس به بمشورة اهل الخبرة \* ويجوز شراء ما لا بد للطفل منه وبيعه لاختيه وعمه وامه وملقطه ان هو في حجرهم وتوجره امه فقط

### ﴿ فصل في المتفرقات ﴾

تجوز المسابقة بالسهم والحيل والخمير والبغال والابل والاقدام \* فان شرط فيها جعل من احد الجانبين او من ثالث لاسبقهما جاز وان من كلا الجانبين يحرم الا ان يكون بينهما محلل كفؤ لهما ان سبقهما اخذ منهما وان سبقه لا يعطيهما وفي ما بينهما ايها سبق اخذ من الآخر \* وعلى هذا لو اختلف انسان في مسألة واراد الرجوع الى شيخ وجعل على ذلك جملا \* ووليمة العرس سنة ومن دعى فليجب وان لم يجب ثم ولا يرفع منها شيئا ولا ينطى

سائلا باذن صاحبها \* وان علم المدعو ان فيها لهوا لا يحجب وان لم يعلم حتى حضر فان قدر على المنع فعل والا فان كان مقتدى به او كان اللهو على المائدة فلا يقصد والا فلا بأس بالقعود قال الامام ابتليت به مرة فصبرت وهو محمول على ما قبل ان يصير مقتدى \* دل قوله ابتليت على حرمة كل الملاهي لان الابتلاء انما يكون بالمحرم \* والكلام منه ما يؤجر به كالتمسيح ونحوه وقد يأتى به اذا فعله في مجلس الفسق وهو يعمل به وان قصد به فيه الاعتبار والانكار فحسن \* ويكره فعله للتاجر عند فتح متاعه والترجيع بقراءة القرآن والاستماع اليه وقيل لا بأس به \* وعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجناسة والزحف والتذكير فا ظنك به عند الغناء الذى يسمونه وجدا \* وكره الامام القراءة عند القبر وجوزها محمد وبه اخذ \* ومنه ما لا اجر فيه ولا وزر نحو قم واقعد وقيل لا يكتب عليه \* ومنه ما يأتى به كالكذب والغيبة والتميمة والشتيمة \* والكذب حرام الا في الحرب للخدعة وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظالم عن الظلم \* ويكره التعريض به الا الحاجة \* ولا غيبة لظلم ولا اثم في السبى به \* ولا غيبة الا للملوم فاغتصاب اهل قرية ليس بفتنة \* ويحرم اللعب بالنرد او الشطرنج والاربعة عشر وكل لهو \* ويكره استخدام الخصيان ووصل الشعر بشعر آدمى وقوله في الدعاء اسئلك بمقعد العز من عرشك خلافا لابي يوسف وقوله اسئلك بحق انبيائك ورسلك \* واستماع الملاهي حرام \* ويكره تعشير المصحف وقطعه الا للمعجم فانه حسن ولا بأس بتحليله ولا بأس بدخول الذمي المسجد الحرام ولا بعبادته \* ويجوز اخشاء البهائم وازناء الحمير على الخيل والحقة للرجال والنساء لا بمحرم كالخمر ونحوها ولا بأس برزق القاضي كفاية بلا شرط \* ولا بأس بسفر الامة وام الولد بلا محرم والحلوة بها قيل تباح وقيل لا \* ويكره جعل الراية في عنق العبد لاقتيده \* ويكره ان يقرض بقالا درهما ليأخذ منه به ما يحتاج الى ان يستفرقه \* والسنة تقليم الاظافر وتنف الابط وحلق العانة والشارب وقصه حسن ولا بأس بدخول الحمام للرجال والنساء اذا ائزر وغض بصره \* ويستحب اتخاذ الاوعية لقل الماء الى البيوت وكونها من الخرف افضل \* ولا بأس

بستر جيطان البيت بالبود للبرد ويكره للزينة وكذا ارخاء الستر على البيت  
\* واذا ادى الفرائض واحب ان يتم بمنظر حسن وجوار جميلة فلا بأس  
\* والقناعة باذن الكفاية وصرف الباقي الى ما ينفع في الآخرة اولى

﴿ كتاب احياء الموات ﴾

هي ارض لا ينتفع بها عادية او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك معين  
مسلم او ذمي وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون مواتا ويشترط  
عند ابي يوسف كونها بعيدة عن العامر لو صبح من اقصاه لا يسمع فيها وعند محمد  
ان لا ينتفع بها اهل العامر ولو قريبة منه \* من احيائها باذن الامام ولو ذميا ملكها  
وبلاذنه لا خلافا لهما \* ولا يجوز احياء ما قرب من العامر بل يترك مرعى  
لاهل القرية ومطر حاصدا ثم ولا ما عدل عنه ماء القرات ونحوها واحتل  
عوده اليه فان لم يحتمل جاز \* ومن حفر ارضا ثلث سنين ولم يعمرها اخذت  
منه ودفعت الى غيره \* ومن حفر بئرا في ارض موات فله حريمها ان باذن الامام  
وكذا ان بغير اذنه عندها \* وحريم العطن اربعون ذراعا من كل جانب  
هو الصحيح \* وكذا حريم الناضح وعندها للناضح ستون وحريم العين  
خمسائة ذراع من كل جانب \* ويمنع غيره من الحفر في حريمه لافيا وراه  
\* فان حفر احد فيه ضمن التقصان ويكس \* وان حفر فيها وراه فلا ضمان عليه  
وله الحريم من ماسوى حريم الاول \* وللاثانة حريم بقدر ما يصلحها وقيل  
لا حريم لها ما لم يظهر ماؤها وعندها هي كالبئر وان ظهر ماؤها فهي كالعين اجماعا  
\* ولا حريم لنهر في ارض الغير الا بحجة وعندها له مسناة بقدر نصف عرضه  
من كل جانب عند ابي يوسف وبقدر عرضه عند محمد وهو الارفق فالمسناة  
بين النهر والارض وليست في يد احد لصاحب الارض \* فلا يفرس فيها  
صاحب النهر ولا يلقى عليها طينه ولا يمر وقيل له المرور والقاء الطين مالم يفحش  
\* وعندها هي لرب النهر فله ذلك \* قال الفقيه ابو جعفر اخذ بقول الامام  
في الفرس ويقولها في القاء الطين \* ومن غرس شجرة في ارض موات فله  
حريمها خمسة اذرع من كل جانب يمنع غيره من الفرس فيه

﴿ فصل في الشرب ﴾

هو النصب من الماء \* والشفة شرب بنى آدم والبهائم \* الانهار العظام كالقنات

ودجلة غير مملوكة ولكل احد فيها حق الشفة والوضوء ونصب الرحى وكرى نهر الى ارضه ان لم يضر العامة \* وفي الانهار المملوكة والحوض والبئر والقناة لكل حق الشفة ان لم يخف التخريب لكثرة المواشى او الاتيان على جميع الماء لاسقى ارضه او شجره الا باذن مالكة وله الاخذ للوضوء وغسل الثياب وسقى شجر وخضرفى داره بالجرار فى الاصح وما حرز من الماء بحب او كوز ونحوه لا يؤخذ الا برضاء صاحبه وله بيعه \* ولو كان البئر والعين او النهر فى ملك احد فله منع من يريد الشفة من الدخول فان لم يجد غيره لزمه ان يخرج اليه الماء او يمكنه من الدخول فان لم يفعل وخيف العطش قوتل بالسلاح وفى المحرز يقتل بغير سلاح كفى الطعام حال المحصنة

﴿ فصل ﴾

وكرى الانهار العظام من بيت المال وان لم يكن فيه شئ فعلى العامة \* وكرى ماملك على اربابه لاعلى اهل الشفة ويجبر من ابى \* ومؤنته عليهم من اعلاء واذا جاوز ارض رجل سقطت عنه وليس له سقى ارضه مالم يفرغ شركاؤه \* وقيل له ذلك وعندهما هى عليهم جميعا من اوله الى آخره بمخصص الشرب \* وتصح دعوى الشرب بلا ارض \* ومن كان له نهر يجرى فى ارض غيره فاراد رب الارض بيع الاجراء فليس له ذلك فان لم يكن فى يده او لم يكن جاريا فادعى انه له وقصد اجراءه لا يسمع بلا بينة انه له او انه كان له حق الاجراء وعلى هذا المصّب فى نهر او على سطح والميزاب والممشى فى دار الغير \* وان اختص جماعة فى شرب بينهم قسم على قدر اراضيهم ويتبع الاعلى من سكر النهر بلا رضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه وليس لواحد منهم ان يشق منه نهرا او ينصب عليه رحى او دالية او جسرا بلا اذن البقية الارضى فى ملكه ولا يضر بالنهر ولا ببناءه ولا ان يوسع فم النهر ولا ان يقسم بالايام او مناصفة بعد كون القسمة بالكوى ولا ان يزيد كوة وان لم يضر بالباقيين ولا ان يتقص بعض كواه ولا ان يسوق شربه الى ارض اخرى له ليس لها منه شرب فان رضى البقية بشئ من ذلك جاز ولهم تقضه بعد الاجازة ولو رثتهم من بعدهم \* والشرب يورث ويوصى بالاستفاعة ولا يباع ولا يوهب ولا يوجر ولا يتصدق به ولا يجعل مهرا ولا بدل صلح ولا يضمن من ملأ ارضه قزّت ارض جاره ولا من سقى من شرب غيره

﴿ كتاب الاشربة ﴾

تحرم الخمر وهى التى من ماء العنب اذا غلى واشتد والقذف بالزبد شرط خلافا

لهما والطلاء وهو ما طبخ منه فذهب اقل من ثلثيه فان ذهب نصفه سمي منصفا  
وان طبخ ادنى طبخة سمي باذقا اذا غلى واشتد \* والسكر وهو الذي من ماء  
الرطب اذا غلى واشتد \* وقبيح الزبيب اذا غلى واشتد \* واشترط قذف  
الزبد فيهن على ماقى الحمر والكل حرام وحرمتها دون الحمر فنجاسة الحمر  
غليظة ونجاسة هذه تختلف في غلظتها وخفتها \* ويكفر مستحل الحمر دون  
هذه \* ويحد بشرب قطرة من الحمر وان لم يسكر بخلاف هذه \* ويجوز بيع  
هذه ويضمن متلفها خلافا لهما \* وفي الحمر عدم جواز البيع وعدم الضمان  
اجماعا \* ولو طبخت الحمر او غيرها بعد الاشتداد لا تحل وان ذهب الثلثان  
لكن قيل لا يحد مالم يسكر ويحل نبيذ التمر والزبيب اذا طبخ ادنى طبخة وان  
اشتد مالم يسكر \* وكذا نبيذ العسل والتين والحنطة والشعير والذرة والخلطين  
طبخت اولا وكذا المثلث وهو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وان  
اشتد وفي الحد بالسكر منها روايتان والصحيح وجوبه \* ووقوع طلاق من  
سكر منها تابع للحرمة والكل حرام عند محمد وبه يفتى \* والخلاف انما هو  
عند قصد التقوى اما عند قصد التلهي فحرام اجماعا وخل الحمر حلال ولو  
خلت بعلاج \* ولا بأس بالانتباز في الدباء والحنتم والمزق والتفيع \* ويكره  
شرب دردى الحمر والامتشاط به ولا يحد شارب به بلا سكر \* ولا يجوز الانتفاع  
بالحمر ولا يداوى بها جرح ولا دبر دابة ولا تنقى آدميا ولو صيلا للدواى ولا تنقى  
الدواب \* وقيل لا يحمل الحمر اليها فان قيدت الى الحمر فلا بأس به كفى الكلب  
مع الميتة ولا بأس بالقاء الدردى في الخل لكن يحمل الخل اليه دون عكسه

### كتاب الصيد

هو الاصطياد وهو جائز بالجوارح الملعمة والمحدد من سهم وغيره لما يؤكل لا كله وما لا  
يؤكل لحله وشعره ولا بد فيه من الجرح وكون المرسل والراى مسلما او كتانيا  
وان لا يترك التسمية عمدا عند الارسال او الرمي وكون الصيد ممتعا وان لا يقعد  
عن طلبه بعد التوارى عن بصره وان لا يشارك المعلم غير المعلم او مرسل من  
لا يحمل ارساله وان لا تطول وقته بعد الارسال لغير اكان للصيد \* ويجوز بكل  
جرح علم من ذى ناب او مخلب ويثبت التعلم بغالب الرأى او بالرجوع الى اهل  
الخبرة \* وعندهما وهو رواية عن الامام يثبت في ذى الناب بترك الاكل ثلثا

وفي الخلب بالاجابة اذا دعى بعد الارسال \* فلو اكل منه البازي اكل لان  
 اكل منه الكلب او الفهد فان اكل او ترك الاجابة بعد الحكم بتعلمه حرم ما صاده  
 بعده حتى يتعلم \* وكذا ما صاد قبله وبقي في ملكه خلافا لهما \* فان شرب  
 الكلب من دمه او نهسه فقطع منه بضعة فرماها واتبعه اكل وان اكل تلك  
 البضعة بعد صيده \* وكذا لو اكل ما طعمه صاحبه من الصيد او اكل هو بنفسه  
 منه بعد احراز صاحبه \* بخلاف ما لو اكل القطعة قبل اخذه الصيد \* وان  
 خنقه ولم يخرج له لا يؤكل وكذا ان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسى او كلب  
 ترك مرسله التسمية عمدا \* وان ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسى فان زجر  
 حل وبالعكس حرم \* وان لم يرسله احد فزجره مسلم او غيره فالعبرة للزاجر  
 \* وان ارسله ولم يسم ثم زجره فسمى فالعبرة لحال الارسال \* وان ارسله  
 على صيد فاخذ غيره حل مادام على سنن ارساله \* وكذا لو ارسله على صيود  
 بتسمية واحدة فاخذ كلها حلت \* وان ارسل الفهد فكنن حتى استمكن ثم  
 اخذ حل \* وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك \* ولو ارسله على صيد فقتله ثم  
 اخذ آخر اكلا كما لو رمى صيدا فاصاب اثنين \* واذا رمى سهمه وسمى  
 اكل ما صاب ان جرحه \* وان تركها عمدا حرم \* وان وقع السهم به فتحامل  
 وغاب ولم يقدم عن طلبه ثم وجده ميتا حل ان لم يكن به جراحة غير جراحة السهم  
 \* ولا يحل ان قدم عن طلبه ثم وجده \* والحكم فيما جرحه الكلب كالحكم فيما  
 جرحه السهم \* وان رماه فوقع في ماء او على سطح او جبل او شجر او حائط او آجرة  
 ثم تردى فمات حرم \* وكذا لو وقع على رمح منصوب او قصبه قائمة او حرف آجرة  
 ففجر بها \* وان وقع على الارض ابتداء حل \* وكذا لو وقع على صخرة او آجرة  
 فاستقر ولم يخرج حل \* وان وقع في الماء فمات حرم وان كان الطير مائيا فوقع  
 فيه فان انغمس جرحه فيه حرم والا حل \* ويحرم ما قتلته المراض بعرضه  
 او البندقة ولم يخرج به \* وان اصابه بحجر وجرحه بمحدة فان قليلا لا يؤكل  
 وان خفيفا اكل وان لم يخرج به لا يؤكل مطلقا \* ولو رماه بسيف او سكين  
 فاصاب ظهره او مقبضه فقتله لا يؤكل \* وشرط في الجرح الادماء وقيل  
 لا يشترط وقيل ان كبيرا لا يشترط وان صغيرا يشترط وان اصاب السهم ظفله  
 او قرنه فان ادماء حل والا فلا \* وان رمى صيدا فقطع عضوا منه اكل دون المصنوع



وان قطعوه ولم يذبحه فان احتمل التيامه اكل العضو ايضا والا فلا \* وان قذاه نصفين  
او اثلاثا والاكثر من جانب العجز اكل الكل \* وكذا لو قطع نصف رأسه او اكثر  
\* واذا ادرك الصيد حيا حياة فوق حياة المذبوح فلا بد من ذكاته  
فان تركها متمكنا منها حرم \* وكذا لو غير متمكن في ظاهر الرواية وان  
لم يبق من حياته الا مثل حياة المذبوح وهو ما لا يتوهم بقاؤه فلم يدركه  
حيا وقيل عند الامام لا بد من تذكته ايضا وان كان ذكاه حل \* وكذا  
ان ذكى المتردية والطليحة والموقوذة والتي بقر الذئب بطنها وفيه حياة خفية  
او جليلة حل وعليه الفتوى \* وعند ابى يوسف ان كان لا يعيش مثله لا يحل وعند  
محمد ان كان يعيش فوق ما يعيش المذبوح حل والا فلا \* ومن رمى صيدا فاحتجته  
واخرجه عن حيز الامتناع ثم رماه آخر فقتله حرم وضمن قيمته مجروحا  
للالول وان لم يخنه الاول حل وهو للثاني \* ومن ارسل كلبا على صيد فادركه  
فضربه فضرعه ثم ضربه فقتله اكل \* وكذا لو ارسل كلبين فضرعه  
احدهما وقتله الآخر \* ولو ارسل رجلا ن كل منهما كلبه فضرعه احدهما وقتله  
الآخر حل وهو للاول \* ولو ارسل الثاني بعد صرع الاول حرم وضمن كما في  
الرمي \* ومن سمع حافظه انسانا فرماه او ارسل عليه كلبه فاذا هو صيد اكل

### ❦ كتاب الرهن ❦

هو حبس شئ بحق يمكن استيفاءه منه كالدين وينعقد باليجاب وقبول ويتم  
بالقبض محوزا مفرضا مميزا والتخليفة فيه وفي البيع قبض \* وللراهن ان  
يرجع عنه قبل القبض فاذا قبض لزم وهو مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين  
فلو هلك وهما سواء صار المرتهن مستوفيا لدينه وان قيمته اكثر فالزائد امانة  
وان كان الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطولب الراهن بالباقي وتعتبر قيمته يوم  
قبضه ويهلك على ملك الراهن فكفنه عليه \* وللمرتهن ان يطالب الراهن بدينه  
ويحبسه به وان كان الرهن عنده وله ان يحبس الراهن بعد فسخ عقده حتى يقبض  
دينه الا ان يبرئه وليس عليه ان كان الرهن في يده ان يمكن الراهن من بيعه للايقاض  
\* وليس للمرتهن الانتفاع بالرهن ولا اجارته ولا اعارته ويصير بذلك متعديا  
ولا يبطل به الرهن واذا طلب دينه امر باحضار الرهن فاذا احضره امر الراهن  
بتسليم كل دينه او لاثم المرتهن بتسليم الرهن \* وكذا لو طالبه بالدين في غير بلد

المقد ولم يكن للرهن حمل ومؤنة فان كان له حمل ومؤنة فله ان يستوفي دينه بلا احضار الرهن \* وكذا ان كان الرهن وضع عند عدل ولا يكلف باحضاره ولا باحضار ثمن رهن باعه المرتهن بامر الراهن حتى يقبضه ولا ان قضى بعض حقه بتسليم حصته حتى يقبض الباقي \* وللمرتن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه وولده وخادمه الذى فى عياله فان حفظه بغيرهم او اودعه ضمن كل قيمته \* وكذا ان تعدى فيه او جعل الحاتم فى خصره فان جعله فى اصبع غيرها فلا وعليه مؤنة حفظه وردت الى يده اوردت جزئته كاجرة بيت حفظه وحافظه \* واما جعل الآبق والمداواة والقداء من الجناية فنقسم على المضمون والامانة ومؤنة تيقنه واصلاحه على الراهن كالنفقة والكسوة \* واجرة الراعى واجرة ظر وولد الرهن وسقى البستان وتلقح نخله وجذاذه والقيام بمصالحه وما اذاه احدهما ما وجب على صاحبه بلا امر فهو تبرع وبامر القاضى يرجع به وعن الامام لا يرجع ايضا ان صاحبه حاضر

باب ما يجوز ارتهانه والرهن به وما لا يجوز

لا يصح رهن المشاع وان مما لا يحتمل القسمة او من الشريك ولو طرأ فسد خلافا لابي يوسف ولا رهن الثمر على الشجر بدون الشجر ولا الزرع فى الارض بدونها ولا الشجر او الارض مشغولين بالثمر والزرع \* ولو رهن الشجر بمواضعها والدار بما فيها جاز \* ولا يجوز رهن الحر والمدبر وام الولد والمكاتب ولا بالامانات ولا بالدرك ولا بما هو مضمون بغيره كالمبيع فى يد البائع ولا بالكفالة بالنفس ولا بالقصاص فى النفس وما دونها ولا بالشفعة ولا باجرة النائحة والمغنية ولا بالبعد الجانى او المديون \* ولا يجوز للمسلم رهن الحر ولا ارتهانها من مسلم او ذمى ولا يضمن له مرتتها ولو ذميا ويضمنها هو لو ارتهانها من ذمى ويصح بالدين ولو موعودا بان رهن ليقرضه كذا فلو هلك فى يد المرتن لزمه دفع ما وعد ان مثل قيمته او اقل ورأس مال السلم وثمن الصرف وبالمسلم فيه \* فان هلك فى مجلس العقد فقد استوفى حكما وان افرقا قبل النقد والهلاك بطل العقد \* والرهن بالمسلم فيه رهن ببذله اذا فسح وهلاكه بعد الفسخ هلاك بالاصل \* ويصح بالاعيان المضمونة بنفسها اى بالمثل او القيمة كالنصوب والمهر وبذل الخلع وبذل الصلح عن دم عمد وبذل

الصلح عن انكار وان اقر المدعى بدم الدين \* ولو رهن الاب لدينه عبد طفله جاز وكذا الوصى فان هلك لزمهما مثل ماسقط به من دينهما \* ولو رهنه الاب من نفسه او من ابن آخر صغيره او من عبده تاجر لا دين عليه صح بخلاف الوصى \* وان استدان الوصى لليتيم في كسوته او طعامه ورهن به متاعه صح \* وليس للطفل اذا بلغ نقض الرهن في شيء من ذلك ما لم يقض الدين \* ولو رهن شيئا بمن عبد فظهر حرّا او بمن خل فظهر خرا او بمن ذكبة فظهرت ميتة فالرهن مضمون \* وجاز رهن الذهب والفضة وكل مكمل وموزون فان رهنتم بجنسها فلهما كما يمثلها من الدين ولا عبرة للجودة \* وعندهما هلا كما بقيتهما ان خالفت وزنها فيضمن بخلاف الجنس ويحمل رهنها مكان الهالك \* ومن شرى على ان يعطى بالثمن رهنًا بعينه او كفيلا بعينه صح استحسانا فان امتنع عن اعطائه لا يجبر \* وللبيع فسخ البيع الا ان دفع الثمن حالا او قيمة الرهن رهنًا \* ومن شرى شيئا وقال لبائعه امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن وعند ابي يوسف وديعة ولو رهن عبيدين بالف فليس له اخذ احدهما بقضاء حصته كالبيع \* ولو رهن عينا عند رجلين صح وكلها رهن لكل منهما والمضمون على كل حصّة دينه فان تهايا في حفظها فكل في نوبته كالعدل في حق الآخر فان قضى دين احدها فكلها رهن عند الآخر \* ولو رهن انسان من واحد صح وله ان يمسه حتى يستوفي جميع حقه منهما \* ولو ادعى كل من اثنين ان هذا رهن هذا الشيء منه وقبضه وبرهنه عليه بطل برهانها ولو بعد موت الراهن قبلا \* ويحكم بكون الرهن مع كل نصفه رهنًا بحقه

﴿ باب الرهن يوضع على يد عدل ﴾

ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح \* ويتم قبض العدل وليس لاحدهما اخذه منه بلا رضى الآخر ويضمن بدفعه الى احدهما وهلاكه في يده على المرتهن \* فان وكل الراهن العدل او المرتهن او غيرها ببيعه عند حلول الدين صح \* فان شرطت في عقد الرهن لا ينزل بالعزل ولا بموت الراهن او المرتهن وله ببيعة بقبضة ورثته وتبطل بموت الوكيل \* ولو وكله بالبيع مطلقا ملك ببيعة بالتقد والنسبة فلو نهاه بعده عن بيعه نسبة لا يعتبر نهيه ولا يبيع الراهن ولا المرتهن الرهن بلا رضى الآخر \* فان حل الاجل

والراهن غائب اجبر الوكيل على بيعه كما يجبر الوكيل بالخصومة عليها عند غيبة موكله \* وكذا يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصح فان باعه العدل قتمه مقامه وهلاكه كهلاكه فان اوفاه المرتهن فاستحق الرهن وكان هالكا فللمستحق ان يضمن الراهن ويصح البيع والقبض او العدل ثم العدل ان شاء ضمن الراهن ويصحان او المرتهن ثمته وهوله وبطل القبض فيرجع المرتهن على الراهن بدينه \* وان كان الرهن قائما اخذ المستحق ورجع المشتري على العدل ثمته ثم هو على الراهن به وصح القبض او على المرتهن ثم المرتهن على الراهن بدينه وان لم يكن التوكيل مشروطا في الرهن يرجع العدل على الراهن فقط قبض المرتهن ثمته او لم يقبض \* وان هلك الرهن عند المرتهن ثم استحق فللمستحق ان يضمن الراهن قيمته ويصير المرتهن مستوفيا وان يضمن المرتهن ويرجع المرتهن بها وبدينه على الراهن

﴿ باب التصرف في الرهن وجنائه والحماية عليه ﴾

بيع الراهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن او قضاء دينه فان اجاز صار ثمته رهنا مكانه وان لم يجز وفسخ لا يفسخ في الاصح فان شاء المشتري صبر الى ان يفك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخه \* وصح عتق الراهن الرهن وتديره واستيلاده فان كان موسرا طولب بدينه ان حالا واخذت قيمة الرهن فجعلت رهنا مكانه لو مؤجلا وان كان معسرا سعى المقت في الاقل من قيمته ومن الدين ورجع به على سيده والمدبر وام الولد في كل الدين بلا رجوع \* واتلافه كاعتقاه موسرا وان اتلفه اجنبي ضمنه المرتهن قيمته وكانت رهنا مكانه \* ولو اعار المرتهن الرهن من راهنه خرج من ضمانه وبرجوعه يعود ضمانه وله الرجوع متى شاء \* ولو اعاره احدهما باذن الآخر من اجنبي خرج من ضمانه ايضا فلو هلك في يده هلك مجانا ولكل منهما ان يرده رهنا \* فان مات الراهن قبل رده قالرتهن احق به من سائر الغرماء \* ولو استعار المرتهن الرهن من راهنه او استعماله باذنه فهلك حال استعماله سقط ضمانه عنه وان هلك قبل استعماله او بعده فلا \* وصح استعارة شيء لغيره فان اطلق رهنه بما شاء عند من شاء وان قيد بقدر او جنس او مرتتهن او ببلد تقيد به \* فان خالف فان شاء المبيع ضمن المستعير ويتم الرهن بينه وبين مرتتهن او المرتهن ويرجع المرتهن بما ضمنه وبدينه على المستعير \* وان وافق وهلك عند مرتتهن صار مستوفيا دينه او قدر قيمة الرهن

لواقفه من الدين وطالب راهنه بباقيه ووجب للمعير على المستعير مثل الدين  
او قدر القيمة \* ولو هلك عند المستعير قبل الرهن او بعد فكه لا يضمن وان كان  
قد استعمله من قبل \* ولو اراد المعير ائتكاك الرهن بقضاء دين المرتهن من عده  
فله ذلك ويرجع بما ادى على الراهن \* ولو قال المستعير هلك في يدى قبل  
الرهن او بعد الفكك وادعى المعير هلاكه عند المرتهن فالقول للمستعير \* ولو  
اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فللمعير وجباية الراهن على الرهن مضمونة  
\* وكذا جباية المرتهن عليه فيسقط من دينه بقدرها وجباية الرهن عليهما وعلى  
مالهما هدر خلافا لهما في المرتهن \* ولو رهن عبدا يساوى القالبف مؤجلة  
فصارت قيمته مائة فقتله رجل وغرم مائة وحل الاجل يقبض المرتهن المائة  
قضاء عن حقه ولا يرجع على راهنه بشئ \* وان باعه بالمائة بامر راهنه رجع عليه  
بالباقى \* وان قتله عبد يعدل مائة فدفع به ائتكاك الراهن بكل الدين \* وعند محمد  
ان شاء دفعه الى المرتهن وان شاء ائتكاك بالدين \* وان جنى الرهن خطأ فداء  
المرتهن ولا يرجع فان ابى دفعه الراهن او فداء وسقط الدين \* ولو مات الراهن  
باع وصيه الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصى نصب القاضي له وصيا وامره بذلك

﴿ فصل ﴾

رهن عصيرا قيمته عشرة عشرة فتخمر ثم تحلل وهو يساويها فهو رهن بها  
\* وان رهن شاة قيمتها عشرة بعشرة فماتت فدفع جلد لها وهو يساوى درهما  
فهو رهن به \* ونماء الرهن كولد له ولبنه وصوفه ونمره للراهن ويكون رهنا  
مع الاصل \* فان هلك هلك بلاشئ وان بقى وهلك الاصل يفتك بمحصته  
من الدين يقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة النماء يوم الفكك  
فما اصاب الاصل سقط وما اصاب النماء ائتكاك به \* وتصح الزيادة في الرهن  
ولا تصح في الدين فلا يكون الرهن رهنا بها خلافا لابي يوسف \* وان رهن  
عبدا يعدل الفا بalf فدفع مكانه عبدا يعدلها فالاول رهن حتى يرد الى  
راهنه والمرتحن امين في الثاني حتى يجعله مكان الاول برده الاول \* ولو ابرأ  
المرتحن الراهن عن الدين او وهبه منه فهلك الرهن هلك بلاشئ \* ولو قبض  
دينه او بعضه منه او من غيره او شري به عينا او صالح عنه على شئ او احتال به  
على آخر ثم هلك قبل رده هلك بالدين ويرد ما قبض الى من قبض منه

وتبطل الحوالة \* وكذا لو تصادقا على عدم الدين ثم هلك هلك بالدين

﴿كتاب الجنایات﴾

القتل امامعد وهو أن يقصد ضربه بما يفرق الاجزاء من سلاح او محد من حجر او خشب او ليطه او حرقه بنار وعندها بما يقتل غالبا وموجه الاثم والقصاص عينا الا ان يعنى ولا كفارة فيه \* واما شبه عمد وهو ضربه قصدا بغير ما ذكر وموجه الاثم والكفارة والدية المغلظة على العاقلة لا القود وهو في مادون النفس عمد \* واما خطأ وهو في القصد بان يرمى شخصا ظنه صيدا او حربيا فاذا هو آدمي معصوم او في الفعل بان يرمى غرضا فيصيب آدميا \* واما ما جرى مجرى الخطأ كئنا ثم انقلب على آخر فقتله وموجهما الكفارة والدية على العاقلة \* واما قتل بسبب وهو أن يخفر بئرا او يضع حجرا في غير ملكه بلا اذن مالكة فهلك به انسان وموجه الدية على العاقلة لا الكفارة وكلها توجب حرمان الارث الا هذا

﴿باب ما يوجب القصاص وما لا يوجه﴾

يجب القصاص بقتل من هو محقون الدم على التأبید عمدا فيقتل الحر الحر بالحر وبالعبد والعلم بالذمي ولا يقتلان بمسأمن بل المستأمن بمثله والذكر بالانثى والعاقل بالجنون والبالغ بغيره والصحيح بغيره وكامل الاطراف بنقصها والفرع باصله لا الاصل بفرعه بل تجب الدية في مال القاتل في ثلاث سنين ولا السيد بعبد ومدبره ومكاتبه وعبد ولده وعبد بعضه له \* وان ورث قصاصا على ابيه سقط ولا قصاص على شريك الاب او المولى او الخفي او الصبي او الجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله \* وان قتل عبد الرهن لا يقتص حتى يحضر الراهن والمرتهن \* وان قتل مكاتب عن وفاء وله وارث مع سيده فلا قصاص وان لم يكن وفاء يقتص سيده \* وكذا ان كان وفاء ولا وارث غير سيده خلافا لمحمد رح ولا قصاص الا بالسيف \* ولا في المعتوه ان يقتص من قاطع يده وقتل قريبه وان يصلح لا ان يعفو والصبي كالمعتوه والقاضي كالب لا هو الصحيح \* وكذا الوصي الا انه لا يقتص في النفس \* ومن قتل وله اولياء كبار وصغار فللكبار الاقتصاص من قاتله قبل كبر الصغار خلافا لهما ولو غاب احد الكبار ينتظر اجماعا \* ومن قتل بمديدة المر أقص منه ان جرحه وان يظهره او عصاه فلا وعليه الدية وعندها يقتص وكذا الخلاف في كل مثقل وفي التفريق والخلق وان

تكرر منه قتل به اجماع \* ولا قصاص في القتل بموالة ضرب السوط ومن جرح فلم يزل ذا فرائش حتى مات اقتص من جراحه \* واذا التقى الصفان من المسلمين واهل الحرب قتل مسلم مسلما ظنه حريبا فعليه الدية والكفارة لا القصاص \* ومن مات بفعل نفسه وزيد وحية واسد فعلى زيد ثلث دية \* ومن شهر على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء بقتله ولا في قتل من شهر على آخر سلاحا ليلا او نهارا في مصر او غيره او شهر عليه عصا ليلا في مصر او نهارا في غيره فقتله المشهور عليه ولا على من قتل من سرق متاعه ليلا واخرجه ان لم يمكنه الاسترداد بدون القتل \* ويجب القصاص على قاتل من شهر عصا نهارا في مصر او شهر سيفا وضرب به ولم يقتل ورجع \* ولو شهر مجنون او صبي على آخر سيفا فقتله الاخر عمدا فعليه الدية في ماله \* ولو قتل جملا صال عليه ضمن قيمته

﴿ باب القصاص فيما دون النفس ﴾

هو فيما يمكن فيه حفظ المائة اذا كان عمدا فيقتص بقطع اليد من المفصل وان كانت اكبر من يد المقطوع \* وكذا الرجل وفي مارن الاقف وفي الاذن وفي العين ان ذهب ضوءها وهي قائمة لان قلت فيجعل على الوجه قطن رطب وتقابل العين بمرآة محما حتى يذهب ضوءها \* وفي كل شجة تراعى فيها المائة كالموضحة \* ولا قصاص في عظم سوى السن فيقلع ان قلع ويبرد ان كسر ولا ين طرف في ذكر واثني وحر وعبد او طر في عشرين \* ولا في قطع يد من نصف الساعد ولا جافقة برأت ولا في اللسان ولا في الذكر الا ان قطعت الحشفة فقط \* وطرف المسلم والذي سواه \* وخير المجنى عليه بين القصاص واخذ الارش لو كانت يد القاطع شلاء او ناقصة الا صابع او رأس الشاج اصغر او اكبر لا تستوعب الشجة ما بين قرنيه وقد استوعبت ما بين قرني المشجوج

﴿ فصل ﴾

ويسقط القصاص بموت القاتل وبغفو الاولياء وبصلحهم على مال وان قل ويجب حالا وبصلح بعضهم او عفوه ولم يبق حصته من الدية في ثلث سنين على القاتل هو الصحيح وقيل على العاقلة \* ولو قتل حر وعبد شخصا فامر الحر وسيد العبد رجلا بالصلح على دمهما بالف فصالح فهي نصفان \* ويقتل الجمع بالفرد والفرد بالجمع اكفاء ان حضر اولياؤهم وان حضر واحد قتل له وسقط

حق البقية \* ولا تقطع يدان بيد وان امرأ سكيناً قطعاً معا بل يضمان ديتها \* فان قطع رجل يميني رجلين فلهما قطع يمينه ودية بينهما ان حضرا معا وان حضر احدهما وقطع فلأخر الدية \* ونصح اقرار العبد بقتل العمد ويقص به \* ومن رمى رجلاً عمدا فنفذ الى آخر فانا اقصر للاول وعلى عاقلة الدية للثاني

### فصل

ومن قطع يد رجل ثم قتله اخذ بهما مطلقاً ان تخللها براء والا فان اختلفا عمدا وخطأ اخذ بهما لا ان كانا خطابين بل تكفي دية \* وفي العمدتين يؤخذ بهما وعندهما يقتل فقط \* ولو ضربه مائة سوط فبراً من تسعين ومات من عشرة وجبت دية فقط \* وان جرحته وبقي الاثر ولم يمت تجب حكومة عدل \* ومن قطعت يده عمدا فعفا عن القطع فمات منه فعلى قاطعه الدية في ماله وعندهما هو عفو عن النفس \* وان عفا عن القطع وما يحدث منه او عن الجناية فهو عفو عن النفس اجماعاً \* والعمد من كل المال والخطأ من ثلثه والشج كالقطع \* وان قطعت امرأة يد رجل فتزوّجها على يده ثم مات فعليه مهر مثلها وعليها الدية في مالها ان عمدا وعلى عاقلة ان خطأ وان تزوّجها على اليد وما يحدث منها او على الجناية ثم مات فعليه مهر المثل في العمد ويرفع عن العاقلة مقداره في الخطأ والباقي وصية لهم فان خرج من الثلث سقط والا فقدّر ما يخرج منه \* وكذا الحكم عندها في الصورة الاولى \* ومن قطعت يده فمات بعد ما قص له من القاطع قتل قاطعه \* ومن قتل له ولي عمدا فقطع يد قاتله ثم عفا عن القتل فعليه دية اليد \* ومن قطعت يده فاقص من قاطعها فسرى الى نفسه فعليه دية النفس خلافاً لهما فيهما

### باب الشهادة في القتل واعتبار حاله

القول يثبت للوارث ابتداءً لا بطريق الارث فلا يكون احدهم خصماً عن البقية فيه بخلاف المال \* فلواقام احد ابنتين حجة بقتل ابيهما عمدا والآخر غائب لزم اعادتها بعد عود الغائب خلافاً لهما وفي الخطأ والدين لا تلزم \* ولو برهن القتال على عفو الغائب فالخاضر خصم وبسقط القود \* وكذا لو قتل عبد لرجلين واحدهما غائب \* ولو شهد وليا قصاص بعفو اخيهما لغت فان صدقتهما القاتل فقط فالدية بينهما اثلاثاً وان كذبهما فلا شيء لهما ولاخيهما ثلث الدية \* وان صدقتهما اخوهما فقط غرم القاتل له ثلث الدية ثم يأخذ أنه منه \* وان



اختلف شاهد القتل في زمانه او مكانه او آله او قال احدهما ضربه بعصا وقال الآخر لا ادري بماذا قتله بطلت \* وان شهدا بالقتل وجهلا الآلة لزمتم الدية \* ولو اقر كل من رجلين بقتل زيد وقال وليه قتلناه جميعا فله قتلهمما \* ولو شهدا بقتل زيد عمرا و آخران بقتل بكر اياه و ادعى وليه قتلهمما لغنا \* والعبرة بحالة الرمي لا الوصول في تبدل حال المرمى عند الامام \* فلورمى مسلما فارتدت فوصل اليه فمات تجب الدية خلافا لهما ولورمى مرتدا فاسلم قبل الوصول لا يجب شيء اتفاقا \* وان رمى عبدا فاعتق فوصل فعليه قيمته عبدا وعند محمد فضل ما بين قيمته مرميا وغير مرمى \* وان رمى محرم صيدا حل فوصل وجب الجزاء وان رماه حلالا فاحرم فوصل فلا \* وان رمى من قضى عليه برحم فرجع شهوده فوصل لا يضمن \* ولورمى مسلم صيدا فتمجس فوصل حل وفي العكس يحرم

### كتاب الديات

الدية المغلظة من الابل مائة ارباعا بنات مخاض وبنات لبون وحقاق وجذاع من كل خمس وعشرون \* وعند محمد ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون ثنية كلها خلفات في بطونها اولادها ولا تغليظ في غير الابل وهي في شبه العمدة \* والمخففة وهي في الخطأ وما بعده من الذهب الف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم ومن الابل مائة احسا ابن مخاض و بنت مخاض و بنت لبون وحقه وجذعة من كل عشرون \* ولادية من غير هذه الاموال \* وقالوا منها ومن البقر ايضا مائتا بقرة ومن الغنم الفا شاة ومن الحلل مائتا حلة كل حلة ثوبان \* وكفارة شبه العمدة والخطأ عتق رقبة مؤمنة \* فان عجز فصيام شهرين متتابعين ولا اطعام فيها \* وصح اعتاق رضيع احد ابويه مسلم لالجئين وللمرأة في النفس وما دونها نصف ما للرجل وللذمي مثل ما للمسلم

### فصل

في النفس الدية وكذا في المارن وفي اللسان ان منع النطق او اداء اكثر الحروف وفي الصلب ان منع الجماع وفي الافشاء اذا منع استمسك البول وفي الذكر وفي حشفته وفي العقل وفي السمع وفي البصر وفي الشم وفي الذوق وفي اللحية ان لم تنبت وفي شعر الرأس وكذا الحاجبان والاهداب وفي العينين وفي الاذنين وفي الشفتين وفي ثدي المرأة وفي اليدين وفي الرجلين وفي اشفار العينين وفي كل

واحد مما هو اثنان في البدن نصف الدية ومما هو اربعة ربعها وفي كل اصبع من يد او رجل عشرةا وفي كل مفصل منها مما فيه مفصلان نصف عشرةا ومما فيه ثلاثة مفاصل ثلثة وفي كل سن نصف عشرةا وكل عضو ذهب فقهه فيه دية وان كان قائما كيد شلت وعين ذهب ضوءها

### ﴿ فصل ﴾

لا قود في الشجاج الا في الموضحة ان كانت عمدا وفيها خطأ نصف عشر الدية وهي التي توضح العظم \* وفي الهاشمة وهي التي تهشم العظم عشرةا \* وفي المثقلة وهي التي تنقل العظم عشرةا ونصفه \* وفي الآمة وهي التي تصل الى ام الدماغ ثلثها \* وكذا في الجائفة \* فان نفذت فهما جائفتان وتجب ثلثاها \* وفي كل من الحارصة وهي التي تنشق الجلد \* والدائمة وهي التي تخرج منه دما يشبه الدمع \* والدائمة وهي التي تسيل الدم \* والباضعة وهي التي تبضع الجلد \* والمتلاحة وهي التي تاخذ في اللحم \* والسمحاق وهي جلدة فوق العظم تصل اليها الشجة حكومة عدل وعن محمد فيها القصاص كالموضحة \* والشجاج يقتص بالوجه والرأس والجائفة بالجوف والجنب والظهر \* وما سوى ذلك جراحات وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم عبدا بلا هذا الاثر ومعه وما نقص من قيمته وجب بنسبته من دية وبه يفتى \* وفي اصابع اليد وحدها او مع الكف نصف الدية ومع نصف الساعد نصف الدية وحكومة عدل \* وفي كف فيها اصبع عشر الدية وان فيها اصبعان فخمسها ولا شيء في الكف وعندها يجب الاكثر من ارش الكف ودية الاصبع او الاصبعين ويدخل الاقل فيه \* وان فيها ثلاث اصابع فدية الاصابع وهي ثلثة اعشار اجماعا \* وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل وكذا في الشارب ولحية الكوسج وتدى الرجل وذكر الخصى والعين ولسان الاخرس واليد الشلاء والعين العوراء والرجل العرجاء والسن السوداء \* وكذا في عين الطفل ولسانه وذكره اذا لم تعلم محبة ذلك بما يدل على ابصاره وتحرّك ذكره وكلامه \* وان شج رجلا فذهب عقله او شعر رأسه دخل ارش الموضحة في الدية \* وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لا يدخل \* وان ذهب بها عيناه فلا قصاص ويجب ارشها وارش العينين وعندها القصاص في الموضحة والدية في العينين \* ولا قصاص في اصبع قطعت فشلت اخرى \* وعندها يقتص

في المقطوعة وتجب الدية في الاخرى \* ولو قطع مفصلها الاعلى فشل ما بقى فلا قصاص بل الدية فيما قطع وحكومة فيما فشل \* ولا لو كسر نصف سن فاسودت باقيا بل دية السن كلها \* وكذا لو احمر او اخضر او اصفر \* ولو اسودت كلها بضربة وهي قائمة فالدية في الخطأ على العاقلة وفي العمد في ماله \* ولو قلمت سن رجل فبنت مكانها اخرى سقط ارشها خلافا لهما \* وفي سن الصبي يسقط اجماعا وان اعاد الرجل سنه المقلوعة الى مكانها فبنت عليها اللحم لا يسقط ارشها اجماعا \* كذا لو قطع اذنه فاصقها فالتحمت ومن قلمت سنه فاقصص من قالها ثم بنت فعليه دية سن المقتص منه \* ويستأني في اقصاص السن والموضحة حولا \* وكذا لو ضرب سنه فتحركت فلو اجله القاضي لجاء المضروب وقد سقطت سنه فاختلغا في سبب سقوطها فان قبل مضي السنة فالقول للمضروب وان بعد مضيها فللضارب \* ولو شج رجلا فالتحمت وبنت الشعر ولم يبق لها اثر يسقط الارش \* وعند ابي يوسف رحمه الله يجب ارش الالم وهو حكومة عدل وعند محمد رح اجرة الطيب \* وكذا لو جرحه بضرب فزال اثره وان بقى فحكومة عدل بالاجماع \* ولا يقص لجرح او طرف او موضحة الا بعد البرء وكل عمد سقط فيه القود لشبهة كقتل الاب ابنه فالدية فيه في مال القتال \* وعمد الصبي والمجنون خطأ ودينه على عاقلة ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث والمتوه كالمجنون

### ﴿ فصل ﴾

ومن ضرب بطن امرأة فالقت جنيئا ميتا فعلى عاقلة غرة وهي خمسمائة درهم فان القته حيا فمات فدينه \* وان ميتا فماتت الام فغرة ودية \* وان ماتت فالقته حيا فمات فدينها ودينه وان ميتا فدينها فقط \* وما يجب في الجنين يورث عنه ولا يرث منه الضارب \* وفي جنين الامة نصف عشر قيمته لو ذكر او عشر قيمته لو انثى وعند ابي يوسف ان نقصت الام ضمن نقصانها والا فلا ضمان \* فان ضربت فحرر سيدها حملها فالقته حيا فماتت تجب قيمته لاديه \* ولا كفارة في الجنين والمستئين بعض خلقه كتام الخلق \* وان شربت دواء او عالجت فرجها لطرح جنيئها فالغرة على عاقلة ان فعلت بلا اذن ابيه وان باذنه فلا

### ﴿ باب ما يحدث في الطريق ﴾

من احدث في طريق العامة كنيفا او ميزابا او جرسنا او دكانا وسعه ذلك

ان لم يضرهم ولكل منهم نزع \* وفي الطريق الخالص لا يسهه بلا اذن الشركاء  
وان لم يضر \* وعلى عاقلته دية من مات بسقوطها فيهما \* وكذا لو عثر بنقضه  
انسان وان وقع المائر على آخر فانا فالضمان على من احداثه وان اصابه طرف  
الميزاب الذي في الحائط فلا ضمان وان الطرف الخارج ضمن كمن حفر بئرا  
او وضع حجرا في الطريق فتلّف به انسان وان تلّف به بهيمة فضمانها في ماله \*  
والقاء التراب واتخاذ الطين كوضع الحجر وهذا اذا فعله بلا اذن الامام فان فعل  
شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان \* ولو مات الواقع في البئر جوعا او غما فلا ضمان  
على حافره وان بلا اذن وعند محمد عليه الضمان \* وكذا عند ابي يوسف  
في النّـم لا في الجوع \* وان وضع حجرا فتجاه آخر فضمان ما تلّف به على الثاني \*  
ولو اشترع جناحا في دار ثم باعها فضمان ما تلّف به عليه \* وكذا لو وضع خشبة  
في الطريق ثم باعها و برى الى المشتري منها فتركها المشتري فضمان ما تلّف بها  
على البائع \* ولو وضع في الطريق حجرا فاحرق شيئا ضمنه ولو احرق بعدما  
حركته الريح الى موضع آخر لا يضمن ان كانت ساكنة عند وضعه \* ويضمن  
من حمل شيئا في الطريق ما تلّف بسقوطه منه \* وكذا من ادخل حصيرا او قديلا  
او حصاة الى مسجد غيره بلا اذن فعطب به احد خلافا لهما \* ولو ادخل هذه  
الاشياء الى مسجد حيه لا يضمن اجماعا \* وكذا لو تلّف شيء بسقوط رداء هو  
لا يسه \* ومن جلس في المسجد غير مصل فعطب به احد ضمنه خلافا لهما  
ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلاة او للتعليم او لقراءة القرآن او انام فيه في اثناء  
الصلاة وبين ان يمرّ فيه او يقعد للحديث ولا بين مسجد حيه وغيره \* اما  
المستكف فليل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بلا خلاف وفي الجالس مصليا  
لا يضمن اجماعا وان من غير اهله \* ولو استأجر رب الدار عملة لاجراخ الجناح  
او الظلة فتلّف به شيء فالضمان عليهم ان قبل فراغ عملهم وان بعده فعليه \*  
ويضمن من صب الماء في الطريق العام ما عطب به \* وكذا ان رشه بحيث يزلق  
او توشّاه واستوعب الطريق وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير نافذة وهو  
من اهله او قعد فيها او وضع متاعه لا يضمن \* وكذا ان رش ما لا يزلق عادة  
او بعض الطريق فتعمد المارّ المرور عليه \* ووضع الخشب كالرش في استيعاب  
الطريق وعدمه \* وان رش فناء حانوت باذن صاحبه فالضمان على  
الآمر استحسانا \* كما لو استأجره ليبنى له في فناء حانوته فتلّف به شيء

بمسد فراغه ولو كان امره بالبناء في وسط الطريق فالضمان على الاجير  
ولو كنس الطريق لا يضمن ما تلف بموضع كندسه \* ولو جمع الكناسة  
في الطريق ضمن ما تلف بها \* ولا ضمان فيما تلف بشئ فصل في الملك  
او في فناء له فيه حق التصرف بان لم يكن للعامة ولا مشتركا لاهل سكة غير نافذة  
\* وان استأجر من حفر له في غير فناءه فالضمان على المستأجر ان لم يعلم الاجير  
انه غير فناءه وان علم فعلى الاجير \* وان قال هو فناءى وليس لى فيه حق  
الحفر فالضمان على الاجير قياسا وعلى المستأجر استحسانا \* ومن بنى قنطرة  
بغير اذن الامام فتعمد احد المرور عليها فعطب فلا ضمان على الباى

### ﴿ فصل ﴾

ان مال حائط الى طريق العامة فطوبى ربه بتقصه من مسلم او ذمى واشهد  
عليه فلم يتقصه في مدة يمكن نقضه فيها قتلف به نفس او مال ضمن عاقلة  
النفس وهو المال \* وكذا لو طوبى به من يملك نقضه كاب الطفل ووصيه والراهن  
بفك الرهن والعبد التاجر والمكاتب \* ولا يضمن ان باعه بعد الاشهاد  
وسامه الى المشتري فسقط ولا ان طوبى به من لا يملكه كالرهن والمستاجر  
والمودع \* وان بناء مائلا ابتداء ضمن ما تلف بسقوطه وان لم يطالب  
بتقصه كما في اشراع الجناح ونحوه \* وان مال الى دار رجل فالطلب لربها  
اوساكنها فيصح تأجيله وبراءؤه \* ولا يصح التأجيل فيما مال الى الطريق  
ولو من القاضى او المشهد \* ولو كان الحائط بين خمسة فاشهد على احدهم  
ضمن خمس ما تلف به وعندهما نصفه \* وان حفر احد ثلثة في دار هم لهم  
بثرا بغير اذن شريكه او بنى حائطا ضمن ثلثى ما تلف به وعندهما نصفه

### ﴿ باب جناية البهيمة وعليها ﴾

يضمن الراكب ما وطئت دابته او اصابت بيدها او رجلها او رأسها او كدمت  
او خبطت او صدمت \* لا ماتفتحت رجلها او ذنبها الا اذا اوقفها ولا ما عطب  
بروثها او بولها سائرة او موقفة لاجله \* فان اوقفها لا لاجله ضمن ما عطب به  
\* فان اصابت بيدها او رجلها حصاة او نواة او اثار غباراً او حجرا صغيرا  
فقفا عينا او افسد ثوبا لا يضمن وان كيرا ضمن \* ويضمن القائد ما يضمنه  
الراكب وكذا السائق في الاصح وقيل يضمن النفحة ايضا ولا كفارة عليهما

ولا حرمان ارث او وصية بخلاف الراكب \* وان اجتمع الراكب والقائد  
او الراكب والسائق فالضمان عليهما وقيل على الراكب وحده \* وان  
اصطدم فارسان او ماشيتان فمات ضمن عاقلة كل دية الآخر \* وان تجاذبا  
حبلان فانقطع فمات فان وقعا على ظهرهما فهما هدر وان على وجههما فعلى عاقلة  
كل دية الآخر وان اختلفا فدية من على وجهه على عاقلة من على ظهره  
\* وان قطع آخر الحبل فمات فديتهما على عاقلته \* وان ساق دابة فوق  
سرجها او غيره من ادواتها على انسان فمات ضمن \* وكذا قائد قطار وطىء  
بغير منه انسانا فمات فالنفس على عاقلته والمال فى ماله \* وان كان مع القائد سائق  
فالضمان عليهما \* فان ربط بعير على قطار بغير علم قائده فطعب به انسان  
ضمن عاقلة القائد الدية ورجعوا بها على عاقلة الرابط \* ومن ارسل بهيمة  
او كلبا وساقه ضمن ما اصاب فى فوره وفى الطير لا يضمن وان ساقه \* وكذا  
فى الدابة والكلب ان لم يسق او انفلتت بنفسها ليلا او نهارا فاصابت مالا  
او نفسا \* ومن ضرب دابة عليها راكب او نخسها ففجحت او ضربت بيدها  
احدا او فترت فصدمته فمات ضمن هؤلاء الراكب ان فعل ذلك حال السير  
\* وان اوقفها لا فى ملكه فعليهما \* وان قحت الناحس قدمه هدر وان القت  
الراكب فماتنه على الناحس \* وان فصل ذلك باذن الراكب فهو كفعل  
الراكب لكن ان وطئت احدا فى فورها بعد النخس بالاذن فديته عليهما  
ولا يرجع الناحس على الراكب فى الاصح \* كالم امر صيا يستمسك على  
دابة بتسييرها فوطئت انسانا فمات لا يرجع عاقلة الصبي بما غرموا من الدية  
على الامر \* وكذا لو ناول الصبي سلاحا فقتل به احدا وكذا الحكم  
فى نخسها ومعها قائد او سائق \* وان نخسها شئ منصوب فى الطريق فالضمان  
على من نصبه \* ولا فرق بين كون الناحس صيا او بالغا وان كان عبدا  
فالضمان فى رقبته \* وجميع مسائل هذا الفصل والذى قبله ان كان الهالك آدميا  
فالدية على العاقلة وان غيره فالضمان فى مال الجاني ومن فقاعين شاة قصاب ضمن  
ما نقصها وفى عين الفرس او البغل او الحمار او بعير الجزار او بقرته ربع القيمة

﴿ باب جناية الرقيق والجناية عليها ﴾

جنايات المملوك لا توجب الادفعا واحدا لو محلا للدفع والقيمة واحدة لو غير

محل له \* فلو جنى عبد خطأ فان شاء مولاه دفعه بها وملكه وليها وان شاء فداء  
بارشها حالا \* فان مات العبد قبل ان يختار شيئا بطل حق المجنى عليه وان بعد  
ما اختار الفداء لا يبطل فان فدى فالحكم كذلك وان جنى جنايتين دفعه بهما  
فيقتسمانه بنسبة حقوقهما او فداء بارشهما \* فان باعه او وهبه او اعقته او دبره  
او استولدها غير عالم بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش \* وان علما بها  
ضمن الارش كما لو علق عتقه بقتل زيد اورميه او شجه ففعل \* وان قطع عبد  
يد حره عمدا فدفعت اليه فاعتقه فسرى فالعبد صلح بالجناية وان لم يكن اعقته يرد  
على سيده فيقاد او يعفى \* وكذا لو كان القاطع حره فصالح المقتطوع على عبد  
ودفعه اليه فان اعقته ثم سرى فهو صلح بها وان لم يعتقه فسرى رد واقيد \*  
وان جنى مأذون مديون خطأ فاعتقه غير عالم بها ضمن لرب الدين الاقل من  
قيمه ومن دينه ولو لى الجناية الاقل من قيمته ومن ارشها \* ولو ولدت مأذونة  
مديونة يباع معها في دينها ولو جنت لا يدفع في جنايتها \* ولو اقر رجل ان زيدا  
حره عتقه فقتل ذلك العبد ولى المقر خطأ فلا شيء له \* وان قال معتق قتل  
اخا زيد قبل عتقي وقال زيد بل بعده فالقول للمعتق \* وان قال المولى لامة  
اعتقها قطعت يدك قبل العتق وقالت بل بعده فالقول لها \* وكذا كل مانال منها  
الا الجماع والغلة وعند محمد لا يضمن الاشياء بعينه يؤمر برده اليها \* ولو امر  
عبد محجور او صبي صبييا بقتل رجل فقتله فالدية على عاقلة القاتل  
ورجعوا على العبد بعد عتقه لاعلى الصبي الآمر \* ولو كان مأمور العبد مثله  
دفع السيد القاتل او فداء ان كان خطأ او المأمور صغيرا ولا يرجع على الآمر  
في الحال بل يجب ان يرجع عليه بعد عتقه بالاقل من قيمته ومن الفداء وان كان  
عمدا والمأمور كبيرا اقتص \* وان قتل عبد حرين لكل منهما وليان فضا احد  
ولى كل منهما دفع نصفه الى الآخرين او فدى بدية لهما \* وان قتل احدهما  
عمدا والآخر خطأ فضا احد ولى العمد فدى بدية لولى الخطأ ونصفها لاحد  
ولى العمد او دفع اليهم يفتسمونه اثلاثا عولا وعندنا ار باعا منازعة \*  
وان قتل عبد لاثنين قريبا لهما فضا احدهما بطل الكل وقالوا يدفع العاصي  
نصف نصيبه الى الآخر او يفديه بربع الدية وقيل محمد مع الامام

﴿ فصل ﴾

دية العبد قيمته فان كانت قدر دية الحر او اكثر نقصت عن دية الحر عشرة

دراهم \* وكذا لو كانت قيمة الامة كدية الحرّة او اكثر \* وفي النصب نجب القيمة بالغة ما بلغت وما قدر من دية الحر قدر من قيمة الرقيق ففي يده نصف قيمته ولا يزداد على خمسة آلاف الا خمسة \* ومن قطع يد عبد عمدا فاعتق فسرى اقص منه ان كان وارثه سيده فقط والا فلا \* وعند محمد لا قصاص اصلا وعليه ارض اليد وما نقص الى حين العتق \* ومن قال لعبدية احدا حرّ فشحافين في احدها فارشهما له وان قتل فله دية حرّ وقيمة عبد ان القاتل واحدا \* وان قتل كلا واحد فقيمة العبدين \* ومن قتأ عيني عبد فان شاء سيده دفعه اليه واخذ قيمته او امسكه ولا شيء له \* وعندهما ان امسكه فله ان يضمه فقصانه

### فصل

وان جنى مدبر او ام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش \* فان جنى اخرى شارك وليّ الثانية وليّ الاولى في القيمة ان دفعت اليه بقضاء والا فان شاء اتبع وليّ الاولى وان شاء اتبع المولى وعندهما يتبع وليّ الاولى بكل حال \* وان اعتق المولى المدبر وقد جنى جنايات لا يلزمه الا قيمة واحدة وان اقر المدبر بحناية خطأ لا يلزمه شيء في الحال ولا بعد عتقه

### باب غصب العبد والصبي والمدبر والجناية في ذلك

ولو قطع سيد يد عبده فغصب فمات من القطع في يد الغاصب ضمن قيمته مقطوعا وان قطع سيده يده عند الغاصب فمات برئ الغاصب \* ولو غصب محجور مثله فمات في يده ضمن \* ولو غصب مدبر فجنى عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن سيده قيمته لهما ورجع بنصفها على الغاصب ودفعه الى الرب الاولى في الصورة الاولى ثم رجع به ثانيا عليه \* وعند محمد لا يدفعه ولا يرجع ثانيا وفي الصورة الثانية يدفعه ولا يرجع ثانيا بالاجماع \* والحق في الفصلين كالمدبر الا انه يدفعه وفي المدبر يدفع القيمة وحكم تكرار الرجوع والدفع كما في المدبر اختلافا واتفاقا \* ولو غصب رجل مدبرا مرتين فجنى عنده في كل منهما غرم سيده قيمته لهما ورجع بهما على الغاصب ودفع نصفها الى وليّ الاولى ورجع به عليه ثانيا اتفاقا وقيل فيه خلاف محمد \* ومن غصب صبيّا حرّا فمات في يده فجأة او بجحى فلا شيء عليه وان بصاعقة او نهش حية فعلى عاقلته دينه \* ولو قتل صبي عبدا مودعا عنده ضمن عاقلته \* وان اكل طعاما او اتلف مالا اودع عنده فلا ضمان خلافا لابي



يوسف \* ولو اودع عند عبد محجور مال فاستهلكه ضمن بعد العتق لافي الحال خلافا له والاقراض والاعارة كالايديع فيهما \* والمراد بالصبي العاقل وفي غير العاقل يضمن المال ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا مالا اتلفه بلا ايديع ونحوه

﴿ باب القسامة ﴾

اذا وجد ميت في محلة به اثر القتل من جرح او خروج دم من اذنه او عينه او اثر خنق او ضرب ولم يدرك قاتله وادعى وليه قتله على اهلها وبعضهم ولا يثبت له حلف خمسون رجلا منهم يختارهم الولي \* بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا \* ثم قضى على اهلها بالدية وماتم خلقه كالكبير ولا يحلف الولي \* وان كان فيه لوث فان نقص اهلها عن الخمسين كررت اليمين الى ان تم ومن نكل حبس حتى يحلف \* ومن قال منهم قتله فلان استثناء في يمينه \* وان ادعى الولي القتل على غيرهم سقطت عنهم ولا تقبل شهادتهم على غيرهم خلافا لهما ولا على بعضهم ان ادعاه اجماعا \* ووجود اكثر البدن او نصفه مع الرأس كوجود كله \* ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد \* ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر به او يخرج الدم من فمه او اوافه اودبره او ذكره او وجد اقل من نصفه ولو مع الرأس او نصفه مشقوقا بالطول \* وان وجد على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته وكذا لو كان يقودها او راكبها وان اجتمعوا فعليهم \* وان وجد على دابة بين قريتين فعلى اقربهما وان وجد في دار نفسه فعلى عاقلته وعندها لاشئ فيه \* وان وجد في دار انسان فعلى القسامة وعلى عاقلته الدية وان كانت العاقلة حضورا يدخلون في القسامة ايضا خلافا لابى يوسف والاكثرت عليه \* والقسامة على الملاك دون السكان وعند ابى يوسف على الجميع وهى اهل الخطه ولو بقى منهم واحد دون المشتري وعنده على المشتري ايضا \* وان لم يبق من اهل الخطه احد فعلى المشتري \* وان بيعت دار ولم تقبض فعلى البايع وعندها على المشتري وفي البيع بخيار على ذى اليد وعندها على من يصير الملك له \* ولا تدري عاقلة ذى اليد الا بحجة انها له \* وان وجد في دار مشتركة سهام مختلفة فالقسامة والدية على الرؤس \* وان وجد في سفينة فعلى من فيها من الملاحين والركاب \* وان جد في مسجد محلة فعلى اهلها وان بين قريتين فعلى اقربهما وان في سوق مملوك فعلى المالك وعند ابى يوسف على السكان وفي غير المملوك كالشوارع على بيت المال \* وكذا ان وجد في المسجد

الجامع وكذا ان وجد في السجن وعن ابي يوسف على اهل السجن \* وان في برية ليس بقرية يسمع منها الصوت فهو هدر \* وكذا لو في وسط الفرات وان محتسبا بالشط فلي اقرب القرى منه \* وان التقى قوم بالسيوف ثم اجلوا عن قليل فلي اهل المحلة الا ان يدعى عليه على القوم او على معين منهم فتنسقط عنهم ولا يثبت على القوم الا بحجة \* ولو وجد في معسكر بارض غير مملوكة فان في خياه او فسطاط فلي ربه والا فلي الاقرب منه وان كانوا قد قاتلوا عدوا فبالقسامة ولادية \* وان الارض مملوكة فالعسكر كالسكان والقسامة على المالك لاعليهم خلافا لابي يوسف \* ومن جرح في قبيلة ثم نقل الى اهله ولم يزل ذا فراش حتى مات فالقسامة على القبيلة عند الامام وعند ابي يوسف لاشئ فيه ولو مع الجريح رجل فحمل ومات في اهله فلا ضمان على الرجل عند ابي يوسف وفي قياس قول الامام يضمن \* ولو ان رجلين كانا في بيت فوجد احدهما مذبوحا ضمن الآخر دينه عند ابي يوسف خلافا لمحمد \* ولو وجد القتل في قرية لامرأة كزرت البين عليها وتدى عاقلتها وعند ابي يوسف على عاقلتها القسامة ايضا \* قال المتأخرون والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسئلة \* ولو وجد في ارض رجل في جنب قرية ليس صاحب الارض منها فهو على صاحب الارض

### ﴿ كتاب المعاقلة ﴾

هي جمع معقلة وهي الدية \* والمعاقلة من يؤذيها وهم اهل الديوان ان كان القاتل منهم تؤخذ من عطايهم في ثلث سنين فان خرج ثلث عطايا في اقل او اكثر اخذ منها \* ومن لم يكن منهم فعاقلته قبيلته تؤخذ منهم في ثلث سنين من كل واحد ثلثة دراهم او اربعة كل سنة درهم او درهم وثلث لا ازيد هو الاصح \* وقيل في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة فان لم تسع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل نسبيا على ترتيب العصابات والقاتل كاحدهم \* وان كان ممن يتناصرون بالحرف او بالحلف فعاقلته اهل حرفه او حلفه \* وعاقلة المعتق ومولى الموالاة مولاه وعاقلته \* وعاقلة ولد الملاءنة عاقلة امه فان ادعاه الاب بعد ما عقلوا عنه رجعوا على عاقلته بما غرموا \* وانما تعقل العاقلة ما وجب بنفس القتل فلا تعقل جناية عمد ولا جناية عبد ولا مالزم يصلح اعتراف الا ان يصدقه \* ولا اقل من نصف عشر الدية بل ذلك على الجاني ولا تدخل النساء والصبيان في العقل \* ولا يعقل مسلم عن كافر ولا



اخماس في الثاني ويربع في الثالث \* ولا يضرب الموصى له بالزائد على الثلث عند  
 الامام الا في المحاباة والسعاية والدرهم المرسلة \* وتبطل الوصية بنصيب ابنه وتصح  
 بمثل نصيب ابنه فلو كان له اثنان فللموصى له الثلث وان ثلثة فالربع وان اوصى  
 بجزء من ماله فالتعيين الى الورثة وان بسهم فالسدس وعندهما مثل نصيب احدهم  
 الا ان يزيد على الثلث ولا اجازة قالوا هذا في عرفهم وفي عرفنا السهم كالجزء  
 \* وان اوصى له بسدس ماله ثم بثلث ماله واجازوا فله الثلث \* وان بسدس  
 ثم بسدس فله السدس سواء اتحدا لمجلس او اختلف \* ولو بثلث دراهمه او غنمه  
 او ثيابه وهي من جنس واحد فهلك الثلثان فله الباقي ان خرج من الثلث  
 وكذا كل مكمل وموزون \* وان بثلث ثيابه وهي متفاوتة فهلك الثلثان فله ثلث  
 ما بقي وان بثلث عيده فكذلك \* وعندهما كل الباقي وقيل يوافقان والدواب  
 كالصيد \* وان اوصى بالف وله عين ودين ففي عين ان خرجت من ثلث  
 العين والا دفع ثلث العين وثلث ما يستوفي من الدين حتى يتم \* وان اوصى  
 بالثلث لزيد وعمر وواحداهما ميت فكله للحي \* وان قال بين زيد وعمر فالتص  
 للحي \* وان اوصى بثلث ماله ولا مال له فاكتسب فله ثلث ماله عند الموت  
 وان بثلث غنمه ولا غنم له او كان فهلك قبل موته بطلت \* وان استفاد غنما ثم  
 مات صحت في الصحيح وان اوصى بشاة من ماله ولا شاة له فله قيمتها وتبطل  
 لو بشاة من غنمه ولا غنم له \* وان اوصى بثلث ماله لامهات اولاده وهن  
 ثلث وللفقراء والمساكين فلهن ثلثة اخماسه ولكل فريق خمس وعند محمد ثلثة  
 اسباعه ولكل فريق سبعان \* وان اوصى بثلث ماله لزيد وللفقراء فله نصفه  
 ولهم نصفه \* وعند محمد له ثلثه ولهم ثلثاه وان اوصى بمائة لزيد ومائة لعمر  
 ثم قال لكر اشركتكم معهما فله ثلث مالكل \* ولو بمائة لزيد وخسين لعمر  
 فلكر نصف مالكل منهما وان قال لفلان على دين فصدقه فانه يصدق الى  
 الثلث \* فان اوصى مع ذلك بوصايا عزل ثلث لها وثلثان للورثة ويقال لكل  
 صدقه فيما شئتم فيؤخذ اصحاب الوصايا بثلث ما قرءوا به والورثة بشئ ما قرءوا به  
 ويخاف كل على العلم بدعوى الزيادة على ما قرءوا \* وان اوصى بعين لوارثه  
 ولا جني فلا جني نصفها ولا شيء للوارث \* وان اوصى لكل من ثلثة اشخاص  
 بشوب وهي متفاوتة فضاء ثوب ولم يدر ايها هو والورثة تقول لكل هلك  
 حقه بطلت الوصية فان سلموا ما بقي فلذى الجيد ثلثا جيدها ولذى الردي

ثلاثا رديهما ولذي الوسط ثلث كل منهما وان اوصى بيت مصين من دار  
مشتركة قسمت فان خرج البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له وعند محمد له  
نصفه والا فله قدر ذرعه وعند محمد قدر نصف ذرعه \* والاقرار كالوصية  
وقيل لاخلاف فيه لمحمد وهو المختار \* وان اوصى بالف عين من مال غيره  
فلربها الاجازة بعد موت الموصى وله المنع بعد الاجازة بخلاف الورثة لو  
اجازوا ما زاد على الثلث \* وان اقر احد ابنتين بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث  
فعليه دفع ثلث نصيبه \* وان اوصى بامة فولدت بعد موته فهما للموصى له ان  
خرجا من الثلث والا اخذ الثلث منها ثم منه وعندهما منهما على السواء

### ﴿ باب العتق في المرض ﴾

المعبرة لحال التصرف في التصرف المتجز فان كان في الصحة فمن كل المال وان في  
مرض الموت فمن ثلثه \* والمضاف الى الموت من الثلث وان كان في الصحة  
\* ومرض صح منه كالصحة \* فالتحرير في مرض الموت والمحاباة والكفالة والهبة  
وصية في اعتباره من الثلث فان اعتق وحابي وضاق الثلث عنهما فالمحاباة اولى ان  
قدّمت وهما سواء ان اخرت \* وان اعتق بين محاباتين فصف للاولى ونصف  
بين العتق والاخيرة وان حابي بين عتقين فصف للمحاباة ونصف للعتقين  
وعندهما العتق اولى في الجميع \* وان اوصى بان يعتق عنه بهذه المائة عبد فهلك  
منها درهم بطلت الوصية وعندهما يعتق بما بقي \* ولو كان مكان العتق حج حج بما  
بقي اجبا \* وتبطل الوصية بعق عبده لو جنى بعبده ففدى بها وان فدى  
فلا \* ولو اوصى لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادّعى زيد عتقه في الصحة والوارث  
عتقه في المرض فالقول للوارث ولا شيء لزيد الا ان فضل الثلث عن قيمته او يبرهن  
على دعواه \* ولو ادّعى رجل على الميت ديناً والعبدا عتاقه في صحته وصدة فهما للوارث  
سوى العبد في قيمته ويدفع الى الغريم وعندهما لا يسرى \* وان اجتمعت وصايا  
وضاق الثلث عنها قدّمت الفرائض وان اخرجها فان تساوت في الفرضية او غيرها  
قدّمت ماقدّمه \* وقيل تقدم الزكاة على الحج وقيل بالعكس \* ويقدم الحج والزكاة  
على الكفارات في القتل والظهار واليمين والكفارات على صدقة الفطر وصدقة  
الفطر على الاضحية \* وان اوصى بحجة الاسلام احجوا عنه رجلا من بلده راكبا  
ان وقت التفقة والا فمن حيث تقي \* وان خرج حاجا فمات في الطريق واوصى

ان يحج عنه حج عنه من بلده \* وعندها من حيث مات استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق

### باب الوصية للأقارب وغيرهم

جار الانسان ملاصقه وعندها من يسكن محله ويجمعهم مسجدها \* ويستوى الساكن والمالك والذكر والانثى والمسلم والذمي \* وصهره من هو ذو رحم محرم من امرأته وخته من هو زوج ذات رحم محرم منه \* يستوى في ذلك الحر والعبد والأقرب والأبعد وأقاربه وأقرباؤه وذو قرابته وأرحامه وذو أرحامه وأنسابه الأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه \* ولا يدخل فيه الوالدان والولد وفي الجدة روايتان \* وان لم يكن له ذو رحم محرم بطلت وتكون للأنثى فصاعدا \* وعندها من ينسب الى أقصى أب له في الإسلام بان أسلم او أدرك الإسلام وان لم يسلم \* فن له عمان وخالان الوصية لعمة وعندها للكل على السواء \* ومن له عم وخالان نصف الوصية لعمة ونصفها بين خاله \* وان له عم فقط فنصفها له وان عم وعمة وخال وخاله فالوصية للعم والعمة على السواء وعندها الوصية للكل على السوية في جميع ذلك \* وأهل الرجل زوجته وعندها من يعملهم وتضمهم نفقة وآله أهل بيته وأبوه وجدّه من أهل بيته \* وأهل نسبه من ينسب اليه من جهة الأب وجنسه أهل بيت أبيه \* والوصية لبني فلان وهو أب صلب للذكر خاصة \* وعندها وهو رواية عن الإمام يدخل الأناث ايضا \* ولو رثة فلان للذكر مثل حظ الأنثيين ولولد فلان للذكر والانثى على السواء ولا يدخل أولاد الابن عند وجود أولاد الصلب ويدخلون عند عدمهم دون أولاد البنت \* وان أوصى لبني فلان وهو أبو قبيلة لا يحصون فهي باطلة \* وان لايتامهم او عيانتهم او زنسائهم او أراملهم فللغنى والفقر منهم والذكر والانثى ان كانوا يحصون وللفقراء منهم خاصة ان كانوا لا يحصون ولمواله فهي لمن اعتقهم في الصحة او المرض ولأولادهم \* ولا يدخل موالى الموالاة ولا موالى الموالى الا عند عدمهم وتبطل ان كان له معقون ومعقون اقل الجمع انسان في الوصايا كالموارث

### باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة

تصح الوصية بخدمة عبده وسكنى داره وبفلهما مدة معينة وأبدا \* فان خرج ذلك من الثلث سلم الى الموصى له والاقسمت الدار ونهايتها في العبد يومين لهم

ويوما له فاذا مات الموصى له ردت الى وريثة الموصى وان مات في حياة الموصى بطلت \* ومن اوصى له بغلة الدار والعبد لا يجوز له السكنى والاستخدام في الاصح والامن اوصى له بالخدمة والسكنى ان يواجر \* وان اوصى له بثمرة بستانه فمات وفيه ثمرة فله هذه فقط \* وان زاد ابدا فله هي وما يستقبل وان اوصى بغلة بستانه فله الموجود وما يستقبل \* وان اوصى له بصوف غنمه اوليها او اولادها فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط قال ابدا او لم يقل

### ﴿ باب وصية الذمي ﴾

ولو جعل ذمي داره بيعة او كنيسة في محته ثم مات فهي ميراث \* ولو اوصى به لقوم مسلمين جاز من الثلث \* وكذا في غير المسلمين خلافا لهما \* وتصح وصية مستأمن لا وارث له في دارنا بكل ماله لمسلم او ذمي \* وان اوصى ببعضه ردة الباقي الى وريثه \* وتصح الوصية له مادام في دارنا من مسلم او ذمي \* وصاحب الهوى ان لم يكفر بهواه فهو كالمسلم في الوصية والا فكالمرتدة \* ووصية الذمي تعتبر من الثلث ولا تصح لوارثه \* ونجوز للذمي من غير ملته للحربي في دار الحرب والله اعلم

### ﴿ باب الوصى ﴾

ومن اوصى الى رجل فقبل في وجهه ورد في غيبته لا يرتد وان رد في وجهه يرتد فان لم يقبل ولم يرد حتى مات الموصى فهو مخير بين القبول وعدمه \* وان باع شيئا من التركة لم يبق له الرد وان غير عالم بالايعاص \* فان رد بعد موته ثم قبل صح ما لم ينفذ قاض رده \* وان اوصى الى عبد او كافر او فاسق اخرجه القاضى ونصب غيره وان الى عبده فان كان كل الورثة صغارا صح خلافا لهما \* وان فيهم كبير بطل اجباوا ولو كان الوصى عاجزا عن القيام بالوصية ضم اليه غيره \* وان كان قادرا امينا لا يخرج القاضى وان شكا اليه الورثة او بعضهم منه مالم يظهر منه خيانة \* وان اوصى الى الاثنين لا ينفرد احدهما الا بشراء كفن وتجهيز وخصومة وقضاء دين وطلبه وشراء حاجة الطفل وقبول الهبة له ورد وديعة معينة وتنفيذ وصية معينة واعتاق عبد معين ورد مفصوب او مشرى شراء فاسدا وجمع اموال ضائعة وحفظ المال وبيع ما يخاف تلفه وعند ابى يوسف يجوز للانفراد مطلقا فان مات احد الوصيين اقام القاضى غيره مقامه ان لم يوص الى احد \* وان اوصى الى الحي جاز

ويتصرف وحده ووصى الوصى وصى في التركتين \* وكذا ان اوصى اليه في احديهما خلافا لهما \* وتصح قسمة الوصى عن الورثة مع الموصى له فلا يرجعون على الموصى له لو هلك حظهم في يد الوصى لا مقاسمته معهم عن الموصى له فيرجع عليهم بثلث ما بقى لو هلك حظهم في يد الوصى \* وصحت للقاضي لو قاسمهم عنه واخذ قسطه وفي الوصية بحج لو قاسم الوصى الورثة فضاغ عنده يؤخذ للحج ثلث ما بقى \* وكذا لو دفعه لمن يحج فضاغ في يده وعند ابي يوسف ان بقى من الثلث شيء اخذ والا فلا وعند محمد لا يؤخذ شيء منه \* ولو باع الوصى من التركة عبدا مع غيبة الغرماء جاز \* وان اوصى ببيع شيء من تركته والتصدق به فباعه وصيه وقبض ثمنه فضاغ في يده واستحق المبيع ضمنه ورجع به في التركة \* ولو قسم الوصى التركة فاصاب الصغير شيء فقبضه وباعه وقبض ثمنه فضاغ واستحق ذلك الشيء رجوع في مال الصغير والصغير على بقية الورثة بحصته \* ولا يصح بيع الوصى ولا شراؤه الا بما يتقابن فيه ويصحان من نفسه ان كان فيه نفع خلافا لهما \* وله دفع المال مضاربة وشركة وبضاعة \* وقبول الحوالة على الاملاء لاعلى الاعسر \* ولا يجوز له ولا للاب الاقراض ويجوز للاب الاقتراض لا للوصى ولا يتجر في مال الصغير \* ويجوز بيعه على الكبير الفائب غير العقار \* ووصى الاب احق بمال الصغير من جدّه فان لم يوص الاب فالجد كالاب

### ﴿ فصل ﴾

شهد الوصيان ان الميت اوصى الى زيد ممهما لا تقبل الا ان يدعيه زيد \* وكذا لو شهد ابنا الميت ولغت شهادة الوصيين بمال للصغير وكذا للكبير في مال الميت وصحت له في غيره وعندها تصح للكبير في الوجهين \* وشهادة الوصى على الميت جائزة لاله ولو بعد العزل وان لم يخاصم \* ولو شهد رجلان لا خرين بدین الف على ميت والاخران لهما بمثله محتما خلافا لابي يوسف \* ولو شهد كل فريق للآخر بوصية الف لا تصح \* ولو شهد احد الفريقين للآخر بوصية جارية والاخر له بوصية عبد وصحت \* وان شهد الآخر له بوصية ثلث لا تصح

### ﴿ كتاب الخنثى ﴾

هو من له ذكر وفرج فان بال من احدهما اعتبر به وان بال منهما اعتبر الاسبق



وان استويا في السبق فهو مشكل ولا اعتبار بالكثرة خلافا لهما \* فاذا بلغ فان  
ظهر بعض علامات الرجال من نبات لحية او قدرة على الجماع او احتلام  
كالرجل فرجل \* وان ظهر بعض علامات النساء من حيض وحبل وانكسار  
ثدى ونزول لبن فيه وتمكين من الوطى فامرأة \* وان لم يظهر شيء او تعارضت  
فشكل \* قال محمد الاشكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال واذا ثبت الاشكال  
اخذ فيه بالاحوط \* فيصلى بقناع ويقف بين صفى الرجال والنساء فلو وقف  
في صفهم بعيد من لاصقه من جانيه ومن بجانبه من خلفه وان في صفهن اعاد  
هو \* ولا يلبس حريرا ولا حليسا ويلبس المحيط في احرامه ولا يكشف  
عند رجل ولا امرأة ولا يخلو به غير محرم من رجل او امرأة ولا يسافر  
بلا محرم \* ولا يخته رجل ولا امرأة بل يتباع له امة تحته من ماله  
ان كان له مال والا فن بيت المال ثم يتبع \* فان مات قبل ظهور حاله  
لا يفصل بل يتيمم ويكفن في خمسة اثواب \* ولا يحضر بعد ما راح غسل  
رجل ولا امرأة \* وندب تسجئة قبره \* ويوضع الرجل مما يلي الامام ثم  
هو ثم المرأة ان صلى عليهم جملة \* وله اخس التصيين من الميراث عند الامام  
فلو مات ابوه عنه وعن ابن فللابن سهمان وله سهم \* وعند الشعبي له نصف  
التصيين وهو ثلثة من سبعة عند ابى يوسف وخسة من اثني عشر عند محمد  
\* ولو قال سيده كل عبد لي حر او كل امة لي حرّة لا يعتق ما لم يستبن \* ولو قال  
بعد تقرر اشكاله انا ذكروا اثني لا يقبل وقبله يقبل

### ﴿ مسائل شتى ﴾

كتابة الاخرس وايماءه بما يعرف به اقراره بنحو تزوج وطلاق وبيع وشراء  
ووصية وقود عليه اوله كالبيان ولا يحد لقذف ولا غيره \* ومعتقل اللسان ان  
امتد به ذلك وعلمت اشاراته فهو كالأخرس والا فلا \* والكتابة من الغائب  
ليست بحجة \* قالوا الكتابة اما مستين مرسوم وهو كالطلق في الغائب  
والحاضر واما مستين غير مرسوم كالكتابة على الجدار واوراق الشجر وينوى  
فيه \* واما غير مستين كالكتابة على الهواء والماء ولا عبرة به  
\* واذا اختلطت الذكية بميتة اقل منها تحرى واكل والا فلا تؤكل حالة الاختيار  
وتحرى عند الاضطرار واذا احرق رأس الشاة المتلطح بدم وزال دمه فانهخذ

منه مرقه جاز والحرق كالفسل \* ولو جعل السلطان الحراج لرب الارض  
 جاز بخلاف العشر \* ولو دفع الاراضى المملوكة الى قوم ليعطوا الخراج جاز  
 ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين عن اى يوم صح ولو عن رمضانين فلا فى الاصح  
 \* وكذا فى قضاء الصلاة لو نوى ظهرا عليه مثلا ولم ينو اول ظهر او آخر ظهر  
 او ظهر يوم كذا وقيل يصح فيهما ايضا \* ولو ابتلع الصائم براق غيره فان كان  
 حبيبه لزمه الكفارة والا فلا \* وقتل بعض الحاج عذر فى ترك الحج \* ومن  
 قال لامرأة عند شاهدين توزن من شدى فقالت شدم لا ينقد النكاح بينهما  
 ما لم يقل قبول كردم \* ولو قال لها خويشتن رازن من كردانيدى فقالت  
 كردانيدم فقال بذيرقم ينقد \* ولو قال لرجل دختر خويشتن را بپسر من  
 ارزانى داشتى فقال داشتم لا ينقد \* ولو منعت المرأة زوجها من الدخول  
 عليها وهو يسكن معها فى بيتها كانت ناشزة \* ولو سكن فى بيت الغصب  
 فامتعت منه فلا \* ولو قالت لا اسكن مع امك واربد يتعا على حدة فليس  
 لها ذلك \* ولو قالت مرا اطلاق ده فقال داده كير او كرده كير او داده باد  
 او كرده باد ان نوى يقع والا فلا \* ولو قال داده است او كرده است يقع  
 وان لم ينسو \* ولو قال داده آنكار لا يقع وان نوى \* ولو قال وى مرا  
 نشاید تا قيامت او همه عمر لا يقع الا بالنية \* ولو قال لها حيله زنان كن فهو  
 اقرار بالطلاق الثلاث \* ولو قال حيله خويشتن كن فلا \* ولو قالت له  
 كايين ترا بخشيدم مرا جنك باز دار فان طلقها سقط المهر والا فلا \* ولو  
 قال لعبد يا مالكي او لامته انا عبدك لا يعق \* ولو دعى الى فعل فقال برمن  
 سو كند است كه اين كار كنكم فهو اقرار باليمين بالله تعالى \* وان قال برمن  
 سو كند است بطلاق فاقرار بالحلف بالطلاق \* فان قال قلت ذلك كذبا  
 لا يصدق وكذا لو قال مرا سو كند خانه است كه اين كار كنكم \* ولو قال  
 المشتري للبائع بعد البيع بها باز ده فقال البائع بدم يكون فسخا للبيع  
 \* المقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذى اليد ما لم يبرهن المدعى \* ولا يصح  
 قضاء القاضى فى عقار ليس فى ولايته \* واذا قضى القاضى فى حادثة بينة ثم  
 قال رجعت عن قضائى او بدا لى غير ذلك او وقعت فى تليس الشهود او ابطلت  
 حكمى ونحو ذلك لا يعتبر \* والقضاء ماض ان كان بعد دعوى صحيحة

وشهادة مستقيمة \* ومن له على آخر حق فخبأ قوما ثم سأله عنه فاقتر به  
 وهم يرونه ويسمعونه وهو لا يراهم سحت شهادتهم عليه وان سمعوا كلامه  
 ولم يروه فلا \* ولو بيع عقار وبعض اقارب البائع حاضر يعلم البيع وسكت  
 لا تسمع دعواه بعده \* ولو وهبت امرأة مهرها من زوجها ثم ماتت فطلب  
 اقاربها المهر وقالوا كانت الهبة في مرض موتها فقال بل في سحتها فالقول له \* ولو  
 اقرت بحق ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت حلف المقر له على ان المقر لم يكن كاذبا فيما  
 اقرت ولست بمبطل فيما يدعى عليه عند ابى يوسف وبه يفتى \* والاقرار  
 ليس سببا للملك \* ولو قال الآخر وكلتك ببيع هذا فسكت صار وكلا \*  
 ومن وكل امرأته بطلاق نفسها لا يملك عزلها \* ولو قال لا آخر وكلتك بكذا  
 على انى متى عزلتك فانت وكلى فطريق عزله ان يقول عزلتك ثم عزلتك \*  
 ولو قال كلما عزلتك فانت وكلى فطريقه ان يقول رجعت عن الوكالة المعلقة  
 وعزلتك عن المنجزة \* وقبض بدل الصلح قبل التفرق شرط ان كان ديناً  
 بدين والا فلا \* ومن ادعى على صبي دارا فصالحه ابوه على مال الصبي فان كان له  
 بيعة جاز الصلح ان كان يمثل القيمة او اكثر بما يتفان فيه وان لم يكن له بيعة  
 او كانت غير عادلة لا يجوز \* ومن قال لا بيعة لى ثم برهن صح \* وكذا لو قال  
 لا شهادة لى في هذه القضية ثم شهد \* وللإمام الذى ولاه الخليفة ان يقطع انسانا  
 من طريق الجادة ان لم يضر بالمارة \* ومن صدره السلطان ولم يعين ببيع ماله  
 فباع ماله نفذ \* ولو خوف امرأته بالضرب حتى وهبت مهرها منه لا يصح  
 الهبة ان قدر على الضرب \* وان اكرهها على الخلع فخلعت يقع الطلاق ولا يجب  
 المال \* ولو احوالت انسانا بالمهر على الزوج ثم وهبت من الزوج لا تصح الهبة \*  
 ومن اتخذ بئرا او بالوعة في داره فزعمها حائط جاره وطلب تحويله لا يجبر عليه  
 وان سقط الحائط منه لا يضمن \* ومن عمر دار زوجته بماله باذنها فالعمارة لها  
 والثقة دين له عليها وان عمرها لها بلا اذنها فالعمارة لها وهو متبرع وان عمر  
 لنفسه بلا اذنها فالعمارة له \* ومن اخذ غير ماله فزعه انسان من يده فلا ضمان  
 على التازع ومن في يده مال انسان فقال له سلطان ادفعه الى والا قطعت يدك  
 او ضربتك خمسين سوطا لا يضمن لو دفع \* ولو وضع في الصحراء منجلا ليصيد  
 به حمار وحش وسمى عليه نجاء في الغد ووجد الحمار مجروحا ميتا لا يحل اكله

\* ويكره من الشاة الحياء والخصية والثانة والذكر والغدة والمرارة والدم المسحوح  
\* وللقاضي ان يقرض مال الغائب والطفل واللقطة \* ولو كانت حشفة الصبي ظاهرة  
من رآه فله مخنثا ولا تقطع جلدة ذكره الا بمشقة جاز ترك ختانه \* وكذا شيخ  
اسم وقال اهل البصر لا يطبق الختان \* ووقت الختان غير معلوم وقيل سبع سنين  
\* ولا يجوز ان يصلى على غير الانبياء والملائكة الا بطريق التبع \* ولا الاعطاء باسم  
التبروز والمهرجان \* ولا بأس بلبس القلانس وللشباب العالم ان يتقدم على الشيخ  
الجاهل ولحافظ القرآن ان يحتم في اربعين يوما

﴿ كتاب الفرائض ﴾

يبدأ من تركه الميت تجهيزه ودفنه بلا اسراف ولا تقير \* ثم تقضى ديونه ثم  
تفقد وصاياه من ثلث مابق بعد الدين ثم يقسم الباقي بين ورثته \* ويستحق الارث  
بنسب ونكاح وولاء \* ويبدأ بأصحاب الفروض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعق  
ثم عصبة ثم الرد \* ثم ذوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم المقر له بنسب لم يثبت  
ثم الموصى له بأكثر من الثلث ثم بيت المال \* وينع الارث الرق والقتل كما مر  
واختلاف الملتين واختلاف الدارين حقيقة او حكما \* والمجمع على توربهم  
من الرجال عشرة الاب وابوه والابن وابنه والاخ وابنه والم وابنه والزوج  
ومولى النعمة \* ومن النساء سبع الام والجدة والبنت وبنت الابن والاخت  
والزوجة ومولاة النعمة وهم ذو فرض وعصبة \* فذو الفرض من له سهم  
مقدر \* والسهام المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثلثان  
والثلث والسدس \* فالنصف للبنت ولبنت الابن عند عدمها وللاخت لابوين  
وللاخت لاب عند عدمها اذا انفردن \* وللزوج عند عدم الولد وولد الابن  
\* والربع له عند وجود احدها وللزوجة وان تعددت عند عدمها \* والثلثان لها  
كذلك عند وجود احدها \* والثلثان لكل اثنتين فصاعدا من فرضهن النصف \*  
والثلث للام عند عدم الولد وولد الابن والاثنتين من الاخوة والاخوات \* ولها  
ثلث ما سبق بعد فرض احد الزوجين في زوج وابوين او زوجة وابوين \* ولو كان مكان  
الاب فيها جدة فلها ثلث الجميع خلافا لابي يوسف \* وللأثنين فصاعدا من ولد الام  
يقسم لذكورهم واناثهم بالسوية \* والسدس للواحد منهم ذكر او اثنى \* وللأم  
عند وجود الولد او ولد الابن والأثنين من الاخوة والاخوات وللأب مع الولد

او ولد الابن وكذا للجدّة الصحيح عند عدمه وهو من لا يدخل في نسبته الى الميت ام فان دخلت فجدة فاسد \* وللجدّة الصحيحة وان تعددت وهي من لا يدخل في نسبته الى الميت جد فاسد \* ولبنات الابن وان تعددت مع الواحدة من بنات الصلب \* وللأخت لاب كذلك مع الأخت الواحدة لابوين

### ﴿ فصل في العصابات ﴾

والعصابة بنفسه ذكر ليس في نسبته الى الميت اثنى وهو يأخذ ما ابنته الفرائض وعند الافراد يحرز جميع المال \* واقربهم جزء الميت وهو الابن وابنه وان سفل \* ثم اصله وهو الاب والجد الصحيح وان علا \* ثم جزء ابيه وهم الاخوة لابوين اولاب \* ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزء جده وهم الاعمام لابوين اولاب ثم بنوهم وان سفلوا \* ثم جزء جد ابيه كذلك \* والعصابة بغيره من فرضه النصف والثلاثان يصرن عصابة باخوتهن \* ويقسم للذكر مثل حظ الانثيين ومن لا فرض لها واخوها عصابة لا تصير عصابة بكالعمة وبنت الاخ والعصابة مع غيره الاخوات لابوين اولاب مع البنات وبنات الابن \* وذو الابوين من العصابات مقدم على ذي الاب \* حتى ان الأخت لابوين مع البنت تحجب الاخ لاب \* وعصابة وولد الزنا وولد الملاعة مولى امه \* والاب مع البنت صاحب فرض وعصابة \* وآخر العصابات مولى العتاقة \* ثم عصبته على الترتيب المذكور \* فمن ترك اب مولاة وابن مولاة فله كله لابن مولاة وعند ابى يوسف للاب السدس والباقي للابن \* ولو كان مكان الاب جد فكله للابن اتفاقا \* ولو ترك جدة مولاة واخا مولاة فالجدة اولى وعندهما يستويان \* والعصابة انما يأخذ ما فضل عن ذوى الفروض \* فلو ترك زوجا واخوة لام واخوة لابوين واما فالنصف للزوج والسدس للام والثلث للاخوة لام ولا يشاركهم الاخوة لابوين وتسمى المشتركة والحارية

### ﴿ فصل في المحجب ﴾

حجب الحرمان منتف في حق ستة الابن والاب والبنت والام والزوج والزوجة ومن عداهم يحجب الابعد بالاقرب وذو القرابة بذى القرابتين ومن يدلى بشخص لا يرث معه الا اولاد الام حيث يدلون بها ورنون معها \* وتحجب الاخوة بالابن وابنه وان سفل وبالاب والجد \* وتحجب اولاد الملات بالاخ لابوين ايضا وعندهما لا يحجب الاخوة لابوين اولاب بالجد بل

يقاسونه وهو كاخ ان لم تنقصه المقاسمة عن الثلث عند عدم ذى القرض او عن  
السدس عند وجوده والفتوى على قول الامام \* واذا استكمل بنات الصلب  
الثلاثين سقط بنات الابن الا ان يكون بمخداثهن او اسفل منهن ابن ابن فيصحب  
من بمخداثهن ومن فوقه ممن ليست بذات سهم ويسقط من دونه \* واذا استكمل  
الاخوات لابوين الثلاثين سقط الاخوات لاب الا ان يكون معهن اخ لاب \*  
والجدات كلهن يسقطن بالام والابويات خاصة بالاب ايضا وكذا بالجدة الام  
الاب \* والقرى منهن من اى جهة كانت تحجب البعدى من اى جهة كانت  
وارثة كانت القرى او محجوبة كام الاب معه فانها تحجب ام الام \* واذا اجتمع  
جدتان احديهما ذات قرابة كام ام الاب والاخرى ذات قرابتين كام اب الاب  
وهي ايضا ام الام فثلث السدس لذات القرابة وثلاثة للآخرى عند محمد وينصف  
عند ابى يوسف \* والمحروم بالقتل ونحوه لا يحجب والمحجوب يحجب كما مر في  
الجدة \* وكالاخوة والاخوات يحجبهم الاب ويحجبون الام من الثلث الى السدس

### ﴿ فصل ﴾

واذا زادت سهام الفريضة على الفريضة فقد عالت \* واربعة مخارج لاتعول  
الاثنان والثلاثة والاربعة والخمانية \* وثلاثة تعول الستة الى عشرة وتراوشفا  
\* واثنى عشر الى سبعة عشر وتراوشفا \* واربعة وعشرون الى سبعة  
وعشرين عولا واحدا في المنبرية وهي امرأة وبنان وابوان \* والردضة  
العول بان لاتستغرق السهام الفريضة مع عدم العصة فيرد الباقي على ذوى  
السهام سوى الزوجين بقدر سهامهم \* فان كان من يرد عليه جنسا  
واحدا فالمسئلة من عدد رؤسهم \* وان كانوا جنسين او اكثر فن عدد  
سهامهم \* فن اثنين لو كان في المسئلة سدسان ومن ثلثة لو سدس وثلث \* ومن  
اربعة لو سدس ونصف \* ومن خمسة لو ثلث ونصف او سدسان ونصف او ثلثان  
وسدس \* فان كان مع الاول من لا يرد عليه اعطى فرضه من اقل مخارجه ثم  
قسم الباقي على رؤسهم \* فان استقام كزوج وثلاث بنات والا فان وافق  
ضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وست بنات \* وان  
باين ضرب كل رؤسهم فيه كزوج وخمس بنات \* وان كان مع الثاني من لا يرد  
عليه قسم الباقي على مسئلة من يرد عليه \* فان استقام كزوجة واربع جدات وست

اخوان لام والاضرب جميع مسئلتهم في مخرج فرض من لا يرده عليه كارباع زوجات  
وتسع بنات وست جدات ثم يضرب سهام من لا يرده عليه في مسئلة من يرده عليه  
\* وسهام من يرده عليه فباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه وتصحيح بالاصول الآتية

﴿ فصل ﴾

ذوالرحم قريب ليس بعصبة ولا ذى سهم ويرث كما يرث العصبة عند عدم ذى  
السهم فن افرد منهم احرز جميع المال \* ويرجىون بقرب الدرجة ثم بقوة  
القرابة ثم يكون الاصل وارثا عند اتحاد الجهة \* وان اختلفت فلقرابة الاب  
الثلاثين ولقرابة الام الثلاثين ثم يعتبر الترجيح في كل فريق كما لو افرد وعند الاستواء  
في القرب والقوة والجهة للذكر مثل حظ الانثيين \* وتعتبر ابدان الفروع  
ان افقت الاصول وكذا ان اختلفت عند ابى يوسف وعند محمد تؤخذ الصفة  
من الاصول والعدد من الفروع \* ويقسم على اول بطن وقع فيه الاختلاف  
ثم يحمل الذكور على حدة والاناث على حدة فيقسم نصب كل طائفة على اول  
بطن اختلف كذلك ان كان والادفع حصة كل اصل الى فرعه وبقول محمد يفتى  
\* ويقدم جزء الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلن \* ثم  
اصله وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات \* ثم جزء ابيه وهم  
اولاد الاخوات وبنات الاخوة \* ثم جزء جده وهم العمات والحالات  
والاخوال والاعمام لام وبنات الاعمام ثم اولاد هؤلاء \* ثم جزء جد ابيه  
اوامه وهم عمات الاب او الام وخالاتهما واخوالهما واعمام الاب لام واعمام  
الام وبنات اعمامهما واولاد اعمام الام

﴿ فصل ﴾

والفرق والهدى اذ لم يعلم مات او لا قسم مال كل على ورثته الاحياء ولا يرث  
بعض الاموات من بعض وان اجتمع ابنا عم احدهما اخ لام اعطى السدس  
فرضا ثم اقتسما الباقي عسوبة

﴿ فصل ﴾

ولا يرث المجوسى بالانكحة الباطلة وان اجتمع فيه قرابان لو افردا  
في شخصين ورثا بهما يرث بهما وان كانت احديهما تحجب الاخرى يرث بالحاجة

ويوقف للحمل نصيب ابن واحد هو المختار وعند ابى يوسف نصيب ابنين  
فان خرج اكثره حيا ثم مات ورث وان اقله فلا

﴿ فصل ﴾

المسألة ان يموت بعض الورثة قبل القسمة فصحح المسئلة الاولى ثم الثانية \* فان  
استقام نصيب الميت الثانى على مسئلته والا فاضرب وفق التصحيح الثانى  
فى التصحيح الاول ان وافق نصيبه مسئلته والا فاضرب كل الثانى فى الاول  
فالحاصل من الضرب مخرج المسئلتين \* ثم اضرب سهام ورثة الميت الاول  
فى وفق التصحيح الثانى اوفى كله وسهام ورثة الميت الثانى فى وفق ما فى يده  
اوفى كله فما خرج فهو نصيب كل فريق فان مات ثالث فاجعل المبلغ مكان  
الاول والثالث مكان الثانى وكذا تفعل ان مات رابع او خامس وهم جراً

﴿ حساب الفرائض ﴾

الفروض نوعان الاول النصف ونصفه وهو الربع ونصف نصفه وهو الثمن والثانى  
الثلاثان ونصفهما وهو الثلث ونصف نصفهما وهو السدس فالنصف يخرج من  
اثنين والربع من اربعة والثلث من ثمانية والثلاثان من ثلثة والسدس من ستة  
\* واذا اختلف النصف بالنوع الثانى او ببعضه فنسبة الربع فن اثنى عشر والثلث  
فن اربعة وعشرين \* واذا انكسر سهام فريق عليهم وابتنت سهامهم عددهم فاضرب  
عددهم فى اصل المسئلة كأمراة واخوين \* وان وافق سهامهم عددهم فاضرب  
وفق عددهم فى اصل المسئلة كأمراة وستة اخوة \* وان انكسر سهام فريقين  
او اكثر وتماثلت اعداد رؤسهم فاضرب احد الاعداد فى اصل المسئلة كثلاث  
بنات وثلاثة اعمام \* وان تداخلت الاعداد فاضرب اكثرها فى اصل المسئلة  
كاربع زوجات وثلاث جدات واثنى عشر عمما \* وان وافق بعض الاعداد  
بعضا فاضرب وفق احدها فى جميع الثانى والمبلغ فى وفق الثالث ان وافق والا  
ففى جميعه والمبلغ الرابع كذلك \* ثم الحاصل فى اصل المسئلة كاربعة زوجات  
وخمسة عشرة جدة وثمانى عشرة بنتا وستة اعمام وان تباينت الاعداد فاضرب  
كل احدها فى جميع الثانى ثم المبلغ فى الثالث ثم المبلغ فى الرابع \* ثم الحاصل  
فى اصل المسئلة كأمراة اثنتين وعشر بنات وست جدات وسبعة اعمام \* وان كانت  
المسئلة عائلة فاضرب ماضربته فى الاصل فيه مع العول فى جميع ذلك